



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية



دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي

دراسة تحليلية لاتجاهات القيادات الإدارية في جامعة محمد خيضر بسكرة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع

تخصص: تنمية

إشراف الأستاذ الدكتور:

برقوق عبد الرحمن

إعداد الطالبة:

غربي صباح

السنة الجامعية: 2013-2014

كلمة لابدي منها

الشكر الجزيل والحمد الكثير لله العلي القدير الذي وفقني وأعانني على إتمام هذا العمل المتواضع.
كلمة حق واعتراف وامتنان وتشكر للأستاذ المشرف: الأستاذ الدكتور برقوق عبد الرحمن الذي كان نعم العون والسند لإنجاز هذا العمل، فلك مني تحية تقدير و عرفان.
إلى كل من مد لي يد المساعدة من قريب أو من بعيد بدءا بزوجي العزيز مرورا بصديقتي الأستاذة كحول شفيقة والأستاذ المحترم الدكتور جابر نصر الدين وصولا إلى أساتذة الكلية ومسؤولي الجامعة.

إلى كل من ساعدني ولو بإتساقه

إهداء

إلى من لا سعادة لي في الحياة سوى سعادة وجودهما في حياتي زوجي العزيز وابني الغالي.

إلى من تعب كثيرا من أجلي للوصول إلى هته المرتبة أبي وأمي العزيزان.

إلى من ذقت معهم طعم الحياة بحلاوتها ومرارتها أخوتي وأخواتي.

إلى كل زميلاتي وزملائي رفقاء الدرب وأخص بالذكر كحول شفيقة، بوبكر عصمان.

إلى أساتذتي الكرام جابر نصر الدين، دبله عبد العالي، فريجة أحمد.

عربي صباح*

الفهرس

الصفحة	العنوان
-	شكر وعرقان
-	فهرس الجداول والأشكال البيانية
أ-د	مقدمة
44-5	الفصل الأول: موضوع الدراسة
6	أولا: مشكلة الدراسة
10	ثانيا: أهمية الموضوع
11	ثالثا: مبررات اختيار الموضوع
11	رابعا: أهداف الموضوع
12	خامسا: فروض الدراسة
13	سادسا: مفاهيم الدراسة
27	سابعا: الدراسات السابقة
43	ثامنا: مدى استفادة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة
الجانب النظري	
106-46	الفصل الثاني: التعليم العالي والجامعة
47	تمهيد
48	أولا: خلفية تاريخية عن تطور وظائف التعليم العالي
52	ثانيا: وظائف التعليم العالي وأهميته

52	1- وظائف التعليم العالي (الجامعة)
54	2- أهمية التعليم العالي(الجامعة) وغاياته
60	ثالثا: مكونات التعليم العالي
60	1-هيئة التدريس(الأستاذ)
61	2- الجماعة الطلابية (الطالب الجامعي)
62	3- الهيكل الإداري والتنظيمي
63	رابعا: المداخل النظرية لدراسة موضوع الجامعة
63	1- النظريات الوظيفية
68	2- المداخل الراديكالية (النقدية)
69	خامسا: الإدارة الإستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي للتعليم الجامعي
69	1- الإدارة الإستراتيجية للجامعة
70	2- التخطيط الاستراتيجي الجامعي
70	سادسا: الجودة الشاملة في التعليم العالي
71	1- مفهوم الجودة والجودة الشاملة
72	2- أهمية إدارة الجودة الشاملة
73	سابعا: الاتجاهات العالمية المعاصرة للتعليم العالي
73	1- التعليم العالي الأوروبي
80	2- التعليم العالي في الوطن العربي

94	3- التعليم العالي في الجزائر
99	ثامنا: التحديات التي تواجه التعليم العالي في الوطن العربي والاستراتيجيات المناسبة لمواجهتها
99	1- التحديات التي تواجه التعليم العالي في الوطن العربي
102	2- الاستراتيجيات المناسبة لمواجهة التحديات
106	خلاصة
138-107	الفصل الثالث: التنمية والتعليم
108	تمهيد
109	أولا: تطور فكرة التنمية
111	ثانيا: أنواع التنمية ومؤشراتها
112	1- أنواع التنمية
119	2- مؤشرات التنمية
123	ثالثا: أهمية التنمية وأهدافها
123	1- أهمية التنمية
124	2- أهداف التنمية
125	رابعا: نظريات التنمية
126	1- أفكار التجاربيين والطبيين
126	2- النظرية الكلاسيكية والنظرية النيوكلاسيكية
127	3- النظرية الماركسية

127	4- النظرية الكنزرية والنظرية النيوكينزية
127	5- نظرية التوازن وعدم التوازن
127	6- نظرية مراحل النمو الاقتصادي
128	خامسا: أهداف تنمية المجتمع المحلي وخصائصه
128	1- أهداف تنمية المجتمع المحلي
129	2- خصائص تنمية المجتمع المحلي
130	سادسا: العلاقة بين التخطيط التربوي والتخطيط التنموي
132	سابعا: تطور المفاهيم الاقتصادية للكلفة التعليمية
132	1- التعليم استهلاك
133	2- التعليم استثمار
135	3- التعليم استهلاك واستثمار في آن واحد
138	خلاصة
170-139	الفصل الرابع: دور التعليم العالي في مواجهة تحديات التنمية وخدمة المجتمع

140	تمهيد
141	أولاً: الاستثمار في التعليم العالي (الجامعي) وأهميته
141	1- الاستثمار في مجال التعليم الجامعي
144	2- أهمية الاستثمار في ميدان التربية والتعليم
145	ثانياً: التعليم العالي والتنمية وسوق العمل والعلاقة بينهما
145	1- التعليم العالي والتنمية وسوق العمل
147	2- العلاقة بين التعليم الجامعي والتنمية
151	3- التعليم الجامعي ودوره في تنمية المجتمعات المحلية
154	ثالثاً: أهداف التعليم الجامعي في خدمة المجتمع ومبررات الاهتمام بذلك
154	1- أهداف الجامعة لخدمة المجتمع
155	2- أبعاد الجامعة لخدمة الجامعة
156	3- مبررات اهتمام الجامعة بخدمة المجتمع المحلي
156	رابعاً: التخطيط للتعليم والتشغيل
157	خامساً: سياسات التعليم من أجل التنمية وآفاقها
157	1- سياسات التعليم من أجل التنمية
159	2- سياسات التعليم والتنمية في الجزائر
160	3- آفاق التربية والتعليم والتنمية
161	سادساً: الاتجاهات الحديثة لدور الجامعة في خدمة المجتمع والتكامل معه
161	1- الاتجاهات الحديثة لدور الجامعة في خدمة المجتمع
162	2- الجامعة والتكامل مع المجتمع

170	خلاصة
الجانب الميداني	
182-172	الفصل الخامس: منهجية الدراسة
173	تمهيد
173	أولا: الدراسة الاستطلاعية
174	ثانيا: حدود الدراسة
174	1-المجال المكاني
175	2-المجال البشري
176	3-المجال الزمني
177	ثالثا: منهج الدراسة
177	1-الاستكشاف
177	2-الوصف المعمق
178	رابعا: أدوات جمع البيانات
178	1-المقياس
179	2-المقابلة
180	خامسا: الأساليب الإحصائية المستخدمة
180	1-مقاييس النزعة المركزية
180	2-مقاييس التشتت

181	3-القوانين المطبقة في الحسابات
220-183	الفصل السادس: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية
184	أولاً: عرض وتحليل نتائج الفرضية الأولى
196	ثانياً: عرض وتحليل نتائج الفرضية الثانية
207	ثالثاً: عرض وتحليل نتائج الفرضية الثالثة
245-221	الفصل السابع: مناقشة وتفسير نتائج الدراسة
222	أولاً: مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الأولى
231	ثانياً: مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الثانية
238	ثالثاً: مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الثالثة
246	خلاصة عامة
248	اقتراحات وتوصيات
267-249	قائمة المراجع
	الملاحق

فهرس الجداول والأشكال البيانية

1- فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول مراعاة التعليم الجامعي أسسا في نظام القبول	184

	الجامعي لمواكبة متطلبات سوق العمل.	
184	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول اهتمام التعليم الجامعي بكيفية توزيع الطلاب بين التخصصات حسب متطلبات السوق.	02
185	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول إشراك التعليم الجامعي قطاع العمل معه في تحديد سياسة القبول الجامعي في بعض التخصصات الجامعية	03
185	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول تحيين التعليم الجامعي التعليم الجامعي المناهج الدراسية تبعاً لحاجات سوق العمل.	04
186	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول تشجيع التعليم الجامعي على التقاط المعلومات وتحويلها إلى معرفة قابلة للاستخدام.	05
186	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول ارتفاع التعليم الجامعي لجعل المتعلمين يتعلمون بسرعة ويمتلكون المهارات اللازمة.	06
187	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول ارتفاع التعليم الجامعي لجعل المتعلمين يتكيفون مع بيئة عملهم.	07
187	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول اعتماد التعليم الجامعي على أسلوب التلقين في التدريس.	08
188	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول اعتماد التعليم الجامعي على التعليم التطبيقي في التدريس.	09
188	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول اعتماد التعليم الجامعي على التعليم التعاوني في التدريس.	10
189	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول تشجيع التعليم الجامعي على الإبداع والابتكار.	11
189	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول حرص التعليم الجامعي على جعل الطالب الجامعي يتقن أكثر من لغة.	12
190	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول حرص التعليم الجامعي على جعل الطالب	13

	الجامعي يلم باستخدامات الحاسب الآلي.	
190	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول حرص التعليم الجامعي على توفير الخبرة الكافية للطالب الجامعي في مجال تخصصه.	14
191	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول حرص التعليم الجامعي على إنماء القدرة التحليلية لدى الطالب الجامعي.	15
191	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول حرص التعليم الجامعي على إنماء القدرة التطبيقية لدى الطالب الجامعي.	16
192	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول حرص التعليم الجامعي على غرس روح الانضباط والجدية.	17
192	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول حرص التعليم الجامعي على الشعور بالمسؤولية.	18
193	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول حرص التعليم الجامعي على تكوين العقلية الواعية لمشاكل المجتمع عامة والبيئة المحلية خاصة.	19
193	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول حرص التعليم الجامعي على الربط بين نوعية الأبحاث العلمية ومشاكل المجتمع المحلي.	20
194	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول حرص التعليم الجامعي على تفسير نتائج الأبحاث ونشرها للاستفادة منها في المجتمع.	21
194	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول إتاحة التعليم الجامعي الفرصة أمام هيئة التدريس من ذوى الخبرة للاستفادة منهم في المؤسسات المختلفة.	22
195	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول حرص التعليم الجامعي على تبني سياسات تشغيل متطورة تأخذ في حسابها الصعوبات والتحديات.	23
195	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول تشجيع التعليم الجامعي على أن توظف الإدارة الجامعية في توجهاتها التجارب الدولية الناجحة في مجال التشغيل.	24
196	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية	25

	الموارد البشرية الاهتمام بفتح تخصصات جامعية تهتم بهذا الموضوع.	
196	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية التوسع في مجالات الدراسات العليا.	26
197	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية الاهتمام بمنح بعثات تعليمية تخصصية لخريجي الجامعات.	27
197	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية العناية بإجراء البحوث العلمية تهتم بموضوع التنمية البشرية.	28
198	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية الاعتماد على الجامعات في تقديم الاستشارات الفنية للمجتمع.	29
198	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية الاهتمام بتخريج الأخصائيين الفنيين لخلق قاعدة بشرية قادرة على الإيفاء بمتطلبات خطط التحول الاقتصادي.	30
199	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية إجراء البحوث العلمية والتطبيقية التي تسهم في رقي المجتمع وتقدمه.	31
199	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية القيام بتقديم الخبرة والاستشارات العلمية للهيئات والمؤسسات العلمية الأخرى محليا وقوميا وعالميا.	32
200	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية الاهتمام أكثر بالتخصصات العلمية التي تهدف الى تنمية الموارد البشرية.	33
200	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية الاهتمام بتطوير الإدارة الجامعية لتسهيل مهام الأساتذة الجامعيين.	34
201	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية الاهتمام بإعطاء فرصة للدراسات المسائية.	35

201	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية الاهتمام بنظام الانتساب للجامعات لتوفير وتطوير الكوادر.	36
202	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية الاهتمام بتشجيع البحث العلمي في مجال تطوير الرأس المال البشري.	37
202	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية الاهتمام بتنظيم الأيام الإعلامية المتعلقة بمختلف التخصصات الجامعية وإظهار مدى مساهمتها في تنمية المجتمع.	38
203	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية العمل على فتح المخابر المتخصصة في مجال التنمية البشرية وتطويرها.	39
203	جدول الحرص على خلق نوع من التوازن بين النمو الكمي والكيفي في برامج التعليم يوضح استجابات المبحوثين حول أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية العالي	40
204	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية العمل على تزويد المجتمع بحاجاته من القوى العاملة المدربة تدريباً يتناسب وطبيعة تغير المهن.	41
204	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية الحرص على ربط الجامعات بالمؤسسات الإنتاجية في علاقة متبادلة.	42
205	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية الحرص على أن تقدم لطلابها برامج تثقيفية ترفع مستواهم الثقافي.	43
205	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية العمل على عقد الحلقات والندوات والمؤتمرات العلمية لخريجها لكي يلموا بكل ما يستحدث في مجالات تخصصهم.	44
206	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية العمل على تشجيع الطلاب لمعالجة المشكلات التي تواجههم في الحياة العلمية.	45

206	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية القدرة على إدارة العمل.	46
207	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول تقديم التعليم الجامعي الأسس العلمية للتصدي للمشكلات التي تواجه المجتمع.	47
207	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول إجراء التعليم الجامعي بحوثا علمية لصالح المنظمات والهيئات الحكومية.	48
208	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول تشجيع التعليم الجامعي على تبادل الإنتاج العلمي بين الجامعات داخل الوطن وخارجه.	49
208	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول عمل التعليم الجامعي على توثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الهيئات والمؤسسات العلمية المناظرة في الداخل والخارج.	50
209	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول اهتمام التعليم الجامعي بالثروة الثقافية والتأكيد على استعمالها في فروع العلم والمعرفة.	51
209	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول تخصيص التعليم الجامعي موارد مالية ملائمة لعملية التكوين الجامعي.	52
210	يوضح استجابات المبحوثين حول تقديم التعليم الجامعي الخدمات للعاملين بالمؤسسات المختلفة.	53
210	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول تشجيع التعليم الجامعي هيئات المجتمع على استخدام مرافق ومنشآت الجامعة بشكل عقلاني.	54
211	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول إنشاء التعليم الجامعي مجالس استشارية مشتركة من رجال الجامعة وقيادات المجتمع لتحديد حاجات المجتمع والتعرف على مشكلاته.	55
211	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول توجيه التعليم الجامعي الأبحاث الجامعية لحل مشكلات المجتمع والتي تخدم المجتمع وتعمل على تطويره.	56
212	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول حث التعليم الجامعي على قيام مؤسسات المجتمع بمؤتمرات كل في تخصصه.	57

212	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول تقديم التعليم الجامعي برامج تكوينية لتلبية متطلبات أفراد المجتمع على اختلاف مستوياتهم.	58
213	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول يعد التعليم الجامعي مراكز خدمة المجتمع للقيام ببعض الدورات التدريب.	59
213	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول مساهمة التعليم الجامعي في تطوير التكنولوجيا المختلفة ومحاولة تسهيل استفادة أفراد المجتمع منها.	60
214	يوضح استجابات المبحوثين حول مساعدة التعليم الجامعي أفراد المجتمع في كيفية إدارة المشاريع المختلفة.	61
214	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول تقديم التعليم الجامعي الاستشارات المتنوعة في المجالات المختلفة لأفراد المجتمع.	62
215	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول تقديم التعليم الجامعي الخدمات المتنوعة إلى المجتمع المحلي الموجودة فيه.	63
215	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول حرص التعليم الجامعي على مشاركته في المناسبات الاجتماعية المختلفة .	64
216	يوضح استجابات المبحوثين حول مساهمة التعليم الجامعي في كافة ميادين الثقافة.	65
216	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول عمل التعليم الجامعي على توعية المواطنين عن طريق تنظيم الندوات عن دورهم في تطوير المجتمع.	66
217	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول حرص التعليم الجامعي على مشاركة أبناء الجامعة من طلبة وأعضاء هيئة التدريس في المجال التطوعي العام لخدمة المجتمع.	67
217	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول حرص التعليم الجامعي على مشاركة أبناء الجامعة من طلبة وأعضاء هيئة التدريس الإنتاج العلمي في خدمة المجتمع.	68
218	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول حرص التعليم الجامعي على مشاركة أبناء الجامعة من طلبة وأعضاء هيئة التدريس تطوير مختلف أنواع مجالات خدمة المجتمع.	69
218	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول تحسيس التعليم الجامعي مؤسسات المجتمع	70

	بضرورة الدعم المالي لها.	
219	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول اهتمام التعليم الجامعي بنشر المجالات والكتب العلمية.	71
219	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول وضع التعليم الجامعي سياسات تترجم الربط بين برامج التعليم العالي وبين قطاعات التنمية.	72
220	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول استجابة التعليم الجامعي لمستجدات العولمة والمعلوماتية باعتبارها الأكثر ارتباطا بإيجاد فرص عمل ورفع القدرة التنافسية.	73
220	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول عمل التعليم الجامعي على مواجهة الفجوة الرقمية في مجالات الاقتصاد والتعليم العالي دعما لتفعيل المقدر التنافسية للموارد البشرية.	74
223	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول الفرضية الأولى.	75
231	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول الفرضية الثانية.	76
238	جدول يوضح استجابات المبحوثين حول الفرضية الثالثة.	77
243	جدول يوضح ميزانية الإنفاق على التعليم العالي في الجزائر	78

2- فهرس الأشكال البيانية

الرقم	العنوان	الصفحة
01	شكل بياني يوضح استجابات المبحوثين حول الفرضية الأولى.	229
02	شكل بياني يوضح استجابات المبحوثين حول الفرضية الثانية.	236
03	شكل بياني يوضح استجابات المبحوثين حول الفرضية الثالثة.	244

الفصل الثاني : التعليم العالي و الجامعة

تمهيد:

تشير بعض الأدبيات التي تناولت التعليم العالي بوجه عام والتعليم الجامعي بوجه خاص إلى أن الجامعات التي تعد إحدى أهم مؤسسات التعليم في المجتمع الحديث، وتعتبر أعلى درجات السلم التعليمي، وتؤكد الأدبيات أيضا على أن عدم توفير هذا التعليم يعتبر انتقاصا لهذا السلم، ولتكافؤ الفرص، ولتلبية احتياجات سوق العمل من الخبراء والمتخصصين ذوي القدرات الفاعلة والكفاءة العلمية العالية، سواء في الجوانب التقنية أو الإدارية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو غيرها، وينظر إلى الجامعة كتنظيم اجتماعي مثل التنظيمات والمؤسسات الأخرى كالمصانع والمصارف والمستشفيات وغيرها. كما تعتبر الجامعة من أهم التنظيمات الاجتماعية كونها الرافد لكل التنظيمات الموجودة في المجتمع، فهي التي تعد أفرادا مؤهلين ومدربين على مختلف المهن والتخصصات التي تحتاجها العديد من التنظيمات الأخرى.

ووفقا لتصوير (تالكوت بارسونز) فإنه يمكن تصور الجامعة نسقا فرعيا يرتبط بالأنساق والتنظيمات والمؤسسات الاجتماعية الأخرى، كما تعتبر الجامعة المؤسسة العلمية والأكاديمية التي تزود سوق العمل بالتخصصات والموارد البشرية اللازمة لمتطلبات التنمية الشاملة في المجتمع، فهي من وجهة نظره تعتبر التنظيم الأم لكل التنظيمات الأخرى.

ونظرا لهذه الأهمية فقد بدأ الاهتمام خلال العقود الأخيرة من القرن المنصرم بدراسة الجامعات من قبل عدد من المهتمين من علماء التربية والاجتماع والاقتصاد والسياسة والنفس والتنظيم والإدارة، فأجروا دراساتهم النوعية على المستويين النظري والأمبير يقي.

بالرغم من أن للجامعة عدة وظائف كالتعليم والثقافة والبحث العلمي وبناء الشخصية الجامعية لدى الخريج الجامعي فإن مشكلة هذا البحث تتركز حول العلاقة بين التعليم الجامعي وتنمية المجتمع، وتوجيه الاهتمام إلى أن أهمية هذا التعليم في توفير التخصصات المختلفة التي تساهم في تغذية سوق العمل بالكفاءات المطلوبة بشكل خاص.

أولاً: خلفية تاريخية عن تطور وظائف التعليم العالي

تعود عموماً الجامعة كمؤسسة للتعليم العالي إلى القرون الوسطى ويشير الباحثين إلى كون الجامعة ذات جذور مسيحية. فقبل قيامها رسمياً، عملت العديد من الجامعات في العصور الوسطى لمئات السنين كمدارس المسيحية ومدارس رهبانية، وعلم فيها الرهبان والراهبات، كذلك تعتبر منح الشهادة الجامعية بعد إنهاء التعليم نتاج مسيحي. ويرى المؤرخ جيفري بلايني أن الجامعة أصبحت سمة مميزة للحضارة المسيحية. وأوائل الجامعات التي ارتبطت بالكنيسة الكاثوليكية بدأت كمدرسة كندراية أو مدرسة رهبانية ثم سرعان ما انفصلت مع زيادة عدد الطلاب ومن هذه الجامعات كانت جامعة بولونيا، جامعة باريس، جامعة أوكسفورد، جامعة مودينا، جامعة بلنسية، جامعة كامبردج، جامعة سالامانكا، جامعة مونبلييه، جامعة بادوفا، جامعة تولوز، جامعة نيو أورليانز، جامعة سيبينا، وبدأت جامعة كويمبرا، وجامعة روما سابينزا وشغل نسبة كبيرة من رجال الدين والرهبان المسيحيين مناصب كإساتذة في هذه الجامعات، كان يتم التدريس فيها كافة المواضيع كاللاهوت والفلسفة والقانون والطب والعلوم الطبيعية. وقد وضعت هذه الجامعات تحت رعاية الكنيسة الكاثوليكية عام 1229 على إثر وثيقة بابوية. وكان عدد الجامعات الأوروبية غداة الإصلاح البروتستانتي قد ازداد بشكل كبير إذ أن التنافس الكاثوليكي-البروتستانتي في بناء الجامعات والمؤسسات التعليمية، أدى إلى انتعاش ورفع المستوى في التعليم والعلوم والفكر.

وشهدت الحضارات القديمة في بلاد الرافدين ووادي النيل والصين والهند وبلاد الإغريق والرومان، قيام تنظيمات بيروقراطية لكي تحقق أهدافاً مختلفة، والدليل على ذلك الإنجازات العلمية التي توارثتها تلك الحضارات، حضارة بعد أخرى، ولاشك أن تلك التنظيمات قامت بفضل ما وصت إليه المذكورة من تعليم عال ومتقدم. فكانت جامعة بابل بالعراق، وجامعة "أون" عين شمس القديمة، والمراكز العالية في الصين، ومدارس الغابة في الهند، وأكاديمية أفلاطون، وجامعة روما الشهيرة "بالاثيريوم".

وبظهور الإسلام في منتصف القرن السابع الميلادي، بدأ عصر الحضارة العربية الإسلامية، ونجح العرب في العصور الإسلامية الأولى في أن يطوروا مجموعة من التقاليد الفكرية والنظامية في التعليم العالي. (أحمد الفنيش وآخرون، 1998، ص 151)

- واتسم التعليم في عصور الازدهار الإسلامي بعدة مظاهر أهمها:
- محبة العلم وطلبه التي نسجت منها الحياة العقلية والتربوية.
- أنه نشأ أصلاً لحاجة دينية هي أن يتفقه الناس في أمور دينهم، ثم تحولت تلك الحاجة إلى "خدمة اجتماعية" يقوم بها الناس لأنفسهم عن طريق التضامن.

- لقد ركز في الحس الإسلامي أن "التعليم والتعلم" لا يمكن أن يكون مجرد حرفة بل هو أصلا عبادة وتقرب إلى الله.
- استقلال العلماء المادي عن السلطة والسلطان، لأن أموال الوقف كانت تكفي في الغالب العلماء والطلاب وتغنيهم عن ذلك، وكان العالم يستمد قوته من علمه الغزير والمقنع، وقد باشر العلماء المسلمون على مر العصور دورا قياديا في حياة شعوبهم، حيث شمل اهتمام العلماء أمورا سياسية تتعلق بتصرفات الحكام وما يجوز لهم وما لا يجوز لهم، وأمورا اقتصادية تتعلق بالحرف والصناعات وأخلاق المهنة ومدى إتقان الحرفة ومراقبة أمور البيع والشراء في الأسواق، وأمورا اجتماعية تتعلق بالعلاقات الاجتماعية والعادات والتقاليد.
- كان التعليم الإسلامي ينتمي في جوهره على المنظومات المفتوحة، وهي في العادة من النوع الذي ليس له بداية معلومة أو نهاية محدودة، وهي في نشاطها لا تتطلب التحكم الخارجي، وإنما تتضمن في ذاتها قوى الضبط الداخلي، كما أنها عادة ما تكون في تغير مستمر.
- ترتب على كون النظام التعليمي الإسلامي في نشأته نظاما شعبيا تلقائيا، أن مؤسسات هذا النظام لم تأخذ مشكلا واحدا جامدا، بل تعددت أشكاله بتعدد الأهداف الشعبية المرجوة من وراء كل مؤسسة تعليمية (الكتاب- المدرسة أو الكلية- الـبيمارستان- المرصد...إلخ).
- قد ترتب على كون النظام التعليمي في نشأته نظاما شعبيا تلقائيا، أن تعددت الأوقاف وازدادت مواردها بازدهار الحياة الثقافية والاقتصادية للعالم الإسلامي، حتى شملت تلك الأوقاف والمحبوسات الدكاكين والبيوت والأرض والمستشفيات...إلخ، وبذلك استطاعت تلك الموارد المالية الوفيرة أن تقدم الخدمات المتعددة لعلماء والطلاب مثل أمور الطعام والشراب وأمور الإقامة والسكن، وأمور العلاج والرعاية الطبية الشاملة، وأمور اللباس وأمور المواصلات، والخدمات المكتنية.
- أن نظام التعليم الإسلامي ابتعد عن ظاهرة الفواصل والحواجز بين رجال العلوم الإنسانية ورجال العلوم العلمية ورجال المهن والحرف والصناعات، كما نجى التعليم الإسلامي من أن يكون مجرد تعليم من أجل المهنة، يفصل بين الطبقات الاجتماعية بعضها بعضا ويضخم شعورها بذاتها ويحرمها من النمو المتكامل للشخصية الإنسانية كما يفعل " التعليم المعاصر".
- ولما كانت العلوم توصل إلى الله على اختلاف أنواعها واختلاف مصادرها فقد كانت مطلبا عاما للذكور والإناث معا كل وفق ظروفه وقدراته وحاجاته الخاصة. (عبد الرحمن النقيب، 1985، ص ص 191-210)

أما في أوروبا، فتشير المصادر التاريخية التي تناولت نشأة الجامعات فيها إلى ارتباطها بالفلسفة الإسلامية، وبمناهج التعليم في الشرق الإسلامي. وقد انتقلت العلوم والمعارف إلى أوروبا عبر بوابات رئيسية هي ترجمة ونقل العلم الإسلامي الذي تم عن طريق اسبانيا، وجنوب إيطاليا والقسطنطينية، وأثر القوافل التجارية، وكذلك الحروب الصليبية.

ولقد ظل عامل الترجمة من اللغة العربية إلى اللغات الأوروبية هو العامل الحاسم في نقل التراث الإسلامي، ويؤكد على ذلك (توبي أ. هاف) حيث يقول: "من الضروري أن نعتزف بأن العلوم الطبيعية كانت أساس ولب التعليم الجامعي الوسيط وذلك بسبب النشاط في الترجمة السابق على ذلك في القرنين الثاني عشر والثالث عشر. لقد تركزت هذه الأعمال الباهرة في الترجمة عبر اسبانيا وصقلية وشمال إيطاليا. (توبي. أ. هاف، 1997، ص 257)

وترجع نشأة الجامعات في أوروبا خلال القرن الثاني عشر الميلادي لأصول اقتصادية واجتماعية وسياسية، وخلال القرون اللاحقة طورت أوروبا مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالوظيفة الجامعية، وكذلك إرساء مجموعة من التقاليد التي أصبحت نموذجا يحتذى به. ولم يتأت ذلك دون المرور بعدد من العوامل الفكرية والاجتماعية التي أدت إلى تطور الجامعات بصورة سريعة وتعدد اهتماماتها ووظائفها وأهدافها في المجتمعات الحديثة.

يؤكد عالم الاجتماع (تالكوت بارسونز) على "أن عملية التوسع الشامل في مجال التعليم العالي في العصر الحديث، لم يأت من فراغ بقدر ما جاء نتيجة للعديد من مظاهر التغير الكبرى التي حدثت في طبيعة بناء المجتمعات الحديثة. (عبد الله محمد عبد الرحمن، 1991، ص 40)

ولعله من أهم العوامل الفكرية والاجتماعية التي كان لها تأثير على الجامعات وتطورها في العصر الحديث هي حركة التنوير، الثورات السياسية التي ابتدأت بالثورة الفرنسية عام 1789م وتداعياتها في بقية المجتمعات الأوروبية، ومن العوامل المهمة أيضا، الثورة الصناعية وظهور الرأسمالية، وتنامي الأفكار الاشتراكية، والثورات الدينية، بالإضافة إلى التقدم العلمي الذي صاحب العلوم الحديثة، وتعتبر هذه العوامل ذات تأثير بالغ الأهمية فيما وصلت إليه الجامعات في العصر الحديث.

إن الثورة الصناعية التي جاءت أساسا من خارج، فرضت على الجامعة أن تواجه وبحسم قضية علاقتها بالمجتمع. وقد خلقت الثورة الصناعية أنماطا جديدة من الإنتاج، وغيرت من شكل المعرفة المطلوبة لمواكبة العصر، فلم يعد المطلوب هو دراسة اللغة اللاتينية في عصر أصبحت فيه التجارة والصناعة وإدارة الأعمال هي أساس التقدم. كما أن نمو المعرفة بسرعة متزايدة نتيجة للثورة الصناعية، طور معارف ومهارات متخصصة ومتقدمة لم تعد برامج التعليم الحر التقليدية مناسبة للاضطلاع بها،

فبرامج التعليم الحر بطبيعتها تعد الفرد للثقافة العامة، وهي بذلك غير قادرة على إعداده لمواجهة المهام والوظائف التي فرضتها الثورة الصناعية.

في منتصف القرن التاسع عشر، وحول قضية الوظيفة الاجتماعية للعلم تبلور تياران رئيسيان بفعل العوامل المشار إليها، فالتيار الأول يرى أن الجامعة قلعة للمعرفة البحتة، وأن وظيفة العلم على إعداد النخبة المختارة من أبناء المجتمع من خلال التراث الكلاسيكي ليكونوا قادة المجتمع ومفكره، ويشار لهذا المفهوم بالمفهوم الأفلاطوني. أما التيار الثاني فهو يؤكد على الوظيفة الاجتماعية للجامعة، والذي يعرف بالمفهوم النابليوني للجامعة، ويعتبر بمثابة أول المفاهيم الحديثة التي قدمت لمحاولة تنظير وظيفة اجتماعية للجامعة. والمفهوم النابليوني يعترف بالجامعة كمؤسسة للمعرفة العالمية ونشر المعرفة والتدريس. ووظيفة الجامعة هي مد المجتمع بقيادات مدربة مهنيا وثقافيا. (محمد السيد سليم، 1981، ص ص 178-182)

لقد ساعدت التطورات السياسية والاقتصادية التي شهدها العالم أثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية وما بينهما، وما بعد الحرب العالمية الثانية على تزايد رسوخ مفهوم الوظيفة الاجتماعية للجامعة.

أما في الوطن العربي الذي تعرض لمرحلة ضعف التعليم وتدهوره وانحطاطه، والتي بدأت في المشرق الإسلامي والشمال الإفريقي، بالحكم التركي العثماني واستمر هذا الوضع حتى مرحلة اقتباس المجتمعات العربية للنظم التعليمية الغربية، وجاءت نشأة العديد من جامعات العالم العربي في العصر تلبية لاحتياجات الدول الاستعمارية، وحرصا على خلق الكوادر الفنية والإدارية التي تساعدهم في إدارة مستعمراتها العربية، ولقد شهد النصف الثاني من القرن المنصرم تطورا ملحوظا في زيادة عدد الجامعات العربية، وزيادة الإقبال على التعليم الجامعي، خاصة بعد حصول معظم الدول العربية على استقلالها من الاستعمار الغربي، كما ظهرت طفرة قوية في زيادة عدد الجامعات نتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسكانية التي شهدتها المنطقة العربية، ومن ثم كانت أسباب هذه الزيادة أمرا حتميا لتلبية احتياجات التنمية من الكوادر الفنية اللازمة ومساهمتها في إنشاء أجهزة الدولة الحديثة ومؤسساتها المختلفة. و خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي، شهدت البلدان العربية توسعا هائلا في أعداد الطلبة لم يقابله التغيير المطلوب في أنظمة وإدارة الجامعات أو حتى في الأموال المخصصة للتعليم العالي، وكانت النتيجة حتمية، ألا وهي تدني المستويات التعليمية والكفاءات العلمية للخريجين. (حسن الإبراهيم، 1987، ص 38)

وتشير بعض الدراسات أن التعليم الجامعي يعاني من بعض المشاكل والتحديات كان من بينها عدم وضوح فلسفة وأهداف التعليم، وتبلور ذلك من خلال التساؤل الرئيسي التالي: هل يسعى التعليم الجامعي لنشر المعرفة والرفع من المستوى الثقافي للطلاب أم يسعى للتدريب المهني والإعداد لسوق

العمل؟، فالتعليم العالي لم يستطع أن يوازن جيداً بين هذين الهدفين، فهو متذبذب دون رؤية واضحة تقود المخططين الإداريين والطلاب أنفسهم، وكذلك يلاحظ على التعليم الجامعي في الوطن العربي ضعف التوازن بين مخرجات التعليم العالي، واحتياجات خطط التنمية في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة. (احمد الفنيش وآخرون، 1998، ص ص 106-107)

ثانياً: وظائف التعليم العالي (الجامعة) وأهميته

1- وظائف التعليم العالي (الجامعة):

على الرغم من تعدد أهداف الجامعة وتنوعها، إلا أن مضمون هذه الأهداف يتركز حول ثلاث وظائف رئيسية للجامعة:

➤ **إعداد القوى البشرية:** من أهم الوظائف التي ارتبطت بالتعليم الجامعي منذ نشأته (محمد منير مرسى، 2002، ص 22) وهذا من خلال إعداد الكوادر المطلوبة والتي ستقوم بشغل الوظائف العلمية والتقنية والمهنية والإدارية ذات المستوى العالي، وتهيئتها للقيام بمهام القيادة الفكرية في مختلف النشاطات من أجل تقديم الاستشارة والمساهمة في القيام بمهام القيادة (علي خليفة الكواري، 1985، ص 106).

➤ **البحث العلمي (تطوير المعرفة):** يعتبر البحث العلمي أحد الوظائف الثلاث التي يستند إليها التعليم الجامعي في مفهومه المعاصر فالمتوقع من الجامعة أن تقوم بتوليد المعرفة والاختراعات المطلوبة عن طريق متابعة البحث والتعمق العلمي والإسهام في تقدم المعرفة الإنسانية لوضعها في خدمة الإنسان والمجتمع عن طريق تشخيص مشكلاته الاجتماعية والاقتصادية، وإيجاد الحلول العلمية المناسبة لتطوير الحياة في مجتمعات هذه الجامعة، فلا يمكن أن توجد جامعة بالمعنى الحقيقي، إذا هي أهملت البحث العلمي.

➤ **التنشيط الثقافي و الفكري العام:** يعتبر نشر العلم والثقافة من رسالة الجامعة، والتي هي بمثابة مركز للإشعاع الفكري والمعرفي وتنمية الملكات المهارات العلمية والمهنية، والتي تمثل الحجر الأساسي لعمليات التنمية الوطنية (فضيل دليو وآخرون، 2006، ص 91). فللجامعة دور كبير في تقديم المعرفة وتشجيع القيم الأخلاقية والنهوض بالمجتمع، كما أنها تسعى للحفاظ على هوية المجتمع والتجديد في هذه الهوية باتجاه تحديات المستقبل.

لا ريب أن تبدل دور مؤسسات التعليم العالي، خاصة الجامعة، في البلدان المتقدمة سيفرض تبعات مهمة على أوضاع التعليم العالي في البلدان العربية، خصوصاً وأن المجتمعات العربية تقع في عداد المتلقين السلبيين لموجات العولمة العاتية. ولا ريب في أن هذه التبعات ستتكيف بالسياق التاريخي للتعليم العالي، وبيئته المجتمعية، في البلدان العربية.

ومن هنا يمكن أن نستخلص مجموعة من الوظائف والمهام الرئيسية للجامعات والمعاهد العليا في وظائف أساسية متكاملة هي:

- ✓ إعداد القوى البشرية ذات المهارات الفنية من المستوى العالي في مختلف التخصصات التي يحتاجها المجتمع وفي مختلف مواقع سوق العمل لبدء التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيقها.
- ✓ القيام بدور أساسي في البحث العلمي في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية وتطبيقاتها العلمية والتكنولوجية والعمل على تطويرها.
- ✓ المشاركة في تقدم المعرفة وتشجيع القيم الأخلاقية والنهوض بالطبقات الاجتماعية التي تؤدي إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي.
- ✓ المشاركة في تحقيق التنسيق والتكامل بين التعليم الجامعي ومراحل التعليم العام من جهة، وبين التعليم الفني والتكنولوجي من جهة أخرى وذلك بهدف الوصول إلى توازن مرن مناسب بين مدخلات Input مراحل التعليم المختلفة ومخرجاتها Output.
- ✓ إيجاد قاعدة اجتماعية عريضة متعلمة، تضمن حداً أدنى من التعليم لكافة فئات المجتمع ويتطلب ذلك محو أمية جميع الأفراد، كحد أدنى للمعرفة والمواطنة الصالحة.
- ✓ المساهمة في تعديل نظام القيم والاتجاهات، بما يتناسب والطموحات التنموية في المجتمع، وزيادة قدرة التعليم على تغيير القيم والعادات غير المرغوب فيها، لخدمة كافة قطاعات الإنتاج والخدمات الإدارية، والقضاء على البطالة.
- ✓ إعداد القوى البشرية وتأهيلها وتدريبها للعمل في القطاعات المختلفة وعلى كافة المستويات والمهن، وذلك عن طريق تزويدها بالمعارف والمهارات والاتجاهات والقيم اللازمة للعمل المستهدف، وبما يمكنها من التعايش مع العصر التقني، وتطوير وسائلها محلياً مع التركيز على العلوم وتطبيقاتها المختلفة، وبالتالي ضمان وجود قاعدة دائمة من الموارد البشرية ورصيد مستمر من رأس المال البشري.
- ✓ تنمية الموارد العلمية والتكنولوجية واستغلالها من خلال الأفراد، القادرين على تحمل أعباء التنمية وقيادتها.
- ✓ تنمية أنماط التعبير والتفكير وتنوعها لدى الأفراد، بما يحقق اتصالهم بجذورهم الثقافية وانتماهم الوطني الأصيل.
- ✓ انفتاح التعليم على العالم الخارجي واهتمامه بشؤون القضايا الدولية، لتعميق التفاهم والحوار مع شعوب العالم.
- ✓ نشر المعرفة وتأهيل الهوية الوطنية والقومية، وتطوير الاتجاهات الفكرية الاجتماعية، بما يوفر ثقافة مشتركة، ومنهجاً موحداً، في التخطيط والتنظيم والعمل الإنتاج.

✓ إعداد الباحثين في مختلف مجالات البحث العلمي والتقني والإنتاجي، بما يضمن الكشف عن المعارف الجديدة والإبداع والابتكار والتجديد في شتى ميادين الحياة والعلم والمعرفة والفن.

✓ إرساء الديمقراطية الصحيحة فهناك مثل يقول " كلما تعلم الإنسان زادت حريته" وهذا يعني ارتباط الحرية بالتعليم، فالتعليم يحرر الإنسان من قيود العبودية والجهل، ويحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية الذي يعد أول خطوات العدالة الاجتماعية وعن طريق تدريب الأجيال الصاعدة على أسلوب الحياة الديمقراطية، وتأسيسا على ذلك، يصبح التعليم- مؤسساته التعليمية- وظائف هامة تمثل الأساس في عوامل الإنتاج والتوزيع، وهما العنصران المتميزان في تحديد التنمية الاقتصادية(ثروة وإنتاجا) والتنمية الاجتماعية(توزيعا وإشباعا). (رمزي أحمد عبد الحي، 2006، ص ص 78-79)

ومن خلال هذه الوظائف أصبح ينظر للجامعات والمعاهد العليا- اليوم- على أنها من المؤسسات الاجتماعية الرائدة التي تؤدي دورا هاما في تنمية المجتمعات وعليه حظي التعليم وبما فيه التعليم العالي- ومازال يحظى- بنظرة خاصة سواء من المسؤولين التربويين أو من قادة المجتمع ومؤسساته، مما أدى إلى سعي كافة الدول للقيام بوظائفه وتحقيق أهدافه.

2- أهمية التعليم العالي وغاياته:

يؤكد معظم التربويين أنّ عملية التعليم بشكل عام، و التعليم العالي بشكل أخص له أبعاد خطيرة و كبيرة في آن واحد، لأن العملية التعليمية ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية ونفسية وثقافية بالإضافة لكونها عملية مستمرة ليست مرتبطة بزمان ومكان و جيل معين، فالجامعة لا يمكن أن تؤدي دورها الكامل في المجتمع دون تحقيق التفاعل بين الفرد وبيئته الاجتماعية، وعلى هذا يمكن ملاحظة أهمية الجامعة باعتبارها الأساس الأول لتطوير أي مجتمع كان في جميع مظاهره الحياتية وفي مختلف قطاعاته، لأنها تتصل بتكوين النفوس وبناء العقول، فالتعليم الجامعي يتميز بأهمية خاصة، إذ أن الجامعة هي الدعامة الثابتة التي تقوم عليها نهضة الأمم، فنشاط الجامعة اليوم لم يعد قاصرا على التعليم النظري وحده، بل امتد إلى الدراسات التطبيقية العالية، ومهمة الجامعة لم تعد تقتصر على تطوير العلم من أجل العلم والوصول إلى الحقائق العلمية، إنما امتدت لتشمل تطوير المجتمع والنهوض به في جميع جوانبه، والمساهمة في حل مشكلاته وتحقيق الرخاء والتوافق بين المجتمع وحاجاته.

يعد التعليم قوة اجتماعية باعتباره أهم الوسائل التي يمكن لأي مجتمع من إحداث التغيير السريع والمنشود، والتعليم الجامعي والعالي له قوته وأهميته الخاصة باعتباره المسئول الأساسي عن إعداد الشباب وتهيئتهم للحياة وسوق العمل في مستوى العصر. (علي السيد ظنيش، 1996، ص 41)

فالجامعة باعتبارها المؤسسة التربوية المتخصصة في إعداد الشباب للمجتمع باعتباره الثروة البشرية أمل المستقبل في المجتمع ويقع على عاتقهم العبء الأكبر من البناء لمستقبل أفضل، ولذلك تهتم الجامعة بإعدادهم ليكونوا مواطنين مكتملي المواطنة في جميع الجوانب حتى يمكنهم من خدمة المجتمع وتحقيق التقدم وذلك نابع من منطلق أن التعليم الجامعي يلعب أدوارا مهمة في حياة أي مجتمع.

ولما كانت مهمة التعليم العالي الأساسية هي تأهيل القوى البشرية العليا أو رفيعة المستوى لكي تقوم بالتدريس، والبحث العلمي وإنتاج المعرفة وتطبيقاتها العلمية المباشرة، وتنظيم وإدارة المجتمع والدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا أي ربط التعليم بسوق العمل.

إن التعليم العالي المطلوب لهذا القرن هو تعليم شامل وتخصصي في نفس الوقت ولقد نجحت العديد من دول العالم الثالث في ربط التعليم العالي بمتطلبات التنمية القوية، فلم تعد قوة الأمم تقاس بمساحة أراضيها أو بما تملكه من جيوش أو بعدد سكانها أو بما تملكه من ثروات طبيعية ولكنها أصبحت اليوم بما تملكه من معرفة متطورة وثقافة متقدمة وثورة بشرية متعلمة قادرة على الإنتاج والإبداع وتحقيق أفضل معدلات التنمية البشرية الراقية.

إن الافتراض المنطقي والتاريخي والمقارن يدعون إلى تقرير أنه كلما ازداد حجم المتعلمين الجامعيين في السكان، كلما كان ذلك أدعى إلى توافر قوة العمل المؤهلة لقيادة مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإلى تنامي الطاقة الإنتاجية في المجتمع.(فواز عقل، 2008/06/20)

فالتعليم العالي يمكن أن تتحدد ملامحه المستقبلية وترسم مساراته المطلوبة من خلال الأهداف والأدوار الجديدة التي ينبغي أن ترتبط بهذا المستوى من التعليم، وتجدر الإشارة إلى أنه في ضوء المتغيرات الحاقّة بالعالم العربي و التحديات الراهنة والمحتملة حددت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في الإستراتيجية التي أعدتها لتطوير التعليم العالي أهدافا وأدوارا مستقبلية للتعليم العالي في الوطن العربي يمكن تصنيفها في ثلاث مجموعات رئيسية هي:

أ- **الغايات والأهداف المتعلقة بالمتعلم** وهو الزبون المباشر للتعليم العالي، وتتمثل هذه الغايات والأهداف في الأشكال التالية:

1. **الغايات والأهداف المتعلقة بالمعرفة والفكر والمهارات** ومن أبرزها:

- توفير الحد الأدنى من المعارف والمعلومات في الموضوعات التي يدرسها المتعلم.
- تمكين المتعلم من الاستزادة من المعارف، والتعلم المستمر القائم على الجهد الذاتي لتنمية معلوماته والاستمرار في هذه العملية مدى الحياة.

- تمكين المتعلم من القدرة على النقد والإبداع والتطوير، وإدراك تداخل العلوم والمعارف وتولد حقول معرفية جديدة باستمرار نتيجة لهذا التداخل والتفاعل مع معطيات الحياة المادية والاجتماعية والاقتصادية.

تمكين المتعلم من مهارات استخدام وسائل تحصيل وتنمية العلوم والمعارف ويشمل ذلك الوسائل التقليدية مثل المراجع والموسوعات والوسائل المستجدة المتمثلة في المعلوماتية وشبكات المعلومات الإلكترونية والتي ستحل محل الوسائل التقليدية بشكل شبه تام في المستقبل القريب. (ضياء الدين زاهر، 2000، ص 29)

2. الغايات والأهداف المتعلقة بالهوية الثقافية ومنظومة القيم والسلوك ومن أهمها:

- تعزيز الذاتية الثقافية للمتعلم، وتحسينها بتعريب التعليم العالي وتعزيز إمكانات اللغة العربية في المساهمة بتطوير التعليم العالي، وتوطيد اعتزازه بثقافته ومجتمعه وتنمية ولائه لوطنه وتكريس نفسه لخدمة مجتمعه.

- اقتران تعزيز الذاتية الثقافية، بتقبل الثقافات الأخرى واحترام الذاتيات المختلفة وتعزيز سلوك وروح التفاهم والتعاضد والمشاركة مع الثقافات والمجتمعات الأخرى الملتزمة بهذه التوجهات.

- تعزيز قيم العمل والإنتاج والجدية والمثابرة والتنظيم لدى المتعلم من خلال توفير هذا النمط من القيم والسلوك في محيط التعليم، ومن خلال الممارسات المجتمعية والاقتصادية والسياسية والإدارية عامة.

- تعزيز قيم الأمانة والموضوعية والنزاهة والعدل والإخلاص من خلال سيادة هذا النمط من القيم في محيط التعليم والمحيط الاجتماعي بشكل تام ومتزامن.

- تعويد المتعلم على حرية النقد وإبداء الرأي في القضايا الأخلاقية والثقافية والاجتماعية والمساهمة في اكتشاف علاجها ومواجهتها.

- تعويد المتعلم على تقدير قيم الحرية والديمقراطية والتعبير عن الرأي واحترام الرأي الآخر. والتأكيد في الوقت نفسه على قيم الانضباط واحترام السلطة والتسلسل الإداري، والقدرة على استخدام أساليب الحوار والنقاش والإقناع وحسن الاستماع، وتجنب الخنوع والتوجه السلبي واللامبالاة.

- التحول بالتعليم من التركيز على مناهج خزن واسترجاع المعارف المكثفة والمعرفة إلى مناهج التفكير والتركيب والمحاكاة، وترك الكثير في محتوى المعلومة وحيازتها لأنشطة التعلم الذاتي.

- بناء المواطن المتطور والمسؤول الناقد القادر على توليد أفكار جديدة، والمحصن بقيم هويته الخاصة والثقة بالنفس جنباً إلى جنب مع التمسك بالقيم العربية الإسلامية الإنسانية وقيم التجدد البيئي، ويعني ذلك- فيما يعنيه- قدرة الخريج دائماً على تجاوز فكره ومواقفه بأكثر من قدرته على نقد الآخرين، وقدرته على الاستماع أكثر من قدرته على القول، وقدرته على الاتصال البشري الواسع والمشاركة الاجتماعية أكثر من قدرته على إعلان موقفه.

قدرة الخريج على تخليق المعرفة الجديدة والمشاركة مع الجماعة والفرق البحثية الأكبر في تقييم المعرفة، والقدرة على ترويج الفكر والتسويق للأعمال البحثية وحل مشكلات التمويل والإدارة وتطبيق إجراءات المساءلة والمحاسبية. (محمد ماهر محمود الجمال، 2005، ص119)

3. الغايات والأهداف المتعلقة باكتساب المعيشة:

لعل أبرز أهداف المتعلم من التعليم العالي هو تمكنه من الحصول على عمل مناسب يعيش منه، ومن هذا المنطلق فإن الغايات والأهداف المتعلقة بهذا الجانب تشمل:

- تزويد المتعلم بالمعارف والمهارات اللازمة للحصول على عمل يناسب قدراته وتوجهاته، وتمكينه من الوسائل اللازمة لتطوير معارفه ومهاراته الفكرية والسلوكية باستمرار، تطويراً يؤهله للقيام بوظائف ومهن جديدة.

- تمكين المتعلم من القدرات والوسائل اللازمة للبحث عن فرص العمل، وخلق الفرص لنفسه من خلال الأعمال الحرة والمشاريع والأفكار الابتكارية.

- تمكين المتعلم من التعامل مع مستجدات محيط العمل وتقنياته المتغيرة وقدرته المستمرة على التطور والمتابعة والتعامل مع مستجدات وتقنيات ستكون مستمرة التغيير، متسارعة التطور.

- تمكين المتعلم من القدرة على التنافس والإنجاز في عالم العمل، وذلك ليس على المستوى الوطني فقط، بل وعلى المستوى الإقليمي والدولي في ضوء السياق العالمي للنشاطات الاقتصادية وحرية التجارة الدولية في كل المجالات. (ضياء الدين زاهر، 2000، ص30)

ب- الغايات والأهداف المتعلقة بالمعرفة:

ارتبط التعليم العالي منذ نشأته بمسؤوليته تجاه توسيع آفاق المعرفة، وتركيزه على البحث العلمي وسيلة لذلك، ويجري التركيز في الدول العربية "نظرياً" على هذا الدور بصفته أحد الغايات الرئيسية للتعليم العالي، ولكن الواقع يشير إلى أن التركيز على البحث العلمي وتطوير المعرفة لا يجد الاهتمام الحق والمستحق، لا من ناحية إعطائه الأولوية من قبل هيئة التدريس ولا من حيث تهيئة جو البحث العلمي والتمويل المناسب لذلك من قبل الدولة، وكثيراً ما تأتي البحوث في الجامعات العربية تكراراً لبحوث سابقة أو تجميعاً للمتأثر والمتفرق من الدراسات والأوراق والتقارير التي يمكن أن تكون كل شيء إلا بحثاً علمية، وعوضت مؤسسات التعليم العالي هذا النقص بالإكثار من مسميات "مراكز البحث العلمي" والإكثار من نتاج "البحث العلمي"، في الدراسات الاجتماعية والإنسانية وركنت إلى هذه المظاهر غير مكترثة بحقيقة تخلفها في هذا المجال، كما أن مسؤولية التعليم العالي تجاه المعرفة وتوسيع آفاقها وملاحقة تطورها تعتبر غير مؤداة في ضوء تقليدية المناهج وبطء تطورها وانقطاع الكثير من أعضاء هيئة التدريس عن متابعة الجديد في حقول اختصاصهم والجديد في دنيا العلوم من حيث بروز معارف جديدة أو تخصصات متطورة عابرة للتخصصات التقليدية.

وإزاء هذا الوضع، فإن التأكيد على ضرورة قيام مؤسسات التعليم العالي بتحقيق الغايات المتوقعة منها تجاه المعرفة والبحث العلمي، يعدّ أمراً أساسياً وبصفة خاصة فيما يتعلق بالغايات التالية:

- تطوير المناهج دورياً باستمرار، وبجراً على تخطي التقسيمات التقليدية للتخصصات، من غير تجاوز للمنهجية والعمق العلمي، بحجة تطور العلوم والمعارف.
- مواكبة مستجدات العلوم والمعارف وتداخلها ورصد ما يبرز من تخصصات جديدة عابرة للتخصصات التقليدية، وشمول ما لا بد من شموله منها ضمن مناهج وبرامج التعليم العالي.
- إدراك وحدة العلوم والمعارف وإدراك العلاقات التبادلية فيما بينها، وشمول ذلك- في الحدود الموضوعية- للعلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانيات.
- التركيز على تقنيات الاتصال والمعلوماتية وتسخيرها للتمكن من العلوم والمعارف، وتيسير إجراء البحوث والدراسات.

- إنتاج البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية في العلوم الطبيعية والإحيائية والعلوم الاجتماعية والتأكيد على انطلاقتها من أحدث المعارف المكتسبة على مستوى العالم حتى لا تكون تكراراً غير مفيد.

- إدراك أن القيمة الحقيقية للبحوث والدراسات تمكن في إسهامها في إضافة معارف جديدة أو تقنيات مستحدثة تنتفع بها الدول العربية في إطار من التنافس العالمي الحاد في مجال المعارف والتقنيات، والمنعكس على وسائل الإنتاج واستخدام المعلومات.

- التركيز على البحوث والدراسات ذات الأهمية الخاصة للمنطقة العربية مثل دراسات الطاقة بمختلف أنواعها، واستزراع الصحراء، واستخدام المياه المالحة، وتحلية المياه ودراسات المياه عامة، والدراسات الهادفة إلى صيانة الموارد الطبيعية والمحافظة عليها، وتنمية المقومات الغذائية الزراعية والحيوانية للمنطقة مثل الثروة السمكية والمواشي المتكيفة مع البيئة. (محمد ماهر محمود الجمال،

2005، ص ص 121-122)

ج- الغايات والأهداف المتعلقة بالمجتمع:

تبرز أهمية التعليم العالي في الأدوار المتوقع منه الإسهام بها في تنمية المجتمع، فالدول ومجتمعاتها تنشئ مؤسسات التعليم العالي وتتفق عليها انطلاقاً من الأدوار المتوقعة منه في التنمية وقيادة التغيير، باعتبار التعليم العالي مكوناً للعقول والعلوم والمعارف ومهارات اتخاذ القرار وحسن التصرف في كل شؤون الحياة، وباعتباره مولداً للقيادات الفكرية والعلمية والسياسية والإدارية والاقتصادية القادرة على قيادة التنمية وإدارتها بفعالية مستمرة ومرنة.

ومن هنا يتوقع من التعليم العالي أن يحقق في هذا المجال الغايات والأهداف التالية:

- المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية وعلى رأسها الوفاء باحتياجات سوق العمل في القطاعات العامة والخاصة، الصغيرة والكبيرة، الزراعية والصناعية والخدمية، والانطلاق من مبدأ تغيير الاحتياجات وتنوعها وإعداد الفرد القادر على التواءم مع تغير متطلبات سوق العمل، بالتعليم المستمر والتدريب المستمر. ويعني هذا الدور، ومبدأ التغيير المستمر، بأن تكون برامج التعليم العالي متطورة باستمرار ومتنوعة وقصيرة وطويلة ومكثفة حسب الحاجة، وأن تعنى إلى جانب التخصصات التقليدية بالتخصصات الجديدة.

- كما يعني هذا الدور تقوية العلاقات المتبادلة بين مؤسسات التعليم العالي وجميع قطاعات المجتمع لتلمس كل منهما احتياجات الأخرى، وتشارك الأخيرة الأولى في التخطيط لتلبيتها في مجال القوى العاملة والمعلومات والبحوث على حد سواء.

- المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال البحوث والدراسات التطبيقية وبحوث العمليات، القائمة على العلاقة المباشرة مع قطاعات الإنتاج والخدمات، وتلمس احتياجات مشكلاتها والعمل على حلها، والإسهام بجعلها أكثر فعالية وربحية وقدره على النمو والتطور والمنافسة الخارجية.

- كما تشمل المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، قدرة التعليم العالي على إيجاد قاعدة موارد جديدة، بديلة للمصادر التقليدية للثروة، تقوم على كثافة المعلومات والمعارف العلمية والتنمية البشرية الشاملة، وضمان استمرار تلك القاعدة وتطورها من خلال التعلم مدى الحياة.

- المساهمة في التنمية المجتمعية الشاملة من خلال توفير العاملين في التعليم والصحة وغيرها من المجالات المكونة للتنمية البشرية" و "رأس المال البشري" القادر على إحداث التنمية الشاملة وضمان استمرارها، ويشمل ذلك إجراءات البحوث والدراسات ووضع الحلول للمشكلات المجتمعية المتمثلة في الأمية أو ضعف التعليم، والأمراض والفقر والتخلف والتمييز المجتمعي غير العادل، والتدهور البيئي. (ضياء الدين زاهر، 2000، ص ص 31-32)

ثالثاً: مكونات التعليم العالي

يعتبر التعليم العالي تقليدياً رأس الهرم في النظام التعليمي في أنحاء العالم كافة ، وهو العمود الأساسي للتنمية البشرية المستدامة و خصوصاً في العصر الحاضر، حيث أصبح التعليم المستمر من أهم بنود استراتيجيات الدول، و لكي تقوم المؤسسة الجامعية بالوظائف التي أنشأت لأجلها، لا بد لها من عناصر وأطراف فاعلة ومتفاعلة، تتمثل في:

1-هيئة التدريس(الأستاذ):

تحتاج المؤسسة الجامعية لأداء وظيفتها إلى عنصر ذي أهمية كبيرة، يتمثل في هيئة التدريس أو الأستاذ الجامعي، الذي يعد " حجر الزاوية في العملية التربوية التعليمية ، وهو القائم بهذه العملية بوصفه ناقلاً للمعرفة ومسؤولاً عن السير الحسن للعملية البيداغوجية في الجامعة" (فضيل دليو وآخرون، 2001، ص ص 79-91).

فالجامعة لا تصنع الخبرة بواسطة الهيكل الإداري والتشريعات فحسب ، بل لا بد أن تجمع في مدرجاتها ومخابرها عدداً من المدرسين والباحثين ، الذين لا يكتفون بتلقين طلابهم مجموعة من المعلومات المعروفة سابقاً أو بمجرد نقل الخبرة الموجودة في البلاد الأجنبية، ولكنهم يتعاونون معهم على اكتشاف الطريق الأمثل لاستخدام تلك المعلومات وتمثيلها وإعادة صياغتها وتطويرها وفق معطيات الواقع الوطني (محمد العربي ولد خليفة، 1989، ص 197)

و يعرف الأستاذ الجامعي أو عضو هيئة التدريس في الجامعة على أنه : " الفرد الذي يحمل درجة دكتوراه أو ما يعادلها واستثناء من يحمل درجة ماجستير، ويعين في الجامعة برتبة جامعية كأستاذ مساعد Maître assistant أو أستاذ مشارك أو أستاذ متعاقد، ويعتبر عضو هيئة التدريس الدعامة الأساسية الكبرى في قوة الجامعة ومستواها ونوعيتها وسمعتها " (عبد الرحمن برقوق، 2005، ص ص 59-65).

و أساتذة الجامعات يقومون عادة بدورين في وقت واحد:

الدور الأولي: و تتمثل في القيام بالتدريس لطلبة الجامعات في مختلف مراحل التعليم الجامعي.

الدور الثاني: تتمثل في القيام بالبحوث العلمية لأجل تقدم العلم وترقيته ، والأستاذ الجامعي الكامل هو الذي يجمع بين وظيفة البحث العلمي والتأليف، ووظيفة التدريس في وقت واحد (رابح تركي، 1992، ص ص 72-73)، كما نجد الأستاذ الجامعي أيضا رجلاً إدارياً، توكل إليه مهمة إدارة مؤسسات التعليم العالي والجامعي، حيث نجده مثلاً رئيساً للقسم ، أو عميداً للكلية أو حتى للجامعة.

هذا و يبقى الأستاذ الجامعي أو عضو هيئة التدريس، " كما يرى:جون ديوي: هو ذلك الذي يدرّب طلابه على استخدام الآلة العلمية، و ليس الذي يتعلم بالنيابة عنهم، فهو الذي يشترك مع طلابه في تحقيق نمو ذاتي يصل إلى أعماق الشخصية ويمتد إلى أسلوب الحياة " (محمد العربي ولد خليفة، 1989، ص 197).

2- الجماعة الطلابية (الطالب الجامعي):

يعرف الطالب الجامعي على أنه: " شخص سمح له مستواه العلمي بالانتقال من المرحلة الثانوية، بشقيها العام والتقني إلى الجامعة وفقاً لتخصص يخول له الحصول على الشهادة ، إذ أنّ للطالب الحق في اختيار التخصص الذي يتلاءم وذوقه ويتماشى وميله "(رياض قاسم، 1995، ص 85)، ويعتبر الطالب الجامعي أحد العناصر الأساسية الفاعلة في العملية التربوية طيلة التكوين الجامعي، ويمثل عددياً الفئة الغالبة في المؤسسة الجامعية، فمن خلال التكوين الجامعي الذي يتلقاه خلال سنوات دراسته في الجامعة يتمكن هذا الأخير من تطوير قدراته واستعداداته الشخصية، وتنمية مهاراته بهدف التحصن بالمعرفة اللازمة في حياته العملية اللاحقة لحياته الجامعية.

ولعل أفضل الطرق التعليمية التي توفر للطالب الجامعي ذلك، هو أن يكون محور العملية التدريسية، مما يسمح له باكتشاف المعرفة بنفسه عن طريق قيامه بأنشطة ذاتية موجهة في المواقف التعليمية، والطالب الجامعي الذي يصبح بعد نهاية دراسته الجامعية خريجاً جامعياً، يتجه لتطبيق

معارفه ومهاراته المكتسبة في سوق العمل وخلال الحياة المهنية، التي من المفروض أن تكون وجهته القادمة في مشوار حياته العملية.

ويتضح مما سبق، أن المنظومة التعليمية أشبه ببناء هرمي ينبغي أن تعمل بطريقة ديناميكية مرنة، فعطاء ومثانة المراحل اللاحقة يتوقف على مدى صلابة الأسس التي وضعت في المراحل السابقة، كما يجب احترام شخصية الطالب واختياره للتخصص الذي يرغب في دراسته، فهو في مرحلة عمرية تجعل من الاختيار جزء من شخصيته وميزة تجعله مسؤولاً في المراحل اللاحقة (محمد العربي ولد خليفة، 1989، ص ص 192-194).

3- الهيكل الإداري والتنظيمي:

إن الجامعة باعتبارها " تنظيم اجتماعي رسمي يتم داخلها تفاعل اجتماعي بين عناصر مختلفة من علاقات وقوى اجتماعية وقيم سائدة، وبين أطراف العملية التعليمية الجامعية " (بوحنية قوي، 2005، ص ص 163-179)، يسري عليها ما يسري على التنظيمات الاجتماعية الأخرى في المجتمع، لها ما يسمى بخريطة التنظيم أو الهيكل التنظيمي الذي يحدد المواقع الرئيسية التنظيمية داخل الجامعة، ويرسم لشاغلي تلك المواقع حدود اختصاصاتهم والمهام الموكلة إليهم، فالهيكل الإداري والتنظيمي هو: " تلك المكونات البشرية المتكاملة والمتناسقة النشاطات الإدارية والتنظيمية وفقاً للنظام الهيكلي العام والوظيفي (الهرم الإداري والتنظيمي) ، التي تدير وتسير المؤسسة الجامعية وتسعى من خلال مخرجاتها إلى تحقيق الغايات التي أُنشئت من أجلها" (فضيل دليو وآخرون، 2001، ص 94).

إن من أهم عوامل نجاح المؤسسة الجامعية تكوين الإطار الإداري الكفاء والمتخصص، وبناء الهيكل التنظيمي المرن دون الإخلال بالوحدة العضوية بين الجهازين الإداري والتنظيمي التربوي اللذين يساهمان معاً - و لكن بطرق مختلفة- في تحسين المردود و رفع الإنتاجية في المؤسسة الجامعية.

وبناء على ما سبق، يتضح أن الجامعة نظام مفتوح، يجب عند دراسته الإلمام بجميع عناصره وعدم إهمال أي عنصر، لأن الاهتمام بكافة العناصر الموجودة يمكن من تطوير وتفعيل دور الجامعة في المجتمع، والتمثل في إمداد هذا الأخير بأفراد على مستوى الكفاءة والمهارة المطلوبة لخدمة قطاعاته المختلفة لتحقيق التنمية الشاملة، فعلى الجامعة أن تعمل كنسق مفتوح وفي بيئة تتسم بالأخذ والعطاء ، وذلك بالاقتراب من مشاكل المجتمع ومحاولة معالجتها بالطرق والأساليب العلمية الصحيحة، حتى تكون هناك علاقة تبادلية ارتباطية وتكاملية بينهما.

رابعاً: المداخل النظرية في دراسة موضوع الجامعة

تتبلور إسهامات علم الاجتماع في دراسة النظام التعليمي والتربوي عند مناقشتهم وتحليلهم للعلاقة المتبادلة بين هذا النظام وغيره من النظم الاجتماعية الأخرى، علاوة على تحليلهم لأهم مكونات هذا النظام والتي جاءت في ضوء معالجتهم لقضايا فرعية مرتبطة به مثل دراستهم للمؤسسات التعليمية أو لوظيفة النظام التعليمي والتربوي... الخ ويمكن أن نشير فيما يلي إلى أهم الاتجاهات السوسيولوجية التي ركزت على دراسة النظام التعليمي والتربوية عامة.

1- النظريات الوظيفية:

ونعني بالاتجاه الوظيفي Functional Paradigm، ذلك الاتجاه الذي يشمل النظريات الآتية: النظريات البنائية الوظيفية Structural Functionalist ونظرية رأس المال البشري Human Capital ونظرية التطور Evolutionary Theory وتحليل النظم Systems Analysis وهذه النظريات- رغم وجود اختلافات كثيرة فيما بينها، تكون اتجاهاً واحداً Paradigm - بالمعنى الذي استخدمه توماس كون T.Kuhn وقد هيمن هذا الاتجاه الوظيفي على علم اجتماع التربية هيمنة كاملة منذ مطلع الخمسينيات حتى أزمة الستينيات ومازال هذا الاتجاه -رغم أزمته- يمثل العلم السائد في التربية. وتتفق مجموعة النظريات التي يشملها الاتجاه الوظيفي مع مجموعة من الافتراضات النظرية تحدد طبيعة المجتمع والتربية والعلم الاجتماعي. (شبل بدران، حسين الببلاوي، 1997، ص 18)

وتتركز رؤية أصحاب هذا الاتجاه من خلال تصورهم للعلاقة المتبادلة بين القطاع التعليمي والتربوي وبقية النظم الاجتماعية الأخرى، وخاصة عند طرح أصحابه لكثير من المفاهيم الوظيفية التي استخدمها خاصة الرعيل الأول من رواد علم الاجتماع والتي جاءت من منطلق تصورهم الإيديولوجي الذي يركز على أهمية النظام التربوي في المحافظة على النسق الاجتماعي الذي يوجد فيه وينقسم هذا الاتجاه إلى أربعة مداخل وهي:

أ-مدخل الأنساق والبناءات الاجتماعية Social Structure & Systems Approach

ومن أهم رواد هذا المدخل جون ديوي J.Dewey وكارل مانهايم K.Manheim ودور كايم Durkheim وتالكوت بارسونز T.Parsons ويمكن الإشارة إلى تصورات كل منهم بإيجاز شديد كما يلي:

1. جون ديوي J.Dewey :

ويعتبر رائد المدرسة البراجماتية الأمريكية في مجال علم اجتماع التربية، وسعى لوضع مجموعة من المؤلفات من أهمها المدرسة والمجتمع، الديمقراطية والتعليم وركز على دراسة المشكلات الواقعية

للتربية والتعليم في المجتمع الأمريكي محاولاً رسم سياسة تعليمية إصلاحية للنظام التعليمي الذي كان يعاني الكثير من المشكلات كما جاء في تصوراته لمعالجة الخلل الوظيفي في دور المؤسسات التعليمية والتربوية ووظائفها الأساسية في عملية التنشئة الاجتماعية. ومن هذا المنطلق ناقش ديوي إمكانية تحويل المدرسة إلى مصنع أو ورشة صغيرة يتعلم فيها التلاميذ خبرات تفيدهم في حالة خروجهم لسوق العمل المبكر أو خلال المراحل التعليمية اللاحقة، ومن أهم القضايا التي اهتم بها تحليله لمشكلة التعليم الرسمي وغير الرسمي Formal & Informal Education ودور المؤسسات التربوية في التنشئة إلى جانب المؤسسات الدينية علاوة على تركيزه لكيفية اكتساب التلاميذ المعارف النظرية والعملية التي تكسبهم خبرات تؤهلهم للتكيف في المجال التعليمي والثقافي والعمل على جعل مضمون العملية التعليمية والتربوية ذي أهداف فردية واجتماعية في نفس الوقت.

2. كارل مانهايم K.Mannheim :

جاءت تصورات مانهايم في النصف الأول من القرن الحالي لتوضح طبيعة تخصصه المهني الأكاديمي كأستاذ لعلم الاجتماع والتربية مما أكسبته تحليلاته الخبرة العلمية والنظرية الأكاديمية ولقد جاءت تصوراته في عدد من المؤلفات مثل الإنسان والمجتمع، وتشخيص عصرنا، والحرية والقوة والديمقراطية وركزت هذه المؤلفات جميعها لتأكيد مانهايم على أهمية التربية في الضبط الاجتماعي ودور المؤسسات التعليمية بجانب الأسرة في عمليات تشكيل السلوك الفردي ولا سيما أن عملية التعليم والتربية لا تتم إلا في وسط اجتماعي (فعلماء النظرية الوظيفية يرون أن وظيفة المدرسة وأهميتها تغيرت من المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات الحديثة، ففي المجتمعات التقليدية كانت مسؤولية التنشئة الاجتماعية تقع على كاهل الأسرة في المقام الأول وكان دور المدرسة ثانوياً مقارنة بهته الأخيرة، فكانت الأسرة هي التي تغرس ثقافة المجتمع وقيمه وكانت المهن وراثية أما في المجتمعات الحديثة فلم تعد المهن وراثية بل مكتسبة فأصبح يتوقع من المدرسة تزويد الطالب بمختلف أنواع المعارف والمهارات اللازمة لدخول سوق العمل وهذا يعني أن مسؤوليات المدرسة أصبحت أكبر في المجتمعات الحديثة). (سلوى عبد الحميد الخطيب، 2002، ص ص434-

(437

من جهة أخرى سعى مانهايم لاستخدام المدخل السوسولوجية وربطه بين التعليم وقضية الحرية الفردية وضرورة إعطاء الفرد الحرية لتعليم واكتساب المعرفة. وهذا ما جعله يؤكد العلاقة المتداخلة بين التعليم والديمقراطية والحرية الفردية بصفة عامة، كما سعى للربط بين التعليم وعملية التخطيط خاصة وأن التعليم يعتبر الوسيلة لظهور المجتمع الديمقراطي وأيضاً ظهور الشخصية الديمقراطية وإلى حدوث عموماً ما أسماه بالتكامل الاجتماعي Social Integration وركز على أهمية تطور المؤسسات

التعليمية لإنجاز الأهداف العامة الموضوعة للتعليم والنظام التعليمي ككل. (عبد الله محمد عبد الرحمن، 2005، ص 325)

3. دور كايم Durkheim :

جاءت تصورات دور كايم للتعليم والتربية وعلاقتها بنظريته العامة حول التضامن الاجتماعي Social Solidarity والتي تندرج عموماً تحت إطار النظرية البنائية الوظيفية العامة، وجاءت بعض مؤلفات دور كايم لتركز خصيصاً على التربية. وهذا ما جاء في مؤلفه عن التربية وعلم الاجتماع، والأخلاق والتربية وتصور عموماً بأن التربية شيء اجتماعي ويعمل على تغيير المجتمع ككل، كما أنها تعد بمثابة الوسط الاجتماعي Social Milieu الذي يحدد الأفكار والمثل والقيم كما تعتبر التربية الوسيلة التي تعمل على تعزيز وجود المجتمع واستمراره واستقراره. وهي-التربية- من أهم مكونات ومتطلبات الحياة الجمعية والتي تؤدي للتنوع وزيادة التخصص في المهن وتقسيم العمل في المجتمعات الحديثة.

كما اهتم دور كايم بدراسة ما يعرف بسوسيولوجيا المنهج ومناقشته للمناهج والمقررات الدراسية في النظام التعليمي في فرنسا، واهتم بدراسة العلاقة بين التلاميذ والمدرسين ووجودهم داخل الفصول الدراسية وأهمية التخطيط العلمي للتربية.

4. تالكوت بارسونز T.Parsons :

يمثل بارسونز الاتجاه البنائي الوظيفي المحدث نسبياً خاصة وأن تصوراتاه جاءت بعد اهتمامات الرعيل الأول من علماء الاجتماع والعلماء المحدثين في هذا العلم. وسعى لمناقشة التربية في ضوء معالجته لنظريته عن الأنساق الاجتماعية Social Systems التي تندرج تحت النظرية البنائية الوظيفية العامة، وركز عموماً على جعل النظام التربوي أو التعليمي أحد النظم التي تؤدي إلى الضبط الاجتماعي وإلى حدوث التكامل والتجانس والتعاون والتماثل للقوانين التي تؤدي إلى المحافظة على المجتمع ككل.

ومن أبرز القضايا التي تم معالجتها بواسطة بارسونز تركيزه على قضية المدرسة كطبقة اجتماعية أو ما أسماه في أحد مؤلفاته طبقة المدرسة The School Class وناقش ثقافة هذه الطبقة محاولاً التعرف على الثقافة المدرسية كما ناقش قضية التعليم العالي ودور الجامعة في المجتمع واعتبارها التنظيم الأم التي تغذي جميع المؤسسات بالفئات المهنية المختلفة. (عبد الله محمد عبد الرحمن، 1998، ص 170-181)

ب-مدخل الفعل الاجتماعي Social Action Approach :

يرجع هذا المدخل إلى تصورات ماكس فيبر M.Weber وخاصة أنها تلازمه مع الكثير من رواد علم الاجتماع أمثال دور كايم وديوي ومانهايم وغيرهم وجاءت تصوراته حول التعليم في إطار مناقشته لعملية تطور وازدهار الرأسمالية الغربية ككل. هذا ما طرحه في نظرية الفعل الاجتماعي التي تندرج تحت إطار البنائية الوظيفية فلقد ركز حول جهود الاتجاه العقلاني في المجتمع الحديث الذي يعتمد على التعليم والاهتمام بالعلم والتخصص وظهور مؤسسات تعليمية وتربوية تتسم بالطابع البيروقراطي العقلاني كما حدد طبيعة الموظف المدني (البيروقراطي) الذي يحصل على أعلى الشهادات العلمية والتخصصات الدقيقة والخبرة وغيرها من الخصائص التي تؤهله للحصول على المراكز المهنية في المجتمع الحديث، علاوة على ذلك فقد اهتم فيبر بدراسة العلاقة بين التعليم والتدريب Training والعمل على المزيد من اقتناء التخصصات العلمية المطلوبة لعملية التقدم العقلاني الحديث.(عبد الله محمود عبد الرحمن، 2005، ص327)

ج- مدخل نظرية رأس المال البشري Human Capital Theory :

تعد هذه النظرية من أشهر النظريات الوظيفية والتي ذاع صيتها طويلا خلال حقبة الخمسينات والستينات وربما للآن، وذلك لأن محور التنمية كان هاجسا وطنيا لبلدان العالم الثالث عقب تحررها واستقلالها السياسي.

من الملاحظ أن رجال الاقتصاد بدعوا يدركون في الخمسينات أهمية التعليم في عملية التنمية الاقتصادية أو ما يسمى "الاستثمار في رأس المال البشري" والبناء المنطقي لنظرية رجال الاقتصاد عن عملية التنمية يعترف بالدور الرئيسي للتعليم لكن الإنفاق العادي في العملية الإنتاجية وهي الأرض والعمل ورأس المال قد استبعد تقريبا أي بحث جدي في مشكلة التوسع في الموارد البشرية.(شبل بدران، أحمد فاروق محفوظ، 1993، ص ص314-315)

رغم أن نظرية الاستثمار البشري لم تتبلور كنظرية إلا بأبحاث تيودور شولتز T.Schultz الذي ركز في تحليلاته على تحليل العلاقة بين التعليم والنظام التربوي والنظم الاجتماعية الأخرى، كما ناقشت مخرجات ومدخلات التعليم وإعداده للقوى العاملة واعتبار التعليم نوع من الاستثمار الاقتصادي Economic Investement ، أو اعتبارها ككل جزء من عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وجوهر عملية التنمية الشاملة سواء في المجتمعات المتقدمة أو أيضا في الدول النامية.(عبد الله محمود عبد الرحمن، 1998، ص ص193-196)

من ناحية أخرى اهتمت نظرية رأس المال البشري بالتركيز على عملية إعداد قوى العمل باعتبارها من أهم العناصر المكونة لعمليات الإنتاج، وحاول أن يبرهن (شولتز) على تحليلاته من

خلال دراسته لوضع المجتمعات الرأسمالية الغربية وكيف تم الاهتمام بالمؤسسات التعليمية مثل المدارس والجامعات وتخرجها للكوادر العلمية والفنية المؤهلة لإدارة عملية الإنتاج.(عبد الله محمد عبد الرحمن، 2005، ص328)

وقد أثار شولتز نقطتين هامتين في مجال الاستثمار في التعليم وهما:

1- تجاهل وإهمال دراسة رأس المال البشري.

2- العامل المعنوي أو النفسي المتعلق بمعاملة التعليم كاستثمار في الإنسان.

وفي رأي شولتز أن أكبر خطأ أو قصور في الطريقة التي تم التعامل بها مع رأس المال في التحليل الاقتصادي هي إلغاء رأس المال البشري من هذا التحليل، فقد اعتقد البعض أن اعتبار التعليم وسيلة لخلق وتكوين رأس المال من الأمور التي تقلل من شأن الإنسان وتسيء إلى نفسيته.

كما رأى شولتز أن هؤلاء الباحثين قد بنوا اعتقادهم على أساس أن الغرض الأصلي للتعليم هو الغرض الثقافي وليس الاقتصادي فالتعليم في رأيهم ينمي الأفراد لكي يصبحوا مواطنين صالحين ومسؤولين من خلال إعطائهم فرصة للحصول على فهم القيم التي يؤمنون بها.(راوية محمد حسن، 1999، ص68)

وقد أثارت مفاهيم نظرية الاستثمار البشري لشولتز عددا من الباحثين في مجال الاقتصاد لمعرفة مدى إمكانية تطبيق هذه النظرية في بعض مجالات الاستثمار البشري وأهمها التدريب.

فقد كانت أبحاث بيكر S.Becker في مجال الاستثمار في التدريب من أهم الإسهامات في مجال الاستثمار البشري، وقد قام بيكر بتحليل الجانب الاقتصادي للتدريب حيث قسم التدريب إلى عام ومتخصص، ودرس العلاقة بين الاستثمار في التدريب وإيرادات الفرد وأيضا علاقة دوران عمل الأفراد المتدربين وتكلفة الاستثمار في التدريب، وقد دفع الاهتمام بمفاهيم الاستثمار البشري بعض الباحثين ومنهم مينسر إلى محاولة قياس التكلفة والمنفعة الاقتصادية المترتبة عن الاستثمار في التعليم والتدريب، وقد حدد مينسر ثلاث أهداف ينبغي تحقيقها من خلال الأبحاث والدراسات في مجال الاستثمار البشري تمثلت في:

- تحديد حجم الموارد المخصصة للتدريب.

- كذلك تحديد معدل العائد على الاستثمار في التدريب.

- وأخيرا تحديد مدى المنفعة المترتبة على تحديد التكلفة والعائد على التدريب في تفسير بعض خصائص سلوك القوى العاملة.(عمر التومي الشيباني، 1985، ص169)

إنّ ما يُؤخذ على نظرية رأس المال البشري هو تركيزها على دراسة جانب واحد فقط وهو الجانب الاقتصادي، واعتبار الاستثمار البشري من أهم أنواع الاستثمار التي تؤدي إلى خلق نظام اقتصادي حديث، كما ركزت على أهمية النمو الاقتصادي، واقتصرت تحليلاتها على التنمية الاقتصادية فقط دون إيلاء الاعتبار للتنمية الاجتماعية التي تعتبر جزءا هاما في عمليات التنمية الشاملة (عبد الله محمد عبد الرحمن، 2000، ص ص 44-46).

2- المداخل الراديكالية (النقدية) Critical or Radical Approach

ترتبط هذه المداخل بمدرسة فرانكفورت Frankfurt School التي ظهرت ألمانيا وحاولت أن تنقد كل من البنائية الوظيفية والماركسية وتحليلاتها للمشكلات والقضايا والظواهر الاجتماعية والاقتصادية التي توجد في المجتمعات الغربية عموما. ولقد ركزت هذه المدرسة على دراسة النظم الاجتماعية والاقتصادية عموما بما فيها النظام التعليمي، وكيفية توجيه هذا النظام إلى إيديولوجيات محددة سواء ماركسية اشتراكية أو رأسمالية ولم تحقق عموما ما يسمى بدولة الرفاهية المزعومة نظرا لوجود كثير من التناقضات التي توجد في كل من المجتمعات الاشتراكية سابقا أو الرأسمالية وغيابهما لتطبيق الديمقراطية أو تطويرها عن طريق المؤسسات التعليمية أو غيرها من المؤسسات الأخرى. (عبد الله محمود عبد الرحمن، 1998، ص ص 315-318)

كما قد ظهرت مجموعة من المداخل الحديثة لدراسة التعليم والنظام التعليمي مثل نظرية الحرمان الثقافي وتركيزها على دراسة الثقافات الفرعية للطبقة العمالية التي تعاني من الحرمان التعليمي والثقافي في المجتمعات الغربية، كما ظهرت مدرسة إعادة التحليل الاجتماعي للتربية والتي جاءت في تحليلات ويكسر Wexer الذي يطرح أفكار جديدة أكثر تطورا لأهداف التعليم في المجتمعات الحديثة. (شيل بدران، حسين البيلوي، 1997، ص ص 32-39)

خامسا: الإدارة الإستراتيجية للجامعة والتخطيط الاستراتيجي للتعليم الجامعي

الجامعة منظمة إستراتيجية تؤثر وتتأثر بالمجتمع المحلي والعالم، بما فيه من قوى وتأثيرات، فهي منظمة تكوين مركبة من مجموعة كبيرة من الثوابت أهمها: الطلاب، الأساتذة، المباني والمخابر والمكتبات، الموارد البشرية الإدارية المسؤولة، وطرق العمل، وهي تسعى إلى تحقيق أهدافها المتمثلة في نشر العلم والمعرفة، وذلك بتكوين إطارات ذات قدرات فنية عالية، وكفاءات مرتفعة، تسمح بالنهوض بالتنمية الاقتصادية الاجتماعية.

1- الإدارة الإستراتيجية للجامعة:

يمكن الحديث عن أساليب متعددة لإدارة الجامعات نذكر منها:

- ✓ إدارة الجامعة بالإنتاج (الأعداد الكبيرة).
- ✓ إدارة الجامعة بالهيكل التنظيمية / بالوظائف.
- ✓ إدارة الجامعة بالتركيز على القرارات والسياسات.
- ✓ إدارة الجامعة بالأهداف والمحاسبة بالنتائج.
- ✓ إدارة الجامعة بالجودة الشاملة.

إن إدارة الجامعة في الأخير ترتبط بالنمط القيادي لرئيس الجامعة، وعلاقته بالأساتذة، ودرجة المرونة في اتخاذ القرارات، وتوفر رؤية مستقبلية واضحة لتعظيم القيمة المضافة الجامعية.

يجب على أي برنامج لإدارة الجامعة أن يشمل:

- توفير مخططات استراتيجية طويلة الأجل، تتضمن برامج ومشروعات وسياسات ونتيؤات، لتحسين ما تحققة الكليات من انجازات.
- إدارة الموارد البشرية بشكل فعال يشجعها على التنافس والابتكار والتميز.
- توفير هيكل تنظيمي مرن ومناخ تنظيمي على تحقيق الأهداف وعلى الابتكار.
- وتوفر رقابة داخلية على النتائج وفقا لمواصفات نمطية، مثل مواصفات الايزو وإدارة الجودة الشاملة.
- الاهتمام بنشر الثقافة الوطنية والمعارف، والبيئة والتربية السلوكية، والمسؤولية، وأسس القيادة، وفن اتخاذ القرارات وحل المشكلات، والعلاقات الإنسانية العامة، والمسؤولية الجماعية.
- الاهتمام بأساليب البحث ونظم الاتصال. (ضياء الدين زاهر، 2000، ص69)

2- التخطيط الاستراتيجي الجامعي:

يعتبر التخطيط الاستراتيجي الجامعي، جزءا من تخطيط التعليم والبحث العلمي، ومكملا لتخطيط القوى العاملة، وهو يهتم بإعداد تقديرات بالاحتياجات من التخصصات المختلفة لخدمة التنمية.

ويضمن التخطيط الاستراتيجي للجامعة ما يأتي:

- ✓ وضع رسالة للجامعة تحدد أهدافها.
- ✓ تحديد العملاء الذين تخدمهم الجامعة، واحتياجاتهم الواجب إشباعها.
- ✓ تحديد العمليات الرئيسية التي تضيف قيمة حقيقية لإشباع رغبات العملاء.

- ✓ تحديد معايير الأداء لقياس جودة قدرة كل عملية من تلك العمليات على تحقيق قيمة للعميل.
- ✓ تحديد رؤية معينة لشكل الجامعة وشكل الخريج الذي تسعى إليه الجامعة، ودراسة المشاكل التي تحول دون تحقيق هذه الرؤية، وبذلك يمكن التواصل إلى نواحي التغيير الواجب القيام بها على مستوى الجامعة، والتي تساعد على تطبيق إدارة الجودة الشاملة. (محمد زكي عويس، 2007، ص93)

سادسا: الجودة الشاملة في التعليم العالي

هناك عدة دوافع وظروف أسست لاعتماد إدارة الجودة في مؤسسات التعليم العالي من بينها:

- الإشكاليات التي يواجهها التعليم العالي في الثمانينات على مستوى العالم العربي.
 - ظهور فعالية إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الصناعية والتجارية والخدمية.
 - تطبيق بعض آليات الجودة في التعليم العالي في الثمانينات في بريطانيا.
- فالظهور الفعلي لإدارة الجودة في التعليم العالي كان في الولايات المتحدة الأمريكية من بداية السبعينات وظهرت حركة متممة في الثمانينات، ثم ظهر في عام 1991 من المملكة المتحدة وتم تأسيس بعض الهياكل التي تهتم بالجودة الشاملة مثل: (مجلس التمويل للتعليم العالي، مجلس جودة التعليم العالي، مجلس التعليم التقني، مجلس تمويل التعليم المستمر)، وتم انعقاد العديد من المؤتمرات حول الجودة بالتعليم العالي مثل مؤتمر " هونج كونج"، مع استخدام العديد من معايير الجودة في كليات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة ساعد على انتشار إدارة الجودة الشاملة اعتماد جملة من الوسائل مثل أدلة التدريب والمعايير العالمية. ووضع برمجيات (وحدة التعليم العالي باسكوتلنדה بالتعاون مع كلية كلندويتتر).
- 1- مفهوم الجودة والجودة الشاملة :**

هناك صعوبة في تحديد مفهوم الجودة والجودة الشاملة في التعليم العالي فجاءت التعريفات متنوعة منها تعنى:

- ✓ الخدمة الكاملة المقدمة من المؤسسة.
- ✓ إزالة الأخطار.
- ✓ تحسين التعلم والتعليم.
- ✓ الاهتمام بالزبون.
- ✓ القدرة على إرضاء الحاجات المحددة والمطلوبة.

وترجع تلك التعريفات إلى توجيهين اثنين هما:

- منحى المنظومية أو النظم (متأثر بالمدخل الصناعي للجودة)

- منحى ثقافة الجودة (بتحسين الإدارة والقيادة ونمط حياة).

إلى جانب هذا هناك مفاهيم تدور في فلك الجودة مثل (ضبط الجودة، نوعية الخريج، الهيكل الجامعي، النظام). (علي السلمي، 1995، ص ص 18-21)

إن مفهوم الجودة وفقا لما تم الاتفاق عليه في مؤتمر اليونسكو للتعليم والذي أقيم في باريس في أكتوبر (1998) ينص على أن الجودة في التعليم العالي مفهوم متعدد الأبعاد ينبغي أن يشمل جميع وظائف التعليم وأنشطته مثل:

✓ المناهج الدراسية

✓ البرامج التعليمية

✓ البحوث العلمية

✓ الطلاب

✓ المباني والمرافق والأدوات

✓ توفير الخدمات للمجتمع المحلي

✓ التعليم الذاتي الداخلي

✓ تحديد معايير مقارنة للجودة معترف بها دوليا (الهالي الشربيني، 1998، ص 20)

وفي السياق التالي نوضح بعض التعريفات لمفهوم إدارة الجودة الشاملة ثم نحلل هذه التعريفات لتوضيح الاتفاق والاختلاف في المفهوم والمعنى.

أ- تعريف معهد الجودة الفيدرالي الأمريكي: " أداء العمل الصحيح بشكل صحيح من المرة الأولى مع الاعتماد على تقييم المستفيد في معرفة مدى تحسين الأداء " .

ب- تعريف **Robert Kronsky** " هي فلسفة تعزز مهمة مؤسسة ما باستخدام أدوات وتقنيات تحسين الجودة المستمر كوسيلة لتحقيق الرضا المتبادل والمتزامن لجميع الأطراف المشاركة.

ت- تعريف **Jablonski** " هي عبارة عن شكل تعاوني لإنجاز الأعمال، يعتمد على القدرات والمواهب الخاصة بكل من الإدارة والعاملين لتحسين الجودة والإنتاجية بشكل مستمر عن طريق فريق العمل " .

ث- تعريف **عفيفي** " التخطيط والتنظيم والتنفيذ والمتابعة وفق نظم محددة موثقة تقود الى تحقيق رسالة المؤسسة التعليمية فى بناء الإنسان من خلال تقديم الخدمة التعليمية المميزة وأنشطة بناء الشخصية المتوازنة " . (صديق عفيفي، 1997، ص 15)

ج- تعريف **Rio Salado College** "هي العملية التي يمكن من خلالها رفع مستوى القائمين بالتدريس والنظام والكلية في ضوء توقعات الطلاب من خلال عملية متقنة البناء لحل المشكلات، يستطيع القائمين بالتدريس والطلاب تطوير جودة التعليم".

ح- تعريف **Lam** " التغيير الجوهرى في طريقة أداء الأعمال ، فهي ابتكار لاتجاه جديد يتضح من خلال أداء صاحب العمل وأفراد الإدارة العليا ، إنها عبارة عن مناخ يتضمن الإبداع والقيادة والابتكارية والمسؤولية الفردية وتطبيق الحساب ".(سمير محمد عبد العزيز،1999، ص18)

من التعريفات السابقة الذكر يتضح أن هناك بعض الاختلافات فيما بينها فنجد أن lam و Rio salado college ومعهد الجودة الفيديرالى و jablonski و Robert يركزون على أداء العمل وتطوير عمليات التشغيل ، بينما نجد أن عفيفي وكلية ريو اتفقتا علي جانب تحسين الأداء التعليمي وتحقيق أهداف رسالة المؤسسة التعليمية .

2- أهمية إدارة الجودة الشاملة:

تكمُن أهمية إدارة الجودة الشاملة في النقاط التالية :

- ✓ تؤدي إلى زيادة إنتاجية المتعلمين .
- ✓ تعمل على تحسين أداء القائمين بالتدريس من خلال إدارة الجودة.
- ✓ تعمل علي تقليل الأخطاء في العمل العلمي والإداري، بالتالي تقود إلي خفض التكاليف المادية.
- ✓ تعمل على توفير الإمكانيات والتسهيلات اللازمة لإنجاز العمل .
- ✓ تعمل بفلسفة علمية تقوم علي أساس ربط العملية التعليمية باحتياجات سوق العمل.
- ✓ ترابط الأداء، حيث تداخل العمل الجماعي مع القيادة الفعالة مع الرؤية المشتركة يؤدي إلي جودة المنتج التعليمي .
- ✓ تراعى بشكل مباشر احتياجات المستفيدين.
- ✓ تساعد في توفير قاعدة بيانات علمية وإدارية متكاملة. (فايز مينا، 2005، ص115)

سابعاً: الاتجاهات العالمية المعاصرة للتعليم العالي

1- التعليم العالي الأوروبي:

أ- التعليم العالي في فرنسا: وضعت فرنسا سياسة جديدة من أجل تنمية مجالات البحث والتطوير من خلال:

- تخصيص ميزانية تقدر بـ 33.4 مليار يورو، ويتم توجيهها للأنشطة البحثية في فرنسا (سواء كانت عامة أو خاصة)، وهو بمقدار 2.23 من صافي الإنتاج القومي في عام 2002.
- توفر عدد 180 ألف باحث في القطاعين العام والخاص.
- تحتل فرنسا المرتبة الرابعة على مستوى العالم في مجال البحث العلمي وذلك بعد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا.

وقد اتسم نظام التعليم العالي الفرنسي بالانفتاح والفاعلية والجودة وذلك من خلال ما يلي:

- توفير ميزانية تقدر بـ 117 مليار يورو، أي أكثر من 20% من ميزانية الدولة موجهة للتعليم العالي، وهو 4% من صافي الإنتاج القومي.
- مستوى تعليم متميز في جميع التخصصات.
- دراسات عليا مكفولة للجميع ومجانية (فيما عدا رسوم التسجيل قليلة في الجامعات العامة و كليات الهندسة).
- مساواة في المعاملة بين الطلبة الفرنسيين والأجانب (من حيث وضع الطالب وقيمة رسوم التسجيل).
- إعانة خاصة بالسكن مكفولة لجميع الطلاب (فرنسيين وأجانب).
- تم استقبال 150 ألف أجنبي في فرنسا. (محمد زكي عويس، 2007، ص 29)

أما فيما يخص التعليم العالي في فرنسا فقد تضمن ما يلي:

- ✓ الهيئات: ويوجد ثلاث أنماط من الهيئات والمؤسسات التعليمية موزعة على كافة الأراضي الفرنسية في استقبال الطلبة.
- ✓ الجامعات والكليات الكبرى.
- ✓ الكليات المتخصصة والمعاهد العليا.

يستوعب هذا العدد من الجامعات الغالبية العظمى من الطلبة (حوالي مليون و500 ألف طالب من أصل مليونين و20 ألف طالب)، والجامعات العامة تفتح أبوابها للجميع ويتم اختيار الطلاب فيها على أساس اختبارات تتم طوال فترة البرنامج الدراسي، تؤهل هذه الجامعات الطلبة للحصول على

شهادات رسمية (ليسانس، ماجستير ودكتوراه) وشهادات جامعية رفيعة المستوى. توفر هذه الجامعات أنماط مختلفة من التعليم (قصير الأجل، طويل الأجل، مهني، ومستمر) في عدد من مجالات (القانون، الاقتصاد، الإدارة، الفنون، الأدب، اللغات، العلوم الإنسانية، الصحة والتكنولوجيا...).

تتميز الكليات الكبرى والكليات المتخصصة والمعاهد التي تكتمل بها منظومة التعليم التي تقدمها للطلاب بما يلي:

- وهي: كليات الهندسة، وكليات التجارة والإدارة وكليات العلوم السياسية.
 - يتم الالتحاق بها بعد اجتياز امتحان وقضاء سنتين تحضيريتين، أو بناء على عملية اختيار تتم بعد عامين إلى أربعة أعوام من الدراسات العليا.
 - توفر هذه الكليات والمعاهد برامج دراسية في قطاعات محددة مثل: الفنون والعمارة، المجالات المتعلقة بالمهن الطبية، الصحافة، الإذاعة والتلفزيونية، المجالات الاجتماعية...
 - تؤهل هذه الكليات للحصول على شهادة دولة أو شهادة من هيئة تعليمية ذاتها.
- قبل تنفيذ خطة التوافق الأوروبي كانت مدة الدراسة في فرنسا تختلف باختلاف نوع المؤسسة التعليمية ونوع الشهادة الممنوحة كما يلي:

ففي الجامعة التي تمنح شهادة جامعية عامة:

- للحصول على شهادة الدراسات الجامعية العامة: عامين.
- للحصول على شهادة الليسانس: ثلاثة أعوام
- للحصول على شهادة الميتريز: أربعة أعوام.
- للحصول على شهادة DEA،DESS : خمسة سنوات
- للحصول على درجة الدكتوراه: ثمانية سنوات على أقل تقدير. (محمد زكي عويس، 2008،

ص46)

أما في الكليات الكبرى تستغرق الدراسة من ثلاثة إلى أربعة أعوام، تبعا لمستوى البدء في الدراسة. ففي الكليات المتخصصة تستغرق الدراسة من عامين إلى سبعة أعوام، تبعا لنوع القسم الذي يتم الدراسة به. ويتوافق التعليم العالي على المستوى الأوروبي بأربعة أهداف من أجل إصلاح تدريجي من المنتظر أن يكتمل في عام 2010 م من خلال:

- تسهيل تحرك الطلبة واندماجهم مهنيا في المجتمع الأوروبي.
- تحقيق رؤية دولية أوضح لبرنامج التعليم العالي عن طريق تحقيق توافق بين جميع الشهادات الأوروبية.
- إحداث تغيير على مستوى أقسام التعليم العالي الدراسية وتحقيق تعاون بين الجامعات والكليات الكبرى والكليات المتخصصة.
- تسهيل عملية استنزاف واستكمال الدراسات خلال فترات الايفاد على مستوى القارة الأوروبية أو المستوى الدولي.

أما عن الإصلاحات التي تم انجازها، فهناك ثلاث خطوات إصلاحية لتحقيق صفة الوضوح في برنامج التعليم العالي الدراسية وهي:

- نظام (LMD)، وهو نظام جديد لتنظيم المراحل الدراسية: ليسانس، ماستر، دكتوراه.
- نظام ECTS وهو نظام أوروبي خاص بوحدات التقييم (درجات) العلمية القابلة للتراكم والتحويل، ويسمح هذا النظام بأخذ فترات الدراسة (خاصة التي تتم خارج البلاد) في اعتبار والتصديق عليها.
- تنظيم التوافق الأوروبي مراحل دراسية لتوحيد نظام الدراسات العليا في أوروبا. (محمد زكي عويس، 2007، ص32)

ب- التعليم في ألمانيا: وضعت ألمانيا الصفات التي يجب توفرها في خريج الجامعة وهي:

- أن يمتلك الإرادة للتأقلم والانسجام والتواصل مع الآخرين.
- القدرة على العمل الجماعي.
- الاستعداد للعمل المشترك في المحيط العالمي.
- إدراك الفوارق الحضارية والثقافية والسياسية والاجتماعية بين أقاليم العالم.
- إتقان استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الحديثة في مجال التخصص.
- القدرة على تركيب والتحليل في الإدارة الذاتية والتخطيط لمدى طويل.
- اكتساب المعارف اللغوية بالإضافة إلى القدرة على التحدث والكتابة باللغة الأم.
- القدرة على البحث العلمي وحل المشاكل العلمية وتطبيق المعارف المكتسبة في مجال التخصص.
- كفاءة في القيادة والقدرة على اتخاذ القرارات الشخصية .
- القدرة على تنفيذ المهام والمشروعات بنجاح، ومراقبة وضبط النتائج بشكل صحيح.
- الاستعداد للمبادرة.

- لديه الروح الإبداعية والاستعداد للتعلم من جديد وإدارة دائمة للنجاح.
- هذه التحديات جعلت الجامعات الألمانية تبدأ التفكير بأهمية هيكلية التعليم العالي بحيث تصبح الجامعة الألمانية أكثر جاذبية للطالب الأجنبي والقادم من البلدان المتميزة بديناميكيتها الاقتصادية، وذلك بغية الدراسة والتخصص ثم العودة إلى بلاده ليتمكن من العمل والتواصل مع النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية الألمانية. وكان في الماضي يعزف الطلاب للدراسة في ألمانيا نتيجة عدم إتقان اللغة الألمانية وقلة البرامج التعليمية باللغة الإنجليزية، كما أن الألقاب العلمية التي تمنحها الجامعات الألمانية غير مفهومة بشكل صحيح في المناطق المختلفة من أنحاء العالم. ونظرا لخصوصية التجربة العلمية والتعليمية في ألمانيا، فقد بدأت الجامعات الألمانية في فتح طريق نحو تدويل نظام التعليم العالي وتقديم عروض تعليمية جديدة باللغة الانجليزية بشكل كامل، كما أن هذه البرامج تتضمن قضاء الطالب لفصل أو فصلين دراسيين في جامعات وبلدان أجنبية أخرى، وبذلك يتمكن الطالب بدون وقت الدراسة النظامية من اكتساب الخبرة في التعامل الاجتماعي والثقافي مع الحضارات أخرى وممارسة تجربة العمل الجماعي المشترك مع الطلبة ومعلمين بمنظومة ثقافية وفكرية مختلفة، وفي الوقت نفسه تعمق معرفته باللغات الأجنبية . وبهذا يكون الطالب اثر استعداد تجهيزا للعمل في بلاد أخرى. (محمد زكي عويس، 2008، ص50)

وفي الوقت الحالي أصبحت الجامعات الألمانية رائدة في طريق الانتقال إلى مجتمع العولمة مع المحافظة على جودة التعليم والتعاون العملي بين كليات الجامعة الواحدة والجامعات الأخرى، وازدياد الثقة بالقدرات والكفاءات الألمانية وفي قوة وأهمية سوق التعليم النامية بها.

لقد استطاعت الجامعات الألمانية وفي فترة وجيزة من إيجاد حلول للربط بين النظام النظري الصرف في التعليم كما هو الحال في الجامعات الفرنسية والتوجه التطبيقي كما هو سائد في الجامعات الانجليزية، ومدى أولوية إحداها على الأخر، ولقد التزمت الجامعات الألمانية بتبني استراتيجية متوازنة بين الأسس النظرية وأسس ذات التوجه التطبيقي ولاققت في ذلك التأييد والدعم المادي من قبل المجتمع الصناعي. واليوم اتخذت وزارة التعليم العالي الألمانية بالمشاورات مع الجامعات وهيئات المجتمع المدني، قرارات بضرورة مساهمة جميع المشاركين في تطوير ذلك التصميم وبلورة مقترحات لضمان الجودة المتكاملة للتأهيل الأكاديمي، وتتضمن ذلك تصميم البرامج والهيكل التعليمية الجديدة بالجامعات بسرعة وتكاليف دراسية مناسبة. وتعتمد هذه البرامج نظام الامتحان المرفق للدراسة والأحمال الدراسية وكيفية الحصول على درجات العلمية ومنح شهادات البكالوريوس والماجستير والدكتوراه. (محمد زكي عويس، 2007، ص ص35-36)

ومن أجل الاستمرار بقوة في مواجهة تحديات العولمة وضعت ألمانيا بعض الأولويات نذكر منها ما يلي:

- إزالة العوائق أمام التبادل الحر للخدمات التعليمية.
- تهيئة المواطن الألماني لقبول تحديات العولمة واستثمار إيجابياتها.
- إدخال هياكل تنظيمية وقيادية ومناهج تعليمية موجهة حسب سوق العمل.
- معاملة الطلبة كزبائن، شرط أن يتلقون خدمات جامعية ذات جودة عالية تتناسب مع ما يدفعه الطالب من تكاليف.
- تقليل درجة التعقيد التنظيمية.
- البقاء على أهداف الجودة الشاملة.
- تقوية روح العمل الجماعي.
- أن تقدم الجامعات عروض تسويقية عالمية وحسب الطالب العالمي.
- بناء استراتيجيات وأدوات تسويقية متماسكة بغرض الدعاية الواسعة للبرامج العلمية المطروحة في سوق العلم والتعلم.
- توحيد لغة الدراسة واعتماد على اللغة الانجليزية. (محمد زكي عويس، 2008، ص52)

ويرجع تأسيس العديد من الجامعات والمعاهد العالية في ألمانيا إلى مئات السنين، مما يوضح جليا عراقة وأصالة العلم والتعليم العالي، ومن ثم البحث العلمي فيها . وقد طرح شعار وحدة العلم والبحث العلمي منذ ما يقرب من مائتي عام، ومازال موضع التنفيذ ليؤكد أن الجامعات الألمانية ليست مراكز للتعلم فقط، بل مراكز للبحث العلمي، هذا موزع الجامعات والمعاهد بارتباط وثيق وتشجيع مباشر من الحكومة والشركات الصناعية، على امتداد الأراضي الألمانية.

وتقوم الجامعات الألمانية على مبدأ " الوحدة بين التعليم والبحث العلمي " وهي لا تكتفي بالمحاضرات والدروس للطلبة ولكن أيضا أماكن للقيام بأفضل الأبحاث العلمية والشرط الوحيد لهذه النشاطات هو التعاون الوثيق بين الباحثين ومؤسسات البحث العلمي في داخل ألمانيا وخارجها. وتحصل الجامعات على وسائل الدعم من الجهات العامة والحكومية ومن مؤسسات خيرية، أو من جهات ثالثة تدعم أبحاثا محددة بعينها (أبحاث بوسائل ثالثة). (محمد زكي عويس، 2007، ص37)

ج- التعليم العالي في إنجلترا: ترجع البدايات الأولى للتعليم في إنجلترا إلى العصور الوسطى، كما تشير الوثائق التاريخية الرسمية هناك، وبدأ رسميا -وفق هذه الوثائق- عام 597م بكاتدرائية كانتربري التي أنشأها القديس أوغسطين وفي ذلك العصر تولت الكنيسة مهمة تمويل التعليم الرسمي، واستمرت في مهماتها التمويلية هذه لمدة عشرة قرون تقريبا...وفي نهاية القرن السابع الميلادي أنشئت بعض

المدارس الثانوية العلمية لتدريس مناهج التعليم العام في القرون الوسطى وبعد ذلك نشط المعلمون المتميزون والبارزون وبادر والى إنشاء مدارس جديدة في مدينتي (أكسفورد) و(كمبردج) في القرنين الثاني عشر والثالث عشر. وشكلت هاتان المدرستان نواتين للجامعتين الشهيرتين والوحيدتين في انجلترا طوال ستة قرون تقريبا إلى أن ظهرت بجانبها جامعتا (درم ولندن) في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، وكان تأسيس الجامعات دافعا وحافزا قويا للمدارس الثانوية العلمية لتعد وتهيئ طلابها للالتحاق بالجامعات، وشهدت هذه البدايات المبكرة للتعليم في العصور الوسطى إحجاما وعزوا من أبناء الطبقتين الوسطى والدنيا عن الدراسة والتعليم في هذه المدارس، وأقبل عليها بعض أبناء النبلاء والطبقة العليا. (محمد زكي عويس، 2005، ص53)

ومن أهم ملامح التعليم الانجليزي وخصائصه: لنظام التعليم في انجلترا خصائص عديدة نوجزها في ما يلي:

أولاً: يوجه التعليم بواسطة الحكومة المركزية وسلطات التعليم المحلية، فهما تعملان جنباً إلى جنب من أجل ترقيته وتطويره، وهو يختلف عن النظام الفرنسي الذي تنفرد الحكومة المركزية بإدارته والإشراف عليه ويختلف كذلك عن النظام الأمريكي الذي تسيطر فيه الحكومة المركزية بشكل محدود.

ثانياً: تعمل كل السلطات العامة والمنظمات التطوعية معاً لدعم التعليم، بينما تتنافس هذه المنظمات فيما بينها في عدة دول أخرى.

ثالثاً: توفير الفرص المتساوية والمتنوعة كافة في تعليم الأطفال.

رابعاً: تقع مسؤولية التنظيم داخل المؤسسة بجانب استخدام طرق التدريس علي المعلمين في الأساس.

خامساً: تتعاون مع المدرسة كثير من وكالات التعليم الأخرى مثل: المكتبات العامة، المتاحف، صالات العرض، هيئات الاتصال التعليمي في الشركات الكبرى، كما تمدها هيئة الإذاعة البريطانية بخدمات إذاعية وتلفزيونية منتظمة، وتمدها الإذاعة المستقلة بدروس تلفزيونية. (محمد زكي عويس،

2007، ص ص 49-50)

أما أهم الملامح فتتمثل في الآتي :

- إعطاء أولوية الاهتمام الحكومي للتعليم .
- الاهتمام باختيار مدير المدرسة وإعدادة.

- كانت ميزانية التعليم مركزية والمناهج محلية فانعكس الأمر الآن فأصبح المنهج وطنيا ولكل مدرسة ميزانيتها.

- التركيز على التعليم المهني في المرحلة الثانوية .

- التعاون بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم في التأهيل المهني.

- التركيز على المعلم وإعدادا وتقويما واعلي التفتيش والمتابعة.

- التركيز على استخدام الكمبيوتر أداة للإنتاج والتعليم وتوفيرها بالمؤسسات.

- تقويم دوري للمؤسسة مرة كل اربع سنوات.

- عقد اختبارات مركزية في نهاية كل مرحلة تعليمية.

-اختيار المعلمين مسؤولية المؤسسة.

ومن المعلوم أن الجامعات البريطانية حريصة دائما على سمعتها الأكاديمية وعلى الصورة الجميلة العالقة في أذهان الدول قاطبة، وتبذل جهودا كبيرة للمحافظة على مكانتها وموقعها في قوائم التصنيف الأكاديمي والبحثي ولذلك فهي تتنافس في المجالات العلمية والإدارية والخدمية، وتخطط دائما لاستغلال مواردها المالية وإمكانياتها المادية والبشرية ومع ذلك، فهي حريصة على ترشيد نفقاتها دون إحداث تأثير سالب علي مستواها العلمي، ونشاطها البحثي التطبيقي أو بضعف قدرتها التدريسية. (محمد زكي عويس، 2008، ص55)

2- التعليم العالي في الوطن العربي

أ- واقع التعليم العالي في الدول العربية:

إذا كانت الموارد البشرية يمكن أن تنمي بطرق متعددة، فإن التعليم العالي يمكن أن يسهم بدور كبير ومتزايد في هذه الموارد، وذلك في ضوء ما تملكه الجامعات ومؤسسات التعليم العالي من قوى بشرية وإمكانات مادية كبيرة، وفي ضوء الدور المحتمل أن تلعبه مخرجات هذه المرحلة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يلعب التعليم العالي بصفة عامة أدوارا مهمة في حياة الشعوب والأمم، فهو المسؤول عن الحفاظ على تراثه الثقافي وتطويره والإضافة إليه.

1) التطور الكمي للتعليم العالي في الدول العربية:

شهدت الفترة ما بين 1990- 1996 ارتفاعا كبيرا في عدد الجامعات في البلاد العربية، وبمعدل زيادة بنسبة (10) جامعات في العام، بالمقارنة بأعوام أخرى، ففي الخمسينات كانت الزيادة متوسط جامعة كل عام: ومن عام 1960-1980- كان المتوسط (3) جامعات في كل هذه

المدة، وقد وصل عدد الجامعات عام 1996 إلى (175) جامعة بالمقارنة في منتصف الثمانينات كان (70) جامعة وفي عام 1990 بلغ (116) جامعة، وهذه الزيادة في الجامعات يقابلها نقص في أعداد الكليات بسبب إعادة هيكلة كليات القطاع العام انخفض عدد الكليات من (168) إلى (140) كلية في سنة 1996، مع ملاحظة التوسع في افتتاح الكليات الجامعة غير الحكومية (القطاع الخاص)، كما يلاحظ في هذه الفترة الزيادة الواضحة في عدد المعاهد العليا الفنية المتخصصة حيث وصل عددها إلى (540) معهدا في سنة 1996 بعد أن كان عددها (398) عام 1990

وقد ارتفع عدد طلاب الجامعات والمعاهد العليا ليصل إلى 3,08 مليون طالب بمعدل يزيد بنسبة 35% عما كان عليه في سنة 1991 وبمعدل زيادة سنوية يصل إلى 8,4% ويتوزع هذا الارتفاع بنسبة 82,4% بدلا من 78,6% سنة 1991 بالنسبة لطلبة البكالوريوس، وصاحب هذا الارتفاع في طلبة البكالوريوس انخفاضا في طلبة المعاهد العليا لمجموع الكلاب ليصل إلى 12,4% في عام 1996 بالمقارنة بـ 15,3% سنة 1985، وارتفع عدد الحاصلين على الدكتوراه والماجستير سنة 1996 رغم أن نسبة هذا المستوى ظل منخفضا، وبقي يحتل فقط 5,2% بالمقارنة بـ 5,6% سنة 1991. وتباين توزيع الطلاب على التخصصات المختلفة، فنسبة الطلاب الملتحقين بالأقسام العلمية وصل إلى 35% بينما ارتفعت نسبة الملتحقين بالأقسام الأدبية أو ما يسمى بالعلوم الإنسانية إلى 65%.

وبلغ متوسط مخصصات التعليم العالي في البلاد العربية من الدخل القومي 1,25% سنة 1996 وهذا المعدل يزيد بنسبة 50% عما كان عليه سنة 1991 ويتوزع الإنفاق على مؤسسات التعليم العالي بنسبة 91% على الجامعات و 6% على المعاهد الفنية العليا، و 3% مؤسسات أخرى، وزاد التمويل غير الحكومي في التسعينات ليصل إلى ما يمثل 7%، واستمرت الدولة هي الممول الرئيسي للجامعات، وهناك تباين كبير بين الدول العربية في نسبة الإنفاق من دخلها بين الدول بعضها وبعض. (رمزي أحمد عبد الحي، 2006، ص ص 106-107)

ومع التوسع الكمي الذي شهده العالم العربي بافتتاح المزيد من الجامعات ومؤسسات التعليم العالي إلا أن الوضع العام للتعليم العالي في العالم العربي بحسب تقرير التنمية البشرية العربية 2002 مازال متواضعا مقارنة بإنجازات دول أخرى في بلدان العالم النامي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003، ص 52). وقد خلص تقرير التنمية البشرية العربية 2003 إلى ضعف نشر المعرفة وإنتاجها في البلدان العربية. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2004، ص 3). وفي ضوء هذه الظواهر السلبية وغيرها، فإنه يمكن تحديد بعض التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه مؤسسات التعليم العالي في البلدان العربية والتي تكاد تشترك فيها معظم الجامعات العربية وهي كما يلي:

- انخفاض مستوى الموازنة بين مؤسسات التعليم العالي واحتياجات التنمية وسوق العمل على المستوى الكمي والنوعي. والمتمثل في انخفاض مستوى المعارف والمهارات وقيم العمل وسلوكياته لدى معظم الخريجين، إضافة إلى اختلال التوازن بين التخصصات حيث يشكل خريجو تخصصات العلوم الإنسانية نسبة أعلى من خريجي التخصصات العلمية والتطبيقية والتي تتطلبها التنمية الاقتصادية والاجتماعية وسوق العمل.

- محدودية الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي مقارنة بتنامي حجم الطلب الاجتماعي على التعليم العالي، حيث تشير الإحصاءات إلى أن نسب الالتحاق بالتعليم العالي في الدول العربية في نمو مستمر. فقد ارتفعت نسب القيد الإجمالية من 5% تقريباً العام 1970 إلى 15% تقريباً العام 1995، ومن المتوقع أن يصل عدد الطلبة بحلول العام (2010) إلى ستة ملايين متعلماً (عبد الرحمن أحمد صائغ، 2004، ص236). ولقد أشار التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع الذي أصدرته منظمة اليونسكو العام 2005 إلى أنه بلغت نسبة القيد في التعليم العالي في الدول العربية (16.2%) العام 1998 وارتفعت إلى (22%) العام (2001). وفي الوقت نفسه فإن هذه النسبة تعدّ متدنية مقارنة بنسبة القيد في الدول المتقدمة، حيث أشار التقرير إلى أنها ارتفعت من (45.6%) العام 1998 إلى (54.6%) العام 2001 (اليونسكو، 2005، ص 324-325). وفي الوقت الحاضر تشير التوقعات إلى زيادة الطلب على التعليم العالي نتيجة لعوامل ومتغيرات ديموغرافية واقتصادية تتمثل في ارتفاع معدلات النمو في شرائح صغار السن والشباب من السكان الذين يتوقع انخراطهم في التعليم العالي، بينما يتمثل العامل الاقتصادي في وجود علاقة طردية بين مستوى التحصيل العلمي وتوفر فرص العمل خصوصاً مع تزايد الكثافة المعرفية في النشاط الاقتصادي (اقتصاد المعرفة).

- نقص المخصصات المالية لمؤسسات التعليم العالي وقصور بدائل التمويل الذاتي مقابل زيادة الإنفاق على التعليم. فعلى الرغم من أن الإنفاق العام على التعليم العالي في كثير من الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في تزايد ونمو مستمر إلا إنها بحاجة إلى مزيد من الدعم والبحث عن مصادر أخرى للتمويل للإنفاق، على المشروعات التطويرية فيها وتحسين البيئة الأكاديمية وتنميتها. بالإضافة إلى ذلك تعاني الجامعات العربية من انخفاض مستوى تسويق خدماتها الجامعية للمجتمع من حيث تقديم الاستشارات والأبحاث التطبيقية وغيرها مما يفقد الجامعات مصدراً هاماً للتمويل الذاتي. ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال تقدّم 40 مؤسسة فدرالية 4 بلايين دولار تقريباً لدعم أنشطة البحث في أكثر من 350 جامعة؛ ونتيجة لهذا الاستثمار الضخم تمكنت هذه الجامعات من تحقيق سبق التقدم في مجال البحث في مختلف الميادين، وتمكّن الأميركيون من حصد

جوائز نوبل في العلوم والتكنولوجيا وأنجز الباحثون ما بين عام 1953-1973 ثلثي التجديدات التكنولوجية الأساسية (رفيقة حمود، 1998، ص18).

- تدني مستوى نوعية وجودة برامج التعليم العالي في الوطن العربي ومستوى البحث العلمي، ولقد أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003 إلى أن التحدي الأهم في مجال التعليم يكمن في مشكلة تردّي نوعية التعليم المتاح حيث يفتقد التعليم هدفه التنموي من أجل تحسين نوعية الحياة وتنمية القدرات المطلوبة. كما أشار التقرير إلى أن التعليم العالي في البلدان العربية يفتقد إلى الرؤية الواضحة والسياسات العملية التي تحكم العملية التعليمية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003، ص52). وعلى الرغم من ذلك فقد شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً ملحوظاً لبعض مؤسسات التعليم العالي في رفع مستوى أدائها من خلال تطبيق معايير الجودة الشاملة. ففي المشروع الذي تبناه المكتب الإقليمي للدول العربية لتحسين نوعية التعليم العالي في البلدان العربية تبين أن مستوى الجودة في ثماني جامعات عربية من أصل خمس عشرة جامعة مقبول، وأن أربعاً منها في المستوى المتوسط، وثلاثاً تقترب من المستوى الجيد (حارب سعيد عبد الله، 2005، ص39).

2) التطور الكيفي للتعليم العالي في الدول العربية:

إن التعليم العالي العربي في وضعه الراهن، وفي ظل التطورات السكانية والاقتصادية والاجتماعية المتوقعة، قد يستمر في التوسع الكمي، بل إن بعض الدول ذات الإمكانيات القليلة ستواجه خطر التراجع وعدم التمكن من المحافظة على المستويات الكمية المتخصصة حالاً في مجالات التعليم، فديمقراطية التعليم تصبح عملية صعبة وتكاد في بعض الدول العربية أن تكون مستحيلة في ظل الأعداد المتزايدة من الأميين المتسربين في النظام التعليمي وتخلف مؤشرات تعليم الإناث بالمقارنة مع الذكور، وانخفاض إنتاجية العمل علاوة على مجموعة من المشكلات التي تواجهها أنظمة التعليم الجامعي في الدول العربية. (تيسير عبد الجبار، 1987، ص35)

كما يلاحظ أن هناك مؤشرات كثيرة تشير إلى تدني مستوى التحصيل المعرفي وضعف القدرات التحليلية والابتكارية، والتدهور المستمر والمتزايد في هذا الجانب، مما يهدد بالقضاء على جودة التعليم العالي في الجامعات والمعاهد العليا في الدول العربية، كما أن سوء التخطيط وما ترتب عنه من حشر الآلاف من طلبة الجامعات خاصة في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية أدى إلى فساد المناخ الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي، ولم يعد التميز العلمي شرطاً للالتحاق بالجامعات أو للترقى، كما اقتصر طرق التدريس على أسلوب الحفظ والتلقين، وأصبح الشغل الشاغل للطلاب البحث عن أسهل وسيلة للنجاح والإجابة عن الأسئلة بطرق مشروعة أو غير مشروعة، كما تقلصت المكتبات، وانتشرت ظاهرة سرقة المنتجات العلمية، كما شمل هذا التدهور برامج الدراسات في نوعية

البحوث أو منهجيتها وفعاليتها أو ارتباطها بخدمة المجتمع، واقتصر في الجامعات على الجانب النظري، وأصبحت الجامعات أداة لإفساد الأدمغة والعقول من جهة وحائلا دون إمداد المجتمع بحاجته من الكفاءات والخبرات العلمية والفنية من جهة أخرى.

وإذا كانت مشكلة التعليم العالي في البلاد العربية في الماضي تتلخص في محدودية قدرتها الاستيعابية وعدم وجود فرصة لاستيعاب ومقابلة الطلب عليها، فإن المشكلة الآن تتمثل في وجود أعداد ضخمة من حيث الحجم، يقابل ذلك تدني الكفاءة وقلة الفاعلية الإنتاجية العلمية والعملية وما صاحب ذلك من ضعف العائد الاجتماعي، وخاصة عدم استجابة السوق للتخصصات المتوفرة مما أدى إلى انتشار البطالة حتى بين أوساط الأطباء والمهندسين وتدهورت القيمة الاجتماعية للتعليم. فكل الإحصاءات تشير إلى وجود خلل وفجوة كبيرة بين سوق العمل من جهة واحتياجات المجتمع من جهة أخرى.

فبعض الدراسات المستقبلية تؤكد على أنه بحلول عام 2025 قد تصبح مؤسسات التعليم العالي التقليدية من مخلفات الماضي على الرغم من استمرارها في التواجد أكثر من قرنين من الزمان نتيجة التغير الحادث في إنتاج وتوزيع المعرفة التي تدعمها وسائل الاتصال والتكنولوجيات الحديثة.

(Jim Dator, P.A, PP70-71)

وقد أشارت لجنة استراتيجية تطوير التربية والتعليم في الوطن العربي في فقرة حول التعليم العالي بأن هذا النوع من التعليم لم يرتبط أساسا بحاجات المجتمع التنموية، بل كان محددًا بتخريج الأعداد الملائمة لاحتياجات القطاع الحديث وبشكل خاص بالوظائف الرسمية بالدولة، كما ارتبط بالشهادات والمؤهلات على حساب الإعداد الحقيقي لمواجهة الحاجات الفعلية لتنمية المجتمع اقتصاديا وثقافيا وسياسيا واجتماعيا وعليه يتطلب ضرورة إعادة النظر في التخصصات القائمة بالتعليم الجامعي وإدخال تخصصات جديدة حسب أولويات حاجات التنمية الشاملة.

وتأسيسا على ما سبق يمكن التأكيد على أن الدول العربية لا تتقنها الكفاءات العلمية، لكنها تشكو من عدم المساندة الكافية للمعرفة العلمية، خصوصا خارج الجامعات، فعلى الرغم من وجود أكثر من 175 جامعة، وما يزيد على ألف وحدة ومركز بحث، ونمو سنوي بمعدل 9,5% في أعداد الحاصلين على الدكتوراه، وساهم العلماء العرب في سنة 1996 وحدها بنشر نحو ثمانية آلاف بحث علمي في المجلات الدولية، غير أن معدل الابتكارات العلمية والتقنية الناتجة ذاتيا في الدول العربية يقترب من الصفر. (رمزي أحمد عبد الحي، 2006، ص 109)

ويمكن إيجاز الأسباب التي أدت إلى تدني التعليم العالي والبحث العلمي في الدول العربية إلى ما

يلي:

✓ تدني ما تخصصه الدول العربية للبحث العلمي وسياساته من إجمالي الناتج القومي الذي يقع بحدود 0,2% وتأتي مستويات تمويل البحوث العلمية أدنى مستوياتها في العالم، حيث يبلغ معدل هذا التمويل 0,3% من إجمالي الناتج القومي مقارنة مع 2,5% في الدول الصناعية.

✓ سياسة التوظيف الدائم للأساتذة في الجامعات العربية بغض النظر عن إنتاجيتهم وأدائهم.

✓ خلو العديد من المؤسسات الأكاديمية العربية للحدود الدنيا من مستلزمات عملية البحث العلمي الجاد.

✓ تعاني مؤسسات التعليم العالي في الدول العربية من عدم ملائمة المناهج لمتطلبات سوق العمل التي تقضي بالاهتمام الكبير للتعليم الفني والمهني بما يلبي احتياجات التنمية الشاملة، وقد جرت تنمية وتطوير التعليم العالي العربي دون إعطاء اهتمام كاف للبيئة الثقافية والتقنية، فالأدوات المستخدمة في هذا المجال لم تبن النسيج المؤسسي اللازم أو تدمج الموارد العلمية والبشرية في الاقتصاد القومي، فنتج عن ذلك أنظمة تعليم وفرت خريجين جامعيين يغذون عدد العاطلين عن العمل وزادت من هجرة الكفاءات العلمية العربية.

إن مسألة تحديث التعليم العالي العربي وتطويره ليلتئم القرن الحادي والعشرين تتطلب التأكيد على استمرارية دعم التعليم العالي وتمويله، وتحسين برامجه وتحسين ظروف الأساتذة اقتصاديا واجتماعيا وتعميق الروابط بين مؤسسات التعليم العالي والمجتمع، والتحول من الجمود إلى المرونة، ومن ثقافة الحد الأدنى إلى ثقافة الإتقان والجودة، ومن ثقافة اجترار المعلومات إلى الإبداع والابتكار، ومن التعليم المعتمد على الآخر إلى التعليم المعتمد على الذات، ومن التعليم المحدود الأمد إلى التعليم مدى الحياة.

ب- مستقبل التنمية البشرية للتعليم العالي في الدول العربية:

إننا أمام عالم جديد سريع التغير في بنائه الاقتصادي والاجتماعي وفي تقلبات الإنتاج وفي مطالب العمالة وفي هيكل القطاعات الاقتصادية والمهن، وفي صلة الإنسان بالآلة وفي علم الاتصال والمعلوماتية، وفي مجالات المعرفة والبحث، بل حتى في مجالات الثقافة والفنون، ومثل هذا العالم المتغير يستلزم إعداد ملائما للثروة البشرية لا يلبي حاجة العمالة فحسب بل يتجاوز ذلك إلى تقدم علمي وتكنولوجي مرن، وعلى قدرة ذاتية على التكيف وتوليد أشكال عديدة من نظم التربية تتصف بالمرونة والقدرة على توفير التعليم والتدريب للفئات المختلفة عمرا وكفاءة.

وقد أكد معظم الخبراء أنه لكي تتحقق التنمية البشرية المنشودة والمستهدفة فلا بد من توفير التعليم النافع والمفيد الذي يعمل على بناء الإنسان بناء متكامل عقلا وجسدا وروحا وضميرا وسلوكا، ويكسبه مهارات على العمل والإنتاج، وينمي قدراته ويصقل ملكاته ومواهبه، ويؤهله للإبداع والابتكار، فالجامعة مطالبة- خاصة في هذا الوقت- باستشراف آفاق المستقبل وطرح قضايا وتحديات المستقبل،

وتقديم الحلول والبدائل، وبالتالي يمكن أن تلعب دورا حاسما في هذا المجال.(سعد الدين إبراهيم وآخرون، 1979، ص325)

وحتى يتحقق مستقبل التنمية البشرية للتعليم العالي في الدول العربية ينبغي إتباع الآتي:

- ✓ الاستعانة ببعض الصيغ والتجارب والنظم العالمية في التعليم العالي.
- ✓ وضع إستراتيجية عربية لتطوير التعليم العالي في ضوء متغيرات المستقبل.
- ✓ آلية الربط بين التعليم العالي وتنمية الموارد البشرية.

1) الصيغ والتجارب والنظم العالمية في التعليم العالي:

وقد بدأ الاتجاه يتزايد في الاهتمام بأنماط التعليم غير التقليدية بغية تحسين نوعية المخرج التعليمي الذي يستطيع أن يتكيف مع متطلبات سوق العمل ومتغيراته وتغير المهن، فتم استحداث نماذج جديدة لتطوير التعليم العالي مثل:

- **الجامعة الشاملة:** وقد بدأت في إنجلترا وألمانيا، وهي تقوم على أساس فكرة الشمولية في تنظيم التعليم الجامعي.
- **الجامعة المفتوحة: Open university** وهي نمط من الأنماط المؤسسية المستخدمة في التعليم العالي في كثير من البلاد يمكن الحصول على الشهادة الجامعية للطلاب البالغين غير المتفرغين، وفرص الالتحاق بها متاحة للجميع دون التقيد بشرط السن أو المؤهلات العلمية.
- **هواء الجامعة: University air** وهي نمط يعتمد على وسائل الإعلام والاتصال في توصيل خدمات التعليم العالي إلى الطلاب في إقامتهم.
- **الجامعة بدون جدران University with out watts:** وهي مؤسسة مستقلة لها كيانها المستقل تقوم بتنظيم دراسات جامعة تلقى عبر الأثير في شكل برامج إذاعية مسموعة ومرئية دون أن يكون لهذه المؤسسة مبان أو منشآت تمارس فيها العملية التعليمية، ثم يتم توصيل المعرفة إلى الطلاب في أماكن حيث تخصيص قاعات أو مراكز إقليمية لم توفر فيها أجهزة الإذاعة المسموعة والمرئية والأشرطة المسجلة وغيرها من الوسائل التعليمية.
- **مؤسسات التعليم العالي التعاوني Cooperative Higher Education:** وهذه المؤسسات تسهم في زيادة مساهمات المؤسسات الإنتاجية في تحقيق أهداف النظام التعليمي، والمساهمة في كلفته المالية، بالإضافة إلى زيادة الربط بين التعليم والعمل المنتج، وتوسيع فرص التعليم العالي أما فئات جديدة من المجتمع.
- **مؤسسات التعليم العالي قصيرة الدورة Short cycle higher education** وهي مؤسسات تستمر مدة الدراسة فيها أقل من أربع سنوات (ما بعد المرحلة الثانوية) وتوجد هذه المؤسسات تحت مسميات عديدة منها (كليات المجتمع) أو (الكليات الصغيرة) أو (المعاهد

المتوسطة) أو (المعاهد الجامعية التكنولوجية) وغيرها من المسميات، وتختلف هذه المؤسسات باختلاف البرامج التي تقدمها، فبعضها كليات متخصصة مثل كليات إعداد المعلمين وبعضها متعددة التخصصات. (رمزي أحمد عبد الحي، 2006، ص 111-112)

وقد استخدمت كندا عدة أنظمة تعليمية غير تقليدية حتى يمكنها دخول المنافسة الاقتصادية العالمية ومن هذه الأنظمة:

❖ التعليم مدى الحياة للكبار فوق سن 25 سنة جنبا إلى جنب مع التعليم التقليدي الذي سوف تقل أعداد طلابه.

❖ التعليم التشاركي بين المؤسسات التعليمية، ومؤسسات التدريب وبين الأعمال.

❖ تحسين النظام التربوي باستخدام وسائل حديثة مثل التلفزيون التعليمي وعن طريق التلفون واتحاد مدارس الكمبيوتر، وفتح قنوات اتصال مع مجموعات المجتمع للمناقشات المحلية.

❖ التعليم عن بعد والذي أصبح ضرورة لمتطلبات الاقتصاد العالمي. كما توجد بعض الصيغ والتجارب والنظم العالمية ترى أن التعليم العالي يدخل ضمن منظومة التعليم المستمر للكبار الذي لا ينفصل عن تعليم الصغار من جهة والمرتبط بأهداف التنمية المستدامة من جهة أخرى وهذه الصيغ تؤكد على ما يلي:

✓ شراكة المؤسسات التعليمية والمجتمع المحلي مثل كليات المجتمع الأمريكية.

✓ تقديم تعليم تقني من تقديم الأساسيات مثل العلوم والرياضيات للمساعدة على بناء القدرات التحليلية للطالب ويرقى من مهاراته الابتكارية ويعمل على إرساء قواعد القدرة على التطبيق وربط التعليم بسوق العمل (مشروع أورت لعام 2005 في الكيبوتزات الإسرائيلية).

✓ تفعيل مصطلح تلتعلم Tele-education المعتمد على الانترنت حيث جامعات على الخط On-line والجامعات الافتراضية (مثل الجامعة الإفريقية الافتراضية التي يمولها البنك الدولي ويضم عددا من الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى).

✓ التعليم المرن الذي يحول عملية التعليم إلى عملية تعلم ويعتمد على قاعدة متنوعة من تقنيات التعليم ومصادره حتى يتلاءم مع الفروق الفردية للمتعلمين، وهو تعليم متحرر من قيود المكان والزمان يقوم على لإكساب الطلاب مهارات التعليم الذاتي مدى الحياة حيث المعلم مجرد مسير ومرشد مما يحطم العلاقة التسلطية بين المعلم والمتعلم ويحولها إلى شراكة (جامعة جنوب استراليا).

✓ تعليم مفتوح لتحقيق أهداف متعددة (قرار اللجنة الشعبية العامة لليبية عام 1987 بإنشاء جامعة مفتوحة)، ومعهد التكوين عن بعد في تونس، والجامعة العربية المفتوحة التي تمتد فروعها إلى بعض الدول العربية.

✓ جامعات عابرة القوميات حيث توزع دروسها بالتعاون مع جامعات أخرى في بلدان عديدة (الجامعة المفتوحة في بريطانيا، والجامعة الألمانية المفتوحة).

✓ ظهور مجالات تعليمية جديدة مثل التعليم الثقافي للكبار من أجل زيادة معرفة الكبير بثقافة الآخرين وتنمية الاستجابة والإحساس بقيم وسلوكيات من ينتمون لثقافات أخرى، وربما كان لهذا المجال ظهير اقتصادي حيث تحتاج الشركات متعددة الجنسيات إلى تدريب موظفيها على مهارات التواصل مع أفراد وشعوب يختلفون عنهم ثقافياً.

✓ الاعتراف بمفهوم المستوى التعليمي والتحصيلي Level في العديد من الدول الصناعية يتيح للراغب في التعليم الالتحاق بأي مستوى تعليمي أو الانتقال من تخصص إلى آخر أو العودة إلى المؤسسة التعليمية بعد فترة انقطاع (الجامعات البريطانية، والأمريكية، والهندية).

✓ إقامة تحالفات استراتيجية بين مؤسسات التعليم العالي وقطاعات الإنتاج مثل جامعات اسكتلندا.

✓ منح درجات أو شهادات مبنية على الكفاءة Competency مثل جامعة أكسفورد في نيويورك وجامعة الحكام المغربية. (طلعت عبد الحميد، 2004، ص ص 118-120)

2) استراتيجية عربية لتطوير التعليم العالي في ضوء متغيرات المستقبل:

وحتى تكون الجامعة ذات فعالية في هذا العالم المتغير، ينبغي أن تظل وتصبح أهم ميادين الإشعاع الفكري، وتحقق أعظم الأهداف الديمقراطية التي تدفع وتشجع على الالتحاق بالتعليم الجامعي، كما أن عليها أن تشارك بحوثها ودراساتها في خدمة المجتمع، وحتى يمكن للتعليم الجامعي أن يواجه التحديات لابد أن تتغير بعض المفاهيم التعليمية الدارجة ولا بد من النظرة المستقبلية في ضوء معطيات الحاضر، ولا بد من إيجاد صورة للمستقبل بشكل موضوعي وعلمي بحيث نختار من الحاضر ما يمكننا من الوصول إلى الصورة المستقبلية، وهذا يتطلب عدة شروط تتلخص في:

- الوعي بكافة المتغيرات من حولنا- أهدافها- حركتها- متطلباتها.
- الوعي باتجاه السوق العالمي، لأن جوهر الحركة الاقتصادية تتمثل في حركة السوق العالمية والمحلية.
- الوعي بثروة الاتصالات والمعلومات التي غيرت وتغير من شكل الأرض.
- الوعي بالثروة البيولوجية التي سوف تغير من بيئة الكون وتركيب السكان وزيادة متوسط عمر الإنسان.
- الوعي بقضايا العالم المختلفة من مشكلات بيئية، ومشكلات المياه والغذاء ومشكلات الرعاية الصحية والسكان وقضايا التطرف وغير ذلك. (رمزي أحمد عبد الحي، 2006، ص 114)

وإذا كانت مهمة النظام التعليمي هي إتاحة الفرص لنمو القدرات والطاقات البشرية والتطوير والتحسين لها مدى الحياة، فإن أداء هذه الوظيفة ينبغي أن يكون رسالة هامة للجامعة بحيث تفتح أبوابها لكل قادر وراغب في متابعة تخصصاتها ولا تفي الجامعة بوظيفتها إلا إذا كانت هناك مجموعة من الموجهات الإجرائية التي ينبغي اتخاذها لبناء استراتيجية عربية لتعليم العالي وهي:

❖ الغايات والأهداف:

- التأكيد على وحدة الوجود، ووحدة وتكامل المعرفة.
- تمكين المتعلم من المساهمة في تحقيق التنمية المتكاملة لشخصيته والتنمية المستدامة لمجتمعه.
- تعزيز الهوية العربية والإنسانية لدى المتعلم.
- ربط التعليم بالتدريب وبرامج قضاء أوقات الفراغ.
- تنمية القدرات الإبداعية والتنافسية ومكافحة الفقر الفكرية والمادي.
- تنمية مهارات البحث العلمي وأساليب التعلم الذاتي ومهارات التوقع والمحاكاة واستخدام تقنيات التعلم عن بعد.
- تحقيق التكامل بين صيغ التعليم العالي النظامية وغير النظامية الافتراضية منها التقليدية في الموقع ومن بعد على ضوء فلسفة التعليم المستمر للكبار مدى الحياة.
- التنمية الذهنية (القيم والاتجاهات والمهارات) التي تحقق ترقية القدرات التنافسية عالميا ومكافحة الفقر مجتمعيًا.
- تنمية العلاقات المتبادلة والشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وجميع قطاعات المجتمع الحكومية والأهلية.
- تأكيد الجودة الكلية للتعليم العالي من خلال مؤسسات الاعتماد الأكاديمي ومعايير الإيزو الخاصة بالتعليم.
- تمكين المتعلمين من مهارات تطبيق أساسيات المعرفة العلمية النظرية.
- الإسهام في تكوين مجتمع المعرفة القائم على مبادئ الجدارة والاستحقاق للمبدعين والخبراء.
- تمكين المتعلمين من فنيات البحوث والدراسات المستقبلية التي تستهدف استزراع الصحراء وتنمية المقومات الزراعية والحيوانية وترشيد استخدام الطاقة المتجددة والناضبة.
- جعل العلم محور رئيس للثقافة العلمية من خلال تنمية طرائق التفكير العلمي ونشر الثقافة العلمية لدى كل التخصصات الأكاديمية داخل مؤسسات التعليم العالي وتبسيط العلوم وترجمة الجديد منها ونشرها لغير التخصصين خارج المؤسسات التعليمية.

- توفير التمويل الحكومي والأهلي لإتاحة فرص التعليم العالي المتميز للجميع مع وضع الضوابط الكفيلة بتحقيق الجودة الكلي للمستثمرين وضمان حقوق المتعلمين.
- التأكيد على الحرية الأكاديمية للباحثين من الطلاب وأعضاء هيئات التدريس وتقديم القيم والأخلاق والأكاديمية قبل القيم الاقتصادية.
- الموازنة بين البحوث الأساسية الإبداعية والبحوث التطبيقية الموجهة لخدمة المجتمع وحل مشكلاته.
- تمكين المتعلم من القدرة على النقد والإبداع.

❖ أنماط التعليم العالي:

- الإبقاء على النمط الحالي مع إدخال تغييرات تسمح بصلاحية المعرفة من مصادر أخرى نظامية أو غير نظامية تقليدية أو الكترونية باعتماد أسلوب مستوى التحصيل يتم التحقيق منه بأساليب التقديم المختلفة بدلا عن السلم التعليمي مما يسمح بالتحاق جميع الناس في المؤسسة التعليمية كل وفق قدراته.
- تنوع البنى داخل المؤسسة منها النظامي ومنها المسائي وفي الموقع ومن بعد ومنها ما يجمع بين التخصصات وما هو متخصص ومنها ما يقوم بالبحث العلمي وما يقوم على خدمة المجتمع مع إقامة مراكز للتميز. (طلعت عبد الحميد، 2004، ص121)

❖ إدارة المؤسسات التعليمية:

- العمل بروح الفريق والتشارك بين هيئات التدريس وعمداء البنى التعليمية المختلفة والطلاب وممثلي المجتمع المحلي في اتخاذ القرارات الاستراتيجية للمؤسسة.
- استخدام التقنيات الحديثة وتوفير بنوك معلومات وتنظيم دورات للعاملين في إدارة المؤسسة ويظل التدريب أثناء الخدمة.
- تخصيص مدير خاص بإدارة شؤون الطلاب النظاميين وآخر لإدارة مركز التنمية المهنية الخاص بتقديم برامج التعليم العالي المستمر والتدريب المعهود ومدير آخر للبحث العلمي والتطوير وآخر للنواحي الإدارية والمالية بالمؤسسة وآخر للتنسيق بين المؤسسة والبنى الافتراضية الالكترونية وآخر لمراكز رعاية المتميزين.

❖ سياسة القبول:

- إتاحة فرص الالتحاق للجميع من الكبار خلال الاعتراف بالمستوى التعليمي وتوفير التشريعات اللازمة لذلك.
- تقديم برامج تعويضية أو استزادية أو تكميلية قصيرة أو متوسطة المدى.

- التمييز الايجابي لصالح الفئات الفقيرة والهامشية ماديا والفئات الأكثر تميزا وإبداعا ماديا وأكاديميا.

❖ المناهج والبرامج:

- التأكيد على التخصصات والدراسات البيئية والدراسات المستقبلية.
- المزوجة بين المكونات النظرية والعملية في المناهج.
- التركيز على أسلوب حل المشكلات بديلا عن المواد المنفصلة التقليدية.
- إتاحة فرص الإبداع للمتعلم وقدرته على التوقع من خلال عرض المادة العلمية باعتبارها ثابتة ثبات نسبي يمكن دحضها من قبل المتعلم المزود بمهارات التفكير الناقد. (رمزي أحمد عبد

الحي، 2006، ص117)

❖ إستراتيجية التدريس:

- تمكن المتعلم من إتقان مهارات التعلم الموجه ذاتيا.
- تستهدف تعلم مهارات الحصول على المعرفة وإتقان التعامل مع التقنيات الحديثة.
- استخدام استراتيجيات متنوعة بين الاكتشاف الموجه إلى الحوار تسمح بالاكتشاف والاستنتاج والتصنيف والتنبؤ والإبداع.

❖ تكنولوجيا التعليم:

- استخدام التكنولوجيا متعددة الوسائل والانترنت Multimedia.

❖ التمويل:

- يمول أصحاب الأعمال الخاصة بنسبة إجبارية من الأرباح لتمويل برامج التعليم في مؤسسات التعليم العالي الخاصة بالطلاب وتمويل برامج التنمية المهنية بالكامل.
- تخصيص نسبة من الدخل القومي الإجمالي تقدر على أساس رؤية تصنع التعليم في قمة الأولويات على اعتبار أن التعليم قضية أمن قومي.
- التمويل الذاتي من قبل المتعلم الملحق ببرامج التعليم المستمر لكبار العاملين.
- تخصيص صناديق مالية إضافية من خلال إسهام وشراكة المجتمع المحلي والهيئات الدولية.

❖ التقويم:

- تشمل الجوانب المختلفة للعملية التعليمية (معلم- وسائل- محتوى- متعلم) والجوانب الإنمائية المختلفة للمتعلم وجدانية أو حركية أو عقلية.
- يتوزع بين التقويم التكويني والبائي وبين التقويم النهائي.

- تتنوع أساليب التقويم (موضوعية أو ذاتية) شفوية وتحريية ولقياس التمكن من المعرفة ومن إمكانات تطبيق المعرفة في حل المشكلات. (طلعت عبد الحميد، 2004، ص ص 122-

(124

❖ أعضاء هيئة التدريس:

- يصبح المعلم بمثابة مسير وموجه ومرشد أكاديمي.
- التركيز على العملية التعليمية.
- إتقان استخدام التقنيات التعليمية الحديثة واستخدامها لتنمية مهارات التعليم الذاتي لدى الطلاب وهيئات التدريس.
- يستمر المعلم في تعلمه ويعاود الالتحاق ببرامج التدريب المهني المعاود بوصفه باحث عن المعرفة ومنتجها ومرسلها.
- يحاط بمناخ يؤكد على الحركة الأكاديمية وحياة كريمة آمنة ويتوفر له سبل الحصول على المعرفة داخل البلاد أو خارجها وفي الموقع ومن بعد.

❖ ضمانات الإنفاذ للاستراتيجية:

- خضوع المؤسسة التعليمية لمعايير مؤسسات الاعتماد الأكاديمي يتم إنشاؤها لتقييم أداء المؤسسات التعليمية.
- توفير المكتبات التقليدية والالكترونية.
- توفير الوسائط التكنولوجية الحديثة التي يمكن أن تسهم في تغيير بيئة التعلم.
- إحكام الضوابط للمستثمرين في التعليم وضمان حقوق المتعلمين.
- نشر الثقافة العلمية والتقنية والوجدانية في وسائل الإعلام للإسهام في تكوين مجتمع المعرفة.
- الاعتراف بصلاحيات الدرجات العلمية التي تمنحها الجامعات الالكترونية ومؤسسات التعليم غير النظامي الأخرى بعد إحكام الضوابط الضامنة لجودتها النوعية.
- التعاون بين المؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية لضمان وصول الخدمة التعليمية في المناطق النائية. (رمزي أحمد عبد الحي، 2006، ص 118)

ج- آلية الربط بين التعليم العالي وتنمية الموارد البشرية:

- ولكي تتحقق آلية لربط التعليم العالي بتنمية الموارد البشرية في الدول العربية، ويكون للتعليم العالي دور فعال ومؤثر في تحقيق تنمية الموارد البشرية يجب إتباع مايلي:
- ✓ أن تؤدي الجامعة رسالتها التي أنشئت من أجلها بحيث تجمع من الناحية الوظيفية بين التعليم والبحث العلمي وتنمية المجتمع، وإشاعة الاستنارة لدى المواطنين، وتجمع فيها معطيات الحاضر وليد الماضي وحاضر المستقبل.

- ✓ أن تهتم الجامعة بالربط بين تخصصاتها وسوق العمل حتى تعمل على تخريج كوادر فعلية بحيث يجدون فرص عمل في المؤسسات المختلفة في المجتمعات العربية.
- ✓ إعادة النظر في نظام القبول في الجامعات والمعاهد العليا، وأن يوضع في الاعتبار موضوع القدرات الخاصة.
- ✓ تطوير الإدارة الجامعية وتفعيل دورها داخل مؤسسات التعليم العالي.
- ✓ تقسيم الجامعة ذات الأعداد الكبيرة إلى جامعات صغيرة أو متوسطة العدد على غرار جامعة السربون في فرنسا.
- ✓ الأخذ بفكرة الجامعات التخصصية على غرار ما هو موجود في استراليا والنمسا.
- ✓ يمكن إدخال تغييرات في نظم الدراسة بحيث لا تقتصر على الطالب الجامعي النظامي، وأن تعطى الفرصة للدراسات المسائية والدراسة من الخارج على غرار ما هو متبع في لندن وبعض جامعات كندا.
- ✓ التأكيد على ضرورة تفعيل العلاقة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات آليات النشاط الاقتصادي في المجتمع.
- ✓ العمل على استشرف الملامح المستقبلية للتعليم العالي وإبراز دوره في التنمية في إطار المتطلبات المحلية والمتغيرات الدولية.
- ✓ في إقامة علاقات إقليمية ودولية لغرض تطوير البحث العلمي داخل المجتمع.
- ✓ ربط مؤسسات التعليم العالي بالمحيط الاجتماعي واعتبارها هيئات استشارية له وتكليف كل جامعة أو معهد عال بحل مشاكل موقع معين من مواقع الإنتاج.
- ✓ التأكيد على إقامة المراكز العلمية البحثية داخل الجامعات.
- ✓ يمكن إنشاء مدن علمية أو مراكز للتكنولوجيا المتقدمة أو مراكز للتميز ترعى البحوث العلمية.
- ✓ يمكن التوسع في إيفاد أعضاء هيئة التدريس - الذين حصلوا على الدكتوراه من الداخل - للخارج للتعرف على مجالات التقدم العلمي والتكنولوجي والتدريب على منجزاتها والاستفادة منها.
- ✓ العمل على تحضير وتشجيع أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا بالجامعات العربية على القيام بالبحوث والدراسات ذات العلاقة بعملية التنمية البشرية.
- ✓ يمكن العمل على تنشيط حركة الترجمة العلمية وتشجيعها حتى يمكن الاستفادة منها.
- ✓ رسم سياسات مستقبلية واضحة الأبعاد لقطاعي التعليم العالي والبحث العلمي التي من شأنها رفع القيمة الاقتصادية وتحسين مخرجات التعليم التي تحتاجها التنمية.
- ✓ يجب على القطاع الخاص أن يساهم في تمويل بعض أقساط التعليم العالي لأنه هو المستفيد منه.

✓ دعوة الشركات العامة والقطاع الخاص إلى تبني البحوث العلمية والإنفاق عليها مساهمة في التنمية.

✓ يمكن أن تساعد الجامعات العربية رجال الأعمال في معالجة التكنولوجيا الجديدة وتقديم المساعدات الاستشارية والتطبيقية وإدارة المؤسسات أو حساب التكاليف. (طلعت عبد الحميد، 2004، ص ص 124-126)

3- التعليم العالي في الجزائر:

شكل التعليم أحد المتغيرات الأساسية في جميع البرامج التي شهدتها العالم، ويرجع ذلك للدور الرئيسي الذي لعبه هذا الجانب في تنمية القدرات العقلية التي تتحكم في عملية التنمية ذاتها، والفرضية الرئيسية السائدة في الكتابات المتعلقة بهذا الموضوع، هي أنّ التعليم عامل حاسم في عملية التنمية (أو أنه من مستلزماته)، لأنه يشجع النمو ويساعد في التنسيق الاجتماعي للأعضاء الجدد في المجتمع وفي نظام القيم الثقافية والسياسية السائدة، وانطلاقاً من الدور الرائد للتعليم في تشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ركزت التجربة الجزائرية على هذا المتغير المحدد في عمليتها التنموية قياساً بالجوانب الأخرى. (عبد العالي دبلّة، 2004، ص 103).

إنّ تطور التعليم وخصوصاً التعليم العالي في الجزائر مر بمراحل تاريخية هامة، نستعرض أهمّ حيثياتها والإجراءات التي عرفها هذا النظام في كل مرحلة على أساس التسلسل التاريخي، وهذه المراحل هي: التعليم العالي في العهد الاستعماري، ثم بعد الاستقلال {1962-1970}، ثم في فترة الإصلاحات {1971-1980}، وأخيراً التعليم العالي من سنة 1981 إلى يومنا هذا.

أ- التعليم العالي في العهد الاستعماري:

كانت المساجد والزوايا، قبل و أثناء العهد الاستعماري المكان الوحيد لتعليم اللغة والدين ، ونشر الثقافة الإسلامية، لذا عمل الاستعمار الفرنسي على القضاء على هذه المراكز الثقافية والدينية من خلال تحويل بعضها إلى معاهد للثقافة الفرنسية، والبعض الآخر إلى مراكز نشاط الهيئات التبشيرية المسيحية، فيما عمل على هدم الكثير منها بحجة إعادة تخطيط المدن الجزائرية.

- نشأة الجامعة الجزائرية: يعود نظام التعليم العالي إلى العهد الكولونيالي، فقد مرت مرحلة إنشاء الجامعة الجزائرية عبر سيرورة طويلة، حيث أنشئت بالجزائر في سنة 1859 مدرسة عالية في الطب والصيدلة، ثم سنة 1879 مدارس الحقوق، العلوم والآداب والتي سيعطي تجميعها معا سنة 1909 جامعة الجزائر، التي ستسير على منوال سابقتها بفرنسا (حسن رمعون، 1998، ص ص 51-63)،

لكن التعليم في الجزائر في تلك المدارس أو الجامعة لم يكن بنفس مستوى ذلك الموجود في فرنسا، فقد كان يهدف إلى تعليم وتثقيف أبناء الفرنسيين المتواجدين بالجزائر، وكذا تكوين نخبة مزيفة من المثقفين الجزائريين مقطوعة الصلة عن الجماهير الشعبية، من أجل خدمة المتطلبات الاستعمارية، وعلى هذا ظلت الجامعة الجزائرية - و التي كانت فرنسية المنشأ والنمط- حتى سنة 1962 تابعة لوزارة التربية الوطنية الفرنسية ، وخاضعة كما هو معلوم لقوانين التعليم العالي الفرنسي (أحمد منير مصلىح، 1982، ص 465) ، وظلت محافظة على طابعها وروحها الفرنسيين في دراساتها وأبحاثها وطلبتها الذين يتابعون الدراسة بها، حيث لم يتخرج منها جزائري واحد إلا بعد الحرب العالمية الأولى {1914-1919} ، فتخرج منها محام واحد فقط سنة 1920، كما لم ينشأ بها قسم لدراسة اللغة العربية والثقافة العربية ، على غرار قسم اللغة والأدب الفرنسي منذ إنشائها حتى الاستقلال، ذلك لأن المستعمر كان يرى أن في نشر التعليم في الجزائر سواء كان جامعيًا أو غيره، يمثل أكبر خطر على وجوده، وإخلاصاً لهذه السياسة العنصرية ضد تعليم الجزائريين، كانت الجامعة الجزائرية شبه مقفلة الأبواب في وجه الشباب الجزائري (رابح ترمي، 1992، ص ص 146-147)، فعدد جد ضئيل من الجزائريين كان لهم الحظ في الارتقاء للتعليم العالي، وفي هذا الصدد يحصي موريس فيوليت Maurice Violette في كتابه، مجموع 77 طالبا مسلما عام 1929، و 258 طالبا خلال 1947-1948، و 507 طالبا في 1953-1954، وهو ما يعادل طالبا واحدا لكل من 15342 من السكان الجزائريين ، وبحلول الفترة 1961-1962 لم يكن هناك سوى 600 طالب جزائري في جامعة الجزائر من بين الـ 5000 طالب الذين كانت تعدهم المؤسسة الجامعية ، وهكذا فقد كانوا يشكلون الأقلية (الصدى تاوني، 2001، ص 37).

وبشكل عام، كان التعليم الفرنسي في الجزائر يرمي إلى تعليم كل الأوربيين وتجهيل أكبر ما يمكن تجهيله من الجزائريين. وبصفة عامة، كانت تلك وضعية التعليم الذي أنشأته حكومة الاحتلال الفرنسي في الجزائر منذ بداية الاحتلال عام 1830 وإلى غاية الاستقلال عام 1962

ب- التعليم العالي بعد الاستقلال {1962-1970}:

واجهت الجزائر غداة حصولها على استقلالها، تركة استعمارية ثقيلة بكل المقاييس، وكان بناء دولة عصرية وحديثة يتطلب النهوض بكل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على حد سواء، وكان في مقدمة الأولويات المستعجلة القضاء على سياسة التجهيل التي مارسها فرنسا على الشعب الجزائري طيلة قرن وربع القرن، ولم يكن ذلك ممكنا إلا بتأسيس نظام تعليمي، يتيح فرصة التعليم لكل الجزائريين بدون استثناء، فمنذ إعلان استقلال الجزائر عام 1962، تغيرت رسالة

الجامعة الجزائرية تغييرا جذريا من حيث الأهداف والوسائل، وقد ألقى على عاتق الجامعة الجزائرية القيام بالمهام التالية:

- ✓ إقامة نظام جامعي جديد يراعي وضعية البلاد، التي تتميز ببنية اقتصادية وموارد بشرية محدودة.
- ✓ إقامة نظام جامعي قادر على منح البلاد بما فيها القطاع الاقتصادي وفي أسرع الآجال، ما يحتاج إليه من الإطارات الضرورية من حيث الكم والكيف.
- ✓ إقامة نظام جامعي يلبي متطلبات التنمية مع مراعاة المعايير المعروفة في البلدان المتقدمة، وذلك في أسرع وقت ممكن.
- ✓ وجوب تفادي تسرب الطلبة.
- ✓ تكوين إطارات ذات مستوى عالي بإمكانها مواجهة مشاكل التخلف.
- ✓ توسيع التعليم الجامعي وتوفيره لجميع الراغبين فيه.
- ✓ إعطاء التعليم الجامعي بعده العلمي والتقني، وربطه بالحقائق الوطنية، وتوجيهه نحو الفروع التي يحتاجها الاقتصاد الوطني.

لقد شهدت تلك الفترة تطبيق أولى مخططات التنمية الوطنية، وهو ما عرف بالمخطط الثلاثي للتنمية في الفترة 1967-1970، وقد رافق ذلك المخطط تطور محسوس في أعداد الطلبة، والذي قدر بـ: 10756 طالب، وقد أثار هذا التطور مشاكل كثيرة على مستوى هياكل الاستقبال الجامعية، التي أصبحت غير قادرة على الإيفاء بالحاجة، مما تطلب إيجاد حلول مستعجلة، مثلما حدث مع وزارة الدفاع التي تنازلت عن بعض ثكناتها العسكرية في وهران (رابح ترمي، 1992، ص ص 148-152)، كما صاحب جهود الدولة الحديثة للنهوض بقطاع التعليم العالي زيادة ملحوظة في عدد الطلبة المسجلين.

ج- التعليم العالي في الفترة {1971-1980}:

تميزت هذه المرحلة بتخلي الجامعة الجزائرية عن نظامها الاستعماري القديم، حيث ظهرت لأول مرة سنة 1970 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وإصلاح التعليم العالي، كما شهدت تقسيم الكليات إلى معاهد تضم الدوائر المتجانسة، كما تم إدخال تعديلات على مراحل الدراسة الجامعية كالتالي:

- مرحلة الليسانس.
- مرحلة الماجستير.
- مرحلة دكتوراه العلوم (بوفلجة غياث، 1992، ص ص 61-64).

وقد شرع ابتداء من سنة 1971 في عملية إصلاح شاملة للتعليم العالي، في برامجه وأهدافه وطرق وأساليب تكوين الإطارات الجامعية، ومناهج البحث العلمي، كما شهدت تلك المرحلة تطبيق المخططات التنموية التالية:

✓ المخطط الرباعي الأول {1970-1973}: في هذه الفترة أرتفع عدد الطلبة بشكل لم تسبق معرفته من قبل، حيث تضاعف مجموع الطلبة من 10756 طالب سنة 1968 إلى 19311 طالب سنة 1970، إذ أصبح التعليم العالي الجامعي ابتداء من ذلك الوقت يحتل مكانة إستراتيجية هامة في سياسة البلاد التنموية، وفي سنة 1973 تم تكوين المنظمة الوطنية للبحث العلمي، كما تم كذلك تكوين المجلس الوطني للبحوث العلمية.

✓ المخطط الرباعي الثاني {1974-1977}: تميزت هذه المرحلة بكونها أكثر طموحا وأكثر صلة بمستويات التنمية التي سجلت في مختلف المجالات، ومن أهم أعمال هذه المرحلة:

- تكوين الإطارات العليا اللازمة لتنمية البلاد.
 - تدعيم ديمقراطية التعليم في مختلف مراحلها بما فيه الجامعي.
 - تدعيم عملية إصلاح التعليم الجامعي، التي شرع فيها سنة 1971.
 - تكيف التعليم مع احتياجات التنمية (رابح تركي، 1992، ص ص 152-154).
- بمعنى أن التخصصات و الفروع المدرسة ينبغي أن تتماشى مع متطلبات التنمية التي تمر بها البلاد.
- د - التعليم العالي من سنة 1981 إلى يومنا هذا:**

عرفت الفترة قبل سنة 1984 بواسطة سياسة التعريب في بعض الفروع العلمية والإنسانية، كما تميزت بظهور تخصصات في مستوى الفرع الواحد، ففي علم الاجتماع مثلا؛ ظهرت به تخصصات جديدة كسوسولوجيا الأسرة، الديمغرافيا، علم الاجتماع الصناعي،...إلخ.

وتعتبر سنة 1983 نقطة التحول الحقيقية في سياسة التعليم العالي، وذلك بظهور مشروع الخريطة الجامعية الذي قدمته كل من وزارتي التعليم العالي والتخطيط ، وكان يهدف هذا المشروع إلى تخطيط التعليم العالي حتى سنة 2000 حسب حاجة الاقتصاد الوطني، حيث تتطلب هذه الخريطة معرفة التنبؤات على المستوى الجهوي والوطني، مع الأخذ بعين الاعتبار المميزات السوسيو-اقتصادية لمختلف المناطق الجغرافية، وكذا الإطار السوسيو-اقتصادي لمؤسسات التعليم في مختلف المناطق (عبد الله ركيبي، 1986-1987، ص 161).

و قد تمحورت أهداف مشروع الخريطة الجامعية حول:

- تطابق التكوين مع التشغيل.
- تحسين مردود قطاع التعليم.
- تنظيم عدد الطلبة.
- تطوير البحث العلمي.

أما فترة التسعينات، فكانت تستوجب إعادة النظر الجدية في سياسة التكوين التي تنتجها الجامعة الجزائرية، خاصة في ظل الاقتصاد الحر الذي تدخله الجزائر تدريجيا، وما يحمله من مستجدات، فتم الرجوع على تطبيق نظام الكليات، فالجامعة أصبحت تتكون من مجموعة من الكليات تتولى هي نفسها (الجامعة) مهمة التنسيق بين أعمال الكليات والمصالح التقنية والإدارية المشتركة، حيث تتولى الكلية المهام التالية:

- التعليم على مستوى التدرج وما بعد التدرج.
- تفعيل البحث العلمي.
- التكوين وتحسين المستوى وتجديد المعارف.

وقد واصل عدد الطلبة ارتفاعه، حيث بلغ الفرق بين عدد المسجلين فيما بين الدخول الجامعي 1962-1963 و 1970-1971 حوالي 16586 مقعدا، ولقد وصلت الزيادة في عدد المناصب البيداغوجية فيما بين 1990 و 1999 إلى: 175087 منصب.

بيدو جليا أنّ الجهود التي بذلت فيما يختص بتطوير التعليم العالي، أدت إلى نتائج ملموسة خاصة من الناحية الكمية، فارتفع عدد الطلبة من 22917 طالب عام 1990 إلى 39554 طالب عام 1998، تزايد كمي لا يعكس النوعية المطلوبة في الخريج الجامعي، حيث أنّ الإشكال المطروح حاليا على الساحة يتصل بالدرجة الأولى بنوعية التعليم العالي، فأراء أغلبية الأطراف الفاعلة في العملية البيداغوجية (المسؤولين الإداريين والبيداغوجيين على المؤسسات والأساتذة) تشير إلى تدني المستوى بل إلى رداءته في بعض الأقسام، حيث أصبحت هذه الصورة مصدر تدمير وإحباط لكل الأساتذة والطلبة، ولكنها أيضا مصدرا لرغبة ملحة في العمل على إحداث التحسينات اللازمة للرفع من المستوى (محمود بوسنة، 2000، ص ص 7-20).

ولإخراج الجامعة الجزائرية من الأزمة التي تمر بها حاليا، لا بد من توفير الإمكانيات البيداغوجية والعلمية والبشرية والمادية والهيكلية التي تسمح لها بالاستجابة لتطلعات المجتمع، وهذا ما ترجمه مشروع إصلاح التعليم العالي في هيكلته الجديدة لنظام ال: L.M.D (ليسانس، ماستر، دكتوراه). الذي جاء لتحقيق جملة من الأهداف أهمها:

➤ استقلالية الجامعة على أساس تسيير أنجع.

➤ إعداد مشروع جامعة يشمل الانشغالات المحلية والجهوية والوطنية على المستوى الاقتصادي والعلمي والاجتماعي والثقافي.

➤ تحقيق تأثير متبادل فعلي بين الجامعة والمحيط الاجتماعي والاقتصادي، وهذا بتطوير ميكانيزمات التكيف المستمر.

➤ تقديم تكوين نوعي يأخذ بعين الاعتبار تلبية الطلب الشرعي في الحصول على تكوين عالي.

➤ فرقة بيداغوجية نشطة يشرف فيها الطالب على تكوينه، وتكون الفرقة البيداغوجية بمثابة دعم ودليل ونصيحة ترافقه طيلة مساره التكويني.

وفي كلمة واحدة إنشاء جامعة جديدة تنسم بالحيوية والعصرنة في الاستماع لمحيطها ومتفتحة على العالم (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2004، ص ص 4-5).

وفي هذا المقام، تجدر الإشارة إلى أن أهداف وإجراءات الإصلاح التي ذكرناها والتي لم نذكرها، تبقى مجرد أهداف نظرية تتضح نتائجها من إيجابيات وسلبيات، بتخرج أولى الدفعات، كما يمكن تحقيقه بتحقيق الهدف المزدوج، الذي يتمثل في استقبال أكثر من مليون طالب ابتداء من سنة 2008، وضمان تكوين نوعي في الوقت نفسه مع توفير كامل الهياكل البيداغوجية، وتجنيب الأساتذة والطلبة.

ثامنا: التحديات التي تواجه التعليم العالي في الوطن العربي والاستراتيجيات المناسبة لمواجهتها

1- التحديات التي تواجه التعليم العالي في الوطن العربي:

يواجه التعليم العالي العربي جملة من التحديات يمكن إيجازها بما يلي:

أ- **التحدي المتعلق بالنمو السكاني:** تشير المؤشرات الإحصائية السكانية إلى أن الوطن العربي يمر بحالة نمو سكاني متسارع يفوق بوتأثره وحجمه ما كان في المراحل السابقة من تاريخه وبمعدل 2.8% سنويا وهو يقارب ضعف نمو السكان في العالم البالغ 1.1% سنويا. وتبين المؤشرات الإحصائية تنامي أعداد السكان ضمن الفئة العمرية (18-24) سنة من 19.2 مليون نسمة عام 1980 إلى 23.4 مليون نسمة عام 2000، العام الذي وصل فيه عدد المسجلين في التعليم العالي 6.2 مليون طالب وطالبة يمثلون 19.1% من حجم السكان في الفئة العمرية المشمولة.

من ذلك يتضح حجم التحدي الذي يواجهه التعليم العالي وسياسات القبول المعتمدة فيه لاستيعاب هذه الظاهرة والتهيؤ للتعامل معها من خلال التخطيط لاستيعاب الأعداد المتزايدة من

المتقدمين من الفئة العمرية المشمولة بالتعليم العالي (18-24) سنة وتوزيعهم على تخصصات تناسب المرحلة الحضارية الجديدة. (إبراهيم خليل أحمد العلاف، 2000، ص94)

ب- **التحدي الحضاري الثقافي:** ويتجسد بشكل خاص في مسألة تعريب التعليم العالي حيث تؤكد البحوث والدراسات أن غربة التعليم العالي عن واقعه العربي وضعف ارتباطه بقضايا التنمية، يمكن إرجاعهما بالأساس إلى أنه تعليم مستورد من ثقافات أخرى في محتواه ولغته معاً. وإذا كان من مهام التعليم العالي الأساسية تنمية الذاتية الثقافية، وغرسها وتأكيدتها من خلال محتويات مناهجه ولغة التدريس، فإن هذا الدور يكاد يكون مفقوداً في العملية التربوية التي يمارسها التعليم العالي في الوطن العربي. ولقد أثبتت الدراسات أن هناك علاقة وطيدة بين ظاهرة هجرة الأدمغة العربية واستخدام اللغات الأجنبية في التدريس وكذلك محتوى المناهج التي يتم من خلالها إعداد الخريج وتأهيله بشكل يكون فيه أكثر فهماً ودراية وتكيفاً مع المجتمعات الصناعية الأوروبية وليس مع المشكلات النابعة من مجتمعه وبيئته. (إلياس زين، 1979، ص320)

ت- **تحدي ضعف التمويل وقلة الموارد:** بالرغم من أن مجمل الإنفاق على التعليم العالي في الوطن العربي وصل إلى حوالي 7 مليارات دولار عام 2000 أي حوالي 1.25% من إجمالي الدخل القومي العربي إلا أن هذا غير كاف لمقابلة الإيفاء بمتطلبات التطورات الكمية والنوعية في هذا القطاع من التعليم، خاصة أن مساهمة القطاع الخاص في تمويل التعليم العالي لازالت محدودة لا تتعدى نسبة 7% من إجمالي الإنفاق في عام 1997. يضاف إلى ذلك أن النسب الكبيرة من الهدر وعدم الترشيح في الاستخدام يشكل سبباً آخر للمحدودية في التمويل وتوفير الموارد، حيث أن غالبية الميزانيات تصرف على أجور الموظفين والنشاطات الإدارية ما يتم تخصيصه للجوانب الأكاديمية في غالب الأحيان 30% من مجمل الإنفاق. (علي فخرو، 1998، ص81)

ث- **التحدي المتعلق بالبحث العلمي:** إن مستوى تمويل البحث العلمي في الوطن العربي يعدّ من أكثر المستويات انخفاضاً في العالم، إذ تشير البيانات إلى أن معدل الإنفاق على البحث العلمي في الوطن العربي بشكل ما نسبته 0.35% من الناتج المحلي الإجمالي للعام 1999 مقابل 2.53% في إسرائيل، و 2.9% في كوبا. (صباحي قاسم، 1997، ص5)

ج- **التحدي المتعلق بثورة المعلومات والمعلوماتية:** لقد أحدثت التطورات الكبيرة في تقنيات المعلومات والمعلوماتية تأثيرات جوهرية على نظم التعليم العالي في البلدان المتقدمة، غير أن استثمار هذه التطورات في قطاع التعليم العالي العربي مازالت محدودة وهامشية، فإن أدوات تقانة المعلومات والاتصال (أي الحواسيب، والشبكات، وأدوات الإبداع المتنوعة) الضرورية لبناء أنظمة تعليم مركزة على الحاسوب لإنتاج بسهولة لأعضاء هيئة التدريس، وكذلك الأمر بالنسبة

للتدريب النظامي المستمر الذي يؤهلهم لاستعمال هذه الأدوات استعمالا فعالا في وضع الدروس العصرية. (نعيمة حسن زروقي، 1993، ص42)

ح- **تحديّ العولمة:** يتفق العديد من العلماء والمتخصصين أن لظاهرة العولمة مزايا لا بد من العمل على تضخيم مردودها وأن لها عيوباً وآثار سلبية لا بد من التصدي لها عن طريق اعتماد إجراءات لتحسين المجتمع من نتائجها. ومن أهم المؤسسات المؤثرة في هذا المجال منظومة التعليم العالي. وفي تحليل التأثيرات المحتملة لظاهرة العولمة على قطاع التعليم العالي العربي، فإن هذه التأثيرات ستكون عميقة بالدرجة التي من المحتمل أن تطيح ببعض الجامعات العربية التي لن تتمكن من الخوض في تيار التنافسية في أسواق عالمية ستكون أكثر انفتاحاً وحرية وفي إطار تحول أولويات الملائمة والموائمة من السياقات الوطنية إلى السياقات العالمية الأكثر تعقيداً. (ياسين خليل، 1975، ص33)

خ- **تحديّ بناء الإنسان الجديد:** إن أي تطوير مستقبلي عربي لا بد أن يأخذ بالاعتبار استمرار التقدم العربي في مجالات الديمقراطية والمشاركة السياسية والتعددية وحقوق الإنسان والعناية بقيم الإنسانية والتعايش والتحاور مع الثقافات الأخرى بفاعلية، وهذا لن يتم إلا بترسيخ مفاهيم الحرية الأكاديمية واستقلالية المؤسسات وضمان المحاسبية المجتمعية للجامعات ومؤسسات التعليم العالي وللساتذة والعلماء والمدرّبين والطلاب.

لقد أثبتت العديد من الدراسات أن ترسيخ مفاهيم الديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان لا يمكن بأي حال من الأحوال تحقيقها بشكل جماعي وفي فترة زمنية قصيرة بل يتم ترسيخها أولاً بشكل فردي من خلال التربية والتعليم وبخاصة في التعليم العالي ويتم استيعابها وممارستها بشكل جماعي خلال فترات طويلة من الزمن. (نعيمة حسن زروقي، 1993، ص47)

د- **تحديّ هجرة الأدمغة العربية:** تفقد البلدان العربية أعداداً كبيرة من علمائها وكفاءاتها العالية بسبب ما يعرف بهجرة أو نزيف الأدمغة والتي تتجه غالبيتها إلى الدول المتقدمة والصناعية، وتشكل هذه الظاهرة خسارة بالغة للتنمية العربية وعلى قدرة مؤسسات التعليم العالي على اكتساب المعرفة والتكنولوجيا وإمكانياتها في المساهمة في إنتاج وتبادل هذه المنتجات، بل إن هذه الظاهرة لعبت دوراً أساسياً في تعميق الهوة التكنولوجية بين الدول النامية والدول المتقدمة.

ذ- **تحديّ ضعف كفاءة القوى البشرية في التعليم العالي:** يعتبر أعضاء هيئة التدريس والعاملين في قطاع التعليم العالي من أهم المتغيرات في معادلة النوعية والجودة في هذا القطاع التعليمي حيث يمثل هذا المتغير أو العنصر أحد أهم مدخلات العملية التعليمية، وبناء عليه يتمّ تقويم المستوى النوعي للمؤسسة سواء في عمليات التصنيف أو في عمليات الاعتماد والترخيص ومعادلة الشهادات والدرجات العلمية وغيرها على توافر كتل حرجية عالية التأهيل من هذه الهيئات

والأطر.

وتتفاوت نسبة حملة الدكتوراه بين أعضاء هيئة التدريس كثيرا من بلد لآخر، وقد انخفضت هذه النسبة منذ 1991 في ثلثي الدول العربية، ويجب ألا تقل نسبة حاملي الدكتوراه في الجامعة عادة عن 80 % من مجموع عدد أعضاء هيئة التدريس. ويزداد هذا المؤشر جودة كلما اقتربت تلك النسبة من 100 % وفي عام 1996، شكل حملة الدكتوراه 100 % من أعضاء هيئة التدريس في دولة عربية واحدة (الكويت) فقط، وكانت نسبة حملة الدكتوراه أكثر من 80 % في أربع دول عربية، وأقل من 50 % في خمس دول عربية، وهي نسبة غير مقبولة عالميا. هذا، وقد كانت نسبة حملة الدكتوراه في الفروع العلمية والتقنية خلال التسعينيات أعلى قليلا من مثلتها في العلوم الإنسانية والاجتماعية (64 % و 61 % في عامي 1991 و 1996 على التوالي في العلوم الطبيعية والتقنية، مقابل 60 % و 59 % في العلوم الإنسانية والاجتماعية في العامين المذكورين). (إبراهيم خليل أحمد العلاف، 2000، ص ص 95-96)

ر- **تحديّ الملائمة والموائمة والجودة:** ويتمثل هذا التحدي بتفاقم مشكلة بطالة خريجي التعليم العالي في عدد غير قليل من الدول العربية وبخاصة في العقدين الأخيرين، حيث تصل نسبة بطالة الخريجين في عدد من الدول العربية إلى أكثر من 60% وترتفع هذه النسبة بين الإناث مما يشكل هدرًا اجتماعيًا واقتصاديًا من ناحية وعدم ملائمة وموائمة التعليم العالي لمتطلبات التنمية البشرية من ناحية ثانية.

ز- **تحديّ التدني في محتوى وطرائق وتقنيات التعليم العالي:** تعدّ نوعية محتوى التعليم العالي وطرائقه وتقنياته من أهمّ المتغيّرات التي تحكم مدى ملائمة وموائمة التعليم العالي للمتغيّرات والمتطلّبات الاجتماعية والثقافية والتقنية في المستويات الوطنية، والإقليمية والدولية.

فالواقع الحالي للتعليم العربي يشير إلى اختلالات ومواطن ضعف في هذا المؤشر، إذ ظلّ هذا النظام حبيس الفلسفات والبرامج التقليدية التي تؤدي من ناحية إلى تباين صارخ، بين الخطاب المؤسسي كما تفرضه المناهج والمقررات الدراسية، والواقع الذي يعيشه الطلاب والخريجون في حياتهم اليومية، ومن ناحية ثانية حبيس الحلقة الخبيثة التي تعيد إنتاج التخلف وتنظيماته وقواه. ولم تتمكن مناهج التعليم العالي من استيعاب أو استثمار ما نتج عن الثورات التقانية والعلمية والمعلوماتية في تجديد وتطوير ذاتها، وهذا في حدّ ذاته أدّى إلى اختلالات كبيرة كان لها أثر سلبي كبير على كفاءة الخريجين وملاءمتهم لمتطلبات الواقع الجديد. (صباحي قاسم، 1997، ص ص 6-7)

2- الاستراتيجيات المناسبة لمواجهة التحديات:

تمهيدا لتحديد الأدوار الجديدة للتعليم العالي لمواجهة التحديات الراهنة، لابد من عرض عدد من الاستراتيجيات والمسلمات في هذا المجال ومن أبرزها :

✓ إن أي حديث عن المستقبل لابد وأن يحتل التعليم فيه وبخاصة التعليم العالي جزءا أساسيا ومحوريا. فالتعليم هو وسيلة إعداد البشر وتزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة لمواجهة تحديات المستقبل، وتشغيل عملية المجتمع، والمشاركة في الثورة العملية والتقنية التي تجتاح العالم واستثمار منتجاتها وإنجازاتها لتحقيق الأهداف التي تتطلع المجتمعات المعاصرة لتحقيقها.

✓ إن الثورة التقنية، التي تعد من أبرز سمات القرن الحادي والعشرين هي ثورة تعتمد على المعرفة العلمية المتقدمة والاستخدام الأمثل للمعلومات المتدفقة، ولأن العقل البشري هو العماد الأول في هذه الثورة، فإن التنافس بين دول العالم لن يكون في مجال ما تمتلكه من ثروات مادية وطبيعية أو في مجال القوة العسكرية، وإنما في مجال ثروة العقول البشرية، وقدرة هذه العقول على الابتكار والإبداع والتميز وهنا يكون الدور الحاسم للتعليم العالي في تنمية هذه الثروة البشرية وإعدادها للعيش والمساهمة في مجتمع المعرفة والتقنية. (إبراهيم خليل أحمد العلاف، 2000، ص97)

✓ الإيمان بأن الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي لا تقع عليها مسؤولية المساهمة في تحليل القضايا والتحديات التي تواجه المجتمعات العربية على مستوى الدولة الواحدة فقط، بل أن مسؤوليتها تمتد لأبعد من هذا الإطار لتشمل المساهمة في تحليل القضايا والتحديات المشتركة التي تواجهها الأمة العربية بكاملها والمساهمة في اقتراح الحلول المناسبة لها.

س- التأكيد على أهمية تعاون الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في إطار من التكامل والتنسيق على المستوى الإقليمي، وخاصة في مجالات تقوية وتدعيم برامج الدراسات العليا، وتوفير أعضاء هيئة التدريس وتبادل المعلومات، وقضايا التعريب، وغيرها من القضايا المشتركة بين الأنظمة التعليمية القطرية. (صبيح قاسم، 1997، ص8)

✓ إن عالما المعاصر يتجه إلى مزيد من الترابط والتداخل والتشابك والاعتماد المتبادل، وهذا يؤثر إلى درجة كبيرة على الوطن العربي، الأمر الذي يترتب عليه وجود بعد عربي لمعالجة المشكلات والتحديات التي تواجه التعليم العالي، وإحكام التعاون والتكامل بما يفرضي إلى الانتفاع من السياسات والاستراتيجيات التي يتم اعتمادها في الدول التي حققت إنجازات تربوية متقدمة وتمكنت من مواجهة المشكلات والتحديات بأساليب وطرق وتقنيات إبداعية متطورة.

✓ إن أية محاولة لتطوير التعليم العالي في أي مجتمع من المجتمعات لابد وأن تتوجه إلى تحسين وتحديث التعليم العالي ككل لأنه نظام كلي مكون من مجموعة من الأجزاء التي ترتبط

ببعضها البعض بطريقة ديناميكية. وقد أيدت نتائج الدراسات والتجارب التربوية الحديثة تفوق منهج النظم وفعاليتها في التصدي للمشكلات التعليمية ومواقع الاختناق في الأنظمة التربوية بالمقارنة مع الإصلاحات الجزئية أو الفرعية لأحد جوانب النظام التربوي. (إبراهيم خليل أحمد العلاف، 2000، ص98)

وإزاء هذه الواقع الذي تعاني منه جامعاتنا العربية، ومن أجل أن تغدو هذه الجامعات مراكز للنهوض والتقدم والتنمية، وبالقدر الذي يجعلها مستجيبة لظروف العالم المتغير ، لابد من إيراد بعض المقترحات وأبرزها ما يأتي :

1 . السعي باتجاه استحداث نظام واضح يحقق ارتباطا بين الجامعات ومؤسسات المجتمع والدولة يقوم على وضع برامج عمل مشتركة تستهدف إجراء دراسات أو تهيئة حلول لمشاكل فنية أو غيرها أو إحداث تنمية بحوث تطوير تكنولوجيا، ويمكن أن يحدد هذا النظام آلية للتعاون بين الباحثين من الأساتذة وطلبة الدراسات العليا والمشاريع الصناعية أو الشركات أو مؤسسات ومنظمات المجتمع (غير الحكومية)

2 . تحقيق التكامل بين سياسة التعليم الجامعي، وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتطوير المناهج الجامعية ، وبالشكل الذي يؤدي إلى تخريج كوادر قادرة على تلبية احتياجات المجتمع ومشاريع التنمية. (نعيمه حسن زروقي، 1993، ص45)

3 . إحداث هزة شديدة للمؤسسات الجامعية بهدف تحسين النوعية مع عدم السماح بإنشاء مؤسسات جديدة إلا بضمان مستوى نوعية أرقى جوهريا من المستهدف ولا يتم ذلك إلا بتفادي التكرار النمطي في نسق التعليم العالي ككل والتحول نحو نمط التعليم العالي المرن والمواكب لاحتياجات التنمية ووضع برامج فعالة لترقية قدرات هيئات التدريس والباحثين في الجامعات وتوفير المناخ العلمي الأكاديمي المناسب.

4 . تفعيل التعاون بين الجامعات العربية والوقوف بوجه النزعات القطرية التي تعيق العمل العلمي العربي المشترك والسعي نحو تبادل الأساتذة وإنشاء أساليب حديثة تحقق التخطيط لبحوث مشتركة والإسهام في مناقشة رسائل الماجستير و أطروحات الدكتوراه ، وتسهيل حضور الأساتذة الندوات والمؤتمرات العلمية التي تعقد على ساحة الوطن العربي ورفع كل القيود والحدود التي تعيق ذلك. (نادر الفرجاني، 1998، ص106)

5 . تحقيق مسألة استقلالية الجامعات وأبعادها عن التأثيرات الفكرية والسياسية التي تنتهجها الدولة والتأكيد على التمسك بالثوابت الوطنية والقومية والإنسانية ، أو ما يسمى بالمصالح العليا للدولة وللأمة عموماً ، دون التدخل في تفاصيل الصراعات السياسية والحزبية والمذهبية وما شاكل .

6 . اعتماد مبدأ الديمقراطية في اختيار القيادات الجامعية ابتداءً من رئيس الجامعة وانتهاءً برئيس القسم العلمي ، وما لم تكن الجامعة مستقلة مالياً وأكاديمياً ، وما لم تتوفر فيها حرية البحث والرأي فإنها لا يمكن أن تؤدي دورها المطلوب في تحقيق تقدم المجتمع وتنميته. (عبد المالك خلف التميمي، 1985، ص ص 73-75)

7 . تطوير المناهج والدراسات في الجامعات حسب أهداف كل جامعة وبيئة توطنها واحتياجات المشاريع والمؤسسات التي يفترض أن ترتبط بها والابتعاد عن التتميط والتوحيد وبالشكل الذي يجعل من الجامعات وكأنها مدارس ثانوية كبيرة . (نعيمة حسن زروقي، 1993، ص 45)

8 . الاستمرار في فتح الحوار بين أساتذة الجامعات والمسؤولين في مؤسسات الدولة والمجتمع للوصول إلى صيغ أفضل للتعاون. (إبراهيم خليل أحمد العلاف، 1981، ص 80)

9 . إعطاء المجال للتعليم الجامعي الأهلي والأجنبي وتشجيعه على فتح تخصصات جديدة لا تتوفر في التعليم الجامعي الرسمي مع ضمان تحقيق نوع من التعاون بين القطاعين التعليميين الحكومي والأهلي وبقاء إشراف الدولة الفكري على مؤسسات التعليم الأهلي والأجنبي ووفق ضوابط تلتزم بثوابت الوطن وخصوصياته مع متابعة وحل إشكالية التمويل وقبول المساعدات المالية من الخارج. (إبراهيم خليل أحمد العلاف، 2000، ص ص 97-98)

10 . تشجيع أساتذة الجامعات وتحفيزهم (مادياً ومعنوياً) وحثهم على الغور في أعماق المجتمع ، والتفاعل مع كل قطاعاته ومواكبة حركة التغيير الاقتصادي والاجتماعي والمعلوماتي والتأكيد عليهم بان مجال (الترف الاجتماعي) و (البروج العاجية) غير مستساغ في عصرنا الحاضر ، وان عليهم التصدي لمشكلات بلدهم والإسهام في وضع حلول من خلال بحوثهم ودراساتهم

11 . وبالمقابل دعوة مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة لطرح احتياجاتهم ومشاكلهم التي تعترض عملهم الإنتاجي والخدمي والمعرفي أمام الباحثين وأساتذة الجامعات، وكما هو جار في العالم المتقدم حتى يمكن وضع حلول لمشاكل العمل أو اقتراح بدائل للتطوير

12 . تسهيل حركة الأساتذة والباحثين، وطلبة الدراسات العليا، وتقليص الروتين، والابتعاد عن المنغصات ووضع العراقيل الإدارية والمالية والتي لها انعكاسات سلبية على عملهم العلمي والبحثي.

13 . وأخيرا تسهيل اتصال الأساتذة بما يدور حولهم في العالم من حركة متسارعة تشمل في مظاهرها كل جوانب الحياة، وتشجيعهم على حضور المؤتمرات والندوات وورش العمل والبرامج والدورات التدريبية والإجازات العلمية. (إبراهيم خليل أحمد العلاف، 1981، ص ص 81-82)

خلاصة:

يمثل التعليم الجامعي في أي بلد قمة السلم التعليمي، الأمر الذي أدى إلى تبوأ هذا النوع من التعليم مكانة مرموقة بين مراحل التعليم في هذه البلدان، وفي الوقت نفسه ألقى على هذا التعليم مسؤوليات كبيرة ووظائف جمة، جعلته يحتل مركز الريادة وموقع الصدارة بين الأجهزة المهمة التي تلعب دورا حيويا في تحقيق التقدم والرقي للمجتمعات البشرية.

تعتبر الجامعات من أهم التنظيمات والمؤسسات التعليمية التي تشارك في عمليات التنمية في المجتمعات الحديثة سواء أكانت متقدمة أو نامية. وقد شهدت العقود الماضية نهضة تعليمية وثقافية عامة في كثير من الدول النامية، أعطيت أهمية خاصة للجامعات تقديرا للدور الإيجابي الذي تقوم به في تنمية وتحديث الفرد والمجتمع معا، وباعتبارها من أهم مؤسسات التغيير الاجتماعي الاقتصادي. ومن ثم كان التعليم الجامعي في حاجة ماسة من جانب العلوم الاجتماعية وغيرها للدراسة إلى أي حد يمكن أن يسهم في رفع عمليات الأداء والإنجاز للعملية التربوية والعملية الأكاديمية حتى يفي بمتطلبات التنمية الشاملة، وتحليل الوسائل الكفيلة من أجل تطوير البرامج والمناهج التعليمية لتتماشى مع متطلبات الفرد واحتياجات الواقع المجتمعي، مع المحافظة على القيم والتراث الحضاري.

الفصل الثالث: التنمية والتعليم

تمهيد :

لقد أضحت التنمية شغلا شاغلا للإنسان في شتى مجالات الحياة، فهي علمية شاملة تتكامل فيها جميع أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي وتتفاعل فيها عمليات النمو مع معطيات التغيير، فالتنمية تعني كل عمل إنساني هادف ومنظم، سواء كان ذلك في مستوى الذات أو الأفراد والجماعات، وهي في الأساس بناء للقدرة الذاتية مع استخدام الطاقة الإنسانية بقصد زيادة إنتاجية الفرد والجماعة في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية وذلك من مستوى أدنى إلى مستوى أعلى نسبيا وعلى امتداد فترة زمنية معقولة.

لذا أصبحت التنمية اليوم أيديولوجية عالمية انطلقت من الممارسات الدولية والنظريات الاقتصادية والنفسية والاجتماعية عامة، ولكنها في نفس الوقت صارت محط نقد وتجريح لدى بعض الكتاب الذين يتحدثون عن أسطورة التنمية وفضيحة الإنماء، وذلك في أعقاب فشل الكثير من البرامج التنموية وتفشي الإحباط لدى الكثير من الأفراد والجماعات، أو على الأقل انحصار موجة التفاؤل التي أحدثتها برامج العشرية الأولى والعشرية الثانية للتنمية الدولية.

ومع ازدياد الاهتمام مؤخرا بالتربية كعامل فعال وحاسم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، توالى الدراسات والبحوث لتؤكد على دور العامل البشري في عملية التنمية، وحاول بعض الباحثون قياس العائد الاقتصادي والاجتماعي للتربية قياسا كميًا دقيقًا مستخدمين في ذلك أساليب حديثة في عمليات التقييم والقياس لمعرفة الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للتربية في عملية التنمية. وقد وجهت مثل هذه الدراسات أنظار المسؤولين إلى أهمية إعطاء أولوية للإنفاق على التعليم وعلى المجالات التي يمكن فيها للتعليم أن يحقق أقصى عائد للنمو.

إن التعليم اليوم يهدف إلى التعرف على مواهب الأفراد وقدراتهم من أجل تطويرها وتنميتها، كما يهدف إلى إثارة الرغبة في التقدم وتهيئة أذهان الأفراد لتقبل التغيير أو الاستعداد له على أقل تقدير، كما يحفز على الابتكار والمبادأة ويساعد الفئات الاجتماعية المحرومة على التعرف على إمكانياتها وطاقاتها واكتشاف قدراتها الكامنة بغرض تطويرها وتنميتها، فالنظم التعليمية في الدول النامية قد زادت من انفصال الإنسان عن الإنتاج والتطور التكنولوجي الحقيقي، فمزال المتعلمون يرفضون العمل اليدوي في المهن الزراعية والصناعية، ومزال الذين يعملون في المجالات الفنية غير قادرين على التعامل مع الآلات الإنتاجية التي صنعت في الخارج إلا على مستوى الاستهلاك والتشغيل المحض في أحسن الحالات، فهم لا يستطيعون إنتاج تلك الآلات كما لا يستطيعون تطويرها

لتلاءم بيئتهم أو مجتمعهم، كما لا يستطيعون صيانتها في حالة عطبها أو تخافها عن مستوى الإنتاج المعهود. فالتعليم في البلدان النامية يستهلك ولا ينتج، وربما كان ضرره أكثر من نفعه.

أولاً: تطور فكرة التنمية

لقد لازمت فكرة التنمية الحياة الإنسانية منذ ظهورها على وجه هذه الأرض، وخاصة في بعدها الذي يتعلق بموضوع النمو، والتنمية-حسبما جاء في تعريف الأمم المتحدة لها- تعني النمو زائد التغيير، والنمو يعني الازدياد، وهو ظاهرة تتجلى في كثير من نظم الكائنات الحية وبالتالي تناولتها الكثير من العلوم بالفحص والتمحيص، مثل علم الأحياء وعلوم النفس وعلم الاقتصاد... وغيرها من العلوم التي توصلت إلى نظريات كثيرة عن النمو والتطور والتقدم.

لقد لازم ظهور نظريات التطور البيولوجية والتاريخية-خاصة في القرن التاسع عشر الميلادي- ظهور فكرة التقدم التي صارت تمثل بعداً أساسياً في مفهوم التنمية. ففكرة التطورات البيولوجية الخاضعة لمبدأ الانتخاب الطبيعي Natural Selection والذي ينادي بمقولة البقاء للأصلح Survival for the Fittest. أما فكرة التقدم الهيجلي فقد نادى بأن الإنسانية أو "الروح" (Giest) تقدمت عبر التاريخ في مراحل حضارية متعددة بلغت قمتها في المرحلة الجرمانية، وقد أصبحت هاتان الفكرتان هما الأساس الذي تستند إليه نظريات التنمية الحديثة ونماذجها المرسلّة التي رسخت من الاعتقاد بالنماء البيولوجي المنظم والحتمي بالنسبة للبشرية وذلك بغرض إيجاد مجتمع الرخاء والوفرة بالنسبة للأفراد. ولكن هاتين في نفس الوقت-وخاصة في عصر الكشوفات الجغرافية- قد مهدتا الطريق للتوسع الاستعماري وبسط السيطرة الأوروبية على مجمل الكرة الأرضية. (غازي عبد الرحمن القصيبي، 1992، ص 07)

لقد بدأت مجهودات التنمية المادية في أعقاب الحرب العالمية الثانية في إطار مشروع مارشال وذلك عندما بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في إرسال المساعدات الاقتصادية إلى دول غرب أوروبا وخاصة ألمانيا وفرنسا وذلك بهدف إعادة الحياة الطبيعية وبث النشاط الاقتصادي في تلك الدول. وفي أواخر الخمسينات وأوائل الستينات من هذا القرن تعهد المجتمع الدولي متمثلاً في منظمة الأمم المتحدة بأن يقدم العون المادي اللازم للدول النامية حتى تلحق بالدول المتقدمة. وبالتالي تبنت منظمة الأمم المتحدة مشاريع العشرية الأولى (1961-1970) للتنمية.

ولكن فشل هاتين العشريتين أدى بالدول النامية إلى المناداة بإصلاح النظام الاقتصادي العالمي المعمول به حالياً والذي يقسم العمل بين دول العالم بحيث تتخصص الدول النامية في إنتاج المواد الخام وتتخصص الدول المتقدمة في الإنتاج الصناعي والتكنولوجي، ومن ثم كانت المناداة بقيام

مؤتمرات للحوار بين الشمال والجنوب في باريس (1975) وكانكون (1982) وغيرها من اللقاءات الرامية لرفض محاولات هذا التقسيم الدولي للعمل ودمج العالم الثالث بالعالم الأول (الصناعي) دمجاً اقتصادياً له طابع الاستعمار الجديد. (كامل بكري، 1986، ص ص 12-16)

وبالتالي فإن فكرة التنمية أصبحت متجذرة تاريخياً في ثقافة الغرب وتم إرسالها للدول النامية كجزء من مشروع حضاري غربي ينطلق من المصالح الضيقة للدول الغربية. فقد كانت أنماط التنمية في القرن التاسع عشر لا تختلف كثيراً عن أنماط التنمية في هذا القرن من حيث إيفاد البعثات إلى الخارج ومن حيث الدعوة المكثفة للخبراء الأجانب ومن حيث منح امتيازات استثمارية لكبريات الشركات في البلدان الصناعية والمشروعات المشتركة ومن حيث اللجوء المكثف إلى مدخرات البلدان الصناعية والاقتراض منها، ومن حيث بناء المشاريع الكبيرة مثل الطرق والسدود ومشاريع تسليم المفتاح باليد. (السيد الحسيني، 1993، ص ص 170-172)

لقد تبنت الدول النامية شعار التنمية في أعقاب الاستقلال السياسي، ولذا اقترن مفهوم التنمية لديه وتزامن -في الوقت- مع برامجها في التحديث والتغريب أو النقل التكنولوجي من الدول المتقدمة، بالتالي فإن معركة الاستقلال لدى معظم الدول النامية، وأن برامجها تميزت في كثير بظاهرة الاعتماد على الاستيراد للمصانع والتجهيزات والخبرات الأجنبية. وذلك طبقاً لمعايير ومواصفات أجنبية، كما أنها اعتمدت في تمويل برامجها إما على المساعدات والقروض الأجنبية أو على المزيد من التصدير للمنتجات الأولية كالسلع الزراعية والثروات المعدنية والبتروولية. وفي كلا الحالتين فإن عملية الاعتماد على الخارج أو الاستيراد من أجل الاستهلاك قد زادت بشكل كبير أدى إلى التبعية الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية، وقد أرجع كثير من الباحثين فشل مشاريع التنمية في الدول النامية إلى عدة أسباب أهمها ما يلي:

- الاعتماد على مورد واحد في الاقتصاد.
- الاعتماد على تدفق الأموال الخارجية وخبرة الأفراد والشركات الأجنبية.
- التفاوت الكبير في الأوضاع الاجتماعية وخاصة بين الريف والحضر.
- مظهرية العمل التنموي حيث يسود نمط "التخطيط الفوقي" الذي يهدف إلى إبراز المظاهر الخارجية للحدائق كالمطارات والعمارات العالية والسيارات الحديثة وأجهزة التليفزيون والفيديو والكمبيوتر وغيرها من مظاهر التكنولوجيا، (تنمية الواجهة) دون مساس بأسباب التخلف التي تكمن أساساً في نمط العلاقات المجتمعية. (محمد الجوهري، 1985، ص 60)

ومن ثم فقد أصبحت للتنمية في هذا القرن نظرية اقتصادية تلعب نفس الدور الذي لعبته نظرية التبادل الحر Free Trade ونظرية المزايا المقارنة Comparative Advantage في القرن التاسع عشر، كما أصبحت هذه النظرية المحور والأساس للعلاقات الاقتصادية بين البلدان المصنعة والبلدان النامية، كما أمدت السياسات الاقتصادية بالتبريرات النظرية اللازمة، وساهمت في نفس الوقت في عكس صورة غريبة للإنسان الاقتصادي في الدول النامية-الإنسان المستهلك وغير المنتج والذي عبر عنه الفيلسوف الفرنسي هربرت ماركيز بظاهرة الإنسان ذي البعد الواحد One Dimensional Man. (عبد الهادي الجوهري وآخرون، 1982، ص 111)

ثانيا: أنواع التنمية ومؤشراتها

كانت ثروة الأمم تقاس بما لديها من ذهب وفضة، ومعادن نفيسة، وقد أدرك علماء الاقتصاد أن مجرد اقتناء هذه المعادن دون توظيفها لخدمة التراكم لا يعني شيئا في مجال النمو الاقتصادي، ومن هنا أيدوا الدعوة للقضاء على الإقطاع في ضوء ما شاهدوه من جوانب الإنفاق البذخي الذي تتسم به هذه الطبقة.

فلقد ظلت قضية التنمية بمعنى تطوير الاقتصاد القومي، موضوعا ينتمي إلى دراسات الاقتصاديين، وأبحاثهم، حتى إذا جاء آدم سميث A. Smith، وفي كتابه الشهير "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" 1776 وتضمن عناصر محددة للتنمية منها:

1. ضرورة إحداث تغييرات هيكلية تتمثل في القضاء على الإقطاع.
2. وضع سياسات التراكم في الدعوة للادخار، والهجوم على الإسراف.
3. إحداث تقدم تكنولوجي تمثل في تقسيم العمل.
4. ضرورة وجود سياسة اقتصادية تقدم على إخلاق حرية رجال الأعمال، ومنحهم صلاحية دفع عملية الإنتاج والاقتصاد القومي. (شارل بتلهام، 1964، ص ص 37-38)

وقد ظهرت هذه الأفكار في ظل التغيرات الكبرى التي كانت تحدث في أوروبا الغربية، ومن أهمها ظهور دول تقوم على أساس الوحدة القومية في ظل الملكيات المطلقة، ودون تصفية كاملة للإقطاع، وشهدت بداية القرن التاسع عشر انتشار الصناعة، وانتصار الطبقة الرأسمالية وتصفية الإقطاع،... إلخ.

وقد أدت هذه الأوضاع إلى إنهاء المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد لتحل محلها مدرسة الكلاسيكية المحدثة وهذه المدرسة تدور أبحاثها جميعا نحو الفرد كمنتج لأعلى ربح ممكن أو كمستهلك يسعى لأقصى إشباع ممكن لحاجاته.

وهنا ظهر اللورد كينز قائلاً بان الحرية الاقتصادية لا تحقق لنا العمالة الكاملة تلقائياً، مما لا تحقق الاستخدام الكامل للموارد الطبيعية، ويرجع ذلك إلى طبيعة علاقات الدول الرأسمالية بالعالم الثالث فقد قامت هذه الدول خططها على أساس ضمان وصول المواد الأولية من العالم الثالث، لكن بعد استقلال هذه الدول أصبحت تتمسك بضرورة حماية مواردها ومطالبة قيادات بعض الدول النامية بالاستقلال. (عبد الهادي محمد والي، 1982، ص 41)

1- أنواع التنمية:

أ- مفهوم التنمية الاجتماعية: Social Développement

اختلف المفكرون الاجتماعيون في تحديد مفهوم التنمية الاجتماعية كل وفق تخصصه. فيعرفها البعض بأنها عملية توافق اجتماعي، و يعرفها آخرون بأنها تنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد مستطاع، أو بأنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان أو الوصول بالفرد لمستوى معين من المعيشة، أو عملية تغيير موجه يحقق عن طريق إشباع الاحتياجات إلى غير ذلك من التعريفات، وتتمثل الاختلافات وفقاً للمنظورات الآتية:

❖ **المنظور السياسي:** يراها تعليماً أحسن، صحة أوفر، مسكناً انساب ووسائل اتصال ونقل أكفأ وأرخص، إحلال الآلة محل الجهد البشري، تنوع كبير في السلع والخدمات المتاحة من حيث النوع والكم والزمان والمكان والسعر المناسب- البحث عن المكانة والقوة والنفوذ والكرامة بين الشعوب.

❖ **المنظور الاقتصادي:** وهي توفير حد أدنى من مستوى المعيشة بين الأفراد يحقق الرفاهية الاجتماعية مع خلق اقتصاد قادر على النمو الذاتي.

❖ **المنظور الديني:** يجدها مطابقة للسلوك لصحة الاعتقاد بما يحرر عقل الإنسان ودرجة تدينه فتكون لها القدرة على تحقيق خلافته على الأرض بسيطرته على بيئته واستغلالها لصالحه.

❖ **المنظور الاجتماعي النفسي:** هي التوافق الاجتماعي لأفراد المجتمع، وبالنسبة لمفهوم التنمية الاجتماعية Social Développement فقد أوضحت كثير من الكتابات أنه يعد من أكثر مفاهيم التنمية غموضاً وإبهاماً وذلك لان مدلول Social كما يشير "محمود الكردي" مازال غامضاً وغير محدد ويزداد غموضاً وإبهاماً عندما يقترن بمصطلح آخر مثل التنمية، وقد أكد هذا المعنى "السيد عبد المطلب غانم" حينما أشار إلى مفهوم التنمية الاجتماعية بقوله "على الرغم من كون اصطلاح اجتماعي Social يلعب دوراً محورياً في العلوم الاجتماعية، إلا أن العلوم الاجتماعية لم تفصل بوضوح بين هذا الاصطلاح واصطلاح مجتمعي Sociétal واستخدام الاصطلاحان كمترادفين، ومعيار أو معايير التمييز بينهما غير واضحة، ويضيف في موقع آخر بأن عدم

الوضوح بين المفهومين أدى إلى الخلط بين مفهوم التنمية الاجتماعية ومفهوم التنمية المجتمعية، فكل الدراسات (النظريات) التي استخدمت مفهوم Social change لتعبر به في الواقع عن مفهوم Societal change". (السيد عبد المطلب غانم، 1981، ص 40)

قد امتد هذا الخلط أيضا ليشمل الخليط بين مفهوم التنمية الاجتماعية وتنمية المجتمع المحلي. حيث عرف "محي الدين صابر" التنمية الاجتماعية بأنها عبارة عن أسلوب حديث للعمل الاجتماعي يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل، والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية ثم بدعوة أعضاء البيئة المحلية جميعهم إلى المشاركة في التفكير والإعداد، والتنفيذ بالنسبة للمشروعات والبرامج الإنمائية.

وقد وضح هذا الخلط بين مفهوم التنمية وتنمية المجتمع المحلي خاصة حيثما أشار إلى إثارة وعي البيئة المحلية، بينما التنمية الاجتماعية لا تقتصر على المستوى المحلي بل إنها غالبا ما تشمل المستوى القومي.

ورغم هذا التداخل بين مفهوم التنمية الاجتماعية ومفاهيم أخرى مثل التنمية الاجتماعية وتعريف المجتمع المحلي فقد ذكرت تعريفات مفهوم التنمية الاجتماعية تميز هذا المفهوم عن المفاهيم الأخرى، وتركز اهتمام التنمية بالعنصر الإنساني ومن هذه التعريفات:

تعريف "ريتشارد وارد Ward" حيث يرى أن التنمية الاجتماعية منهج علمي وواقعي لدراسة وتوجيه نمو المجتمع من النواحي المختلفة مع لتركيز على الجانب الإنساني منه، وذلك بهدف إحداث التكامل والترابط بين مكونات المجتمع. (محمود الكردي، 1977، ص ص 93-95)

ولعل أهم ما يشير إليه هذا التعريف هو أن التنمية الاجتماعية تهتم أساسا بالإنسان، وذلك بدراسة وتوضيح فعاليته في عملية التنمية.

واتجه السيد عبد المطلب غانم في تعريفه للتنمية الاجتماعية بالتركيز على الناس باعتبارهم الفاعلين وعلى الأوضاع الاجتماعية التي يشكلونها وعلى ما يقومون به من أدوار وعلاقة ذلك المجتمع الذي يعيشون فيه. حيث عرف التنمية الاجتماعية بأنها دراسة الفاعلين وأدوارهم وأوضاعهم الاجتماعية في علاقاتهم بالإسهام في تحقيق الاندماج في المجتمع أو في تحليل وتفكك المجتمع. (السيد عبد المطلب غانم، 1981، ص 44)

إلا أن أهم ما يؤخذ على هذا التعريف أنه يشير إلى أن التنمية هي دراسة، فالتنمية لا تقتصر على الدراسة بل تمتد لتشمل التخطيط والتنفيذ وتقييم البرامج التي تستهدف الارتقاء بهذا الإنسان، كما أنه لم يوضح الهدف من هذه التنمية لكنه أشار إلى الأدوار والأوضاع الاجتماعية والفاعلين باعتبارهم يشكلون الجانب الاجتماعي الذي تتعلق أو تتصل به التنمية، وهذا يعني أن الخدمات الاجتماعية التي

تقدم للفاعلين مساعد على تنمية قدراتهم حتى تمكنهم القيام بالأدوار التي ترتبط بالأوضاع الاجتماعية التي يشغلونها.

وقد اتجه البعض في تعريفهم للتنمية الاجتماعية إلى التركيز على العلاقات والروابط لرفع مستوى الفرد اجتماعيا وثقافيا وصحيا. ومن هذه التعاريف التي أكدت هذا المعنى تعريف يشير إلى أن المقصود بالتنمية الاجتماعية هي تنمية العلاقات والروابط القائمة في المجتمع ورفع مستوى الخدمات التي تحقق تامين الفرد على يومه وغده، ورفع مستواه الاجتماعي والثقافي والصحي، وزيادة قدراته على تفهم مشاكله وتعاونه مع أفراد المجتمع للوصول إلى حياة أفضل. (عبد الهادي الجوهري وآخرون، 1979، ص 103)

ويؤكد هذا التعريف على أن التنمية الاجتماعية المقصود منها رفع مستوى الحياة الاجتماعية من حيث الصحة، التعليم، والمستوى المعيشي، والخدمات بشتى أنواعها وتنمية العلاقات التي تربط أفراد المجتمع ببعضهم البعض، ويحدد "روب Roup" التنمية الاجتماعية بأنها "تكيفا يهدف لتغيير الظروف أو التكيف الهادف مع الظروف" فالتنمية تعتبر تغيرا من مواقف غير مرغوب فيها إلى مواقف أخرى مرغوب فيها، كما تعني استخدام الإدارة البشرية لإعطاء التغير اتجاها منطقيا من اجل تحقيق الأهداف المطلوبة. وهي بذلك تعتبر مرتبطة بالأهداف الإنسانية في انصهارها مع القيم الاجتماعية. وينظر إلى القيم الاجتماعية من الزوايا التالية:

✓ نمو قدرة الإنسان على التحكم وضبط الأحوال والظروف المعيشية في بيئته الطبيعية والاجتماعية.

✓ نمو اتجاهات الإنسان نحو التعاون الاجتماعي الداخلي والخارجي.

✓ نمو العلاقات التعاونية الحرة.

وبهذا المعنى، فالتنمية بما تتطلبه من عناصر تحمل معنى التماسك بين أفراد يعيشون معا في علاقات مستمرة خلال فترة زمنية محددة، يتقاسمون ظروفًا معيشية واحدة، ويناضلون من اجل إعطاء معنى مضمون، واتجاه لبعض جوانب التغيير الاجتماعي لتحقيق رفاهيتهم ويدركونها (علي الكاشف، 1985، ص 31)، ويمكن أن نحدد التنمية الاجتماعية من حيث كونها:

1. هدف: حيث نحاول الوصول بالإنسان إلى مستوى الاستمتاع بالرفاهية والإحساس بالكرامة وزيادة فاعليته في أداء دوره الوظيفي من خلال مؤسسات وهيئات المجتمع، في حدود قيم ومعايير معينة تسير عليها حياة الناس في المجتمع.

2. أسلوب: تحاول بطريقة معينة تنمية الطاقات البشرية وحسن استثمارها وزيادة فاعلية المشاركة الشعبية في الجهود التي تبذلها الدولة، وذلك عن طريق مجموعة من المشروعات الخدمية تقدمها لأفراد المجتمع لتكون ملاذا ومتاعا ونفعا لأبناء المجتمع جميعا.

3. عملية: من حيث أنها حق لكل الناس دون تفرقة، وعامل تحقيق العدالة الاجتماعية فهي السياسة العامة التي ترسم خطوطها الأجهزة العليا في الدولة وترجمها الأجهزة التنفيذية إلى مجموعة من الخطط ذات البرامج والمشروعات القابلة للتنفيذ في ظل التشريعات والقوانين التي تلزم المسؤولين عن الأداء بالقيام بأداء مسؤولياتهم التي تحقق تكافؤ الفرص وتجعل من الخدمات حقوقا مشروعة للناس جميعا. (منصور حسين، كرم حبيب، 1978، ص 11)

ومما سبق يمكن تحديد العناصر الأساسية لمفهوم التنمية الاجتماعية بما يلي:

- أنها مفهوم معنوي لعملية ديناميكية موجهة أصلا إلى الإنسان باعتباره الطاقة البشرية أو العنصر الإنساني الذي يساهم في عملية تنمية المجتمع.
- أن هناك وسائل عديدة لإحداث تلك المساهمة أو المشاركة بين العنصر المادي في التنمية والعنصر الإنساني أهمها التعليم والإسكان والصحة والرعاية الاجتماعية.
- أن قياس العائد من الخدمات الاجتماعية التي هي وسائل للتنمية الاجتماعية وتقييم تلك الخدمات عن طريق المقابلة بين المدخلات والمخرجات في كل خدمة تكونان مشكلة من اخطر المشاكل التي تواجه عملية التنمية الاجتماعية.
- أن الطريقة التي يحاول بها الاقتصاديون أن يربطوا بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية وينظر إلى الأولى على أنها لاحقة وتابعة بالثانية وأنه ليس لها دور محدد أنها هي مجرد حلقة مفرغة، فالتنمية الاجتماعية عملية أساسية وعلى قدر كبير من الأهمية في إحداث التنمية الشاملة.
- إن الهدف النهائي من عملية التنمية الاجتماعية هو إحداث التغيرات الاجتماعية في هيكل المجتمع ووظائفه والتي بها تشخص وتحدد أهداف المجتمع في انجازات المؤسسة. (صلاح العبد وآخرون، 1980، ص 79)

خلاصة القول أن التنمية الاجتماعية ليست مجرد تقديم خدمات متنوعة للأفراد بل يجب أن تشمل على عنصرين أساسيين:

الأول: تغير الأوضاع القديمة التي لم تساير ظروف العصر.

الثاني: إقامة بناء اجتماعي جديد تشق عنه علاقات جديدة وقيم جديدة مستحدثة تسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب والحاجات.

ب- التنمية الاقتصادية: Economic Développement

يمكن النظر إلى عملية النمو الاقتصادي على اعتبار أن هذه العملية من بين خصائص مرحلة التقدم الاقتصادي في العالم الرأسمالي، لأن الظروف التي مرت بها الدول الرأسمالية خاصة ظهور الثورة الصناعية دفعتها إلى الانخراط في مراحل نمو اقتصادي معاصر، أما العالم النامي اليوم فلا يمكن أن يسعفه الزمن للوصول إلى تطلعاته في التقدم والرخاء المادي الإنساني مثلما وصلت إليه المجتمعات الرأسمالية باتخاذ أسلوب النمو الاقتصادي طريقا إلى ذلك التقدم بل الأمر يحتاج إلى دفعات قوية من عملية تنمية شاملة تضم كل قطاعات المجتمع ذلك لأن ظروف هذه المجتمعات مغايرة للظروف والملابسات التي عاشتها الدول المتقدمة في بواكير عهدها بمرحلة النمو الاقتصادي. فماذا نقصد إذن بعملية التنمية الاقتصادية؟ (كميل حبيب، حازم البني، 1997، ص 13)

شهدت السنوات منذ الحرب العالمية الثانية مزيدا من الاهتمام بالتنمية، فأخذت كل الأقطار دون استثناء بالتنمية الاقتصادية وتساوت في ذلك الدول لا فرق بين دولة متقدمة وأخرى متخلفة وإن اختلفت دوافع هذا الاهتمام ويعتبر سعي الأمم الشاملة نحو التنمية في جوهره ثورة عالمية لم يسبق لها مثيل في التاريخ فالدول المتخلفة تخوض الآن حربا ضد الجهل والفقر والمرض وسيطرة الدول الأقوى عليها، كذلك لا تتوانى الدول المتقدمة عن الأخذ بالتنمية، فلم تعد تطلعاتها تقتصر على العالم الذي تعيش فيه بل تعدته إلى اكتشاف الفضاء الخارجي والكواكب الأخرى.

وهكذا فليس هناك في الحقيقة معنى واحد للتنمية متفق عليه بين مختلف المجتمعات فقط يرتبط معنى التنمية بالتصنيع في قطر من الأقطار أو بتحقيق الاستقلال في قطر ثان أو بتوفير فرص التعليم ورفع المستوى الصحي في قطر ثالث، وهكذا يرى علماء الاجتماع والسياسة أن التنمية عملية تمدين بما تتضمنه من إقامة المؤسسات الاجتماعية والسياسية في حين يميل الاقتصاديون إلى معادلة التنمية بالنمو الاقتصادي ومن ثم فهم يهتمون في هذا الشأن بعملية المدخرات والاستثمار وزيادة الدخل القومي والإنتاجية. (يوسف صانع، 1992، ص 05)

وأفضل تعريف للتنمية هو ما ورد بتقرير الأمم المتحدة الإنمائي الذي ينص على أن "التنمية هي النمو الذي يصاحبه التغيير والتغيير بدوره اجتماعي و ثقافي بقدر ما هو اقتصادي وهو يشمل الكم والكيف معا" غير أن التنمية لا تتحقق بمجرد وجود العناصر السالبة مثل الموارد الطبيعية ورأس المال بل عن طريق الكائنات البشرية التي تمثل أدوات التغيير النشطة ويتحقق بفضلها استغلال الموارد المادية. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1997، ص ص 15-16)

وينضح في هذا الجزء الدور الذي تلعبه كل من التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية الواحدة للأخرى:

1. دور التنمية الاجتماعية في التنمية الاقتصادية: تشير العديد من الدراسات والتقارير الخاصة بالمنظمة الدولية للأمم المتحدة إلى أن هدف برامج التنمية الاجتماعية هو تحقيق الظروف السابقة للنمو الاقتصادي، أو تهيئة المناخ المادي وتقديم مختلف التسهيلات الإنمائية اللازمة ويمكن تحديد الدور الذي تلعبه التنمية الاجتماعية في التنمية الاقتصادية كالتالي:

- ✓ المساهمة في تهيئة وخلق الظروف المواتية لحدوث التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال التصدي للظروف والمشكلات الاجتماعية التي تحول دون انطلاق عدالة التنمية الاقتصادية
- ✓ دراسة الاعتبارات الاجتماعية التي يجب مراعاتها عند التخطيط للعملية الصناعية، والتي تشمل تحديد مناطق التصنيع وتوزيعها في أنحاء البلاد، فضلا عن الاعتبارات الاجتماعية المصاحبة من الهجرة إلى المدن والمناطق الصناعية الجديدة، وتهيئة ظروف العمل المناسبة داخل التنظيمات الصناعية من (إضاءة وتهوية وامن صناعي وحماية العاملين من أخطار المهنة).
- ✓ التنبؤ بالمشكلات الاجتماعية التي قد تتجم عن عملية التنمية الاقتصادية والاستعداد لمواجهتها.
- ✓ توفير الخدمات الصحية والتعليمية والسكنية والاجتماعية للمواطنين والتي تلعب دورا أساسيا في زيادة الإنتاج.

✓ تنمية المناطق المتخلفة عن المناطق المزدهرة حيث أن انتشار الصناعة وتوزيعها على مختلف المناطق وعدم تركيزها في المدن الصناعية الكبيرة، يساعد على تنمية وتطوير المناطق المتخلفة ويسهم في حل مشاكلها والارتقاء بمستوى أفرادها فضلا عن انه يخفف من المشاكل الاجتماعية الكثيرة التي تتعرض لها المناطق المزدهرة من سوء الحالة الصحية وانتشار الأوبئة وكثرة الحوادث وعدم توفر الخدمات العامة والاجتماعية وعدم تلبية احتياجات الأفراد. (فاروق محمد العادلي، 1982، ص 607)

- ✓ الرعاية الاجتماعية للأسرة باعتبارها أهم التدابير التي تتخذ للتحكم في مؤثرات التصنيع الاجتماعية واتجاهاته المختلفة ويزيد من مساهمة التصنيع في الارتفاع بمستوى الأسرة اقتصاديا - اجتماعيا لذا يتطلب الأمر رؤية الخدمات الاجتماعية في عدة أشكال، ليساعد الأسر على الاستقرار ولتأخذ مكانها الوظيفي في مجتمع المستقبل كعنصر هام في البناء الاجتماعي.
- ✓ المساهمة في إيجاد الاستقرار اللازم للتنمية الاقتصادية عن طريق توفير الجو المناسب للتجاوب بين الأهالي والحكومة والحماسة للتنمية الاقتصادية والرغبة في التنمية السريعة والتضحية بالحاضر جزئيا لبناء مستقبل أفضل.

2- دور التنمية الاقتصادية في التنمية الاجتماعية: إن المشكلة التي تواجه الدول النامية في الوقت الحاضر لا تقتصر فقط في وضع برامج وخطط تنموية لزيادة دخل الفرد فيها وإنما تتعدى إلى ضرورة تضيق الهوة والحد من التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بينهما وبين الدول المتقدمة. ويمكن تحديد الدور الذي تلعبه التنمية الاقتصادية في التنمية الاجتماعية بما يلي:

أ- **زيادة الدخل القومي والفردي:** إن التنمية الاجتماعية تحتاج لأموال حتى يمكنها التوسع في التنظيمات التعليمية والصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى وكلما تحقق الارتفاع النسبي للتنمية الاقتصادية في المجتمع كلما أمكن التوسع في الخدمات المطلوبة وتدعيم كفاءة الموجود منها، كما أن زيادة الدخل القومي يؤدي إلى زيادة دخل الفرد وبالتالي ارتفاع مستوى المعيشة.

ب- **الحد من البطالة وزيادة فرص العمل:** إن التنمية الاقتصادية تساعد على التوسع في التصنيع واستصلاح الأراضي الزراعية وبهذا المعنى فإن التصنيع يعد من أهم عوامل رفع المستويات الاقتصادية والاجتماعية واتساع فرص العمل والحد من البطالة في المجتمع وزيادة الدخل، بل هو من العوامل الايجابية الفعالة في إحداث التغير والتنمية.

ج- **تهيئة الظروف المناسبة لإحداث التغير الاجتماعي نحو مجتمع أفضل:** لقد أدت الثورة الصناعية إلى إحداث تغييرات في حياة الناس، حيث أصبح الإنسان يؤمن بالعلم ومقدرته في التحكم في الطبيعة، كما أصبح للوقت قيمة وأصبح هناك أهمية لدقة العمل واحترام العمل اليدوي واحترام دور المرأة في العمل وفي المساهمة في برامج ومشروعات تنمية المجتمع. (محمد الفارق حمود، 1979، ص ص 39-41)

د- التنمية السياسية: Polotical Développement

ويمكن أن نلخص مفهومها ودورها من خلال النقاط التالية:

- هي دراسة التنظيم الرسمي للحكومة والإدارة المركزية والمحلية، ودراسة المشكلات التطبيقية في التنظيم والإجراءات بغية تحقيق التكامل بين القضايا الوصفية والتقويمية.
- هي التي توجه الإنسان كيف تقام الحكومة وكيف تساس شؤون الناس.
- هي التي ابتدعت نظماً لإدارة الدولة والإشراف على مراقبتها وأرست قواعد لمحاسبة المسؤولين. (سوزان كالفرت، بيتر كالفرت، 2002، ص 278)

هـ- التنمية الثقافية: Cultural Développement

وتتضمن الأفكار التالية:

- هي التغيير الذي يحدث من الجوانب المادية وغير المادية للثقافية بما في ذلك العلوم والفنون والفلسفة والتكنولوجيا والأذواق الخاصة بالمأكل والمشرب واللغة، بالإضافة إلى التغييرات التي تحدث في بنیان المجتمع ووظائفه.
- هي التي تجعل الفرد يطلب ويتابع ما يجري في مجتمعه وفي غيره من المجتمعات من إنتاج فكري وحوادث وأخبار.

و- التنمية البيئية والمستدامة:

Environnement Développement & Sustainable Développement

ومفهومها يتمحور في الأفكار التالية:

- هي التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على إشباع احتياجاتها والتي من شأنها أن تقودنا إلى ممارسة النوع الصحيح من النمو الاقتصادي القائم على التنوع الحيوي وعلى التحكم في الأنشطة الضارة للبيئة وتجديد أو تعويض المواد القابلة للتجديد، وحماية البيئة الطبيعية بل وازدهارها.
- هي التفاعل المستمر مع ما يحيط بالإنسان من طبيعة المجتمعات البشرية والنظم الاجتماعية وعلاقات شخصية، ومواجهة الأضرار الناتجة عن تقدم الصناعة الحديثة وحماية المصادر الطبيعية والهواء من التلوث والتنسيق بين زيادة سكان العالم وزيادة موارد الثروات الطبيعية والزراعية والصناعية لمواجهة متطلبات حياتهم. (عدنان الاحمد وآخرون، 2004، 37)
- إن قضية التنمية بأنواعها المختلفة تمثل أحد القضايا الرئيسية التي تحتل مكانة خاصة على المستوى القومي والعالمي، وأحد علامات ذلك تلك الدراسات والندوات والبحوث والمقالات التي تنشر في مختلف أنحاء العالم بهدف فهم مشكلة تخلف العالم الثالث ومواجهتها علمية حقيقية. ومن الطبيعي أن تتعدد وتتصارع الاتجاهات النظرية المختلفة التي تحاول التصدي لهذه المشكلة وأن تتباين الحلول المقترحة لمواجهتها.

2- مؤشرات التنمية:

إن توضيح ما تعنيه أو ما ينبغي أن تعنيه التنمية يمس حاضر ومستقبل الأفراد والشعوب في جميع أنحاء العالم لأنه يساهم في اكتشاف بعض مكوناتها ويساعد في رسم خطط النجاح. لقد كان الفكر الاقتصادي الغربي هو الذي وضع مؤشرات التنمية في العصر الحديث وذلك من خلال منظوره الاقتصادي، وعرفت التنمية بأنها تنشيط الاقتصاد الوطني وتحويله من حالة الركود والجمود إلى حالة الحركة والديناميكية عن طريق زيادة مقدرة الاقتصاد الوطني لتحقيق زيادة سنوية ملموسة في إجمالي الناتج الوطني، مع تغيير في هيكل الإنتاج ووسائله، ومستوى العمالة، وتزايد الاعتماد على القطاع الصناعي والخدماتي، ويقابله انخفاض في الأنشطة التقليدية. لهذا اعتبرت الزيادة السنوية في إجمالي الناتج الوطني ومستوى الدخل من المؤشرات الأساسية للتنمية.

إذا كان مفهوم التنمية ينطبق على واقع البلاد الغربية فإنه لا يصلح ليعالج واقع البلاد الإسلامية. فقد برهنت التجارب التي مرت بها الدول العربية والإسلامية خلال عقدي الخمسينات والستينات من القرن العشرين عن ذلك الفشل التي منيت بها الفلسفات السياسية والاقتصادية التي تبنتها الأنظمة التي خلفت الحكم الاستعماري والتي عملت على تطبيق هذه المفاهيم الغربية للتنمية.

إن معرفة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلدان المتخلفة والمتقدمة يعيننا في استشراف معالم الطريق إلى ضبط مؤشرات التنمية.

أ- العوامل الاقتصادية:

من السمات الاقتصادية التي تشير إلى مفهوم التنمية وتعبّر عن مؤشراتنا نذكر ما يأتي:

1. **المعدل السنوي لنمو السكان:** يشير إلى عدد السكان الموجودون فعلا في منطقة معينة وفي وقت معين ويلعب معدل خصوبة المرأة والثقافة دورا في ارتفاعه وانخفاضه.

2. **دليل التنمية البشرية:** هو دليل مركب يقيس متوسط الانجاز من حيث الأبعاد الأساسية الثلاثة للتنمية: طول العمر، والمعرفة، ومستوى المعيشة وكذلك أوجه الحرمان فيها.

3. **نصيب الفرد من الناتج المحلي:** هو أحد الأدلة الثلاثة التي يبنى عليها دليل التنمية البشرية. وهو حصيلة قسمة مجموع الدخل القومي لبلد ما على عدد سكانه، وهو رغم أهميته غير صادق في الحكم بتخلف بلد ما أو تقدمها خاصة في بلدان تنعم فئة قليلة من أهاليها بخيراتها. (**جهينة سلطان العيسى وآخرون، 1999، ص164**)

4. **العاطلون عن العمل و معدل البطالة:** هم الأشخاص الذين لا يعملون و المحتاجين حاليا للعمل والذين يلتمسون العمل أو الذين اتخذوا خطوات محددة للحصول على عمالة بأجر أو لكي يزاولوا عمالة ذاتية.

5. **العمالة حسب النشاط الاقتصادي:** هي جميع العاملين بأجر أو يعملون لحسابهم الخاص في القطاعات الثلاث: الزراعة و الصناعة و الخدمات. تقاس البلدان بالتقدم والتخلف بنسبة العاملين في قطاع الخدمات. تشير الزراعة إلى فلاحه الأرض والصيد والجراحة وصيد الأسماك. و تعني الصناعة التعدين، والعمل في المحاجر والصناعة التحويلية و البناء، والمرافق العامة. أما الخدمات فتشمل التجارة والمطاعم والفنادق والنقل والاتصالات والتأمين والخدمات العقارية والاجتماعية.

6. **الواردات من السلع والخدمات:** هي قيمة السلع والخدمات السوقية المشتريات من العالم بما في ذلك قيمة البضاعة والشحن والتأمين والنقل والسفر وغير ذلك من الخدمات.

7. **الصادرات من السلع والخدمات:** هي قيمة جميع السلع والخدمات السوقية التي تقدم إلى العالم والتي تشمل صادرات الأغذية والمواد الخام الزراعية وأنواع الوقود والخدمات.

8. **مجموع خدمة الديون:** هو حاصل تسديدات أصل الدين والفائدة التي تدفع فعلا أو على هيئة سلع أو خدمات لصندوق النقد الدولي الذي تسيطر عليه المنظمات الصهيونية وتستغله أشبع استغلال لمآربها ومصالحها القومية والسياسية. (محمد عبد القادر أحمد، 1982، ص 148)

ب- العوامل الاجتماعية:

من مفاهيم التنمية أنها نشاط متعدد الأبعاد، يهدف إلى إحداث التوازن بين مختلف العوامل والاتجاهات، وأن محورها الأساسي توفير متطلبات الإنسان المادية والثقافية والاجتماعية. تعتبر الخدمات التي تقدمها الدول مقياسا لدرجة تقدمها وتخلفها. فمسؤولية الدولة هو تشييد المدارس والجامعات والمستشفيات عن طريق القطاع الحكومي أو عن طريق مساندة القطاع الأهلي بتوفير الاختصاصيين والتقنيين، ومكافحة الأمية. وكذلك تأمين الخدمات الصحية العامة، ومنع انتشار الأمراض المعدية، والحد من وفيات الرضع والأطفال، إلى جانب تشجيع ودعم الزراعة والصناعة والخدمات.

على الرغم من التقدم الجيد الذي تم إجراره في العقد الأخير من القرن العشرين في مجالات التنمية، فمزال هناك أكثر من مليار نسمة يعيشون تحت خط الفقر ويعانون حالة تخلف متمثلة بما يأتي:

1. **العمر المتوقع عند الولادة:** هو أحد المؤشرات الثلاثة التي يبنى على أساسها دليل التنمية البشرية، وهو عدد السنوات التي من المتوقع أن يحيها الطفل حديث الولادة في حالة استمرار أنماط الوفيات السائدة وقت ولادته على ما هي عليه طوال حياته.

2. **معدلات الأمية:** هم الذين بلغوا من العمر خمس عشرة سنة وأكثر والذين لا يستطيعون بفهم أن يقرؤوا ويكتبوا فقرة صغيرة وبسيطة عن حياتهم اليومية، وهي أحد المؤشرات الثلاثة التي يبنى عليها دليل التنمية البشرية وقد شمل مفهوم الأمية معاني أخرى.

3. **الإنفاق على التعليم:** هو الإنفاق على التعليم العام إلى جانب الإعانات التي تقدم إلى التعليم الخاص في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالى. (حامد عمار، 1998، ص 178)

4. **معدل وفيات الرضع:** هو احتمال الوفاة خلال الفترة المحصورة من الولادة واكتمال السنة الأولى من العمر بين كل/1000/ حالة ولادة حية للرعاية الصحية بالأم الحامل والاهتمام بها دور مهم في انخفاض هذا المعدل أو ارتفاعه.

5. **معدل وفيات الأطفال:** هو احتمال الوفاة في فترة محصورة بين الولادة وإتمام خمس سنوات بين كل/1000/ حالة ولادة حية.

6. **معدل وفيات النفساء:** هي العدد السنوي المبلغ عنه لوفيات النساء نتيجة لأسباب مرتبطة بالحمل من كل/100,000/ حالة ولادة حية، وتلعب الأمية وانخفاض الدخل دورا في ارتفاع نسبتها.

7. **معدل الأطباء والمستشفيات:** هو مجموع السكان لبلد ما على عدد الأطباء الذين يعملون في الحقل الطبي وكذلك حصيلة مجموع الأسرة الموجودة في المستشفيات على عدد السكان، وتعتبر البلد متقدمة كلما ارتفع عدد الأطباء للسكان أو انخفض عدد السكان بالنسبة لكل طبيب.

8. **الإنفاق العام على الصحة:** هو الإنفاق المتكرر من ميزانيات الحكومة، ومن القروض والمنح الخارجية، ومن صناديق التأمين الصحي الاجتماعية. تعمل الدول المتقدمة على رفع نسب الإنفاق في موازنتها على الصحة بإنشاء المستشفيات والمستوصفات والمعاهد ودور الرعاية الصحية.

9. **الأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة (الايذز):** هم العدد التقديري للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية الناجم عن الفلتان الأخلاقي والإباحة الجنسية والسماح بالشذوذ والإنتعاق من كل القيم الروحية والدينية. كضحايا الجريمة: هم النسبة المئوية من السكان الذين كانوا ضحايا أنواع معينة من الجرائم أهمها السرقة والاعتداء الجنسي والرشوة، (جورج القصيفي، 1995، ص 96) وهذه تكثر في البلدان التي تخضع للقانون فقط ولا تعطي أهمية للدين أو الأخلاق أو القيم، ولا تعرف معنى الحلال والحرام.

أ- العوامل السياسية والإدارية:

تعتبر العوامل السياسية من أهم المؤشرات في إمكانات قيادة وتوجيه عمليات التنمية في بلدان العالم الثالث، فالدول المتخلفة بصفة عامة تعاني من هيمنة الاستعمار المباشر وغير المباشر، ومن حداثة العهد بالاستقلال وبلا استقرار السياسي، ومن ضعف المشاركة بين الطبقة الحاكمة وأفراد الشعب، ومن اتساع الهوة بينهما.

ونظرا لقصر الأفق الزمني لاستقلالها السياسي وجهودها في إرساء قواعد الاستقرار وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، فإن مؤسسات البلدان المتخلفة السياسية والإدارية تعاني من فجوة بين محتوياتها وهياكلها، مما يجعل مستوى كفاءتها ضعيفا، وأقل من المطلوب بكثير. إن تفاوت النسب بين البلدان المتخلفة والمتقدمة في بعض الممارسات والاتجاهات تساهم في تكريس التخلف، وتحد من الانطلاق في سبيل بلوغ التنمية منها:

1. **سكان الحضر:** هم سكان المناطق المعرفة بأنها حضرية والذين يتميزون بعلاقات اجتماعية وقيم أخلاقية وإنسانية لا نجدها في مجتمع المدينة.
2. **السكان الذين يستخدمون مرافق صرف صحي ملائمة:** هم السكان الذين يقومون بتوصيل هذه المرافق بشبكة مجاري أو بنظام خزانات تعفين، أو يستخدمون المراحيض ذات الدفع والتصريف أو المكونة من حفر بسيطة أو حفر محسنة وذات تهوية. (حامد عمار، 1998، ص 107)
3. **السكان الذين يستخدمون مصادر مياه محسنة:** هم الذين يستخدمون المياه الجارية في مواسير أو في صنوبر عام أو يستخرجونها من آبار ارتوازية بمضخة، أو من بئر محمية أو من ينبوع محمي أو من تجمع مياه الأمطار.
4. **نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء:** يشير إلى نصيب الفرد من الإنتاج الإجمالي الذي يشمل مجموع الطاقة الكهربائية التي تنتجها منشآت الضخ.
5. **خطوط الهاتف الرئيسية:** هم الذين يرتبطون بخط هاتفي مشترك بمعدات التحويلات الهاتفية.
6. **المشتركون في خدمة الهاتف المحمول:** هم المشتركون في خدمة اتصالات يكون إرسال الصوت أو البيانات فيها عن طريق ترددات لاسلكية وهم أكثر انفتاحا ووعيا من غير المشركين.
7. **موقع الاستقبال على الانترنت:** هم الذين يعملون على نظام حاسوبي موصول بالإنترنت، أو على جهاز موصول وصلا مباشرا أو حاسوب يتيح الوصول إلى خدمات الشبكة من خلاله، والمشتركون فيه على مستوى متقدم من الثقافة والمعرفة.
8. **السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة:** معظم هذه الفئات من الناس الذين التحقوا بالمدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية ويعيشون عائلة على ذويهم، وحصيلة إنتاجهم لا تكاد تذكر.
9. **السكان الذين بلغوا من العمر 65 وأكثر:** هذه الفئة من الذين توقفوا عن النشاط إما بسبب بلوغهم سن العمل القانوني وأحيلوا على المعاش (التقاعد)، أو لعجزهم الصحي. وهؤلاء أصبح إنتاجهم محدودا، ومعيهم من الأهل مفقودا، ويحتاجون إلى رعاية الدولة وخدماتها الاجتماعية والمادية. (إبراهيم العيسوي، 1985، ص ص 268-269)

10. **العلماء والمهندسون العاملون في مجال البحث العلمي:** هم الأشخاص المدربون على العمل في أي حقل من حقول العلم ويشغلون بأعمال البحث والتطوير المهنية، وهؤلاء يحظون باهتمام الدول المتقدمة أكثر من الدول المتخلفة برعايتهم وتشجيعهم، وتأمين الراحة النفسية والإغراءات المادية وتوفير أجواء الإبداع والابتكار.

11. **الإنفاق العسكري:** هو مجموع نفقات وزارة الدفاع وغيرها من الوزارات التي تهتم بتجنيد وتدريب وتأهيل الأفراد العسكريين، بالإضافة إلى تكاليف بناء وشراء الإمدادات والمعدات العسكرية. إن التقدم في المجالات السياسية والإدارية ليس غاية في حد ذاته بل هو وسيلة لدفع عجلة التقدم في المجالات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية، هو عامل مستقل من عوامل التنمية وتابع لها في آن واحد. (حامد عمار، 1995، ص108)

ثالثا: أهمية التنمية وأهدافها

1- أهمية التنمية:

تمثل التنمية أهمية خاصة وضرورة حيوية لكل من الأفراد والمجتمع نفسه للاعتبارات التالية:

أ- يشعر الأفراد في ظل التنمية والإنعاش الاجتماعي شعورا حقيقيا بوجود الدولة، حيث أن الرعاية تساهم في تحقيق معنى المجتمع أو الدولة وهي تؤكد في نفوس الأفراد الشعور بالوجدان الجمعي أو المشاركة الوجدانية الجمعية، لان الدولة تكتسب كيانها الحقيقي ولا وجود شعوريا إلا إذا ارتبط مواطنوها بوعي جمعي وحساسية جماعية واكتسبوا قسطا من التحرر، أما المجتمعات التي تقوم على أساس التسلط واستعباد الفرد لأخيه أو استعباد المجتمع لغيره من المجتمعات فلن يكون لوجودها معنى ايجابي، وهذه النقطة متعلقة بوجهة نظر الدولة في طبيعتها ووظيفتها الأساسية والتي لم تعد تتمثل في الأمن والنظام والحماية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية وتحرير المواطنين من المشاكل والآلام، والارتقاء بهم إلى مستويات معيشية كريمة، والسمو بأفكارهم ومعتقداتهم إلى نماذج مثالية من القيم الإنسانية.

ب- تظهر أهمية التنمية الاجتماعية في تحقيق وتأمين المجتمع أو الدولة وضمان استقرار وعدم جنوحه إلى الانحراف أو الاتجاه إلى المبادئ الهدامة التي من شأنها أن تشيع الفرقة بين أفرادها وتحقق في النهاية وحدة المجتمع المادية والمعنوية. لأن سلامة الدولة واستقرارها لا يقومان على قوة مفروضة على الأنظمة والقوانين الداخلية أو اتفاقات ومعاهدات دولية وإنما يقومان على قوة الروابط والعلاقات التي تربط بين الأفراد وتوحد بين أفكارهم ومشاعرهم وتعمل على تكامل وظائفهم واتحاد مواقفهم.

ج- تعتبر التنمية والإنعاش الاجتماعي عاملا من عوامل تحقيق الارتقاء بالإنسانية ومعاييرها، وتقريب وجهات النظر بين أفراد الدولة الواحدة بل تحقق التقارب الاقتصادي والاجتماعي بين شعوب العالم.(مسعد الفاروق حمودة،1999، ص ص 38-39)

د- إذا نظرنا إلى فكرة التنمية والإنعاش من الناحية الأخلاقية والمثالية والمعاني الإنسانية الرفيعة، فإنها تغرس في أفراد المجتمع الفضائل الروحية التي من شأنها الرقي بوعي المجتمع وحساسية الأفراد وأذواقهم لان الاشتراك في برامج الإنعاش والمساهمة في ميدان الخدمات والإصلاح الاجتماعي يخرج الفرد من حدوده الضيقة وحياته الخاصة إلى آفاق أوسع نطاقا ويدربه على مشاعر وانفعالات مجتمعية أساسها الإيثار وحب الغير والتضحية بالذات، مثل هذه المشاعر المجتمعية ضرورية لتعزيز الوجود الجمعي، أما الأناية وحب الذات فهي مبادئ منفردة لا تتفق مع هذا الوجود.(عبد الباسط محمد حسن، 1970، ص119)

2- أهداف التنمية:

- ✓ إن هدف التنمية الأساسي هو تحسين حياة البشر، وهذا يعتمد على مستوى إشباع حاجات الأفراد الأساسية والثانوية، وهذا يعتمد بدوره أيضا على زيادة وتنويع السلع والخدمات المتاحة وعلى رفع قدرات الأفراد للحصول عليها.
- ✓ إن رفع مستوى إشباع الحاجات الأساسية يعزز تطلع الفرد إلى رفع مستوى إشباع حاجاته الثانوية وتحقيق ذاته الإنسانية، ويتم ذلك بتحسين فرص العدالة الاقتصادية والاجتماعية، وفرص المشاركة في العمليات السياسية.
- ✓ إن مفاهيم التنمية وإن تعددت فإنها تتفق في الهدف العام الذي يعني تحقيق سعادة الإنسان ورفاهيته وتقدم المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، ومن أهداف التنمية أن يتمتع بحياة طويلة وصحية وخلافة ولن يتحقق ذلك في إلا في ظل حرية سياسية وإدارية تساهم في زيادة نطاق اختيارات الناس بحيث تمكنهم من المشاركة في عملي التخطيط ووضع القرار وتمكنهم من تنظيم مجتمعاتهم عن طريق توافق الآراء والتشاور بدلا من تنظيمها عن طرق الإملاء من جانب الصفوة الأوتوقراطية.
- ✓ تهدف التنمية إلى إحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة أفرادها على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي.

- ✓ تهدف التنمية إلى توسيع فرص الحريات والقدرات الموضوعية للناس من التعليم والصحة والسياسة والاقتصاد وفي البحوث العلمية، ولذا تكون عاملا فعالا وسببا لتوليد تغيير سريع في بناء إنسان جديد يتمتع بالرفاه والحرية معا. (محمد عبد الفتاح القصاص، 2009، ص14)
- ✓ هدف التنمية هو الانتقال إلى مرحلة جديدة شاملة الإنتاج والإنسان بقدراته وفرص حياته الايجابية على مستوى مغاير لمرحلة سابقة.
- ✓ هدف التنمية تهيئة سيطرة الإنسان على بيئته وإمكاناته وطاقاته لبناء حاضره ومستقبله من واقع الشعور بمسؤولية الانتماء الاجتماعي والقدرة على المنافسة في عالم يحكمه منطق الصراع.
- ✓ تهدف التنمية إلى تأمين زيادة مستمرة في متوسط دخل الفرد عبر فترة ممتدة من الزمن، وإلى إنشاء التنظيم السياسي الممثل لمصالح القوى صاحبة المصلحة الحقيقية في التنمية، وإلى إيجاد أعداد وفيرة من الكفاءات الإدارية والتنظيمية، وإلى إجراء تغييرات في القيم والعادات وفي بعض التنظيمات والمؤسسات السائدة أو خلق مؤسسات وتنظيمات جديدة.
- ✓ تهدف التنمية الإنسانية إلى إقامة مجتمع يتمتع بأعلى مستويات المعيشة الطيبة، والتي يصل إليها بزيادة الإنتاج إلى أقصى حد ممكن، أي تحقيق الكفاية لكل إنسان في المجتمع سواء بجهوده الخاصة أم عن طريق ميزانية الزكاة لمن يعجز عن تحقيقه بنفسه، وتحقيق الوفرة الاقتصادية إلى جانب الرفاهية الاجتماعية والسعادة الروحية. (عبد الباسط محمد حسن، 1970، ص121)

رابعا: نظريات التنمية

لا تنشأ النظرية من فراغ ولكنها تصاغ على ضوء الواقع الاجتماعي، واستجابة لمتطلبات المرحلة التي يجتازها المجتمع، كما أنها مستوحاة من تراثه وقيمه وتقاليده الحضارية، ذلك أن النظرية رؤية متكاملة للواقع والالتصاق به إلى جانب وعي ومعرفة بقوانين تحول المجتمع.

إن هناك العديد من العوامل التي تؤثر في اختيار وصياغة أية نظرية تنموية منها: المستهدف من التنمية، وكيفية إجرائها، والقوى والعوامل المؤثرة فيها، والمصادر الممولة للتنمية، تلك بمثابة موجهان عامة تقيد في فهم نظريات التنمية سواء من حيث أساسها الفكري، أو معالجتها للواقع ورؤيتها للمستقبل.

ويمكن تحديد أربعة افتراضات أساسية تكاد تستند إليها أغلب نظريات تنمية العالم الثالث.

- إن التنمية تعني التقدم نحو أهداف محددة بشكل جيد، وأهداف مشتقة من واقع الدول المتقدمة في العالم الحديث، وهذا النموذج يعرف بأنه مجتمع حديث صناعي جماهيري.

- إن الدول المتخلفة سوف تتقدم أو تتجه نحو نموذج الدول المتقدمة فور قيامها بمحتضرة بعض العوائق السياسية والاجتماعية والثقافية والنظامية، وهنا تطفوا على السطح مفاهيم ومصطلحات عديدة مثل "المجتمعات التقليدية و"الإنسان والإقطاعية"
- إن عمليات اقتصادية وسياسية وسيكولوجية معينة يمكن تحديدها وحصرها، ومن شأن ذلك معاونة دول العالم الثالث على تحقيق حشد شامل لمواردها القومية.
- هناك حاجة لتنسيق القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية كدعم للتنمية حتى تصبح نموذجا يحتذى به، ويوجه المشورة والنصح لغيره في مجال الأسس الأيديولوجية التي تنظم إدارة الأمم في مجال التنمية. (السيد الحسيني، 1993، ص170)

فالتنمية يجب أن تقوم على فهم واقع المجتمع الذي يسعى للتقدم مع الأخذ في الاعتبار ما قد يبديه النسق التقليدي من مقاومة، لأن ذلك يساعد على فهم أكثر لأزمات التنمية في العالم الثالث، حيث من الملاحظ أن نظريات التنمية استخدمت مفهومي التخلف والتنمية دون الإشارة إلى جوهر المشكلة التي تعاني منها دول العالم الثالث وهي التبعية، فمن الواضح أن العلاقات الدولية التي تحكم التنمية هي علاقات تبعية أساسا، وبالتالي فالتنمية التي تتم في العالم الثالث الآن تنمية تابعة محكوم بنظام دولي بالغ التعقيد.

ويذهب الاقتصاديون القدامى والمحدثون في حديثهم عن التنمية إلى تحديد بعض النظريات أو الاتجاهات العامة التي تعطي معنى أو تعريفا محددا-بدرجة ما- لعملية التنمية، وإذا كانت النظريات التي سيتم عرضها في التنمية تتسم كلها بالطابع الاقتصادي، فلعل ذلك يرجع إلى أن الغالبية العظمى من الكتاب ينظرون إلى التنمية باعتبارها عملية اقتصادية، وعلى ذلك فسوف يعرض البحث، ولكن باختصار شديد-لمجرد العرض وليس الدراسة-إلى أهم النظريات التي قيلت في التنمية وخاصة من وجهة النظر الاقتصادية وذلك حسب ترتيبها الزمني. (رمزي أحمد عبد الحي، 2006، ص48)

1- أفكار التجاربيين والطبيعيين **merchantists physiocrates**: يرى البعض أن التجاربيين والطبيعيين لم يكونوا مدرسة بالمدرسة بالمعنى المفهوم، بل كانت آراءهم عبارة عن مجموعة من الأفكار المتباينة ، ولكنها تحوم حول نقطة رئيسية واحدة وهي أن الدولة يجب أن تكون قوية، ولذلك تسمى نظريتهم "الاقتصاد للقوة" **economic of force** وأن الثروة هي أهم العوامل لإحداث النمو في المجتمع.

2- النظرية الكلاسيكية و النظرية النيوكلاسيكية classical theory & Neo-classical theory: وأهم أقطاب النظرية الكلاسيكية آدم سميث A. Smith وريكاردو Ricardo ومالتس Malthus ، وتركز هذه النظرية أساسا على عنصر رأس المال، والسكان، كعناصر اقتصادية تؤدي بصفة مباشرة إلى التنمية الاقتصادية.

أما النظرية النيوكلاسيكية تعتمد على الأسس الكلاسيكية، ولكنها تضيف إليها عناصر اقتصادية أخرى لها فعالية في إحداث عملية التنمية الاقتصادية، أهمها الاستثمارات الخارجية. (كامل بكري، 1982، ص20)

3- النظرية الماركسية marxism theory: وتتضمن الماركسية الكلاسيكية والماركسية المحدثّة، وقد بدأ وضع هذه النظرية كارل ماركس على الأسس والمبادئ التي تتفق وتفسر النظرية الماركسية في مختلف ظواهر الحياة مثل: التفسير المادي للتاريخ، والصراع الطبقي، وفائض القيمة، وتراكم رؤوس الأموال العينية، وأن هذه العناصر هي التي تخلق النمو في المجتمع، وقد حاول رواد ماركس تطوير أفكار هذه المدرسة في ضوء المتغيرات الدولية التي شهدها القرن العشرون.

4- النظرية الكينزية والنظرية النيوكينزية keynesiam theory & new keynesiam theory: وتنسب النظرية الكينزية إلى كينز والذي أدخل عنصرا جديدا، له أهميته الاقتصادية في التنمية الاقتصادية وهو "الطلب الفعال effective demand" ومعناه أنه إذا توافرت لدى أفراد المجتمع قوة شرائية تسمح لهم بشراء السلع الاستهلاكية فإن ذلك ينعكس على الزيادة في إنتاج السلع الاستثمارية ويؤدي كل هذا إلى زيادة في حجم التوظيف في المجتمع، وتحدد نقطة الطلب الفعال في نظر كينز- عند تلاقي منحنى العرض الكلي. وقد صاغ أتباع كينز نظريتهم النيوكينزية في شكل نماذج يذكر كل نموذج مقترنا باسم صاحبه وهي:

- نموذج هارود لادما H. laadmar ، الذي ركز على عنصر رأس المال ودوره في التنمية.
- نموذج آرثر لويس A. Lewis ، الذي اهتم بعنصر العمل كعامل أساسي لإنجاح التنمية. (حازم البلاوي، 1996، ص50)

5- نظرية التوازن وعدم التوازن balanced and unbalanced theory: وهما نظريتان يطلق عليهما:

- أ- نظريتا الدفعة القوية والنمو المتوازن theory of big puch and balanced growth
- ب- نظرية النمو غير المتوازن theory of unbalacedgrowth: ويذهب مؤيدو هذه النظرية إلى التوازن بين عناصر الاقتصاد المختلفة (عمل-رأس مال-أرض- تنظيم) يؤدي إلى إنجاز

عملية التنمية، وإن الإخلال أو عدم التوازن بعنصر من تلك العناصر سينتهي حتماً إلى تخلف اقتصادي.

6- نظرية مراحل النمو الاقتصادي **stages of economic growth theory**: وهي من أحدث نظريات التنمية الاقتصادية في العالم (ظهرت عام 1960م) وأول من تناولها بالدراسة هو روستو Rostow، وقد قسم مراحل النمو الاقتصادي إلى خمس مراحل أساسية هي:

- مرحلة المجتمع التقليدي الذي يركز إنتاجه المحدود على الوسائل البدائية.
- مرحلة ما قبل الانطلاق حيث تتضح فيها الظروف الاقتصادية والاجتماعية.
- مرحلة الانطلاق وتتميز بالقضاء على معوقات النمو.
- مرحلة النضج وتتميز بفترة طويلة من النمو المطرد ويزداد معدل الاستثمار.
- مرحلة الاستهلاك الكبير، ويتم فيها التركيز على إنتاج السلع الاستهلاكية، ويدخل المجتمع عصر الاستهلاك الوفير، وترتفع الدخول الحقيقية للأفراد.

وتعتبر كل مرحلة معياراً قائماً بذاته لقياس درجة التقدم الاقتصادي عند الدول المختلفة، فالدولة التي تضعها مظاهر حياتها الخاصة والعامة في أي من المرحلتين الأولى أو الثانية تعتبر دولة متخلفة اقتصادياً، أما الدولة التي تضعها مظاهر حياتها في المرحلة الثالثة فهي دولة في مركز وسط، أما الدولة التي تضعها مظاهر حياتها في إحدى المرحلتين الرابعة أو الخامسة فهي دولة متقدمة اقتصادياً. (كامل بكري، 1982، ص ص 21-22)

خامساً: أهداف تنمية المجتمع المحلي وخصائصه

1- أهداف تنمية المجتمع المحلي:

- يمكن إجمال أهداف تنمية المجتمع المحلي في:
- تحسين الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع المحلي، مع تحقيق التكامل بين المجتمعات المحلية والمجتمع القومي، ثم المساهمة الفعلية من جانب المجتمعات في التقدم القومي.
 - سد احتياجات السكان من الخدمات والاحتياجات، وهو الدافع إلى عملية التنمية.
 - زيادة قدرات وخبرات وكفاءات ومعارف الأفراد عن طريق التدريب في المجتمع المحلي والبيئة التي تدور فيها عملية التنمية.
 - تحقيق الضبط الاجتماعي المناسب بإيجاد مناخ مناسب لعملية التنمية، مثل معرفة الفرد بحقوقه وواجباته وشعوره بأن سلوكه سوف يؤثر ويتأثر بما يتم في المجتمع من تنمية.

- تعتمد هذه الطريقة على الجهود الذاتية والمساهمة الايجابية في تخطيط وتنفيذ برامج التنمية.
- تنمية الطاقات البشرية وذلك عن طريق تغيير أفكار الأفراد واتجاهاتهم وقيمهم. (عبد الباسط محمد حسن، 1988، ص139)
- التنسيق بين عمل الأفراد والجامعات والمنظمات في المجتمع، ومنع أية تناقضات قد تعرقل التنمية.
- العمل على الوصول إلى اتفاق الرأي العام لأفراد المجتمع، وخلق نوع من التفاهم العام.
- إعداد وتنشئة القادة والرواد المحليين في المجتمع.
- لا يكفي لتنمية المجتمعات المحلية الاقتصار على الجهود المحلية، بل ينبغي تدعيم الجهود ذات الأهلية للمجتمع المحلي بالمجهودات الحكومية، وذلك عن طريق المساعدات الفنية والمادية التي يعجز المجتمع المحلي عن توفيرها.

2- خصائص تنمية المجتمع المحلي:

- يمكن إيجاز خصائص تنمية المجتمع المحلي في الآتي:
- تهتم بكل جوانب المجتمع، وليس جماعة أو فئة من الناس.
- تهتم بكل جانب المجتمع، وجميع احتياجاته.
- تعمل على إحداث تغيير اجتماعي في المجتمع.
- تهتم بحل المشكلات التي تعترض تقدمه.
- تركز على فلسفة الجهود الذاتية.
- تتطلب تعاون النظم المختلفة داخل المجتمع.
- تنمية المجتمع عملية تعليمية، لا تهتم بإنجاز المشروعات بقدر ما تهتم بتعليم الناس خطوات إنجازها.
- تتم عن طريق تحديد فترة زمنية للعمل، ولا تسير بطريقة عشوائية.
- تنمية المجتمع أساسا ديمقراطية في فلسفتها. (رمزي احمد عبد الحي، 2006، ص54)
- برنامج تنمية المجتمع يجب أن يقوم على أساس الاحتياجات التي يشعر بها ويرغب فيها أفراد المجتمع وآماله، ويجب أن لا يفرض عليهم برنامج من الخارج.

هذا وتقوم تنمية المجتمعات المحلية على مجموعة قيم ومبررات اجتماعية وحضارية في حياة المجتمع الحديث من أهمها:

✓ المفهوم الديمقراطي للحياة الذي يقوم على أن الحياة الاجتماعية بحقوقها وواجباتها وبمسئولياتها وثمارها، إنما هي مشتركة بين المواطنين جميعا ممن يظلم في إطار المجتمع الكبير وحدوده.

✓ تبلور مفهوم العدالة الاجتماعية في المجتمع المعاصر، وارتباطه بفكرة توزيع الخدمات والحقوق والامتيازات بين جميع الأفراد والجماعات والمجتمعات على أساس من المساواة وخاصة في ضوء التباين بين المستوى المعيشي بين سكان المدينة وسكان القرية.

✓ الاعتقاد بأن التغيير السليم هو الذي ينبثق من المجتمع ولا يفرض عليه، أما التغيير الذي يحدث نتيجة لقوى خارجية، أو يفرض على الأهالي دون أن يشعروا بحاجتهم إليه قد يؤدي إلى معارضتهم له، كما يؤدي إلى تفكك الحياة الاجتماعية، ولذا فمن الضروري إحداث التغيير الذي تتحمس له المجتمعات المحلية وتشارك فيه.

✓ إثراء الحياة وتعمقها واستمرار تجديدها وتطورها عن طريق التفاعل المستمر بين قوى المجتمع القومي، وقوى المجتمع المحلي، وأن يكون الانتماء إلى المجتمع المحلي نواة صلبة للانتماء إلى المجتمع الكبير. (عبد الباسط محمد حسن، 1998، ص140)

سادسا: العلاقة بين التخطيط التربوي والتخطيط التنموي

يظن البعض أن الحديث أو البحث في القضايا التربوية يقتصر على رجال التربية والتعليم لوحدهم فقط باعتبارهم الأكثر خبرة ودراية وقدرة على تفكيك الخيوط هذه العملية المعقدة التي تحتاج إلى نوع من المتابعة الحثيثة والمواكبة الدائمة لكل تطور وتغير يصيب هذا الحقل (القطاع). (موسى الصبيحي، 1999، ص185)

فالموضوع أساسا هنا مرتبط بتوأمة التنمية والتعليم بحيث تتحقق بأسلوب تكاملي التنمية المستدامة التي باتت ترهق المجتمعات العربية على الخصوص في وقت لم يعد الحديث وحده مجديا ما لم ترافقه خطة واستراتيجيات واضحة ومفهومة تحدد أهداف العملية برمتها ومراحلها المختلفة، وبالتالي فلا مجال هنا لانفصال أحدهما عن الآخر، وينبغي أن ينصرف جهد كبير واهتمام متواصل إلى العلاقة الجدلية بين التربية والتنمية، باعتبارهما أحد العمليات الأساسية ذات الصلة المباشرة بالديناميكية التي تحرك المجتمعات البشرية. وبالتالي فإن أي تخطيط تنموي لا يستطيع أن يحقق أهدافه خارج إطار هذه المعادلة، لأن هذا الربط بين التخطيط للتربية والتخطيط للتعليم هو تعبير عن

رؤية جديدة وأسلوب علمي ينظر إلى التعليم باعتباره عملية علمية وحضارية، يتم فيها التحرك والعمل بصورة شاملة ومكتملة على المدى الطويل. ومثل هذه الإستراتيجية لا يمكن أن تحقق أهدافها إلا إذا اعتمدت الأسس والقواعد الآتية: (إلياس زين، 1979، ص157).

1- الأخذ بالطريقة العلمية: لما كان هذا العصر هو عصر العلم والتكنولوجيا في عصر التخطيط والإحصاء، مما يستوجب حل المشاكل بأسلوب هذا العصر نفسه لا غير. من هنا ينبغي البدء بإجراء دراسات وبحوث وتجارب منهجية تعتمد على البحث التربوي العلمي، وكذلك القيام بتقويم علمي وموضوعي دقيق لأوضاع التعليم. لمعرفة أهم القضايا والتغيرات والنقائص، تحضيراً للقيام بتخطيط علمي سليم يشمل مراحل التعليم كلها، وينسجم مع التحديات المصيرية والرؤية الاجتماعية للمجتمع العربي.

2- اعتماد مفهوم جديد للتعليم: ضرورة الانطلاق من مفهوم سليم للتعليم وذلك باعتماد مفهوم جديد وعصري للتعليم عامة بدلاً من المفهوم التقليدي للتعليم. فبدلاً من اعتماد المفهوم القديم للتعليم باعتباره عمل استهلاكي يقتصر على القلة من الناس، يجب اعتماد المفهوم الجديد القائم بان التعليم حاجة أساسية للجميع في المجتمع الحديث ولا يمكن بناء مجتمع حديث بدونه. فقد أصبح التعليم أيضاً محركاً للتنمية، وعاملاً فعالاً في الاقتصاد، وعاملاً من عوامل الزيادة في الإنتاج ومن ثم في الدخل القومي.

3- اعتماد عقلية جديدة متفتحة ومتطورة: ينبغي اعتماد عقلية منفتحة ومتطورة تتسم بالشجاعة والنقد الذاتي وإبرادة صلبة لمعرفة المجهول والأفكار الخلاقة والبناءة، والرؤية المستقبلية والتنظيم العلمي للأمور والتخطيط والموضوعية.

4- دمج التعليم والتنمية في مفهوم واحد: ينبغي العمل من أجل أن يصبح التعليم جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية. وهكذا يصبح تمويل التعليم شكلاً من أشكال الاستثمار البناء، نظراً للدور الإيجابي الذي يلعبه في النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي والثقافي. وتجدر الإشارة إلى أن العلاقة متبادلة بين التعليم والتنمية، فالتنمية تساعد في توسيع التعليم وتطويره، والتعليم بدوره يغذي مستلزمات التنمية بالعناصر البشرية المؤهلة والمدرية، وباختصار فالتنمية ثمرة من ثمار التعليم. (مهني محمد إبراهيم غنيم، هادية أبو كليل، 2005-2006، ص20)

5- رسم سياسة تعليمية واضحة: لا بد من وضع خطة تعليمية واضحة المعالم، تتضمن مثلاً تحقيق الإلزام في التعليم الابتدائي خلال فترة زمنية معينة، كما تتضمن استخدام وسائل الاتصال الضرورية، وتوسيع التعليم وتأمينه للمواطنين الأقل حظاً في المدن والقرى، وتوعية الرأي العام بفئاته المختلفة بأهمية التعليم في تطوير الأفراد والمجتمعات، ولكي تتجح هذه الخطة لا بد من

التعاون بين الحكومة والشعب، أي بين وزارة التربية والسلطات المحلية كما يحصل في أمريكا وبريطانيا مثلاً...الخ، وهنا يلعب المعلمون والإداريون دوراً بارزاً في إنجاح أي خطة تعليمية إلزامية، فهؤلاء هم حجر الزاوية في تحقيق أهداف التعليم.

6- توحيد العمل التربوي والتعاون الدولي: يتوقف نجاح التعليم على توحيد الجهود العربية أولاً ثم على المساعدات الأجنبية ثانياً. لذلك فلا بد من تعزيز التعاون والتنسيق والتكامل بين الأقطار العربية كما ينبغي الاستفادة من المنظمات والهيئات الدولية كاليونسكو والألكسو واليونسيف وغيرهم من المنظمات التي تهتم بقضايا التعليم والتنمية في البلدان النامية.

7- اتخاذ القرارات السياسية: إن نجاح أي خطة أو مشروع تعليمي يتطلب إصدار قرار سياسي يبنى الخطة رسمياً نصاً وروحاً والعمل على تنفيذها.

8- تأمين الأموال والرجال: لا شك أن تنفيذ الخطوات السابقة يتطلب تخصيص نسبة عالية من الدخل القومي، كما يحتاج إلى الخبراء والأخصائيين التربويين لوضع البرامج، والواقع أن الأمة العربية ككل لا تنقصها لا الأموال ولا الرجال المؤهلين لحشدتها في خدمة تعميم التعليم الإلزامي. فالأموال متوفرة وكذلك الكفاءات التربوية، فهي تنتظر فقط من يوظفها في التعليم وغيره، هذه هي الخطوات العملية والعلمية التي يمكن أن تؤلف إستراتيجية من أجل تحقيق أهداف التربية والتعليم إذا ما تكاملت وأحسن تطبيقها وهي بمثابة الخلاص للأمة من مظاهر التخلف والجهل الذي تعانيه الكثير من البلدان النامية في عصر العلم والتكنولوجيا والتنمية الشاملة. (عدنان فياض أبو عمشة، 1981، ص170)

إن وضع العرب اليوم قوي من ناحية وضعيف من ناحية أخرى، فأما مصدر قوتهم مواردهم المادية والبشرية الهائلة. وأما مصدر ضعفهم عدم قدرتهم الذاتية على التحرك السريع في اتخاذ القرار الحاسم والتحسب للمستقبل زيادة عن ضعف مؤسساتهم وتخلف نظامهم الاجتماعي وفقدان العقلانية في توجيه السلوك لهذا يجب تأكيد وتعزيز العلاقات المتبادلة بين التربية والتنمية واستنادهما معا إلى التخطيط وارتباطهما بسياسة الدولة وبالأهداف القومية، وتأثرهما بأحوال المجتمع، والعلاقات الدولية، واعتبار التنمية الشاملة هي الصيغة الحديثة لتقدم المجتمع وتحقيق الرفاهية القائمة على وفرة الإنتاج وعدالة التوزيع. ومن هنا جاءت ضرورة ربط التربية والتعليم بالتنمية وإدماج المؤسسات التربوية والتكوينية في محيطها الاجتماعي والاقتصادي. فالتنمية تعتمد على ترقية التربية وعلى ضرورة تزويد العنصر البشري بتكوين شامل، وتجميع الشروط المادية والمعنوية من أجل الوصول إلى هذا الهدف أي ضرورة تحقيق توافق بين الاقتصاد والإنتاج من جهة والبحث العلمي والتكوين من جهة أخرى، باعتبارهما عاملين أساسيين في التنمية. (عمر التومي الشيباني ، 1985 ، ص169)

سابعا: تطور المفاهيم الاقتصادية للكلفة التعليمية:

ارتبط تطور المفاهيم الاقتصادية للتعليم بتطور النظرة الاجتماعية والاقتصادية للخدمة التعليمية، حيث بدأت بالنظر إلى التعليم كخدمة استهلاكية يجب أن تقدمها الدولة لتحقيق إشباعا عاجلا وسريعا لأفرادها، ثم تطورت تلك النظرة إلى النظر للتعليم على أنه استثمار يحقق عائدا اقتصاديا يمكن قياسه، وتمخض الجمع بين الاتجاهين السابقين عن اتجاه ثالث ينظر إلى التعليم نظرة مزدوجة، كاستهلاك واستثمار في آن واحد...ويمكن تناول زوايا النظر الثلاث للتعليم على النحو التالي:

1- النظر للتعليم كاستهلاك: يقبل الفرد على التعليم ويضعه ضمن أولوياته وينفق عليه، لذا فهو يمثل خدمة استهلاكية. كذلك يكمن الجانب الاستهلاكي للتعليم في إعداد الفرد للحياة الخاصة، ولتمتع بالنواحي الجمالية والإنسانية، وتزويده بالجوانب الخلقية والثقافية والاجتماعية، كما يعد التعليم استهلاكاً عند تعيين بعض الخريجين في أعمال ووظائف لا تمت لمؤهلاتهم وتخصصاتهم بصلة، أو تتطلب مستوى إعداد وتأهيل أقل، وفي النظرة الكينزية، يعد الإنفاق في التعليم سواء قامت به الأسرة أو الحكومة إنفاقاً استهلاكياً، ولذا فإن حساب الدخل القومي يعالج الإنفاق التعليمي كاستهلاك نهائي. ويتفق مع ذلك آراء سميث Smith، حيث ركز في كتاباته على الجانب الكيفي للتعليم، كما نادى بضرورة تصميم نظام تعليمي يركز بصورة أساسية على تعليم الأغنياء دون تدخل الدولة، أما تعليم الفقراء ومحدودي الدخل فإنه يقع على عاتقهما بهدف تثقيفهم ومحو أميتهم تحقيقاً للعدالة وتكافؤ الفرص التعليمية. (انطوان حبيب رحمة، 1999-2000، ص118)

ويؤكد مالتس Malthus، وسميور Senior، وميل Mill، وآخرون ضرورة الإنفاق العام في المجال التعليمي، حيث ينمي التعليم في أفراد المجتمع التفكير العلمي، ويجعلهم قادرين على التعرف على الثقافات المختلفة، وعلى كشف الفساد وحل المشكلات، ويترتب على ذلك التخفيف من حدة الاستياء والتوتر السياسي، واستقرار النظام العام للمجتمع، كما أن زيادة الوعي بتنظيم الأسرة وارتفاع مستوى المعيشة يرتبط طردياً بارتفاع مستوى التعليم.

وقد ترتب على النظرة للتعليم كخدمة استهلاكية، الإيمان بأن التعليم حق لكل مواطن، ومسؤولية على الدولة يجب أن توليه عنايتها، وأن تخطط له وتتفق عليه، وفي الوقت ذاته ترتب على تلك النظرة بعض الآثار السلبية، حيث أدت إلى إضعاف الصلة المتبادلة بين التعليم والمجتمع، إذ ظهرت أنماط من التعليم لا ترتبط بأي حال باحتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كذلك اعتبر التعليم نوعاً من الرفاهية ومظهراً للأرستقراطية الاجتماعية، ومن ثم فقد كان من أول البنود متأثراً في

أوقات الأزمات الاقتصادية. وفي المقابل فإن التعليم كنمط استهلاكي يتميز بعدة مميزات لا يتوافر لغيره من أنماط الاستهلاك الأخرى. وهي كالتالي: (لطفى بركات أحمد، 1979، ص108)

- يعد التعليم استهلاكاً معمرًا، حيث يستمر تأثيره طوال حياة الفرد وحتى بعد وفاته في حياة أبنائه وأسرته.

- يؤثر التعليم كاستهلاك على أنماط الاستهلاك الأخرى، حيث تختلف تلك الأنماط وكذا السلوك الاستهلاكي باختلاف المستوى التعليمي للفرد: فكلما ارتفع هذا المستوى، ازداد الميل للحد من الاستهلاك.

- يؤدي التعليم إلى تغيير طبيعة العمل الذي يستطيع الفرد القيام به، فكلما زاد المستوى التعليمي للفرد، زادت فرصة قيامه بأعمال تحتاج إلى مجهود ذهني أكثر من المجهود البدني.

- التعليم كاستهلاك له قيمة في حد ذاته، حيث يؤثر في شخصية الإنسان ويمنحه الثقافة والمعرفة، ويهيئ له فرص الحياة الكريمة، ويتيح له التمتع بمباهج وخيرات الطبيعة. (انطوان حبيب رحمة، 1999-2000، ص119)

2- النظر للتعليم كاستثمار: استندت النظرة للتعليم كنمط استثماري على العديد من المبررات أهمها:

- يزيد التعليم من المقدرة الإنتاجية للفرد، ومن ثم مقدرته على توليد الدخل.

- يزيد التعليم من إنتاجية المجتمع، ومن ثم يرتفع الدخل القومي وتتحقق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية.

- يكشف التعليم عن استعدادات وميول الأفراد، ويتعهدا بالرعاية والتوجيه حتى تعطي ثمارها الكبرى للاقتصاد القومي والمجتمع.

- ينمي التعليم قدرة الفرد على البحث العلمي لحل مشكلات المجتمع، وتحقيق النمو الاقتصادي.

- ينمي التعليم قدرة الفرد على التكيف مع متطلبات العمل في أي قطاع، وفي مختلف الظروف.

- يعد التعليم القادة والكوادر المؤهلة المدربة لقيادة مسيرة التنمية وتوجيهها في القطاعات المختلفة.

- للتعليم أثره الإيجابي في الارتقاء الاجتماعي والتطور المهني للفرد. (لطفى بركات، 1979، ص109)

وهذه المبررات وغيرها، تؤكد أن الإنفاق في التعليم يعد استثماراً في رأس المال البشري، ونظراً لأن هذا الاستثمار يتناول الموارد البشرية، لذا يعد أفضل وأعظم أنواع الاستثمارات، حيث أظهرت

العديد من الدراسات الاقتصادية التي تمت للمقارنة بين الاستثمار التعليمي، والاستثمار في المجالات الأخرى، أن معدل العائد من الاستثمار في التعليم يفوق بكثير معدل العائد من الاستثمار في معظم الأعمال التجارية والصناعية، وكذا في المشروعات الاقتصادية الأخرى.

وكان مارشال Marshal أول من عدد التعليم نوعا من الاستثمار، لما له من دور فعال في عملية التنمية، ولذا فقد أكد ضرورة الاهتمام بالإنتاج التعليمي، وفي ذلك يقرر أن قيمة ما ينفق على التعليم سواء بواسطة الدولة أو الأفراد يجب ألا يقاس فقط بالعائد المباشر من هذا الاستثمار، بل يجب أن يؤخذ في الاعتبار العائد غير المرئي، حيث يتيح التعليم لأفراد المجتمع فرصا أكثر وأوسع للكشف عن ميولهم وقدراتهم، ومن ثم تنميتها.

أما ماركس Markus فيرى أن التعليم يساعد الفرد على التكيف والنمو المهني، واستيعاب تطبيقات الثورة التكنولوجية والتغيرات في وسائل وعوامل الإنتاج، كما يرى أن الرأسماليين يستغلون العمال كمصدر لفائض القيمة، وأن تراكم رأس المال مع انخفاض مستوى المهارات والقدرات، فضلا عن تزايد الفقر يؤدي إلى إشعال الثورة ضد الرأسمالية للمطالبة بالاهتمام بتعليم وتدريب وتنمية العنصر البشري. (انطوان رحمة حبيب، 2002-2003، ص 20)

وتنتهي الأبحاث التي قام بها دينسون Denison عن مصادر النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى أن 21% من متوسط المعدل السنوي لنمو إجمالي الناتج القومي في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة بين عامي 1921-1957، يرجع إلى الاهتمام بالتعليم والارتفاع بمستواه. (لظفي احمد بركات، 1979، ص 110)

وقد قام ميلر Miller عام 1958 بحساب متوسط دخل الفرد من التعليم طوال حياته في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قدره بحوالي 182 ألف دولار لمن أتم تعليمه الابتدائي، 3580 ألف دولار لمن أتم تعليمه الثانوي، 435 ألف دولار لمن أنهى تعليمه الجامعي، كما أشار شولتز Schultz في دراساته على الاقتصاد الأمريكي إلى أن معدلات الدخل القومي تنمو بارتفاع المستوى التعليمي، حيث تزداد المقدرة الإنتاجية لأفراد المجتمع، وكذلك أوضحت دراسات أكاديمية العلوم السوفيتية (سابقا) أن حوالي 23% من الزيادة في الدخل القومي عام 1960 ترجع لأسباب تعليمية.

وفي البحث الذي أجراه هكس Hix عام 1980 لدراسة العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي، وبين الإلمام بالقراءة والكتابة، ومتوسط العمل المرتقب في 83 دولة من دول العالم النامي خلال الفترة من 1960 إلى 1977، وجد أن 12 دولة من بين الدول التي حققت أعلى معدل للتنمية الاقتصادية كانت تتمتع بأعلى المستويات التعليمية، كما حقق مواطنوها أطول عمر متوقع. (عبد الله عبد الدايم، 1998، ص 149)

وعليه فإن عملية التنمية تتطلب إحداث تغييرات جوهرية في النظام التعليمي كمنظومة متكاملة، إذ لا بد من هذا النظام كي يكون قادرا على مواجهة واستيعاب متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث لا تتطلب تلك التنمية مجرد نقل المعرفة والتكنولوجيا من مكان لآخر، بل تتعداه إلى خلق العقل الذي يبدعها ويسيرها ويعتني بها، فمن حيث التغيير الكمي التعليمي، يجب اتساع قاعدة التعليم أفقيا لتشمل أعدادا أكثر من المنتفعين، ورأسيا لتزداد عدد سنوات التعليم ويمتد الإلزام فيه لأطول فترة ممكنة، ومن حيث التغيير الكيفي يجب تطوير مناهج ونظم التعليم لخلق عقلية منهجية، وتزويد الأفراد بالمهارات والقدرات الفنية والتنظيمية التي تحتاجها خطط التنمية الشاملة.

ومن ثم فقد أصبح في العصر الحاضر ضرورة ملحة، وأخذت كل الدول توليه عنايتها، باعتباره سلاحا ووسيلة فعالة في عملية التنمية إذ ما أحسن تخطيطه وتوجيهه.

3- التعليم استهلاك واستثمار في آن واحد: كانت تلك النظرة المزدوجة للتعليم كاستهلاك واستثمار في آن واحد ناتجا لتزاوج النظرتين السابقتين، فبالنسبة للفرد، يحقق عائدا اقتصاديا (دخلا) يزداد بارتفاع المستوى التعليمي، مع التسليم بأن هناك فترة زمنية تفصل بين بدء الاستثمار التعليمي، وبدء العائد من هذا الاستثمار، كما يتيح التعليم للفرد فرصا وإمكانات مناسبة للتمتع بالحياة، ويزوده بمستوى ثقافي وحضاري مرتفع، كما يزوده بنواح إنسانية وأخلاقية وجمالية واجتماعية، لا يمكن الحصول عليها بغير التعليم.

وبالنسبة للمجتمع تنفق الدولة وتضعه ضمن بنود الاتفاق العام في الميزانية العامة لها، وتوازن بينه وبين بنود الإنفاق الأخرى، وفي المقابل يمد التعليم المجتمع بقيادة وعمالة مؤهلة مدربة تقود عملية التنمية وتدفع عجلة الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة الناتج، ومن ثم زيادة الدخل القومي، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية. (عبد الله عبد الدايم، 1998، ص 150)

أي أن للتعليم كلفة كما أن له عائدا، وهذا العائد ليس مقصورا على العائد الاقتصادي أو المرئي فحسب، بل إن هناك عوائد أخرى غير مرئية تتمثل في العوائد الاجتماعية والثقافية والسياسية والتربوية، ومن ثم يهتم مفهوم اقتصاديات التعليم ببحث ودراسة العلاقة بين التكاليف والعوائد التعليمية، بهدف التوصل إلى الاستخدام الأمثل للموارد التعليمية المتاحة، كما بات هذا المفهوم يمثل علما من العلوم المتخصصة في مجال التربية والاقتصاد والاجتماع، حيث يعرف كوهن Cohn اقتصاديات التعليم: بأنه ذلك العلم الذي يبحث ويدرس كيفية اختيار المجتمع وأفراده للموارد الإنتاجية المتاحة، واستخدامها في القيام بمختلف أنواع التدريب، وتنمية المعرفة والمهارات والقدرات العقلية والشخصية خلال فترة محددة من الزمن، وتوزيعها للاستفادة منها في الحاضر والمستقبل.

ومن ثم يهتم هذا الميدان ببحث ودراسة الموضوعات التالية:

✓ تخصيص الموارد اللازمة للخدمة التعليمية، حيث تتوازن الحاجة للتعليم مع الموارد والإمكانات التعليمية المتاحة.

✓ إنتاج الخدمة التعليمية، وتقديمها بتوازن تام بين جانبي الطلب على التعليم بمختلف أنواعه ومستوياته، وما هو معروض منها.

✓ توزيع الخدمة التعليمية توزيعاً متكافئاً بما يحقق الفرص التعليمية سواء على مستوى المناطق، أو الأفراد حاضراً ومستقبلاً.

✓ التعرف على حجم الإنفاق التعليمي، وما يعد منه استهلاكاً أو استثماراً، وتقدير حجم ما ينفقه المجتمع وأفراده في أي نوع من أنواع التعليم، وبمستوياته المختلفة.

✓ تحقيق كفاية النظام التعليمي بالاهتمام بمدخلات ومخرجات هذا النظام وتحليل العلاقة النسبية بينهما، سواء أكانت تلك الكفاية كمية أو نوعية، داخلية أم خارجية. (انطوان رحمة حبيب،

1999-2000، ص 121)

وتعني الكفاية، النسبة بين المخرجات والمدخلات التعليمية، وترتفع تلك النسبة عند الحصول على مخرجات أكثر وأفضل بمدخلات أقل، ويتطلب تقديرها، تحديد الأهداف المرغوبة وقبولها للتعريف والتوصيف الدقيق، مع قابلية النتائج أيضاً للتقويم.

أي أن الكفاية الداخلية تتأثر بتغير المدخلات أو المخرجات عند النظر للعملية التعليمية كمنظومة متكاملة، مع التسليم بصعوبة تحديد أو تقدير المدخلات والمخرجات لعدم تجانسهما، ولتغير القيمة الحقيقية لرأس المال المستثمر في التعليم، وكذا لصعوبة تقدير العائد أو الناتج التعليمي.

أما الكفاية الخارجية فتشير إلى الفوائد النهائية التي يحصل عليها التلاميذ والمجتمع ككل من الاستثمارات التعليمية، وهي بذلك ترتبط بالكفاية الداخلية، في حين تعبر الإنتاجية التعليمية عن الناتج النهائي لما يحدث داخل النظام التعليمي، أي أنها محصلة الكفاية.

ومن ثم فهي دالة عليها، وترتبط تلك الإنتاجية بدورها بالكفاية التعليمية، وتعني الحصول على أكبر عائد ممكن بأقل جهد ومال، وفي أسرع وقت.

وتقرض هذه المفاهيم ضرورة البحث في كيفية الارتفاع بكفاءة النظام التعليمي، ويستلزم الأمر وجود تخطيط شامل ومتكامل يقوم على أسس علمية واقتصادية موضوعية للنظام المطبق أو البديل التعليمي المراد تنفيذه، وذلك مع مراعاة الحكم على التنفيذ الصحيح للبديل في ضوء جدوى نتائجه، وذلك لأن الجدوى تعد مرادفاً للكفاءة التعليمية. ويستخدم أسلوب الجدوى كوسيلة لبيان وتقويم كفاية النظام التعليمي. (لطفى بركات أحمد، 1979، ص 112)

خلاصة:

واستنادا لما سبق فإن العلاقة ديناميكية ومتبادلة بين التنمية والتعليم، وإن التعليم قوة فعالة في تحقي التنمية الشاملة بحالة من تأثير في الحراك الاجتماعي والمهني في المجتمع، وفي تدعيم الأنماط السلوكية، والفكرية الملائمة للتنمية، وبما يدخله من عناصر تكنولوجية في مواقع التنمية، وبما يكسبه من مهارات وخبرات للقوى العاملة يؤهلها للتكيف مع تغير أساليب الإنتاج، وهذا ما تؤكد من وظيفة التعليم في إعداد هذه القوى البشرية اللازمة لتحقيق عناصر التخطيط القومي، حيث أن العنصر البشري وما لديه من معارف واتجاهات وقيم ومهارات وقدرات على الابتكار كلها أمور تمثل الوجه الآخر لعملية التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

فالمستوى التعليمي للسكان يعكس نوعية المورد البشري، وإنماء الطاقات البشرية وتوجيهها تلعب دورا رئيسيا وحيويا في إثراء التنمية في كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فجوهر التقدم في المجتمعات الإنسانية يكمن في تفاعل وتكيف الإنسان مع بيئته وظروفه، ولذلك فإن النوعية التعليمية للمورد البشري يعتبر ضرورة لبناء وتنمية أي مجتمع. فالمستويات المعرفية تعتبر متغيرات تحديدية لمقدار طاقة وجدارة الموارد البشرية وتؤثر على الاتجاهات والقيم والمشاعر وتعكس لدى الأفراد درجة الاستعداد والميل للخبرات الجديدة والانفتاح للابتكار والتغيير، والميل لتكوين آراء حول العديد من المشاكل داخل وخارج البيئة المحيطة، توجيه الفرد إلى الحاضر والمستقبل عنه في الماضي، وتشكل الاتجاه الايجابي نحو التخطيط، والاعتقاد في أن الإنسان يتعلم للسيطرة على بيئته من اجل تحسين أهدافه.

وإذا كانت التنمية عملية مجتمعية ذاتية موجهة وفقا لإدارة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغييرات سياسية اجتماعية اقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد دائم لقدرة المجتمع المعني وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه فإن هذه العملية يجب أن تكون موجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة مادية وخلق آليات مجتمعية، تسمحان من ناحية بإطلاق طاقات إنتاجية ذاتية يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وتصاعد مستمر لقدرة المجتمع، ويهدفان من ناحية أخرى- إلى تحسين نوعية الحياة في المجتمع المعني وتهيينته لمواصلة عطائه الحضاري، وذلك كله لا يتم إلا ضمن إطار من العلاقات يؤدي إلى تعميق أجواء المشاركة، ويؤكد على ربط المكافأة بالجهد ويوفر الاحتياجات الأساسية، ويضمن متطلبات الأمن، ويهيئ البيئة الملائمة للتنمية المستقلة للمجتمع عندما يكون قادرا على تعطيل آليات التبعية، وتأكيد مقومات الهوية في ضوء انتماء الإنسان لوطنه.

الفصل الرابع: دور التعليم العالي في مواجهة تحديات التنمية وخدمة المجتمع

تمهيد:

يؤدي التعليم دورا هاما في تطوير المجتمع وتميمته وذلك من خلال إسهام مؤسساته في تخريج الكوادر البشرية المدربة على العمل في كافة المجالات والتخصصات المختلفة وتعد الجامعة من أهم هذه المؤسسات حيث يناط بها مجموعة من الأهداف تندرج تحت وظائف رئيسية ثلاثة هي (التعليم وإعداد القوي البشرية والبحث العلمي إضافة إلى خدمة المجتمع).

وتعد الجامعة أهم المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر وتتأثر بالجو الاجتماعي المحيط بها، فهي من صنع المجتمع من ناحية ومن ناحية أخرى هي أدائه في صنع قيادته الفنية والمهنية والسياسية والفكرية، ومن هنا كانت لكل جامعة رسالتها التي تتولى تحقيقها فالجامعة في العصور الوسطى تختلف رسالتها وغايتها عن الجامعة في العصر الحديث وهكذا لكل نوع من المجتمعات جامعته التي تناسبه .

كما أن الجامعة يمكنها خدمة المجتمع عن طريق الإسهام في ربط البحث العلمي باحتياجات قطاعات الإنتاج والخدمات، وربما كان من إحدى الوسائل لتحقيق ذلك تخصيص أماكن في مؤسسات التعليم العالي لعدد من الشركات والمؤسسات الصناعية لتتخذ منها مقار تتفاعل فيها من خلالها مع الهيئات التدريسية والطلبة والمختبرات وتتعاون على دراسة المشكلات التي تواجهها قطاعات الإنتاج المختلفة وتقوم بتطورها، ومن ثم تعمل على تقديم الحلول لها، هذا المقار هي التي تسمى محطات العلوم وقد انتشرت في بعض البلاد الصناعية المتقدمة حتى أصبح يشترك عدد كبير من الشركات الصناعية في الجامعة الواحدة تتخذ لها فيها مقار أو محطات علمية، وإذا تعذر انتقال شركات الصناعة إلى الجامعات فالحل البديل أن تنتقل الجامعات إليها عن طريق السماح لأعضاء هيئة التدريس بالعمل في تلك الشركات مدد محدودة لأهداف معينة، الأمر الذي يجعلهم يتعرفون على مشكلات الصناعة في الواقع، وينقلونها إلى الجامعات، ويجعلونها مدارا لبحوثهم ونماذج علمية يدرسونها لطلبتهم بدلا من الاقتصار على تعليم نظريات مجردة، تنتهي مع الزمن إلى عزلة الجامعات عن مجتمعاتها.

بهذا تصل الجامعة بالمجتمع إلى الرقى والتقدم عن طريق ربطها باحتياجات قطاعات الإنتاج والخدمات الأمر الذي يجعل المجتمع دائم الازدهار ومواكبا لتطورات العصر، كما أن الجامعة بما تقدمه من كفاءات مدربة تعتبر عاملا من عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

أولاً: الاستثمار في مجال التعليم الجامعي وأهميته

1- الاستثمار في مجال التعليم الجامعي:

إن الموارد الطبيعية ورأس المال المادي والعمالة غير المدربة عوامل ليست كافية لتنمية اقتصاد حديث ذي إنتاجية عالية إذ ينبغي توافر كم كبير من القدرات المهارية البشرية حيث تستغل وقوداً في إحداث عملية التنمية، ومن دونها فإن توقعات المستقبل الاقتصادي تبدو كئيبة.

وعلاوة على ذلك فإن خدمات التعليم العالي -في ظل فرص التحديث الحالية- هي الأخرى أمر ضروري، فلكي تستفيد من التقدم في مجال العلوم -أيما كانت في أي مكان في العالم- ومن تقنية الإنتاج الجديد التي هي وليدة هذا التقدم، فإن الدولة مطالبة بتوفير كوادر من العلماء والفنيين المتخصصين، ولا شك أنها وظيفة رئيسية أن يقوم التعليم العالي بتخريج علماء متخصصين وفنيين مهرة. (بيكاس سانيل، 1986، ص 33)

إن الإنجازات التعليمية التي حققتها الدول النامية تعد إسهاماً رئيساً في مجال تنميتها، ويتضح أن نفقات التعليم ذات قيمة مرتفعة، وهذا الحكم مستمد من طلب الآباء والطلاب لمزيد من التعليم. ونفقات التعليم في الدول النامية وتوزيع الفرص التعليمية على السكان حسب الأعمار لها آثار مميزة وواضحة. (تيودور شولتز، 1986، ص 106)

ثم إن التعليم الجامعي في مضمونه ليس عملية استهلاك خالصة، بمعنى أنها لا تكتسب أهميتها من مجرد الحضور في مراحل الدراسة لإشباع الذات فالنفقات العامة والخاصة توجه إليه من أجل اكتساب عائد إنتاجي يتجسد في الأشخاص الذين سوف يأخذون على عاتقهم تقديم الخدمات في المستقبل. والعملية التعليمية هي استثمار في تنمية قدرات البشر. وهكذا يدعم التعليم قدرة الأفراد في مجال تنفيذ المشروعات والإدارة ودراسات الإنتاجية.

وعليه، فإنه كلما كان التعليم الجامعي استثماراً ذا عوائد ومكاسب مستقبلية فإنه من الخطأ الجسيم أن نعتبر نفقات التعليم استهلاكاً فورياً، فالتعليم ليس كالطعام، كما أن التعليم ليس نفقات للرفاهية، وليس عبئاً على الدولة واستخداماً لمواردها أو استنزافاً لمخزنها كان من الممكن استخدامها في أغراض استثمارية أخرى. إن نفقات التعليم جزء من الدخل الوطني في معظم الدول.

ولقد شهد النصف الثاني من القرن الماضي اهتماماً متزايداً بالتعليم الجامعي كعامل فعال وحاسم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومن العوامل التي أسهمت في زيادة هذا الاهتمام نزوع

علماء الاقتصاد والتعليم إلى قياس العائد الاقتصادي والاجتماعي للتعليم قياساً كمياً بعد أن تناوله هؤلاء في أزمنة سابقة في كتاباتهم تناولاً أكاديمياً بحثاً. (كيرتر ستيفن، 1975، ص 3-4)

ومما لا شك فيه أن الجامعات أصبحت تواجه مسؤولية القيام بدور جديد في عالم اليوم، عالم ثورة صناعية لم يشهدها العالم من قبل وهي مستندة على تقدم علمي يصحبه تطور تقني يسير بذات السرعة، وكلا الأساسين يحددان مدى النمو الاقتصادي والاجتماعي الذي تبلغه المجتمعات.

وإذا كان التعليم الجامعي يتعامل أساساً مع الشباب، فإننا سنعي أن أي محاولة لتطوير التعليم الجامعي في عالم اليوم، ينبغي أن تسند سياسة التعليم العالي القائمة على فهم هذا الشباب والتعرف على احتياجاته وآماله.

إن هذا المفهوم لماهية ما ينبغي أن تكون عليه سياسة التعليم العالي في عالم اليوم بكل ما فيه من متغيرات هو بالتأكيد من أكبر العوامل التي يمكن أن تحمي المجتمعات من خطرين هما: سوق الإعداد (العمل)، وصراع الأجيال.

ويبقى دور الإعلام بوسائله المختلفة واضحاً في تدعيم سياسات التعليم العالي وتفعيل خطته التطويرية، من خلال إعداد برامج موجهة لقطاعات المجتمع كافة لتتويرها بالمساهمات العلمية والاجتماعية والاقتصادية للجامعات ومؤسسات التعليم العالي، والجهود البحثية والأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس.

إن الدول العربية اليوم أحوج ما تكون إلى مراجعة سياسات التعليم العالي بها وهي تواجه الكثير من التحديات الداخلية والخارجية، كما أنها في حاجة إلي أن يكون تعليمها إعداداً للحياة في القرن الحالي، عليها ألا تقدم لأبنائها الذين سيعيشون في هذا القرن تعليمًا على نمط التعليم السائد الآن، أو الذي كان موجوداً في الماضي القريب.

ذلك لأن المعلومات والمهارات اللازمة لمواجهة الغد تختلف بالضرورة عما يصلح للحياة في القرن الماضي، ولذلك يتحتم عليها أن تعيد النظر في سياسات التعليم العالي بما يمكنها من مواجهة عدد من المشكلات، من أهمها: (مصطفى محمد حبشي، 2000، ص 1-2)

أ- زيادة الإقبال على التعليم العالي في العصر الحاضر بشكل مطرد وسريع وقصور المؤسسات في النظم الحالية عن استيعاب هذه الزيادة، حيث أخذت الأجيال الصاعدة تدق أبواب الجامعات في أعداد مزيدة، للأسباب التالية:

✓ زيادة عدد السكان بشكل مطرد.

✓ عدم زيادة الجامعات والمؤسسات العلمية والعالية بنفس نسبة الزيادة السكانية.

✓ زيادة الهجرة من الريف إلى المدن، مما يسمى الاستقطاب الحضري.

✓ ارتفاع مستوى المعيشة.

ب- ضيق فرص التعليم العالي أمام بعض الفئات في الوقت الراهن من سكان الريف والبادية والنساء والفقراء... الخ.

ج- العجز الشديد في أعضاء هيئة التدريس.

د- ارتفاع تكلفة التعليم ونقص مصادر التمويل التقليدية.

وهكذا تنوعت مشكلات وقضايا التعليم الجامعي المعاصر نتيجة للتطورات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتقنية التي ظهرت في المجتمع الحديث، وجاءت كثير من مشكلات التعليم الجامعي لتعبر بوضوح عن نوعية العقبات الفعلية التي تواجه هذا النوع من التعليم في الوقت الحاضر.

كما لا يقتصر نوعية المشكلات التي تواجه الجامعات على الدول العربية والنامية فقط أو الدول المتقدمة بقدر ما تتشابه العديد من عناصر هذه المشكلات ونتائجها ومظاهرها على تأدية الوظائف الأساسية للجامعات في جميع دول العالم.

إن هناك أمور أساسية لا بد من مراعاتها لإحداث سياسة للتعليم العالي تتفق مع أهداف المستقبل، من أهمها:

أ- التخطيط الشامل للتعليم العالي: ويتحقق ذلك من خلال:

✓ العناية بالمعاهد العليا في مجالات التعليم الفني والتقني والتدريب، وذلك لإقامة مجتمع منتج ولتحقيق التنمية الاقتصادية.

✓ التأكيد على التوسع الكيفي في الجامعات بدلاً من التوسع الكمي، ذلك لأن تركيز الإنفاق على الكيف يدر عائداً أكبر من الإنفاق على الكم.

✓ توزيع مؤسسات التعليم العالي على المناطق المحلية دون تركيزها في المدن الكبرى.

✓ إنشاء قنوات اتصال قوية بين الجامعات ووسائل الإعلام ومواقع العمل ومراكز الإنتاج.

ب- تنويع أنماط الجامعات: حيث ينبغي العدول عن النمط التقليدي الموجه للجامعات، فهو يهدد التعليم الجامعي بالجمود، ولذلك لا بد من أن تنظر الجامعة من خلال علاقتها بقضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وذلك من خلال مراعاة تحقيق الآتي:

- ✓ إقامة جامعات نوعية تتميز في مجالات معينة من التخصص لخدمة نشاطات استراتيجية في مجالات التنمية الشاملة، مثل إيجاد جامعة تتميز بالتنمية الزراعية، وأخرى بالتنمية الصناعية.
- ✓ العمل على إنشاء كليات متخصصة داخل الجامعة تتولى تمويلها مؤسسات الإنتاج المرتبطة بمجالات عملها، لتوفير التمويل الجيد وإمكان إعداد الطلاب عملياً.

ج- تطوير أنظمة الدراسة بحيث تحقق أهداف سياسات التعليم العالي، من خلال:

- ✓ تطوير مناهج التعليم العالي ليتفق مع حاجات المجتمع في ضوء المتغيرات.
- ✓ تنظيم الدراسة على نحو يغرس في الطالب القدرة على الاعتماد على النفس واختيار ما يتوافق مع ميوله وقدراته.

2- أهمية الاستثمار في ميدان التربية والتعليم:

إن القيادات التربوية في كل الأقطار تؤمن بأن التعليم أصبح أكبر رأس مال مستثمر في العصر الحديث، فلا يجوز تأجيله لأن التعليم هو المصدر الرئيسي للمجتمع الصناعي، كما تؤمن بالدور الحيوي والفعال الذي تمثله التربية في عمليات النمو الاقتصادي والتغير الاجتماعي والتحويل الإيجابي المطلوب في المجتمع. لذلك فإن هذه القيادات مصممة على تعميم التعليم بسرعة كجزء لا يتجزأ من أهداف الأمة العربية من أجل خلق مجتمع عصري متقدم ومنطور.

فعندما نفكر في الفجوة التي تفصل بين العالم العربي والعالم المتقدم، وعندما ندرك أنه لا مجال لتدارك هذه الفجوة إلا بواسطة استثمار اجتماعي ضخم في ميدان التعليم تزداد في رأينا أهمية القيام بتشخيص دقيق للتجارب السابقة في هذا القطاع (التربية والتعليم)، من أجل إبراز جوانب الضعف فيه للعمل على تداركها. فمثل هذا العمل ضروري لوضع استراتيجية تضمن تحقيق فعالية التعليم وتجعله يرتقي إلى مستوى الطموحات حيث يكون جسرا يسهل على مجتمعات العالم العربي التموثق في القرن الواحد والعشرين. إن هذا لا يعني أن تجربة التعليم في الجزائر وبقية البلدان العربية لم تلعب دورها، إذ أنها ساهمت بقدر ما في تحقيق مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها هذه المجتمعات على الأقل بتدعيم مختلف القطاعات بالإطارات الفنية اللازمة. إلا أننا في حاجة ماسة اليوم إلى مراجعة نظمنا التعليمية، لأننا نواجه الكثير من التحديات الداخلية والخارجية ولأن شروط مجتمع الغد تختلف عن شروط مجتمع العقود الفارطة. إن المجتمعات التي ستمتكن من تحقيق الرخاء والاستقرار في عالم الغد هي تلك التي تكون قادرة على التعامل بشكل فعال مع مقتضيات العصر والتكنولوجيا الحديثة. (عبد الرحمن العيسوي، ب.ت، ص ص 10-11)

إن كل الدول العربية وبدون استثناء معنية مباشرة بالمشكل، والمتعلق في البداية بكيفية تحقيق أهداف التنمية المنشودة والعوامل اللازمة لتحقيقها. فالافتقار إلى اليد العاملة المؤهلة هو واقع مجموع

الدول إن لم يكن هو واقع التنمية في حد ذاته إلا إذا كانت هناك تطلعات جادة لتنمية مستقلة، وهذا ما يعكسه بوضوح لجوء بعض الدول إلى الخارج فيما يتعلق بالإشراف التقني بكل انعكاساته بما فيها السياسية.

والملاحظ منذ مدة طويلة وجود قطيعة بين سياسة التنمية وسياسة التربية، وكأننا أمام منطقيين مختلفين غريبين عن بعضهما. فالدول العربية مطالبة اليوم تسطير سياسات تربوية بالمعنى الدقيق للكلمة، سياسات علمية تكون في عصرنا الحالي الإطار الوحيد لتكوين علاقات المجتمع والعلم. إن الدراسات العلمية لواقع التربية والتعليم له أهمية كبيرة ذلك أن وضع نظام أو استراتيجية للتربية أو إصلاح النظام القائم، يتطلبان تخطيطا واعيا يستند بالدرجة الأولى إلى معرفة الأهداف الوطنية والإمكانات المادية والبشرية الواجب استثمارها في هذا البلد، لكن دون أن يتم بمعزل عن تجارب البلدان الأخرى. وعلوم التربية هي التي تصف الأوضاع التربوية القائمة في العالم وتفسرها عن طريق ربطها بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية. وإذا نظرنا إلى الظروف السائدة بوجه عام وجدنا أنها في صالح تقدم التربية والتعليم سواء من ناحية الكم أي تعليم أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع، أو من ناحية الكيف أي ربط التعليم باحتياجات المجتمع والتطورات الحاصلة فيه، وفي هذا المجال تقول سعاد خليل إسماعيل: "نحن إذا نظرنا بإمعان إلى حقيقة أمتنا وجدنا أن قضيتنا الأساسية في النمو والانطلاق على طريق التقدم ليست افتقارنا إلى الموارد الطبيعية أو الثروة المادية، وإنما هي حاجتنا الملحة إلى الكفاءات البشرية الملتزمة بالجماهير والتنمية، والقادرة على استثمارها نملك من موارد طبيعية وثروات مادية ضخمة." (ناصر الدين الاسد، 1996، ص ص 12-13)

ثانيا: التعليم العالي والتنمية وسوق العمل والعلاقة بينها

1- التعليم العالي والتنمية وسوق العمل:

معروف أن التنمية بمعناها الواسع هي إشباع للحاجات الأساسية لأفراد المجتمع بجوانبها المادية والمعنوية لتحقيق آدمية الإنسان وذاته بالإنتاج والمشاركة ووصولاً إلى السعادة وتحقيقاً لأهداف واحتياجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية، فالتنمية عبارة عن برامج متعددة الأغراض، وذلك بمعنى أنها لا تقتصر على النواحي المادية، والاقتصادية وحدها إنما تتعداها إلى الاهتمام بالنواحي الثقافية والتعليمية والسياسية والصحية والاجتماعية لأن هذه البرامج ليست غاية في ذاتها وإنما هي وسيلة لتحقيق هدف أساسي وهو التنمية متعددة الجوانب. والتنمية يمكن أن تتم بدون تعليم كما لا يمكن أن تتم مع تعليم يخرج عاطلين ولا يمكن أن تتم أيضا بتعليم مرتبط بالتنمية ومنعزل عن سوق العمل بالمجتمع. (حسن ابراهيم عيد، 1997، ص 92)

فقد توصل (أريك لندبرج) إلى نتيجة مفادها استمرار الزيادة في الإنتاج مع مضي الوقت بالرغم من ثبات رأس المال المادي كما أكدت نظرية (كيت أزو) بعنوان (التعليم والعمل) على أن الزيادة في المهارة والمعرفة هي المفتاح الرئيسي للتقدم والنمو وأن التنمية في النهاية تتم عن طريق الإنسان. ومن الدراسات التي تناولت العلاقة بين مخرجات النظام التعليمي وسوق العمل دراسة الباحث الأمريكي (وليام كلاثانوف) 1979ف، بتمويل من وكالة التنمية الأمريكية والتي انتهت إلى ضرورة تخفيض أعداد المتعلمين في أغلب المستويات وبالذات مرحلة التعليم العالي بحجة أن الطلب الاجتماعي (سوق العمل) أقل كثيرا عن عرض القوى العاملة. (نعمان نوفل، 1995، ص25)

ولقد أكد (بورديو ياسرون) على أهمية العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وتوظيفها في المجتمع وخدمة قضايا التنمية وسوق العمل وأشار بأن النظام التعليمي لا بد وأن يعيد ما اسماه (توليد وخدمة المجتمع الذي ولده) ويتوقف تقدم المجتمع على كفاءة ونوع تلك المخرجات من التعليم العالي، وفقا لنوعية الكفاءة لا كميتها، ورغبة هؤلاء في الدفع بعجلة الإنتاج والعمل الجاد على تقدم مجتمعاتها والأخذ بمشارف الدول المتقدمة ذلك أن العبرة في تقدم الشعوب لا تكمن في وفرة الإمكانيات بل إلى جانب استخراج التقنية المتاحة أو الممكن إتاحتها من قبل كفاءة تمتلك الإدارة والتصميم لقيادة عمليات التحول ونقل مجتمعاتهم من التخلف إلى التقدم، ولعل أزمة سوق العمل الذي يعتبر عاجزا عن استيعاب العناصر الشابة المؤهلة إنما يرجع إلى خلل في التخطيط وقصور في دقة التنبؤات المستقبلية لحاجة سوق العمل في جميع مستوياته، ولكي يتم التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل في المجتمع لا بد من توفير البيانات والإحصائيات اللازمة والقيام بالآتي: (أحمد سيف حيدر، 2003، ص101)

- ✓ تصميم وتخطيط الهياكل التنظيمية واللوائح والوسائل والإجراءات المنظمة للعمل في قطاعات المجتمع.
- ✓ توظيف المهن والوظائف المختلفة.
- ✓ دراسة احتياجات مؤسسات المجتمع الآنية والمستقبلية.
- ✓ تحديد الدور الفعلي لمؤسسات التعليم العالي لتلبية احتياجات سوق العمل.
- ✓ تخطيط السياسة التعليمية للتعليم العالي وفقا للاحتياجات الفعلية والمستقبلية وتأهيل الكوادر البشرية حسب التخصصات والمستويات والقوى اللازمة لسوق العمل وخطط التنمية المرسومة.
- ✓ وأخيرا يمكن القول لا مجادلة في مبادئ العمل التي تستهدف تطوير التعليم العالي لمواكبة التحولات العالمية، وفقا لما جاءت به توصيات بعض مؤتمرات التعليم العالي والتي أهمها:
- ✓ تحقيق الملائمة والتلاقي بين ما تقدمه مؤسسات التعليم العالي وما يتوقعه المجتمع منه ويشمل هذا تلاقي سياسات التعليم العالي مع مطالب سوق العمل.

✓ ضمان الجودة والنوعية وتشمل مدخلات التعليم ومخرجاته وعملياته وتتطوي على الجودة في مستوى العاملين ومستوى الأهداف ومستوى الأساليب ومستوى الطلاب ومستوى الخدمات المادية اللازمة وطرق إدارتها.

✓ تطوير التسيير والتمويل مثل استثمار الموارد وتنوع مصادرها وتعاون المؤسسات الفاعلة.

✓ توثيق التعاون والشراكة لمواجهة أزمة الالتحاق بالتعليم العالي إدارة وتمويلا وإشرافا وأن صبح التعليم العالي مهمة المجتمع. (عبد الله عبد الدايم، 1998، ص 129)

2- العلاقة بين التعليم الجامعي والتنمية:

إن العلاقة بين التعليم والتنمية قديمة قدم نشاط الإنسان ذاته: وإذا كان الإنسان قد أدرك من خلال العمل والفعل والممارسة-أثر التعليم في حياته وتحقيق متطلباته الحالية والمستقبلية، إلا أن الكتابات النظرية التي تسعى لتفسير هذه العلاقة قد تأخرت كثيرا، ومن الكتابات التي تعرضت بطريقة مباشرة لتفسير هذه العلاقة، دراسات ولين بيتي w.petty الذي رأى أن التعليم استثمار مريح وتوظيف مثمر لرأس المال البشري. وأبرز آدم سميث Adam Smith في كتابه "ثروة الأمم" أهمية التعليم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، واعتبر القدرات التي تكتسب بالتعليم وتكون نافعة للمجتمع من عناصر رأس المال الثابت، كما أشار الفرد مارشال A.marshall إلى أن ما ينفق على التعليم ينبغي ألا يقاس بالفائدة المباشرة فقط، بل يجب أن ينظر إلى العائدات غير المباشرة التي هي نتاج تنمية المواهب والقدرات. (Vaizey, 1962, PP2-3)

وقد حاول الكثيرون إثبات وجود العلاقة بين التعليم والتنمية، ومنه ستروم يلين stroimelin. حيث قام في سنة 1925م بعدة عمليات حسابية أثبت أن معرفة القراءة والكتابة لبعض القي لمدة سنة دراسية تساهم في زيادة الإنتاج، ومن ثم التنمية الاقتصادية بما لا يقل عن 30%، بينما التدريب العملي للعامل الأمي على أعمال المكيئة لمدة سنة يسهم في زيادة الإنتاج بنسبة 12% إلى 16% فقط. (عبد الله السيد عبد الجواد، 1980، ص 58)

لكن العلاقة بين التعليم والتنمية تبلورت بصورة أكثر وضوحا عقب تبني الإتحاد السوفيتي (سابقا) سياسة التخطيط الشامل، وظهور زيادة هائلة في كم التنظير والبحث لتفسير العلاقة بين التعليم والتنمية في بعدها الاقتصادي والاجتماعي. ومنذ الخمسينات من هذا القرن، تباينت هذه الدراسات، وبرز علماء عديدون في هذا المجال، يأتي في صدرهم لينر lener، وماكلياند Mclelland، هيجن Hagen، بارسونز Parsons، دينسون denson، ايفان اليتس llitch، وباولو فريرى frierre، وشولنتز Shultis، وجون فيزي vaizey وغيرهم كثيرون. (FRANK.A.G, 1967, PP34-35)

إلا أن بداية الاهتمام العلمي لإثبات هذه العلاقة بدأ مع مؤتمر التعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سنتياجو سنة 1962، والذي مهد الطريق لدراسة هذه العلاقة دراسة منظمة. (فيسنتي ايما، انجل.د.ماركينز، 1978، ص 38)

ومن أبرز الدراسات التي أثبتت منهجية هذه العلاقة-علاقة التعليم بالتنمية- دراسة بيكر Biker سنة 1964م، والتي كانت محاولة لقياس العلاقة بين التنمية الاجتماعية والتعليم الجامعي، وقد استخدم بيكر عدة مقاييس حديثة لقياس العائد الذي يعود على المجتمع من التعليم الجامعي، كما تسهم في تنمية المجتمع، إلا أنه توصل إلى أن التعليم يرتبط ارتباطاً قوياً بالتنمية. (Margret.s.Gordon, 1974 , PP15-16)

وهكذا تعددت النظريات والأفكار التي أخذت تفسير العلاقة الجدلية بين التعليم والتنمية الاقتصادية، فهناك مجموعة من النظريات الوظيفية التي تستند إلى فلسفة اجتماعية وأيديولوجية في تفسير العلاقة الجدلية بين التعليم والتنمية الاقتصادية ونقصد بها "البنائية الوظيفية" و"رأس المال البشري" و"نظرية التطور" و"تحليل النظم" وهذه النظريات رغم وجود اختلافات كثيرة فيما بينها، إلا أنها تكون اتجاهاً عاماً واحداً يربط بين التطور في مجال التعليم والنمو الاقتصادي ربطاً ميكانيكياً.

وهناك مجموعة النظريات القديمة التي تستند إلى فلسفة اجتماعية "أيديولوجية" تفسر هذه العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية وهي "نظرية الاقتصاد السياسي" و"رأس المال الثقافي" و"النظرية النقدية" وتتفق معظم النظريات النقدية في هذا المجال حول ضرورة تحرير الإنسان وتخليص المجتمع من كل أشكال الهيمنة وعوامل القهر، وأن وظيفة التربية هي كشف العلاقات والعمليات الاجتماعية النظرية التي تقهر وتستغل الإنسان. (أحمد عابد عاصم الطنطاوي، 1995، ص ص 206-210)

ويمكن تصنيف الاتجاهات في النظر إلى العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتعليم إلى عدة اتجاهات كما يلي:

الاتجاه الأول: التعليم في إطار الاقتصاد

وقد سيطر المفهوم الاقتصادي أو الدخل الاقتصادي في التنمية خلال الخمسينات والستينات على نظريات التنمية، فالصناعة هي مفتاح التنمية، لأنها تزيد معدل الدخل القومي والفردى وتقضي على البطالة والفقر، ويؤكد أنصار هذا الاتجاه أن مقياس التنمية يتمثل في قياس الناتج القومي (Gross national Product) وهو القيمة الاقتصادية للمواد والخدمات المنتجة في البلد لعام واحد، وهذا يتطلب التنسيق بين رأس مال المجتمع، والموارد الجديدة، والتقدم التكنولوجي، وبرامج التعليم، ونمو السكان.

الاتجاه الثاني: اتجاه رأس المال البشري

وقد تطورت هذه الفكرة لدى علماء الاقتصاد مثل هيجن Hagen وشومبرتر shomprter حيث ظهر ما عرف بالنموذج الاقتصادي للتنمية economic model الذي يركز على استثمار رأس المال بمعناه الشامل، وهنا ظهر مفهومان متكاملان لاستثمار رأس المال:

أ- استثمار رأس المال المادي: سواء رأس المال المتداول أو رأس المال الثابت.

ب- رأس المال البشري: تنمية أفكار الناس وقيمهم وقدراتهم ودوافعهم.

ويمثل هذا الاتجاه أنصار الاتجاهات والأيدولوجيات الاقتصادية المتصارعة مثل آدم سميث A. Smith، وكارل ماركس K. Marx ويعد أنصار "اتجاه اقتصاديات العمل الكلاسيكية المحدثة" أكبر مدافعين عن هذا الاتجاه الذي نطلق عليه "اتجاه رأس المال البشري" وأهم ممثلي هذا الاتجاه تيودور شولتز "t,Schultze".

وقد تبنى المؤتمر الذي عقد في واشنطن سنة 1961م حول "النمو الاقتصادي والاستثمار في التعليم" فكرة أهمية رأس المال البشري بوصفه يعادل في أهميته رأس المال المادي والمصادر الطبيعية، ومن هنا يجب النظر إلى القرارات المتصلة بتطوير التعليم على أنها قرارات اقتصادية (100%) مائة في المائة، وتقاس فعاليتها بحساب معدل العائد الذي يعمل به لقياس الاستثمار الاقتصادي. (رمزي احمد عبد الحي ، 2006، ص ص 25-26)

الاتجاه الثالث: التفاعل الجدلي بين التعليم والتنمية الاقتصادية

ويرفض أنصار هذا الاتجاه الفرضية القائلة أن التعليم يؤدي بذاته إلى التنمية الاقتصادية، أو أنها المحرك الأساسي لزيادة الدخل الكلي أو القومي للمجتمع ومن أهم ممثلي هذا الاتجاه كل من فيزي Vaizey وديبوفيز Debeauvais واستدلا على هذا بأن بريطانيا التي حققت نموا اقتصاديا في أوربا، كان لديها مستوى تعليمي أقل كثيرا من الدول الأوروبية الأخرى. وهذا يعني أن الثروة الصناعية سبقت التوسع في برامج ومناهج التعليم، وهذا ما جعل بعض الباحثين يؤكد أن نمو التعليم وحده ليس كافيا لضمان نمو المجتمع وتقدمه، وخير دليل على ذلك مصر وتايلاند والهند، فالتعليم يمثل مستوى عال ومع ذلك مستويات المعيشة منخفضة وعلى العكس دول الخليج العربية.

الاتجاه الرابع: اتجاهات التوازن والصراع

وهذه الاتجاهات متكاملة وليست متعارضة، فعوامل التقدم الاقتصادي متعددة والعلاقة معقدة يدخل فيها العديد من العوامل الوسيطة، وهناك اتجاهان متصارعان في النظر إلى العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية:

- نموذج التوازن: (paradigm equilbiribum) ويمثله بارسونز وميرتون.

- نموذج الصراع:(paradigm conflict) وهو لا يرجع التخلف إلى العجز في رأس المال المادي أو البشري وإنما إلى عوامل تاريخية كالاستعمار، والعلاقات الدولية والاستنزاف الاقتصادي من جانب دول الغرب النامية وسيطرة النظام الرأسمالي الغربي، أو ما يسمى بالنظام العالمي.

وعن علاقة التعليم الجامعي بالتنمية، فإن وظيفة هذا التعليم تنعكس بصورة رئيسية في تنمية وتطوير الموارد البشرية، وإيجاد المهارات والتخصصات الضرورية لعملية التنمية، فاكتشاف الإمكانيات أو الموارد الطبيعية واستغلالها، واستثمار رأس المال، وتطوير التكنولوجيا، والقيام بالأعمال التجارية يحتاج إلى موارد بشرية متعلمة ومدربة.

فالجامعة في المجتمع الغربي كان ولا زال لها دور حقيق في تشكيل مكونات التنمية الاقتصادية، وخير مثال على ذلك الجامعات الألمانية منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى القرن الحالي. (Ashby,E,1967, PP3-17)

وتفسر لنا النشأة الحديثة للجامعات العربية كغيرها من الدول النامية، أن تلك الدول لم تقطع شوطا كبيرا في مجال التنمية الاقتصادية بالمقارنة بما قطعه بعض الدول النامية الأخرى، والتي اهتمت بتبني سياسات اقتصادية حديثة عن طريق تشجيع جامعاتها ومؤسساتها العلمية، والاقتصادية الوطنية فالجامعات هي المصدر الرئيس لإعداد الكوادر البشرية المدربة، لتؤدي نوعا من الاستثمارات الإنتاجية، والذي يختلف عن الاستثمار الاستهلاكي، وهذا ما أكده أصحاب نظرية رأس المال البشري. وقد تحدثت شولتز Schultz عن أهمية التعليم ودوره في تحسين الظروف الاقتصادية التي جاءت كنتيجة طبيعية لإعطاء الفرد القدرات والكفاءات اللازمة، أما ما يعرف بالمؤهلات المطلوبة لتكوين المهارات العلمية والفنية التي تؤهله لدخول سوق العمل، ويكون نواة لتكوين ما يعرف بالقوى العاملة المدربة، التي تؤدي وظيفتها الأساسية نحو تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الصناعية. (T.w.schultz,1961, P17)

ويعترف شولتز Schultz بصعوبة تحليل مشكلات التعليم العالي من قبل الاقتصاديين وتحليلهم للعملية التعليمية الجامعية، وخاصة في الدول النامية، وفي هذا الصدد يقول: "إن التعليم العالي في أي مجتمع ليس نشاطا حرا، بل العكس، فهو نشاط اقتصادي له تكاليفه، وكذلك فإن الموارد المحددة التي تخصص لدعم الجامعات والكليات والخدمات ذات قيمة عالية، ويمكن تقدير نفقات التعليم العالي بسهولة، أكثر من استطاعتنا تقدير قيمة عوائدها التي تظهر في صورة خدمات.(عبد الله محمد عبد الرحمن، 1991، ص190)

وهكذا تعددت جوانب العلاقة بين التعليم الجامعي والتنمية، كما تتنوع مظاهر ونتائج هذه العلاقة، وذلك بإقرار العديد من المهتمين من علماء التربية والاجتماع والاقتصاد والسياسة والتنظيم و

الإدارة وغيرهم، كما يعكس هذا التداخل والتنوع في نفس الوقت مدى التأثير الإيجابي الذي يمكن أن يحدثه في دفع عجلات التنمية، وسياسات التحديث والتحضر. ومن هذا المنطلق ظهر العديد من الفروع العلمية المتخصصة التي تهتم بقضايا التعليم والتنمية، والتي تسعى جاهدة لدراسة وتحليل كل من عمليات وسياسات التعليم في ضوء ما تطلبه احتياجات وضروريات التنمية. وما دامت هذه العلاقة موجودة-علاقة التعليم بالتنمية- فإنه من الضروري على الدول أن تسعى إلى التقدم، بقصد اللحاق بالدول المتقدمة التي تعبئ جهودها لتطوير التعليم بها حتى يمكنها أن تستفيد منها في التنمية أقصى استفادة.

3- التعليم الجامعي ودوره في تنمية المجتمعات المحلية:

تختص الجامعات بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي، والبحث العلمي الذي تقوم به كلياتها ومعاهدها في سبيل خدمة المجتمع، والارتقاء به حضارياً، متوخية في ذلك المساهمة في رقي الفكر وتقدم العلم، وتنمية القيم الإنسانية، وتزويد البلاد بالمختصين والفنيين والخبراء في مختلف المجالات، وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة، ليساهم في بناء وتدعيم المجتمع... وصنع مستقبل الوطن وخدمة الإنسانية".

إذا ما تم تحليل هذا المفهوم في صورة إجرائية لأمكن القول إنه يتطلب من الجامعة بإمكانياتها البشرية والمادية أن تضع نفسها في خدمة البيئة المحلية بها، التي تتلقى الجامعة منها السند والتأييد لتحقيق أقصى ما تستطيع من نتائج في حدود إمكانياتها المتاحة، فالجامعة يجب أن تواجه احتياجات المجتمع، وتترجم هذه الاحتياجات إلى أنشطة تعليمية وتدريبية وإرشادية وخاصة في المنطقة المحيطة بالجامعة.

كما يعد هدف خدمة الجامعة للمجتمع من خلال التفاعل الوثيق و المستمر مع البيئة من أحد الأهداف الرئيسية لدور الجامعة، ويتطلب الأمر نقل المعرفة والمشاركة التطبيقية في برامج تطوير و تنمية البيئة المحلية. فالتعرف على مشكلات البيئة المحيطة، ووضع الإمكانيات في سبيل التوصل إلى الحلول المناسبة لعلاجها، يجعل الجامعة مركزاً حضارياً في مجتمعنا تشع به على بيئتنا المحيطة. ولما كان هناك تركيز على ضرورة أن تخدم الجامعة المجتمع المحلي الموجودة فيه، فقد أضحت جامعة اليوم أكثر من أي وقت مضى مطالبة بخدمة مجتمعاتها، والعمل على النهوض بها وتنميتها. (صلاح العبد وآخرون، ب. ت، ص ص 11-13)

ومن العوامل التي تؤثر في دور الجامعة في تنمية المجتمع:

✓ إنشاء قنوات اتصال قوية ومفتوحة بين الجامعة ومواقع العمل، وخاصة مراكز الإنتاج، وذلك لخدمة الأهداف المشتركة.

- ✓ اشتراك الخبراء والفنيين في مواقع العمل والإنتاج المختلفة في المجتمع لإلقاء بعض الدروس التطبيقية والاشتراك في المجالس لنقل خبراتهم وتجاربهم.
- ✓ اشتراك أعضاء هيئة التدريس والباحثين في مركز الإنتاج ومواقع العمل المختلفة ليتعرفوا على مشكلاتها، وينقلوا خبراتهم وتجاربهم إلى الموقع.
- ✓ فتح المجال أمام طلاب الجامعات للتدريب الميداني في مواقع العمل المختلفة وخاصة مراكز الإنتاج كجزء من برنامج الدراسة للحصول على الدرجة العلمية العملية.
- ✓ وضع خطة للبحث وأولوياتها التي تحل مشكلات المجتمع.
- ✓ إتاحة الفرصة للبحوث الجامعية لأن تأخذ طريق التنفيذ، وذلك عن طريق مشروعات استطلاعية.
- ✓ وضع صيغة مناسبة للعمل المشترك تحافظ على القيم المعنوية للجميع وتوفر لكل فرد إحساسه بدوره الخلاق.

ويتوقف شكل الهيكل التنظيمي الذي يحقق أكبر نجاح في ربط الجامعة بالمجتمع على ظروف كل جامعة وطبيعة المجتمع، وأوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بإحدى الوسائل الآتية: (عبد الباسط محمد حسن، 1988، ص ص 39-40)

- 1- تكلف كل جامعة أو كلية أو مركز علمي ببحث مشكلات موقع معين، وتقديم الحلول المقترحة بين الجهات المستفيدة والجامعة.
- 2- في حالة حصر وتوفير البيانات الخاصة بالمشكلات التي تواجه المحليات التي تقع الجامعة في نطاقها الإقليمي، يمكن عرضها على المجلس المشترك من بعض رجال الجامعة، والقطاعات الإنتاجية أو الخدمية المختلفة بهدف وضع الحلول ودور الجامعة فيها.
- 3- التعاون المستقبلي في مختلف المجالات التنموية بين الجامعات والقطاعات المختلفة على شكل خطط قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى، يتم على أساسها تطوير الجامعة ومخرجاتها لمواكبة هذه الخطط.

إن الهدف والغاية من وراء إنشاء الجامعات والتوسع فيها هو خدمة بيئة الإقليم الذي توجد فيه الجامعة، وذلك عن طريق إمداده بالكوادر المؤهلة من التخصصات المختلفة، وتقديم الأسس العلمية الموجهة العلمية لمواجهة مشكلاته. فالجامعات تلعب دورا بارزا في تطوير بيئتها والنهوض بها، ومن ثم يجب عليها أن تقوم بدراسة وسائل تنمية مواردها وتطوير وسائل استغلالها، وبحث مشكلاتها في مختلف المجالات، والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها، ولاشك في أن كل هذه الأمور تلقى على الجامعات الإقليمية أعباء جسيمة، كما تفرض عليها تشكيل برامجها على نحو يعطي مزيدا من الاهتمام بالدروس العملية، والتدريبات الميدانية التي تخدم الإقليم بصفة أساسية.

كما تتطلب هذه الأمور وضع التنظيم الكامل الذي يربط بين الجامعة وبين سائر الأجهزة والمؤسسات التي تعمل داخل الإقليم، فتتصدى الجامعات لمشكلة الإقليم المحلي، ومواقع العمل فيه يحتاج بالضرورة إلى إطار تنظيمي يتيح للجامعة التعرف على تلك المشكلات والإلمام بأبعادها، وكافة البيانات المتعلقة بها تمهيدا لدراساتها، ثم وضع الحلول المقترحة موضع التنفيذ العملي والعمل على حلها. (محمود الكردي، 1979، ص 73)

ويمكن للجامعات أن تسهم في تنمية المجتمعات المحلية، والنهوض بالمحافظات والأقاليم، وذلك بالتضافر مع أجهزة الحكم المحلي داخل الإقليم أو المحافظة. فإذا كانت أجهزة الحكم المحلي تنمي في المواطنين الشعور بالمسؤولية، وتخلق فيهم القدرة على حل مشكلات بيئتهم بأيديهم و تفكيرهم، فإن الجامعات الإقليمية سوف تكون منارات الإشعاع في هذه المجتمعات، وبذرة التطور الحضاري فيها، حيث أن نشر التعليم الجامعي في الأقاليم يعمل اكتشاف المواهب المغمورة فيها، وإبرازها وإعدادها لكي تلعب دورا بناءا في تشييد الحضارة، من ثم فان التعليم الجامعي في الأقاليم عامل رئيس من عوامل إمداد المجتمع بوفرة نسبية من أصحاب المواهب والقدرات والطموحات. (محمد الجوهري، 1985، ص 60)

وإذا كان هذا هو الدور الذي يمكن أن تقوم به الجامعات كما نصت عليه اللوائح والقوانين، فان دورها في المجتمعات المحلية المصرية لا يتم بالصورة المطلوبة، وخاصة في مجالات البحوث والتنمية، وذلك لنقص الإمكانيات وقلة الميزانيات المخصصة للبحوث العلمية.

وإذا كانت الجامعات لديها بعض القصور في التعامل مع المجتمع المحلي، إلا أنها تعد مراكز للبحث العلمي- في البيئة المحلية- تؤدي إلى التحديث والتطور، وتنمية المجتمع المحلي. ومن ثم تتعدد الوظائف العامة لهذه المؤسسات العلمية، حيث تقوم بدور شعبي رائد واسع المدى ومتعدد الأهداف لدعم النظام الاجتماعي السائد. وقد تركز اهتمام الباحثين في الوقت الحاضر على تحليل الأدوار الوظيفية للجامعات الإقليمية، ونوعية إسهاماتها في دراسة مشكلات المجتمع المحلي والعمل على تنميته، وتلك حقيقة لا يمكن إغفالها. إن كل وظائف الجامعات الأساسية تؤدي بصورة مباشرة وغير مباشرة لحل مشكلات المجتمع الذي توجد فيه، ولكن هناك بعض الوظائف المهمة التي تؤثر على عمليات الإسهام الفعلية لهذه المؤسسات العلمية متمثلة في القيام بإجراء البحوث العلمية والتطبيقية، ونشر المعرفة، وزيادة الوعي الاجتماعي والصحي والاقتصادي والعمل على تقديم الحلول والبدائل للعديد من المشكلات التي تواجه المجتمع المحلي. (كامل بدري، 1986، ص ص 12-16)

فالجامعات تلعب دورا مهما في تنمية المجتمعات المحلية من خلال حل المشكلات التي تقف عقبة أمام عمليات التنمية والتحديث، كما يجب أن تقوم الجامعة بالانفتاح على المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والصناعية الموجودة في المجتمع، وأن تشاركها في حل مشكلات المجتمع الواقعية،

وخاصة أن الجامعة "مؤسسة اجتماعية تؤثر وتتأثر بالجو الاجتماعي المحيط بها، فهي من صنع المجتمع من ناحية، ومن ناحية أخرى هي أداة في صنع قيادته الفنية والمهنية والسياسية والفكرية، ومن هنا كانت لكل جامعة رسالتها التي تتولى تحقيقها". (عبد المنعم بدر، 1979، ص7)

ولما كان التعليم الجامعي المسئول عن تنمية المجتمعات المحلية وفق ما تم عرضه من سياسات وأهداف في هذا الشأن، فإن مسؤولية ووظائف التعليم الجامعي تختلف باختلاف المجتمعات المحلية على حسب طبيعة وخصائص وإمكانات كل محافظة، فالمحافظات الزراعية تختلف عن السياحية كما أن المحافظات الصناعية غير المحافظات البدوية، فالتعليم الجامعي الموجود في المجتمعات الزراعية يقع عليه مسؤولية التنمية الاقتصادية التي لا تتحقق إلا عن طريق المساهمة في زيادة الإنتاج الزراعي والإنتاج الحيواني والسمكي، وتصنيع القرية، وتراكم رؤوس الأموال واستغلال القوة العاملة المعطلة، كما أنه المسئول عن تدعيم تكامل سكان المجتمعات المحلية مع المجتمع القومي، كما أنه مسئول عن القضاء على الصراعات الموجودة في المجتمعات المحلية، ويجاد صيغة جديدة بمقتضاها يرتبط الناس فيما بينهم في إطار مجتمع يعينهم على تفجير طاقاتهم وإمكاناتهم، كما يقع عليه مسؤولية المشاركة الشعبية في المجتمعات المحلية ليس فقط على المستوى الإنتاجي، بل أيضا على المستويين الاقتصادي السياسي.

ثالثا: أهداف التعليم الجامعي وخدمة المجتمع ومبررات الاهتمام بذلك

1- أهداف الجامعة لخدمة المجتمع:

يحدد المتخصصون أن للجامعة ثلاثة مجموعات من الأهداف وتتلخص في الأهداف التالية:

- أ- أهداف معرفية: وهي تتناول ما يرتبط بالمعرفة تطورا أو تطورا أو انتشارا .
- ب- أهداف اقتصادية: والتي من شأنها أن تعمل على تطوير اقتصاد المجتمع والعمل على تزويده

بما يحتاج إليه من خامات بشرية وما يحتاج إليه من خبرات في معاونته للتغلب على مشكلاته الاقتصادية وتنمية ما يحتاج إليه من مهارات وقيم اقتصادية.

✓ أهداف اجتماعية: والتي من شأنها أن تعمل على استقرار المجتمع وتخفي ما يواجهه من مشكلات اجتماعية. (عبد السلام عبد الغفار، 1993، ص14).

وتتمثل الأهداف الاجتماعية فيما يلي :

- ✓ تزويد المجتمع بحاجاته من القوى العاملة المدربة تدريباً يتناسب وطبيعة تغير المهن .
- ✓ تدريب الطلاب على ممارسة الأنشطة الاجتماعية مثل مكافحة الأمية، الإدمان، نشر الوعي الصحي وغيرها.
- ✓ تكوين العقلية الواعية لمشاكل المجتمع عامة والبيئة المحلية خاصة.

- ✓ ربط الجامعات بالمؤسسات الإنتاجية في علاقة متبادلة.
- ✓ الربط بين نوعية الأبحاث العلمية ومشاكل المجتمع المحلي.
- ✓ تفسير نتائج الأبحاث ونشرها للاستفادة منها في المجتمع.
- ✓ إجراء الأبحاث البيئية الشاملة التي تعالج بعض المشكلات المتداخلة وهكذا يبدو أن أهداف الجامعات في المجتمعات الديمقراطية لا بد أن تختلف عن أهدافها في المجتمعات الشمولية لما بين من المجتمعات من اختلافات ولذلك يجب صيانة الأهداف التعليمية بما يتناسب مع ما حدث من تغير في أوضاع العالم. (إيناس عبد المجيد حسن، 1995، ص ص521-

(522)

2- أبعاد الجامعة لخدمة الجامعة: يوجد ثلاث أبعاد لقيام الجامعة لخدمة المجتمع وهذه الأبعاد وهي كالتالي:

أ- **البعد الجغرافي:** ويطلق على هذا البعد أحيانا التعليم الإرشادي أو التعليم بغرض خدمة المجتمع المحيط بالجامعة أو التعليم خارج جدران الجامعة، ويقصد به تقديم المناهج النظامية التي تؤدي إلى الحصول على درجات جامعية لهؤلاء الذين لا يستطيعون الحضور إلى الجامعة، وذلك عن طريق عقد فصول دراسية نهائية أو مسائية خارج الجامعة، أو عن طريق الدراسة بالمراسلة أو عن طريق التعليم عن طريق الإذاعة والتلفزيون (شفيق بليغ، 1983، ص4) .

ب- **البعد الزمني:** ويسمى هذا البعد أحيانا بالتعليم المستمر أو التعليم العالي للكبار، ويقصد به توفير فرص الدراسة العالية للكبار الذين أتموا تعليمهم الرسمي بالمدارس بهدف تحسين مستوى الفرد وزيادة كفاءته المهنية كمواطن، وذلك عن طريق إنشاء الفصول الدراسية وإلقاء المحاضرات والتعليم بالمراسلة وتدريب المناهج القصيرة، وعقد ندوات البحث، وغير ذلك من أشكال التعليم المستمر، وفي مثل هذه الدراسات تطبيق برامج جامعية ملائمة لخدمة الكبار. (المجالس القومية المتخصصة، 1983، ص105)

ج- **البعد الوظيفي والخدمي:** ويشمل هذا النوع على ما يسمى بالخدمات التعليمية والأبحاث التطبيقية ويمثل تطوير الموارد الجامعية، واستغلالها لمقابلة احتياجات واهتمامات الشباب غير الجامعي والكبار، وبغض النظر عن السن أو الجنس أو الخبرات التعليمية السابقة، كما يقوم بتقديم الاستشارات للهيئات والأفراد في المجالات المختلفة الزراعية والصناعية والتجارية (عامر يوسف الخطيب، 1989، ص ص11-12)

3- مبررات اهتمام الجامعة بخدمة المجتمع المحلي:

يمر عالمنا المعاصر بمجموعة من المتغيرات العالمية في النواحي العلمية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومع أن التغيير هو سنة الحياة إلا أن ما يميز هذه التغيرات في العصر الحديث عن التغيرات السابقة هو سرعة التغيير من ناحية وشموليته وعالميته وتعدد أبعاده من ناحية أخرى وأهم هذه المتغيرات هي:

- ✓ التغيير السريع والانفجار المعرفي.
- ✓ التقدم التقني الذي أحدث تطوراً سريعاً وملحوظاً في وسائل الاتصال.
- ✓ الانفجار السكاني.
- ✓ تطور مفهوم العمل وزيادة التخصص في المهن.
- ✓ اختزال وقت العمل وزيادة وقت الفراغ.
- ✓ الاتساع في النظرة لبيئة الإنسان من المحلية إلى العالمية نتيجة ظهور مفهوم العولمة.

لذا فإن جامعة اليوم مطالبة أن تؤدي دوراً حيوياً في تنمية أهم ثروة يمتلكها أي مجتمع وهي الثروة البشرية، ويتطلب هذا ربط الجامعة بمواقع العمل والإنتاج من خلال قنوات اتصال مفتوحة وثابتة وإقامة جسور مشتركة بما يسمح بمرور تيارات متدفقة في الاتجاهين وبما يضمن أن تكون الجامعة حس المجتمع ونبضه وتسهم بدور مباشر في عملية التنمية وتضع الحلول العلمية لما يواجهه حركة تطوره ويعوق مسيرته تقدمه، وبما يجعل المجتمع يدرك أن الجامعة أفضل مجالات استثماره وأنها الأداة الفعالة القادرة على إعادة صياغة حياته صياغة تتناسب مع عصر العلم والتكنولوجيا. (سوسن عبد الحميد مرسى، 1998، ص 228)

رابعاً: التخطيط للتعليم وسياسة التشغيل

رغم الأهمية الكبيرة والأثر الذي تمارسه التنمية الاقتصادية في دفع تطور وتقديم المجتمعات إلى الأمام فإنه لا محالة في الاهتمام بقضايا التربية كوسيلة أساسية لتنمية وتطوير قدرات الأشخاص الذين يتحملون هذه المسؤولية لأن الاهتمام هنا كثيراً ما يضيء أثر التنمية الاقتصادية كانت أو اجتماعية وذلك من خلال تنمية قدرات ومهارات المعلمين الأساسية في أدائهم لعملية التعليم بهدف خلق جيل مفكر منتج يساهم في خدمة المجتمع. (إبراهيم تهامي، 1993، ص 150)

لأن تطور الذهنية يسير بشكل عام مع ارتفاع مستوى التعليم في المجتمع، وما يجره من سيطرة على الواقع والتاريخ، وهذه أمور ليس فيها مجال للشك والمناقشة. ورغم انتشار التعليم في العديد من البلدان النامية، لازالت هناك ذهنيات متخلفة حتى عند البعض من الحائزين على درجات عليا من العلم...ويجمع على هذا الأمر العديد من الباحثين في ميدان التربية والاجتماع، حيث يذهب البعض إلى اعتبار أن "العلة في الوطن العربي، كما في العديد في أقطار العالم الثالث تعود إلى نوعية التعليم

ومدى تأثيره على تغيير الذهنية وإرساء قواعد جديدة والتفكير المنطقي والنظرة الموضوعية للواقع". (مصطفى حجازي، 1976، ص ص 111-113)

إن الوطن العربي بأمس الحاجة إلى تطوير وتعميم التعليم وتحسين كفاءته والمواءمة بينه وبين التنمية والتشغيل وجعله قادرا على التصدي للتحديات الكبرى التي لا تزال تواجه مجتمعنا من تجزئة وتخلف وتبعية وغيرها. والشواهد الواقعية تبين أن منظومة التربية والتكوين لا تستجيب لطلب الاقتصاد الوطني بتكوين شباب مؤهل يستجيب لمقتضيات سوق العمل الجديدة كما أنها (أي منظومة التربية والتكوين) لا تتوافق وسياسة التشغيل الوطنية ولا مقتضيات سوق العمل. (ربيع السكرواتي، 1989، ص 143).

ومن هنا إعداد الأفراد لأن يكونوا أفرادا منتجين كلا في مستواه. وأول خطوة يعتني بها في هذا الإطار هي كيفية إعداد محيط اجتماعي ملائم لنجاح المشاريع التربوية.

خامسا: سياسات التعليم من أجل التنمية وآفاقها

1- سياسات التعليم من أجل التنمية:

يعد التعليم في الدول النامية من أهم العوامل المؤثرة في التنمية، ولذا فهو يتطلب أن تتبنى الحكومات في هذه الدول سياسة قومية تعترف بأن التعليم مطلب حيوي وأساسي من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتقوم سياسة التعليم من أجل التنمية على مجموعة العناصر التالية:

أ- أن أي سياسة للتعليم من أجل التنمية لا بد وان تعترف بان التعليم لا بد وأن يكون جزء من خطة التنمية الشاملة.

ب- أن أي سياسة للتعليم من أجل التنمية يجب أن تكون على أسس علمية مخططة حتى يساعد على تحقيق ونشر الفرص الاقتصادية والعائد لكل جماعات المجتمع.

ج- أن استراتيجية الاستثمار يجب أن تأخذ في حسابها مطالب القوى البشرية داخل البلاد ومستويات التعليم القادر على إشباع هذه المطالب، وقوة المستويات المختلفة للنظام التعليمي في علاقته بالإسهام في التنمية الاقتصادية والقوة النسبية للطلبة وغيرها من العوامل الأخرى التي تؤثر على العائد من الاستثمار في التعليم.

د- أن السياسة يجب أن تأخذ في الاعتبار العوامل الاجتماعية والثقافية في التعليم والتي تسهم في التنمية الاقتصادية وتهيئ لها مكانا في التخطيط التعليمي.

وبناء على ذلك تكون الوظائف الأساسية للمؤسسة التعليمية هي:

- البحث العلمي حيث يعتبر أحد الوظائف التقليدية للمؤسسة التعليمية.
- اكتشاف وتنمية المواهب.

- زيادة قدرات الناس على التكيف مع ظروف العمل والوظائف المختلفة المرتبطة بالتنمية الاقتصادية.

- مواجهة الحاجات المستقبلية لأولئك الذين يتمتعون بقدر عال من المهارة والمعرفة.

- تهدف المؤسسة التعليمية أن تكون عاملا من عوامل التغيير الاجتماعي في المجتمع المحلي.

(محمد عبد الفتاح محمد، 2005، ص ص 243-244)

إن النظام التربوي كقطاع من النظام الاجتماعي العام يجب أن تتبع التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمع، هذا إذا أردنا الحفاظ على توازن وترابط كل عناصر ومكونات المجتمع. لأن التخطيط للتربية والتعليم لا يتم في فراغ بل في محيط اجتماعي واقتصادي وسياسي وثقافي، وتحت حاجيات وتحديات عوامل كثيرة ومتداخلة، الأمر الذي يستلزم التكامل بين التخطيط للتعليم والتخطيط للتنمية وفق مشاريع اجتماعية واقتصادية شاملة وهادفة.

إن المؤسسات التعليمية مكلفة بإنتاج يد عاملة ماهرة ومدربة تساهم في إنماء الثروة البشرية بأي شكل من الأشكال، وهي المسؤولة عن النمو العام للمجتمع. فالتخطيط للتعليم إذن يكمن في ربط تطور النظام التربوي العام بأهداف المجتمع وتطلعاته المستقبلية، كما ينحصر دوره في جعل عامل التعليم أكثر فعالية ونجاعة وذلك بملائمة أهداف التعليم لمتطلبات المجتمع.

لقد برزت العلاقة بين التعليم والتنمية منذ زمن بعيد وهذا ما أكدته وتؤكدته الكثير من الوقائع والشواهد نظرا لأهمية التعليم في إحداث الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وتهيئة الظروف المناسبة لذلك، كما تشير الكثير من الدراسات والأبحاث المتعلقة بإستراتيجية التنمية وعلاقتها بالتعليم التي بدأت تظهر بوضوح في السنوات الأخيرة إلى التساؤل عن أهمية ما يسهم به هذا الميدان (التربية والتعليم) في التنمية، فقد كانت فترة الستينات والسبعينات من هذا القرن، فترة العصر الذهبي للتخطيط، إذ أصبح التخطيط يمثل اتجاها علميا حديثا أخذت به الكثير من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وعم استخدامه كوسيلة فعالة بتنميتها الاقتصادية والاجتماعية وفي مقدمتها التعليم. فقد شهد التعليم في الدول النامية عامة والعربية خاصة نموا لم يسبق له مثيل سواء من حيث حجم التعليم أو الميزانية المخصصة له. واهتمام هذه الدول بالتعليم في هذه المرحلة بالذات يعود إلى تحررها من الاستعمار ورغبتها في بناء دولها وتحقيق تقدمها، والخروج من دائرة التخلف.

2- سياسات التعليم والتنمية في الجزائر:

إن حاجة الدولة الجزائرية إلى الإطارات التقنية والإدارية أصبحت ذات أهمية متزايدة مع تطور متطلبات العالم الحديث. وإذا كانت التربية من أهم العوامل الحضارية لتنمية القدرات والخبرات الإنسانية، فإن السياسة التربوية تقتضي أن تتخذ التربية من إعداد هذه الإطارات أحد أهدافها الرئيسية

لثلبية حاجة المؤسسات للإشراف والتسيير في مختلف شؤون الحياة الاجتماعية والاقتصادية. وهذا ما يزيد العملية التربوية والتعليمية ارتباطا بالواقع الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للمجتمع.

وإذا كان الاستعمار قد منع كل محاولات الإصلاح الرامية إلى تحقيق استقلالية اقتصادية وثقافية في البلاد المستعمرة فهذا حتى تبقى تابعة له اقتصاديا وثقافيا وسياسيا، لهذا كان هدف الاستعمار دائما هو تحقيق التقدم والازدهار على حساب تأخر وتخلف الشعوب التي يستعمرها، وما أن بدأت هذه الشعوب تستعيد حريتها واستقلالها حتى بدأت تشعر بالحاجة إلى بناء اقتصاد قوي وإرساء قواعد لبناء تكنولوجيا متطورة. هذا ما جعل البلدان العربية الإسلامية تهتم بالتربية التقنية حسب أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وإمكاناتها المادية والبشرية، خاصة وأن الازدهار الاقتصادي والتقدم التقني والتكنولوجي في هذه الظروف العالمية أصبح ضرورة تتوقف عليها حياة الأمم والشعوب التي تريد أن تحافظ على بقائها بين الأمم المتقدمة. (غول لخضر، 2007، ص 231)

لكن الملاحظ أن أغلب النظم التربوية السائدة في القطار العربية اعجز ما تكون مواكبة هذه التطورات السريعة التي حدثت على مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وما أن انتبعت الحكومات على هذا التفاوت حتى وجدت نفسها أمام تحديات كبرى أهمها إصلاح المنظومة التربوية حتى تكون في مستوى طموحات هذه الكفاءات في مختلف التخصصات.

ولعل من أسباب تخلف النظم التربوية في البلدان العربية، هو أن العناية كانت منصبه على الزراعة والصناعة والتجارة دون العناية بقطاع التربية والتعليم، بل اعتبرته بعض البلدان ميدانا سلبيا يمثل عالة على الاقتصاد (قطاع مستهلك وغير منتج)، وهذا خطأ كبير ارتكب في حق التربية والتعليم. (محمد أحمد موسى، 2002، ص 147)

والواقع هو أن أي استثمار اقتصادي أساسه الإنسان، وعليه فالتربية لا تعد استثمارا اقتصاديا أو اجتماعيا أو ثقافيا فحسب، بل هي استثمار حضاري لا بد منه. لذا فإن الاهتمام المتزايد اليوم بميدان التربية والتعليم والسعي إلى إصلاحه يبشر بالخير، والدليل على ذلك وجود اهتمام بتكوين وإعداد إطارات فنية وكفاءات عالية كهدف من أهداف التربية. لكن هذه العملية ليست سهلة بل تتطلب وعيا وعملا جديا متواصلا وفعالية لأن الإطار المطلوب اليوم ينبغي أن يكون في مستوى التطورات التي يشهدها العالم المعاصر.

وإذا نظرنا إلى سرعة تطور العلوم والتكنولوجيا علمنا مدى صعوبة إعداد الأجيال حيث النوعية المطلوبة والمخرج الوحيد من هذه الصعوبات هو أن تبنى العمليات التربوية على الخبرة والمهارة وإفساح المجال للاكتشاف والابتكار وتشجيع المواهب ورعايتها منذ الصغر.

إن وتيرة التغيير الحالي في الجزائر يستدعي إعادة النظر في قضايا التربية والغايات المرجوة منها خاصة وأن الاستراتيجية التعليمية التي ورثتها الجزائر منذ الاستقلال سادها نوع من عدم الاستقرار

والوهن، وهذا ما يستدعي تقييما جيدا لمعرفة فيما إذا كانت سياستنا التربوية تستجيب لمتطلبات التنمية؟

حتى تكون المدرسة في مستوى الأحداث يجدر بنا أن نكيف برامجها ومناهجها وأساليبها وهياكلها البشرية مع تفاعلات المحيط الاجتماعي ومتطلبات التنمية، وأن تساير التطور الحاصل من حولها خاصة وأن الجزائر تعرضت لهزات بدلت حياتها تبديلا يكاد يكون جذريا يتطلب نظاما تربويا جديدا ملائما يستمد قوته من المقومات الأساسية للأمة ويستقي من ينباع الحضارة العربية الإسلامية ما يثريه ويدعمه ويجعله مقوما أساسيا للتطور والازدهار.

3- آفاق التربية والتعليم والتنمية:

إن ربط التربية والتعليم بالتنمية يمثل رؤية حضارية فلسفية لإنجاز المستقبل، لكن تنفيذه ينبغي أن يحظى باهتمام ومتابعة من طرف المسؤولين والمختصين وجهود المواطنين لضبط توجهاته والارتقاء بأساليبه وتقنياته. إن واقع التربية والتعليم في مدارسنا اليوم يتطلب خوض معركة متعددة الجبهات، حتى تتلاءم البرامج مع الواقع الوطني المتغير ومواكبة التقدم التقني والتكنولوجي. ومهما كانت ضخامة عدد المتدربين الذين يلتحقون بالمؤسسات التعليمية في كل سنة فإن النتائج تبقى محدودة إذا لم يتطور الوسط الاجتماعي والثقافي الذي تتم فيه العملية التربوية والتعليمية.

إن نسبة المتعلمين من أبناء الشعب، والراشدين منهم بوجه خاص لهم أثر حاسم في تشكيل المحتوى التربوي وأهدافه، حتى القول بأن الانتشار الأفقي للتعليم لمحو الأمية أهم من انتشاره الرأسي في أية سياسة تعليمية جادة في العمل على نهضة الأمة وتخطيط حراكها الاجتماعي، فعندما اتضح لبريطانيا سنة 1935 أن عدد العلماء ذوي الخبرة العالمية بلندن يصل إلى 700 عالم، وعدد المهندسين والتقنيين لا يتجاوز 100.000 أعلنت حالة طوارئ في النسق التعليمي السائد وأعيد النظر في كثير من المناهج والأساليب التربوية. وقامت لجان متخصصة بتقدير تكلفة المتعلم من مردوده من مدرسة الحضارة حتى نهاية المرحلة الجامعية لأن هذا العدد اعتبر أدنى حد يندر بالخطر في بلد عدد سكانه 45 مليون نسمة في ذلك الوقت. (محمج العربي ولد خليفة، 1989، ص 12).

إن فهم هذه العمليات التي تتم بين التربية والتنمية ضروري جدا لأنها تلعب دورا أساسيا في عملية التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

لقد لوحظ أن النظام السياسي والاجتماعي يستطيع تسهيل أو امتصاص تطورات التمدن، وأن التربية تستطيع محو الفوارق أو عدم المساواة، أين يصبح من الضروري بناء المؤسسات التعليمية في مناطق مختلفة من الوطن وتنشيط المدارس في الأوساط الريفية حتى تستطيع منافسة المدارس الحضرية. (Patrick Livenais et Jacques Vauglade, 1991, P162)

لقد انتظم في الفترة ما بين 13 ماي إلى 02 جوان 1990 ملتقى مغربي حول العلوم التربوية والتنمية دعت إليه كلية العلوم والتربية بالرباط بمشاركة مندوبين من الدول المغربية الخمس. وأشغال هذا الملتقى دارت حول "ضرورة ربط التربية والتعليم بالتنمية ومواجهة التحدي الحالي والمستقبلي". وقد تم خلال هذا الملتقى تدارس القضايا التالية:

- التربية والبيئة الاقتصادية والاجتماعية.
- التجربة المغربية في ميدان العلوم التربوية.
- التربية الوظيفية. وغيرها من المحاور التي تخدم مستقبل المنظومة التربوية العربية.

سادسا: الاتجاهات الحديثة لدور الجامعة في خدمة المجتمع والتكامل معه

1- الاتجاهات الحديثة لدور الجامعة في خدمة المجتمع:

تعد خدمة الجامعة للمجتمع هي الترجمة الفعلية لوظائف الجامعة من أجل تكيف الأفراد مع المتغيرات السريعة في عالم العلم والتكنولوجيا، وأيضاً مع الحاجات الثقافية المتزايدة التي تمت نتيجة اتساع وقت الفراغ والتسهيلات التي خدمتها وسائل الاتصال الحديثة.

وقد خطت بعض الدول خطوات كبيرة لجعل الجامعة في خدمة المجتمع المحلي، ففي جمهورية الصين الشعبية قامت كليات التربية بالتعاون مع دوائر التربية المحلية بتقديم محاضرات عن كيفية الحفاظ على الصحة العامة، وعن الجينات وعن الأخلاق وعلم نفس الطفل، وتقديم هذه الكليات تلك المحاضرات لأولياء الأمور الملحقين بمدارس الإباء.

وفى التعليم العالي الأمريكي تعتبر وظيفة الخدمة العامة إحدى الوظائف الثلاثة الرئيسية للتعليم العالي بجانب كل من التدريس والبحث العلمي وكذلك الوضع في معظم الجامعات الأجنبية فجامعة كوستاريكا The universtiyof costarica تحدد وظيفتها الأساسية في تقديم المعرفة والاستجابة للاحتياجات الفعالة والأساسية لتنمية المجتمع حيث ينص ميثاق الجامعة الصادر في عام 1940 على أن وظائفها تتمثل فيما يلي :

- ✓ التعليم .
- ✓ البحث
- ✓ الخدمة العامة
- ✓ الابداع الفني
- ✓ نشر المعرفة
- ✓ التنمية المهنية والروحية

وفى اليابان تقدم الكليات المتوسطة junior colleges حوالي 500 كلية برامج تستغرق عامين في ميادين تصل بتنمية المجتمع والعمل على خدمته، وهذه البرامج تتمثل في تعليم الأفراد حفظ الطعام،

والتربية في رياض الأطفال والتصور، فقد جاء في أحد التقارير الصادرة عن دور الجامعات اليابانية في المجتمع المحلي أن القدر المتحقق في الإسهام في أنشطة المجتمع بين كل من الجامعات العامة والخاصة محدود وضئيل للغاية وذلك على الرغم من ضخامة أبحاثها التقليدية. (طارق عبد الرؤوف عامر، 2007، ص16)

كما قامت جامعة ولاية ميتشجان Michigan state university بتقديم خدماتها للمجتمع وخاصة في المجال الزراعي لأنها تسمى كليات منح الأراضي وبدأت تقديم مقررات خاصة في الزراعة حتى تأسس اتحاد الخدمات الممتدة في الولايات المتحدة الأمريكية ، وفي العشرينات تم إلحاق هذه المقررات بوحدة جديدة للتعليم المستمر ، ثم تطورت هذه الوحدة لتشمل مجالات عديدة استجابة للمشكلات التي تواجه الأفراد والمجموعات والمجتمع الأكبر بصفة عامة (Milliam, 1998, pp69-90)

كما تقوم الجامعات الروسية بتقديم خدماتها للمجتمع الخارجي واعتبارها عمل تطوعي، وتشمل هذه الخدمات ما يلي : الفصول المسائية وتنظيم مقررات مهنية للعامة تتضمن مهارات القيادة، ومهارات الاتصال، ومهارات الخطاب العام، كذلك يتم تشجيع أعضاء هيئة التدريس في مختلف المجالات على إيجاد علاقة طيبة مع الهيئات والمؤسسات المحلية مثل المدارس المحلية والمكتبات والمتاحف والأندية الرياضية والمؤسسات الصناعية (Olga & B.Bainetal, 1998, PP49-)

(67)

2- الجامعة والتكامل مع المجتمع:

إن الجامعة مؤسسة اجتماعية من صنع المجتمع، وهي تمثل قمة الهرم التعليمي، ليس لمجرد كونها آخر مراحل النظام التعليمي وحسب بل لأنها تتحمل مسؤولية كبيرة في صياغة وتكوين الشباب الجامع علميا وقوميا وثقافيا وفكريا ووجدانيا. إنها أداة المجتمع في صنع قياداته في مختلف الميادين الفنية والمهنية والاقتصادية والسياسية والإدارية والثقافية والفكرية، والتي من خلالها إما أن يتابع المجتمع مسيرة تنميته بخطى حثيثة وباندفاع وحيوية، وإما أن يراوح مكانه مع التقدم بخطى بطيئة. فالجامعة المتجذرة بعمق في النسيج الوطني ولكن غير المنغلقة على ذاتها والمنفتحة على العالم الخارجي يجب أن تقوم بدور هام ورئيسي في التجديد والاتصال في المجتمعات السائرة في طريقها إلى التنمية، ويجب أن تكون أحد الباعثين الأساسيين في بناء الأمة وترسيخ ثوابتها وخصوصيتها الحضارية.

لقد عدد حامد عمار عشرة خصائص للجامعة تمثل لحة التميز في رسالتها ومهمتها وهي:

✓ جامعة لعناصر التميز في إعداد النخب واعتبار ذلك مهمة أساسية من مهماتها في المنظومة التعليمية وفي السياق المجتمعي العام.

- ✓ جامعة لمعارف عامة مشتركة تمثل قاعدة لمعارف ومهن متخصصة.
- ✓ وهي جامعة لثقات المعارف التي لا يقتصر نموها منعزلة في امتدادات خطية، وإنما تتلاقى وتتشابك في متكامل معرفي بعضها مع بعض من خلال مختلف الخصوصيات المنهجية لمجالات المعرفة.
- ✓ وفيها تلتقي الثقافة الوطنية بخصوصياتها مع الثقافات التي تشاركها في القيم والمعاني والمصائر الحياتية، ومع الثقافات الإنسانية الأخرى.
- ✓ وهي جماع لمختلف منتجات الفكر والتصور والخيال الإنساني.
- ✓ وهي ساحة لتعبئة الطاقة المكونة والمحركة لوعي المتعلم، وعيا بالنفس، ووعيا بمحيطه، ومكوناته، وعيا بما يضطرب به العالم من حوله، ووعيا بهوم الحاضر وتحسبا لاحتمالات المستقبل وتغيراته.
- ✓ وهي جامعة لتأثير المجتمع الذي يؤسسها كما أنها مسؤولة في الوقت ذات التأثير الإيجابي في مسيرته.
- ✓ وفيها يكتسب المتعلم مجموعة من القدرات العقلية والمكنات الاجتماعية والاستطاعات الذاتية ومهارات العمل وقيمه وعاداته.
- ✓ والجامعة كذلك مجتمع بكل ما في المجتمع الحديث من مقومات الحياة الديمقراطية من حيث توسيع مشاركة الطلاب في تنظيم الحياة الجامعية من خلال التواصل الخصب بين الأساتذة والطلاب، ومن خلال التنظيمات والاتحادات الطلابية، ومن خلال قنوات التواصل مع الإدارة الجامعية فيما يتصل بهومهم ومشكلاتهم.
- ✓ وفيها تلتقي جماعة الأساتذة، معلمين موجهين يمثلون فريقا من فرسان العلم يتبارزون مع مجالات تخصصهم ومع الحياة بأسلحة المعرفة والبحث العلمي، وتتكامل أسلحتهم في معارك المعرفة وتتآلف مدارسهم الفكرية في خدمة طلابهم تعليما وتعلما، محاضرة ومناقشة وحوارا، كما تتكامل في خدمة مجتمعهم إنتاجا للمعرفة ونشرا لها، ومشورة وعملا في حل مشكلاته. (حامد عمار، 1995، ص ص 96-98)
- وتختلف رسالة الجامعة وغايتها باختلاف العصور والمجتمعات حيث يوجد لكل مجتمع الجامعة التي تناسبه وتعبّر عن طموحاته وأمانيه، وتجمل بعض الأبحاث دور الجامعة بعدة وظائف منها على الصعيد الوطني:
- ✓ توفير التعليم العام لخريجي المدارس الثانوية.
- ✓ توفير تعليم وتدريب عاليين رفيعي التخصص.
- ✓ توفير السبل للترقي الاجتماعي.

- ✓ متابعة البحث والتعمق العلمي.
- ✓ توفير آليات نخب للباحثين عن الوظائف الرفيعة المستوى.
- ✓ إعداد النساء والرجال للأدوار القيادية في المجتمع.
- ✓ المساعدة في تلبية المجتمع بالطاقة البشرية المثقفة والمدربة.
- ✓ شحذ حد التنافس في الاقتصاد.
- ✓ تقديم خدمات للمجتمعات المحيطة والمناطق.
- ✓ تحقيق الاندماج الوطني في المجتمعات المتنوعة.
- ✓ تأدية خدمات عامة متزايدة في حقول التخطيط والإنماء والإدارة وسواهما.
- ✓ الحفاظ على هوية المجتمع والتجديد في هذه الهوية باتجاه تحديات المستقبل. (عصام خليفة، 1998، ص2)

إن الفكر التربوي والاجتماعي يطرح نموذجا مثاليا معياريا لرسالة الجامعة، ولكن أسس هذا النموذج وأركانه غير متحققة في جامعة بنفسها في بلد ما بل إنها قد تكون صعبة التحقيق في مجمل الجامعات المتعددة في العالم. إنه لصحيح أن وظيفة الجامعة قد اتسعت في العصر الحاضر ولم تعد أولويتها تخريج عدد من الكفاءات العلمية في شتى الحقول من مهندسين وأطباء وصيادلة ورجال قانون وأعمال وسياسيين إلخ... بل أصبحت رائدة في مجال التنمية البشرية والتطور والتقدم، إنها تسهم في مواجهة تحديات الظروف الراهنة ومتطلباتها بما تكشفه من حقائق وما تسهم به من حلول للمشاكل في عبيدها الحالي والمستقبلي، وبما تنتشر من المعرفة وتنتجها فيها وتعمق مداها، حيث يجب على الجامعة أن ترتبط ارتباطا ديناميكيا بمحيطها ومجتمعها، ترتبط بحياة الناس وتلتزم أخلاقيا بأمالهم وحاجاتهم وهمومهم، من هنا فإن النهوض بها يشكل حجر الزاوية في أية خطة للتنمية الشاملة المتكاملة فالجامعة ليست صومعة تأمل ترقب الحياة من الخارج أو من عل وإنما هي وعي الناس في أكمل صورة الممكنة، يعمق معنى حياتهم ويشدها نحو الأفق الأرحب. وهكذا فإن نقل المعرفة والعلم والفن، أو نقل الثقافة عموما، يتضمن الأمرين معا: تحقيق الجامعة لذاتها، أي لحقيقتها وأهدافها وقيمتها، وانفتاحها على محيطها الأمر الذي يخدم في الكثير من جوانبه مشروع الجامعة وأهداف مجتمعها في آن، إن الجامعة لا تسهم في جعل محيطها أكثر تقدما ورخاء وفي جعل أبنائه أقل جهلا وتعصبا، ليست جامعة في شيء ولا هي تنتمي إلى القيم والأهداف التي تشكل جوهر مشروع الثقافة. (محمد شبا، 1981، ص ص155-156)

إن الحوار يجب أن يكون مفتوحا بين الجامعة والقوى الداخلية في المجتمع معا لأخذ بعين الاعتبار المتغيرات العالمية وتفاعلاتها وتأثيراتها على سياق العملية التنموية لمجتمعات وجامعات

البلدان السائرة في طريقها إلى التنمية. وذلك لأن خدمة المجتمع صلب مهمات الجامعة بالإضافة إلا التدريس والبحث.

فالجامعة تسمى إلى التمييز المعرفي و الحضاري و تعد القادة الفاعلين الذين ستقع كواهلهم مسؤولية تحقيق المقاصد الاجتماعية التي تشكل جوهر مهماتها في علاقاتها وفي تفاعلها مع البعض، ومن الجدير بالذكر أن هناك اتجاهين عامين في التراث التربوي فيما يخص العلاقة بين التغيير التربوي والتغيير الاجتماعي هما:

- اتجاه يرى أن التربية بإمكانها أن تحدث التغيير الاجتماعي الذي يطمح إليه المجتمع من خلال موقعها المشارك بنويًا ووظيفيًا مع سائر النظم الاجتماعية الفاعلة في الإطار المجتمعي العام.

- اتجاه آخر يرى أن مهمات التربية الأساسية تخدم الأنماط الإنتاجية والبنية الاجتماعية والأيدلوجية الفكرية المهيمنة في المجتمع في وقت ما والمكرسة لها، وهذا ما يراه أصحاب المنحى النقدي في علم اجتماع التربية. (محمد عبد الخالق مدبولي، 1995، ص 47)

إن الجامعة الرائدة في عملية التنمية ليست الجامعة المعزولة عن بيئتها ومحيطها الاجتماعي، عن هموم مختلف الشرائح الاجتماعية، أنها في حالة تأثير وتأثر متبادل مع المجتمع، وانه لمن الأفكار الخاطئة التي تكون أحيانًا عند بعض مسؤولي البلدان النامية والتي تعتبر الجامعة كمركز بحث للتأمل الفكري المفصول عن الوقائع الوطنية، إن عزلة الجامعة عن بيئتها يشكل خطراً خارجياً يهدد الحرم الأكاديمي العربي "أما الوجهة المطلوبة تداركا لما نحن فيه، فهي جامعة من المجتمع والى المجتمع. جامعة لا تفرق في مهمتها التثقيفية والعلمية بمعناها الضيق، بل عليها أن توسع أفاقها وتغنيهما بمدد فكري شامل يطال الأدب والفن والفلسفة، بمضامين حياته، مستمدة من تراث المجتمع وحاضره. تعي -أوضح وعي وأعمقه- المنازعات والاضطرابات الناشبة في مجتمعنا وخارجه، وبأن يكون لها هذا الوعي عامل تجدد واكتمال وابتداع، فينفذ أثره إلى مجتمعنا تجديداً وتكميلاً وإبداعاً. لكن وفي الوقت نفسه، لا بد من المحافظة على حيدة هذا الحرم ووظيفته. فالعلاقة بالمجتمع - هنا- لا تعني أن تصبح الجامعة مرآة يومية لمسارات التوتر في البنى الاجتماعية، وصراعاتها، فهي (أي الجامعة) بقدر ما توثق ربطها بها، وتمتن جذورها فيه من ناحية، عليها من ناحية ثانية أن تشعر بضرورة التجرد عنه لكي تحسن إدراك شؤونه والحكم فيها". (رياض قاسم، 1995، ص 83)

إن جامعات البلدان السائرة في طريقها إلى التنمية يجب أن تكون مشاركة إيجابية في كل الدراسات القطاعية أو الشاملة التي تدير عملية التخطيط والبرمجة الوطنيين، كما تشرف في مرحلة تالية على تقييم الآثار والنتائج ويجب أن تستخدم المؤهلات العلمية لأبناء محيطها بدل اللجوء إلى الأخصائيين الأجانب حاملي نفس المؤهلات.

وهذا يعني أن الجامعة يجب أن تكون متكاملة بالضرورة مع المجتمع المتنامي الذي يحيط بها، كم ويجب أن تكف عن عزلتها عن باقي النظام التربوي، والتي بقيت غالبا بعيدة عنه، إنها بإمكانها عندما تجدد نفسها أن تقدم لهذا النظام ركائز جديدة الخاصة به، وتشجعه على تكيف المؤسسات والبرامج التي غالبا ما تكون موروثة من العهد الاستعماري أو مكونة بحسب النماذج الخارجية، تكيفها مع الوقائع والمتطلبات الجديدة للتنمية الوطنية وذلك بتشجيع الاتحاد بين التربية المدرسية والتربية غير المدرسية بصورة خاصة، وكذلك أيضا بتشجيع الترابط بين التربية والعمل. (محمد مصطفى الأسعد، 2000، ص142)

لقد غدا المجتمع في صلب التربية يفرض عليها غاياته وأهدافه ونظمه ويسهم معها أيضا بفعالية في عملية التربية المستمرة خارج جدران المدرسة، في مراكز العمل ومؤسسات الإنتاج ومراكز التدريب ودورات التأهيل وإعادة التأهيل، فمعظم جامعات العالم لا ترتبط بالصناعة فقط بل ترتبط بالإنتاج الزراعي وبالأرض، وبالإنتاج المعدني بالإضافة إلى تكوين شخصيات الشباب الجامعي تفتح طاقاتهم وإثارة ملكاتهم وتوجيهها وتنميتها وصقلها، وأصبحت مهمة تربية الصغار والكبار على حد سواء من مسئولية التربية والمجتمع وأصبح هذا الأخير مساهما فاعلا مشاركا وداعما لعملية التربية من أجل الوصول إلى غاياته وأهدافه. "ينتظر من المدرسة أن تتكيف مع المجتمع المحلي ولكنها تسعى في نفس الوقت إلى تطويره باتجاه التقدم". (G.A.Anderson,1968, P11)

إن التغيرات التي تصيب بنية ووظيفة المجتمعات الإنسانية وعلاقتها تفرض عليها التكيف بين ظواهرها التربوية وظروف أوضاعها الجديدة. فقد كان هدف الجامعة في العصور الوسطى نقل التراث وتفسيره وتأويله إلى فكر طلابها أما في القرن التاسع عشر فقد أدت الثورة الصناعية إلى ربط الجامعة بالصناعة وفرضت عليها الانخراط في طموح المجتمع ومشاغله وتلازم عندها العمل والبحث والتوجيه. وتبلور دور الجامعة في خدمة المجتمع أصبح الهاجس الأول هو إنتاج المعرفة من خلال البحث.

ومنذ الستينات كان الشباب الجامعي في البلدان المتقدمة رائد حركة مجتمعية كبيرة حيث طالب الجامعات بتطوير دورها الاجتماعي مما اضطر الجامعات قبول اشتراك الشباب الأكاديميين والطلبة في اتخاذ القرارات التربوية، وكذلك زادت الحكومات من اهتمامها بالجامعات وخصصت لها الأموال اللازمة لدعمها وتسييرها ولتحقيق أهدافها واتخذت من هذا الأمر مبررا ودافعا لتقويم عمل الجامعات ومساءلتها عن مدى القيام بوظيفتها تجاه المجتمع وتحقيق غاياته وأهدافه.

إن التغيير التربوي والتطورات الكبيرة التي طرأت على تنظيم مؤسسات التعليم العالي في النصف الثاني من هذا القرن وظهر ما عرف بالجامعة المفتوحة التي أمنت التربية المستمرة مدى الحياة، وكذلك التداخل الواسع بين الفروع العلمية في البحث والدراسة، كل هذا استلزم أشكالا تنظيمية

في الكليات والمعاهد والمراكز البحثية مختلفة عن ذي قبل واما كان عليه الأمر في الأقسام الأكاديمية التقليدية، وتوثقت العلاقات مع مؤسسات الإنتاج ومشاريعها والمؤسسات البحثية وغيرها من المنشآت التي تخدم اقتصاد السوق. وهذا ما شهدته قلة من جامعات البلدان النامية "بالتأكيد إن الجامعات في البلدان السائرة في طريقها إلى النمو كما في غيرها، هي أمكنة ذات امتياز للتفكير أو الإنتاج العقلي ولكن قسما ضئيلا بينها يرتبط فعليا بإنتاج المنافع المادية، إن هذا لا يتعلق بالتأكد بتحويل الجامعات إلى مصانع أو مزارع، ولكن بربطها بالعمل المنتج يسمح لها أن تختبر النظريات التي أنتجتها بصورة أفضل وأن تأخذ منها المؤشرات لأبحاث أو اختبارات جديدة، أو ببساطة كلية من أجل أشكال جديدة من التكوين كفيلة بأن تساهم في التحسين والإنتاجية. (محمد مصطفى الأسعد، 2000، ص 144)

إن التغيير الذي ترغب فيه التربية يجب أن يكون منطلقا من الواقع الاجتماعي والتربوي العام، وأن تكون غايات التربية وأهدافها واقعية وقابلة للتحقيق ومتطلعة إلى أرض الواقع وبكل ما يضمنه بين جنباته من إيجابيات وسلبيات وتناقضات، وأن تكتشف من خلال هذا الواقع الإشارات والدلالات لما يجب ويمكن تغييره دون قبول هذا الواقع أو الخضوع لمعطياته السياسية والفكرية والإيديولوجية، إن التغييرات التي تصيب مكونات البناء الاجتماعي تحتم عملية الإصلاح التربوي والتعجيل به ليوافق المستجدات في مختلف الميادين الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية وعلاقات التبادل الدولي.

إن جامعات باريس وأكسفورد وكمبرج وغيرها من جامعات البلدان المصنعة قد شهدت تغيير أهدافها ومناهجها خلال حقبات التاريخ المختلفة، فمثلا خلال العصور الوسطى كان التركيز فيها على دراسة الآداب الكلاسيكية واللغتين اللاتينية والإغريقية واللاهوت وغيرها، ثم أدخلت دراسة لغاتها القومية والعلوم الطبيعية في عصر التنوير، ثم تطورت مناهج التعليم عامة والتعليم الجامعي خاصة، وتم التركيز على الرياضيات والعلوم مع بداية السباق في غزو الفضاء والمنافسة الاقتصادية فيما بين بعضها البعض، وخاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، واليابان والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، وكذلك فإن المعاهد العليا التي أنشأها العرب في ظل الدور الكبير الذي أنيط بالعلم والعقل والإسهام فيهما إسهاما إيجابيا خلافا مبدعا، مثل المدرسة المستنصرية والنظامية، وقرطبة والأزهر، هذه الجامعات التي وضعت نصب أعينها الاشتغال بالأمور الثقافية والفكرية، وتفاعلت مع الثقافات اليونانية والرومانية والهندية والفارسية، فاستساعت كثيرا منها وحولتها إلى كيانات ذاتي وتمثلته تمثلا إبداعيا ابتكاريا، وأخرجته تركيبا جديدا تجلت فيه كونية الثقافة والعلم والمعرفة.

إن ما طرأ على مناهج ودراسات الجامع الأزهر من تغيير نتيجة التقاء الحضارة الإسلامية العثمانية في مصر بالحضارة الأوروبية منذ الحملة الفرنسية لا يحتاج إلى دليل، وكذلك فإن جهود

زعماء الإصلاح في العصر الحديث مثل الإمام محمد عبده وغيره في إدخال العلوم الحديثة في أواخر القرن الماضي يؤكد على دور العوامل الخارجية وتأثيرها في التطوير الجامعي وتجديد المؤسسة التربوية..(محمد مصطفى الاسعد، 2000، ص145)

وإذا كان للعوامل الخارجية الدولية أثرها فيما يطرأ على الجامعات من تطوير في مسئولياتها فإن العوامل الخارجية المجتمعية تفرض احتياجاتها الملحة على الجامعة، ويتجلى ذلك في مجالين رئيسيين: أولهما التنوع والتعدد في المعارف والمهارات المتخصصة استجابة لاحتياجات سوق العمل المحلي وما يرتبط به من أنشطة اقتصادية وخدمية وثقافية جديدة تتطلب كوادر ونخبا مؤهلة للاشتغال بها. ويستتبع ذلك أيضا تطورا للمناهج والتخصصات القائمة فعلا لكي تلائم المعرفة والمهارات اللازمة لمستجدات المهن ونظم السوق.

والعامل المجتمعي الثاني الذي يفرض نفسه على الجامعات هو تيار الطلب الاجتماعي والأسري على التعليم، ومراد ذلك إلى عائد التعليم وقيمه الاقتصادية بالنسبة لخريج الجامعة، فضلا عن المكانة الاجتماعية المرموقة التي يحظى بها في التراتب المجتمعي، ولهاتين القيمتين معا يتنامى الطلب على الالتحاق بهذه المؤسسة.(حامد عمار، 1995، 102-103)

إن الجامعة التي تتصدى لتحديات واقعها ومحيطها ولا تتعزل عن الناس بآمالهم وآلامهم، هي بحق مركز إشعاع فكري ومنازة ثقافية ورائدة مجتمعا ومشبعة للوعي الإنمائي المبشر بتحقيق حياة إنسانية كريمة.

إن الوظائف الرئيسية التي تضطلع بها الجامعة تتركز على التعليم والبحث ونشر المعرفة وتعميق القيم الإنسانية في المجتمع، والإعداد المستمر، وتنمية شخصية الطالب العلمية، وإنماء حبه للعمل والابتكار والإبداع، وتحقيق أعلى مستوى من التفاعل بين التعليم العالي والمجتمع، أي ربط الجامعة بالمجتمع، والعمل على توطين التكنولوجيا في الوطن بهدف الاستغناء عن استيرادها وتكوين المواطنة الصالحة وترسيخ الوحدة الوطنية.(أسعد دياب، 1998، ص10)

إن سرعة التغيير في هذا العالم والتي أصبحت متزايدة بصورة غير مسبوقة تفرض على الجامعة نوعا مختلفا من التعليم والتدريب، كما تتطلب تحرير عقل الإنسان ونفسه من الاستتباع الحضاري والثقافي، إنها تتطلب تربية من أجل المستقبل ولا تنتكر للحاضر والماضي في نفس الوقت، كما لا تنتكر للثقافة والتراث الأصيل، تربية تربط جهد الفرد وسعيه وأماله وطموحاته بحياة المجتمع ونشاطه وعمله، تربية بعيدة عن التحجر والتصلب لا تخشى التطوير والتجديد والتحرير، تربية خاضعة للمراجعة المستمرة والبحث والتقييم المستمرين، تربية لا تسخر العلم والأفكار في خدمة المصالح السياسية لمن بأيديهم الحل والربط في شؤون المجتمع، ولأن الجامعة، بما هي عقل المجتمع وصانعة نخبة وولادة المعرفة، فوق المجتمع وإمامه وإمامه باعتبارها مؤسسة لا ينبغي لها

أن تكون إلا تجاوزه فإنها في آن معا، منطلقة منه وباحثة مستجيبة لمستلزمات تطلعاته إلى ما يريد وما ينبغي أن يكون وهي صانعة جديدة لذاته، ومطورة ديناميات صيرورته، أي أنها الذات وغير الذات في الوقت نفسه. ولعل أول وظائف الجامعة وفي لبنان خاصة، أن تكون صانعة نموذج إنساني عارف مدبر، وباحث عن الحقيقة وناشد للحق والعدل، ومشود إلى هويته الحضارية، وملتمز بقضايا مجتمعه وحاجات تميته إنسانيا وماديا، وأن تكون مفاعلا عقليا، منفتحا على علوم العالم ومعارفه وثقافتهم ومشاركا ديناميا في إبداعاته من خلال تكامل وتفاعل بين الانتماء الوطني والرؤية الحضارية. (اسعد دياب، 1998، ص17)

وهكذا فإن على الجامعة ألا تتخلى عن موقفها الناقد والواعي بكل ما حولها، ويجب أن تكون معارفها مرتبطة بحركة الحياة ورؤاها المستقبلية المتطورة، ومؤمنة بالعقلانية وبالإنسان حتى تصبح قوة اجتماعية قادرة على تقرير مصير المجتمع، تفهم روح العصر وتقرر الانتساب إليه وتتجنب الانعزال عنه وساهم ايجابيا في حركة التاريخ جامعة بين الأصالة الراسخة والمعاصرة الواعدة.

إن استلهاهم الواقع الحي، الواقع التربوي والواقع الاجتماعي في هذا التغيير (تغيير المجتمع) واتخاذ دلالاته وإرهاصاته وبشائره منطلقا للاتجاهات والغايات والمقاصد التي توضع لتطوير التربية من أجل تطوير المجتمع، يقضي إلى حد بعيد على الثنائية الصراعية التصادمية التي طالما قامت بين التربية والمجتمع، ويجعل قدرة التربية على التغيير ممكنة وفعالة. فالتغيير في شتى المجالات، تم دوما وأبدا في تاريخ الإنسانية عن طريق تيارات أحست قبل سواها باهتزازات الواقع وإرهاصاته وتطلعاته، فعبأت القوى لتلبية تلك التطلعات، وإخراج الاهتزازات الكامنة العميقة من عالم الممكن إلى عالم الواقع ولتسيير عملية المخاض والإسراع فيها. (عبد الله عبد الدايم، 1995، ص66)

ومما تجدر الإشارة إليه أن غايات التربية تولد المرة تلو الأخرى ويعاد توليدها لتمكين الإنسان من تحقيق ذاته لأن الفكر الخلاق المبدع هو القادر على قيادة عملية التنمية في المجتمع، فالفلسفة التربوية في أي مجتمع من المجتمعات لا تولد مكتملة مرة واحدة، وإلى الأبد بل تظل قابلة للنقد والتقييم ومن ثم التعديل بحسب ظروف المجتمع والمستجدات الداخلية والخارجية "إن البناء الاجتماعي أو التخريب الاجتماعي كلاهما قضية تربوية أساسا أو هما نتائج الكيفية التي توظف بها المؤسسة التربوية لخدمة قوة اجتماعية بأعيانها فالعوامل التي أدت إلى سقوط الحضارة الهيلينية هي نفسها التي أدت إلى سقوط الحضارة العربية الإسلامية وانهايار نظامها التربوي فقد كان هناك أولا انحسار العقلانية عن الحياة العامة والنشاط التربوي، ومن ثم النكوص إلى الانشغال بالدراسات اللغوية اللفظية التأملية، ثم تلا ذلك ثانيا، انحطاط قيمة الإنسان. (محمد جواد رضا، 1987، ص217)

الخلاصة:

يتوقف تقدم الأمم على تنمية مواردها البشرية، صحيح أن رأس المال والموارد الطبيعية وغيرها من العوامل الاقتصادية تقوم بدور هام في تحقيق التقدم والتنمية، ولكن ما من واحد منها يفوق في الأهمية عنصر القوى البشرية، ذلك أن مصدر التغيير لا يوجد في النظم والقوانين بقدر ما يوجد في الأفراد فعليهم يقع عبء التغيير في النظم والمؤسسات والعلاقات، وعليهم يتوقف تحويل المصادر الطبيعية إلى أشياء نافعة يحسن استغلالها وتوجيهها لخير المجموع. ومن هنا يبرز دور التعليم في بناء القوة البشرية المنتجة. فعن طريقة يمكن تنمية قدرات الأفراد وتزويدهم بالقيم والاتجاهات والمعارف التي تمكنهم من الخلق والتجديد والابتكار، وترجمة مفاهيم الحياة العصرية إلى سلوك يترتب عليه إنتاج الأجيال اسعد واقدر على العمل والإنتاج من الأجيال السابقة.

ولقد أصبح التعليم ضرورة من ضرورات الحياة إذ بدونه يصعب على إنسان العصر التكيف والتكيف مع متطلبات القرن العشرين، علما بان مجالات متطلبات الحياة تزداد كل يوم كثرة وتنوعا وتعقيدا، فالدول النامية ومن بينها الدول العربية تعاني ليس من نقص في الكفاءات، وإنما في سوء استغلال هذه الكفاءات لتشغيل مواردها الطبيعية وتسيير اقتصادياتها، لهذا فهي مدعوة لاكتسابها عن طريق التربية والتكوين. فالدول المتقدمة وصلت إلى ما هي عليه بفضل استغلالها لطاقتها البشرية أحسن استغلال، وتطوير البحث العلمي بما يخدم المجتمع... وأمام هذه التحديات نحن مطالبون اليوم برسم سياسة تربية وتنموية تستجيب لمتطلبات المجتمع وتطلعاته المستقبلية، وحتى يمكن إدماج النسق التربوي والتعليمي لاستراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تبقى الإجابة على السؤال مطروحة: أي تربية نريد لأي نوع من المجتمع أو لأي نوع من التنمية؟

إن عوامل التربية والتكوين ينبغي أن تصبح عوامل تنمية وليس فرامل، وتحقيق مثل هذا الهدف يتطلب إعادة النظر في منظومتنا التربوية وفي مخططاتنا التنموية. فالمؤسسات التعليمية الحديثة عليها أن تكون العلماء والتقنيين والحرفيين الذين يقع على عاتقهم تقدم المجتمع وازدهاره. من هنا كان للنظم التعليمية على اختلاف أنواعها وعبر التاريخ الأثر القوي على تطور المجتمعات وتنوع معارفها. وما فترات النشاط الاجتماعي والاتصال الثقافي والتقدم في المعرفة سوى عهود تغير في نظم التعليم وأساليبه.

الفصل الخامس منهجية الدراسة

تمهيد:

تحتل هذه المرحلة الميدانية أهمية خاصة في البحوث الاجتماعية، وذلك لأن قيمة البحث الاجتماعي لا تتمثل فقط في جمع التراث النظري، و الاطلاع على البحوث و الدراسات التي تناولت المشكلة موضوع الدراسة بشكل مباشر، و إنما القيمة الحقيقية للبحوث الاجتماعية تتمثل في اعتمادها على العمل الميداني الذي يمكن الباحث من جمع المعلومات من المجتمع الذي يقوم بدراسته، ومراجعة هذه البيانات مراجعة دقيقة أثناء القيام بالعمل الميداني. (سعيد ناصف، 1997، ص 159) غير أن هذه البيانات التي يجمعها الباحث تصبح لا قيمة لها إلا إذا قام بتحليلها وتفسيرها ووضع التوصيات التي يرى أنها ضرورية لعلاج المشكلة التي هو بصدد دراستها.

فالمرحلة الميدانية من أهم مراحل دراستنا وذلك نظرا لما تتطلبه من بصمات خاصة بالباحث، فقد تضمنت المرحلة الاستطلاعية والتي سمحت لنا بالحصول على معلومات وبيانات هامة متعلقة بموضوع البحث إلى جانب اختبار ثبات الاستبيان وتوظيف عدد من وسائل جمع البيانات إضافة إلى الاستعانة ببعض الأساليب الإحصائية ثم تحليل نتائج الدراسة.

أولا: الدراسة الاستطلاعية

ومثلت المرحلة الأولى في دراستنا الميدانية التي كانت غايتها التعرف على الواقع الميداني قبل الخوض في تفاصيله، وإزالة اللبس على بعض النقاط الغامضة خاصة فيما يخص المفاهيم المستعملة بحيث تسنى لنا من خلال هذه المبادرة:

- 1- الاطلاع على الهيكل التنظيمي للجامعة وفق التقسيمات الجديدة حسب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 24 أوت 2004. (أنظر الملحق رقم 01)
- 2- التعرف على مختلف أقسام الجامعة وشعبها وتخصصاتها.
- 3- الحصول على قائمة الأساتذة الإداريين بجامعة محمد خيضر ببيسكرة من رئيس مصلحة المستخدمين. (أنظر الملحق رقم 02)

ولقد انقسمت الفترة الاستطلاعية لموضوع الدراسة إلى مرحلتين، الأولى دامت ما بين 17 جوان إلى 28 جوان 2012، والثانية دامت ما بين 07 أكتوبر إلى 11 أكتوبر 2012، تعرضنا فيها إلى عدة عقبات أثرت نسبيا في السير الحسن للعمل الميداني أهمها: أن المرحلة الأولى صادفت نهاية العام الدراسي وكان مسؤولي المؤسسة منشغلين بالمداورات وإعلان النتائج أما المرحلة الثانية فقد صادفت فترة الدخول والتسجيلات لدورة سبتمبر.

ثانياً: حدود الدراسة

1- المجال المكاني:

تم إنشاء جامعة محمد خيضر بسكرة وفق عدة مراحل :

• المرحلة الأولى : مرحلة المعاهد (1882-1984)

تم إنشاء جامعة محمد خيضر بسكرة من خلال المعاهد الوطنية التي تضمنت:

✓ المعهد الوطني للري (المرسوم رقم 254-84 المؤرخ في 18/8/1984)

✓ المعهد الوطني للهندسة المعمارية (المرسوم رقم 253-84 المؤرخ

في 05/8/1984)

✓ بالإضافة إلى المعهد الوطني للكهرباء التقنية في عام (1986 المرسوم رقم 86 :

169-المؤرخ في 18 / 8/ 1986)

• المرحلة الثانية : مرحلة المركز الجامعي (1992-1998)

كانت المعاهد الوطنية تتمتع باستقلالية إدارية،, بيداغوجية ومالية وتتكفل هيئة مركزية

بالتنسيق فيما بينها، تحولت هذه المعاهد إلى مركز جامعي بمقتضى المرسوم رقم -92 :

925 المؤرخ في: 1992/7/7 خلال هذه الفترة تم فتح فروع أخرى وهي على التوالي:

✓ معهد العلوم الدقيقة

✓ معهد الهندسة المدنية

✓ معهد العلوم الاقتصادية

✓ معهد الإلكترونيك

✓ معهد الأدب العربي

✓ معهد علم الاجتماع

• المرحلة الثالثة : مرحلة الجامعة (1998 إلى يومنا هذا)

وعلى إثر صدور المرسوم رقم 219- 98 المؤرخ في 1998/7/7 تحول المركز الجامعي

إلى جامعة تضم 07 معاهد وهي:

✓ معهد العلوم الدقيقة

✓ معهد الري

✓ معهد العلوم الاقتصادية

✓ معهد الإعلام الآلي

✓ معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية

✓ معهد الهندسة المعمارية

✓ معهد الكهرباء التقنية

وبإصلاح التعليم العالي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-397 المؤرخ في 1998/12/2
المتعلق بتنظيم وتسيير الجامعة المتمم للمرسوم رقم 544-83 المؤرخ في 1983/9/17 المتضمن
القانون الأساسي النموذجي للجامعة بحيث تشكلت الجامعة من ثلاث كليات:

✓ كلية العلوم وعلوم الهندسة

✓ كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

✓ كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية

ثم جاء المرسوم التنفيذي رقم 90-09 :المؤرخ في 21 : صفر 1430 الموافق

1998/7/17 في 2009/2/17 الذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 219-98 :المؤرخ في 1998/7/17
وأصبحت الجامعة تتكون من 6 كليات:

✓ كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة

✓ كلية العلوم التكنولوجية

✓ كلية الآداب واللغات

✓ كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

✓ كمية الحقوق والعلوم السياسية

✓ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير (دليل جامعة محمد خيضر

بسكرة، 2007-2008)

2- المجال البشري:

بعد تحديد المشكلة وما يرتبط بها من فروض أو أسئلة تأتي خطوة جمع البيانات لاختبار
الفروض أو الإجابة على الأسئلة، ولذلك يقوم الباحث بتصميم خطة لجمع البيانات، ويجب أن تكون
هذه الخطة مرتبطة ارتباطا مباشرا بمشكلة البحث وخالية ما أمكن من المشكلات التي كثيرا ما تؤثر
على نتائجها-وأن يراعي عند وضع خطة البحث أن يتخلص من هذه المشكلات أو يحد من أثرها على
الأقل-، والقيام بدراسة استطلاعية قبل تنفيذ البحث الأصلي يساعد الباحث على التعرف على الكثير
من المشكلات التي قد لا يتوقعها.

ويتضمن منهج البحث عادة الجوانب التالية:

- العينة (الأفراد الذين يطبق البحث عليهم)
- إجراءات البحث (الأسس التي يتبعها الباحث عند جمع البيانات)
- الأدوات المستخدمة في جمع البيانات.

وسيتم استخدام المسح الشامل " الذي يقوم بدراسة شاملة لجميع مفردات المجتمع أي عن طريق الحصر الشامل" (عبد الباسط محمد حسن، 1990، ص224)، باعتبار أن موضوع البحث هو دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي دراسة لاتجاهات القيادات الإدارية في جامعة محمد خيضر بسكرة، فإن مجتمع الدراسة يشمل كل القيادات الإدارية في جامعة محمد خيضر بسكرة والمقدر عددهم بـ 82 مفردة، حسب القائمة المقدمة لنا من طرف مصلحة المستخدمين والتي احتوت على 141 أستاذ إضافة إلى رئيس الجامعة (أنظر الملحق رقم 02)، حيث تم استثناء رؤساء اللجان والمجالس العلمية ومسؤولي الميادين ومسؤولي الشعب ومسؤولي التخصصات ورؤساء المصالح وعددهم 60 أستاذا (بسبب أن مهامهم ليست مهام إدارية بحتة) (أنظر الملحق رقم 01)، كما أن بعض المناصب كانت شاغرة وغياب مجموعة من المسؤولين بسبب السفر.

3- المجال الزمني:

- خصصت المرحلة الأولى من الدراسة الميدانية لاختبار صدق وثبات المقياس وذلك من خلال:
- توزيع 7 استمارات للمقياس على مجموعة من أساتذة قسم العلوم الاجتماعية بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية وذلك بعد إطلاع المشرف عليها في الفترة الممتدة بين 03 جوان 2012 وإلى غاية 07 جوان 2012.
 - ثم إعادة تعديل بعض بنود المقياس حسب اقتراحات الأستاذ المشرف والأساتذة المحكمين في الفترة الممتدة بين 07 جوان 2012 وإلى غاية 14 جوان 2012.
- أما المرحلة الثانية فقد دامت من 17 جوان إلى 28 جوان 2012 تم فيها توزيع 50 استمارة للمقياس على مفردات المجتمع وجمعت 40 منها فقط، ومن 07 أكتوبر إلى 11 أكتوبر 2012 تم فيها توزيع 32 استمارة للمقياس على باقي مفردات المجتمع وجمع 22 منها فقط.

ثالثاً: منهج الدراسة

المقصود بمنهج البحث العلمي تلك المجموعة من القواعد والأنظمة العامة التي يتم وضعها من أجل الوصول إلى حقائق مقبولة حول الظواهر موضوع الاهتمام من قبل الباحثين في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية.

وبناء عليه فإنه يمكن القول بأن المناهج التي تصلح للبحث عن حقيقة ظاهرة معينة تختلف باختلاف الموضوعات المطلوب بحثها من قبل الباحثين والذين يمكن أن يتبعوا مناهج علمية مختلفة، وبشكل عام يمكن تعريف المنهج العلمي بأنه "عبارة عن أسلوب من أساليب التنظيم الفعالة لمجموعة من الأفكار المتنوعة والهادفة للكشف عن حقيقة تشكل هذه الظاهرة أو تلك". (ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، 2000، ص 33).

لذا فإن اختيار منهج الدراسة عملية لا تخضع لإرادة الباحث بقدر ما تتعلق بطبيعة موضوع البحث والهدف المتوخى منه، لذلك فقد كان المنهج الوصفي باعتباره "طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية..." (عمار بوحوش، محمد محمود الذنبيات، 1995، ص 129) الأكثر انسجاماً مع الطرح المقترح للموضوع وقد تم تجسيد هذا المنهج وفقاً للخطوات التالية:

1- الاستكشاف:

- القيام بتجميع وتحديد المصادر النظرية للمعلومات المتصلة بموضوع الدراسة وتحديد مدى أهميتها للبحث.
- القيام بإجراء اتصالات مع كل من التمسنا فيه تقديم إضافة حقيقية للموضوع سواء كان من أهل الخبرة والتخصص العلمي أو العملي.
- القيام بمعاينة ميدانية لبعض كليات وأقسام الجامعة بقصد الوقوف على الحالات ذات الصلة الوثيقة بموضوع البحث والقيام بدراستها وتحليلها.

2- الوصف المتعمق:

- ويمثل المرحلة الثانية في دراستنا الوصفية، وقد مرت هي الأخرى بعدة خطوات أهمها:
- تحديد إشكالية الدراسة والتساؤلات التي بنيت عليها.
- ضبط مجتمع البحث وتحديد خصائصه ومميزاته.
- القيام بجمع البيانات من خلال تسخير بعض من الأدوات البحثية مثل: مقياس الاتجاهات، المقابلة الحرة... الخ
- القيام بتحليل البيانات واستخراج الاستنتاجات ذات الدلالة.

رابعاً: أدوات جمع البيانات

قد يستخدم الباحث أكثر من طريقة أو أداة لجمع المعلومات حول مشكلة الدراسة أو للإجابة عن أسئلتها أو لفحص فرضياتها، ويجب على الباحث أن يقرر مسبقاً الطريقة المناسبة لبحثه أو لدراسته وأن يكون ملماً بالأدوات والأساليب المختلفة لجمع المعلومات لأغراض البحث العلمي، ومن بين الأدوات المستخدمة في بحثنا هذا ما يلي:

1- المقياس:

تم تصميم مقياس خاص بدور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي. وفيما يتعلق بطريقة الإجابة على بنود المقياس، فقد اشتملت على خمس اختيارات تبدأ من الموافقة بشدة وصولاً إلى المعارضة الشديدة وفق مقياس ليكيرت المتعدد الاختيارات.

وقد شمل المقياس في صورته النهائية مجموعة من الأسئلة تقيس عدة أبعاد شملت 74 بنداً

(أنظر الملحق رقم 03)

وقد كان هو الأداة الأساسية لجمع المعلومات الخاصة بموضوع الدراسة، حيث وزع على كل الأساتذة الإداريين في جامعة محمد خيضر بسكرة.

حيث تمت عملية بناء هذا المقياس وفقاً للخطوات التالية:

- تم تحضير مجموعة من الأسئلة تتعلق بمواقف لها علاقة بالموضوع المدروس.
 - عرض المقياس على الأستاذ المشرف الذي تفضل بتصحيحه ومناقشتي في نقاط منها، وقد تكررت هذه العملية عدة مرات إلى أن وصل إلى صورة شبه نهائية.
 - عرض هذا المقياس على بعض الأساتذة للتحكيم. (أنظر الملحق رقم 04)
- وفي ضوء الملاحظات المقدمة والتي تمحورت حول استبدال بعض الألفاظ والتأكيد على التحديد الدقيق للبعض الآخر لتجنب التاويلات الخاطئة من طرف المبحوثين، ليتم إدخال التعديلات المطلوبة على المقياس ليصبح في شكله النهائي وعدد بنودها، وتم تقسيمه إلى ثلاث محاور حسب تساؤلات الدراسة:

المحور الأول: حول توافق مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل، وتضمن البنود من 1 ← 24.

المحور الثاني: حول وظائف التعليم العالي وأهميتها في التنمية البشرية، وتضمن البنود من 25 ← 46،

المحور الثالث: حول آليات مقترحة لتطوير التعليم العالي في خدمة المجتمع، وتضمن البنود من 47 ← 74.

وقد تم توزيع المقياس على كل القيادات الإدارية بجامعة محمد خيضر بسكرة والمقدر عددهم بـ 82 ولم يتم جمع إلا 62 فقط للأسباب السالفة الذكر.

2- المقابلة: وهي إحدى أهم وسائل جمع البيانات من الميدان، واعتمدنا عليها للإحاطة بجوانب أشمل عن الموضوع.

واستعملنا في بحثنا هذا المقابلة الحرة أو غير المقننة وفيها لا تكون الأسئلة موضوعة مسبقاً، بل يطرح الباحث سؤالاً عاماً حول مشكلة البحث، ومن خلال إجابة المبحوث يتسلسل في طرح الأسئلة الأخرى. وعادة يكون لدى الباحث الإطار العام أو الأسئلة العامة حول موضوع البحث، ويستخدم هذا النوع في الدراسات الاستطلاعية وعندما يكون الباحث غير ملم بالمشكلة أو الظاهرة وليس لديه خلفية كاملة حولها. ويمتاز هذا النوع من المقابلات بغزارة المعلومات التي يوفرها، كما يساهم في تعديل فروض الدراسة وأهدافها وفي بناء استمارة المقياس. (رجاء محمود أبو علام، 2001، ص 429)

وباعتبار الباحثة من أساتذة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ونظراً للتواجد الدائم بها، تم استثمار العلاقات الحسنة التي نشأت بين الباحثة وبعض المسؤولين في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية في القيام بعدة لقاءات علمية تم فيها استعراض موجز لموضوع الدراسة والدافع لاختياره مع الغاية الحقيقية المرجوة منه، وقد تم إجراء هذه المقابلات مع كل من:

- نائب عميد كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية المكلف بالبيداغوجيا بجامعة محمد خيضر بسكرة.
- رئيس قسم العلوم الاجتماعية بجامعة محمد خيضر بسكرة.
- نائب رئيس قسم العلوم الاجتماعية المكلف بالبيداغوجيا بجامعة محمد خيضر بسكرة.

وللتأكد من صدق محتوى المقياس وملائمة أسئلته وعباراته من حيث الصياغة ومن حيث أدائه للهدف المراد، تم توزيعه على مجموعة من المحكمين المختصين في مجال العلوم الاجتماعية قدرت بسبعة أساتذة (أنظر الملحق رقم 04)، وقد طلب منهم دراسة مفردات المقياس ومحتواه ومدى ملائمته للهدف وتم توزيع المقياس واستلامه من خمس أساتذة فقط، وبعدها تم حساب معامل صدق المقياس بالطريقة التالية حسب معادلة لوشي (1) لحساب صدق المحتوى:

حيث n و $=$ عدد المحكمين الذين اعتبروا البند (العبارة) تقيس البعد المراد قياسه.

$n =$ العدد الإجمالي للمحكمين.

و بعد إجراء العمليات الإحصائية لحساب معامل صدق كل عبارة، ثم حساب معامل صدق المقياس ككل وكان معامل صدقه $0.71 =$ ، مما يؤكد بأن البنود الموضوعه صادقة في قياسها وهذا لأن القيمة المعيارية تتراوح بين $(1 - , + 1)$. (أنظر الملحق رقم 05)

أما فيما يخص ثبات استجابات المبحوثين (يقصد بثبات الاختبار أنه يعطي نفس النتائج إذا ما أعيد تطبيقه على نفس العينة وفي نفس الظروف)، وقد تم حساب ثبات المقياس على مفردات المجتمع الاستطلاعية مقدرة بـ 20 مفردة، حيث كانت الفترة بين التطبيق الأول والثاني تقدر بـ 15 يوما ، فكانت النتائج كالتالي:

وبما أن $r=1$ فإن معامل الارتباط حسب قاعدة جيلفورد مرتفع جدا ويدل على علاقة شبه تامة، وهذا إنما يدل على أن المقياس على قدر عال من الثبات وأن بنودها صالحة للاستعمال. (أنظر

الملحق رقم 05)

خامسا: الطرق الإحصائية المستخدمة

لقد اعتمدنا في تفريغ بيانات استمارة البحث على بعض المقاييس الإحصائية الوصفية منها:

1- مقاييس النزعة المركزية:

وتعتبر من أهم المقاييس الإحصائية وأكثرها استخداما وهي تختص بوصف التوزيعات التكرارية من حيث القيمة المتوسطة التي تتركز حولها التكرارات أو القيمة التي تنزع وتميل نحوها عناصر مجموعة البيانات، المتوسط عبارة عن قيمة نموذجية نختارها في بعض الأحيان من بين المفردات التي تشكل المجموعة أو نقوم بحسابها استنادا إلى القيم التي تتخذها المجموعة، وهناك عدة أنواع من المتوسطات كالوسيط والمنوال، المتوسط الهندسي، المتوسط التوافقي والمتوسط الحسابي.

وهذا الأخير هو ما استخدمناه في حساباتنا وهو يبين درجة إجماع عناصر المجموعة حول

نقطة واحدة (سؤال معين). (فتحي عبد العزيز أبو راضي، 1998، ص 139)

2- مقاييس التشتت:

يعرف تشتت مجموعة من القيم بأنه تباعد مفرداتها فيما بينها أو تباعدها عن قيمة معينة محسوبة من داخل المجموعة (الوسط الحسابي) باستخدام مقدار التباعد أو التقارب بين مفردات المجموعة كمقياس للتشتت، فهذا المقياس يوضح مدى تجانس المفردات.

ففي كثير من الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التي تعتمد على الأسلوب الإحصائي نحتاج إلى دراسة تشتت مفردات المجموعة عن قيمة متوسط تمثل المجموعة فإذا كانت المفردات متجانسة فإن انحرافات المطلقة تكون صغيرة أما إذا كانت مفرداتها غير متجانسة فإن هذه الانحرافات تكون كبيرة وعادة ما يستخدم الوسط الحسابي للقيمة المتوسطة. (صلاح أحمد مراد،

2000، ص ص 85-86)

وكذا أحد مقاييس الارتباط وهو معامل ارتباط بيرسون (ر) لاختبار ثبات استجابات
المبحوثين (صدق المقياس).

3-القوانين الإحصائية المطبقة في الحسابات: (السيد محمد خيرى، 1999، ص ص 75-78)
ومن بين القوانين التي استعملناها في حساباتنا ما يلي:

$$\frac{\text{التكرار} \times 100}{\text{مجموع التكرارات}} = \text{النسبة المئوية}$$

مجموع التكرارات

$$\frac{\text{مجموع التكرارات}}{\text{عدد الخيارات}} = \text{المتوسط الحسابي}$$

$$\frac{\text{مجموع (التكرار - المتوسط الحسابي)}^2}{\text{الانحراف المعياري}} =$$

4-معامل ارتباط بيرسون (ر): مجموع التكرارات

للحصول على معامل ارتباط بيرسون نتبع الخطوات التالية:

- إيجاد الوسط الحسابي لكل من قيم المتغيرين س، ص أي نحصل على: م س، م ص

- إيجاد القيم المعيارية الخاصة بكل متغير من المتغيرين س، ص أي س س، ص ص حيث:

$$\text{س س} = \frac{\text{ص ص} - \text{م س} \times \text{م ص}}{\text{م س} \times \text{م ص} - \text{م م}^2}$$

- ضرب القيم المعيارية المتناظرة لكل من المتغيرين بعضهما في بعض أي:

$$\text{س س} \times \text{ص ص} + \text{س س} \times \text{ص ص} + \dots + \text{س س} \times \text{ص ص} + \text{ص ص} \times \text{س س} + \dots + \text{ص ص} \times \text{س س}$$

- جمع حواصل القيم المعيارية المتناظرة أي = م س م ص

- حساب مجموع مربعات القيم المعيارية الخاصة بكل متغير، أي نحصل على: م س م ص² ثم

$$\text{م س م ص}^2 + \text{ص ص م س}^2 \text{ (صالح بن محمد الصغير، 2001، ص ص 134-135).}$$

$$\text{م س م ص} - \text{م م}^2 = \text{معامل الارتباط ر}$$

$$\text{م س م ص} - \text{م م}^2 = \text{م س م ص}^2$$

- خصائص معامل الارتباط بيرسون:

- تتراوح قيمته بين -1، +1 أي $-1 \leq \text{معامل الارتباط} \leq +1$.

- يساوي الصفر في حالة انعدام الارتباط ويكون موجبا في حالة الارتباط الطردي Direct Correlation، وسالبا في حالة الارتباط العكسي Inverse Correlation .
- كلما ارتبطت-اقتربت- القيمة العددية لمعامل الارتباط من 1 الصحيح دل ذلك على زيادة درجة قوة الارتباط.
- إذا كان معامل الارتباط=1 دل ذلك على وجود ارتباط طردي تام، وإذا كانت قيمته=-1 دل ذلك على وجود ارتباط عكسي تام. (إمتثال محمد حسن، محمد علي محمد أحمد، 2000،

(221)

وقد اقترح جيلفورد Guilford تفسيرا لمعاملات الارتباط حسب أحجامها وذلك إذا كانت الارتباطات دالة (هامة أو حقيقية)، إلا أن هذه التفسيرات لا تنطبق على الارتباطات غير الدالة.

- معامل الارتباط الأقل من 0.2 ضعيف ويدل على علاقة غير هامة.
 - معامل الارتباط من 0.2 إلى 0.39 ضعيف ويدل على وجود علاقة ضعيفة.
 - معامل الارتباط من 0.4 إلى 0.69 متوسط ويدل على علاقة جيدة وهامة.
 - معامل الارتباط من 0.7 إلى 0.89 مرتفع ويدل على علاقة قوية.
 - معامل الارتباط أكبر من 0.9 مرتفع جدا ويدل على علاقة شبه تامة.
- وتنطبق هذه التفسيرات على معاملات الارتباط الدالة ومهما كانت الإشارة موجبة أو سالبة، فمعامل الارتباط 0.8 يدل على حجم للعلاقة مشابه لما يدل عليه معامل الارتباط -0.8، والفرق بينهما في الاتجاه (إيجابي أو سلبي). (صلاح أحمد مراد، 2000، ص ص158-159)
- ولإيضاح أكثر قمنا باستخدام بعض العروض البيانية لأنها تساعد على فهم الظاهرة المدروسة بمجرد النظر إليها، واستخدام الرسوم والأشكال البيانية شائع فكثيرا ما نلاحظه في النشرات والإعلانات، وهناك أنواع مختلفة من العروض البيانية كالخط البياني، الأعمدة البيانية، الرسوم الدائرية...الخ.

(Claude Rosental, Camille Frémontier Murphy, 2001, PP19-24)

الفصل السادس:
عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية

أولاً: عرض وتحليل نتائج الفرضية الأولى (هناك توافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل)

الجدول رقم 01: يوضح استجابات المبحوثين حول مراعاة التعليم الجامعي أسسا في نظام القبول الجامعي لمواكبة متطلبات سوق العمل.

الاختيار البند 1	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
التكرارات	5	12	12	27	6
النسب %	8,06	19,35	19,35	43,55	9,68

يبرز تفحص الجدول رقم (01) استجابات المبحوثين حول مراعاة التعليم الجامعي أسسا في نظام القبول الجامعي لمواكبة متطلبات سوق العمل، حيث نجد ما نسبته 53.23% من استجاباتهم بين معارض ومعارض جدا صرحت بعكس ذلك، في المقابل نجد استجابات نسبة 27.41% تقريبا من المبحوثين بين موافق وموافق جدا أقرت بأن التعليم الجامعي يراعي أسسا في نظام قبول الطلبة، فيما جاءت نسبة 19,35% من المبحوثين محايدة لهذا الطرح.

الجدول رقم 02: يوضح استجابات المبحوثين حول اهتمام التعليم الجامعي بكيفية توزيع الطلاب بين التخصصات حسب متطلبات السوق.

الاختيار البند 2	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
التكرارات	7	10	13	26	6
النسب %	11,29	16,13	20,97	41,94	9,68

يوضح الجدول رقم (02) رأي المبحوثين حول اهتمام التعليم الجامعي بكيفية توزيع الطلاب بين التخصصات حسب متطلبات السوق، فجاءت استجاباتهم بنسبة 51.62% تقريبا ما بين معارض بـ 41.94% و 9.68% معارض جد، معارضة للطرح السابق الذكر، فيما جاءت نسبة 27.42% من استجابات المبحوثين بين موافقة بنسبة 16,13% وموافقة جدا 11.29% على أن التعليم الجامعي يهتم بكيفية توزيع الطلاب بين التخصصات حسب متطلبات السوق، فيما كانت باقي النسبة محايدة أي ما يقدر بـ 20.97%.

الجدول رقم 03: يوضح استجابات المبحوثين حول اشراك التعليم الجامعي قطاع العمل معه في تحديد سياسة القبول الجامعي في بعض التخصصات الجامعية.

الاختيار البند 3	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
التكرارات	4	8	11	30	9
النسب %	6,45	12,90	17,74	48,39	14,52

يبين الجدول رقم (03) اتجاه المبحوثين إلى الاتفاق بنسبة 62.9% ما بين معارض ومعارض جدا بنسب تقدر بـ 48.39% و 14.52% على التوالي حول اشراك التعليم الجامعي قطاع العمل معه في تحديد سياسة القبول الجامعي في بعض التخصصات الجامعية، بينما نجد نسبة من هؤلاء المبحوثين والتي قدرت بـ 19.35% بين موافقة بنسبة 12.90% وموافقة جدا بنسبة 6,45% وافقت على هذا الطرح، حيث أكدت على أن التعليم الجامعي يشرك قطاع العمل معه في تحديد سياسة القبول الجامعي في بعض التخصصات الجامعية، فيما جاءت استجابات المبحوثين بنسبة 17.74% محايدة.

الجدول رقم 04: يوضح استجابات المبحوثين حول تحيين التعليم الجامعي للمناهج الدراسية تبعا لحاجات سوق العمل.

الاختيار البند 4	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
التكرارات	8	19	4	23	8
النسب %	12,90	30,65	6,45	37,10	12,90

من قراءتنا للجدول رقم (04) والذي يوضح استجابات المبحوثين حول ما إذا كان التعليم الجامعي يحين المناهج الدراسية تبعا لحاجات سوق العمل، فجاءت الاستجابات بنسبة 50% بين 12.90% و 37.10% بالإجابة بمعارض ومعارض جدا على التوالي غير موافقة على الطرح السابق ذكره، بينما كانت نسبة 43.55% من استجابات المبحوثين بين موافقة بنسبة 30,65% وموافقة جدا بنسبة 12.90% على هذا الطرح، فيما كانت استجابات باقي المبحوثين محايدة وقد قدرت بنسبة 06.45%.

الجدول رقم 05: يوضح استجابات المبحوثين حول تشجيع التعليم الجامعي لالتقاط المعلومات وتحويلها إلى معرفة قابلة للاستخدام.

الاختيار البند 5	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
التكرارات	5	7	3	27	20
النسب %	8,06	11,29	4,84	43,55	32,26

يبرز الجدول رقم (05) إجماع نسبة 75.81% من المبحوثين بالرفض ما بين معارض بنسبة 43.55%، ومعارض جدا بنسبة 32.26% حول أن التعليم الجامعي يشجع على التقاط المعلومات وتحويلها إلى معرفة قابلة للاستخدام، بينما جاءت استجابات نسبة 19.35% من المبحوثين موافقة على الطرح السابق بين 11.29% موافقة و 08.06% موافقة جدا، فيما قدرت نسبة استجابات المبحوثين المحايدة بـ 4.84%.

الجدول رقم 06: يوضح استجابات المبحوثين حول ارتقاء التعليم الجامعي لجعل المتعلمين يتعلمون بسرعة ويمتلكون المهارات اللازمة.

الاختيار البند 6	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
التكرارات	4	9	13	32	4
النسب %	6,45	14,52	20,97	51,61	6,45

من خلال هذا الجدول (06) نجد ما نسبته 58.06% من الاستجابات قد أعربت عن معارضتها حول ارتقاء التعليم الجامعي لجعل المتعلمين يتعلمون بسرعة ويمتلكون المهارات اللازمة بنسب 51.61% و 6.45% تحت الاختيار معارض ومعارض جدا على التوالي، في حين نجد نسبة 20.97% ما بين موافق بـ 6.45% وموافق جدا بـ 14.52% من استجابات المبحوثين قد أقرت بأن التعليم الجامعي يرقى لجعل المتعلمين يتعلمون بسرعة ويمتلكون المهارات اللازمة، فيما جاءت نفس النسبة من استجابات المبحوثين محايدة.

الجدول رقم 07: يوضح استجابات المبحوثين حول ارتقاء التعليم الجامعي لجعل المتعلمين يتكيفون مع بيئة عملهم.

الاختيار البند 7	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
التكرارات	4	10	15	30	3
النسب %	6,45	16,13	24,19	48,39	4,84

يوضح الجدول رقم (07) إجماع نسبة 53.23% من المبحوثين بعدم الموافقة بين معارض بنسبة 48.39% ومعارض جدا بنسبة 4.84% حول أن التعليم الجامعي يرتقي لجعل المتعلمين يتكيفون مع بيئة عملهم، بينما جاءت استجابات نسبة 22.58% من المبحوثين موافقة على الطرح السابق بين 16.13% موافقة و6.45% موافقة جدا، فيما قدرت نسبة استجابات المبحوثين المحايدة بـ 24,19%.

الجدول رقم 08: يوضح استجابات المبحوثين حول اعتماد التعليم الجامعي على أسلوب التلقين في التدريس.

الاختيار البند 8	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
التكرارات	16	31	2	12	1
النسب %	25,81	50,00	3,23	19,35	1,61

من خلال هذا الجدول (08) نجد ما نسبته 75.81% من الاستجابات قد أعربت عن موافقتها المطلقة حول اعتماد التعليم الجامعي على أسلوب التلقين في التدريس بنسب 50% و25.81% تحت الاختيار موافق وموافق جدا على التوالي، في حين نجد نسبة 20.96% ما بين معارض بـ 19.35% ونوعا ما بـ 1.61% من استجابات المبحوثين قد أقرت بأن التعليم الجامعي لا يعتمد على أسلوب التلقين في التدريس، فيما جاءت نسبة 3.23% من استجابات المبحوثين محايدة.

الجدول رقم 09: يوضح استجابات المبحوثين حول اعتماد التعليم الجامعي على التعليم التطبيقي في التدريس.

معارض جدا	معارض	محايد	موافق	موافق جدا	الاختيار البند 9
4	20	10	25	3	التكرارات
6,45	32,26	16,13	40,32	4,84	النسب %

نجد في الجدول رقم (09) أن ما نسبته 45.16% من الاستجابات قد أعربت موافقتها حول اعتماد التعليم الجامعي على التعليم التطبيقي في التدريس في بعض التخصصات بنسب 40.32% و 4.84% تحت الاختيار موافق وموافق جدا على التوالي، بينما جاءت استجابات نسبة 38.71% من المبحوثين غير موافقة على الطرح السابق بين 32,26% معارض و 6,45% معارض جدا، فيما قدرت نسبة استجابات المبحوثين المحايدة بـ 16.13%.

الجدول رقم 10: يوضح استجابات المبحوثين حول اعتماد التعليم الجامعي على التعليم التعاوني في التدريس.

معارض جدا	معارض	محايد	موافق	موافق جدا	الاختيار البند 10
4	21	15	21	1	التكرارات
6,45	33,87	24,19	33,87	1,61	النسب %

يبين الجدول رقم (10) رفض نسبة 40.32% من المبحوثين ما بين معارض بنسبة 33.87% ومعارض جدا بنسبة 6.45% للطرح السابق، بينما جاءت استجابات نسبة 35.48% من المبحوثين موافقة حول أن التعليم الجامعي يعتمد على التعليم التعاوني في التدريس بين 33.87% موافقة و 1.61% موافقة جدا، فيما قدرت نسبة استجابات المبحوثين المحايدة بـ 24,19%.

الجدول رقم 11: يوضح استجابات المبحوثين حول تشجيع التعليم الجامعي على الإبداع والابتكار.

الاختيار البند 11	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
التكرارات	6	12	15	24	5
النسب %	9,68	19,35	24,19	38,71	8,06

من خلال هذا الجدول (11) نجد ما نسبته 46.47% من الاستجابات قد أعربت عن معارضتها حول تشجيع التعليم الجامعي على الإبداع والابتكار بنسب 38.71% و 8.06% تحت الاختيار معارض ومعارض جدا على التوالي، في حين نجد نسبة 29.03% ما بين موافق بنسبة 19.35% وموافق جدا بنسبة 9.68% قد أقرت بأن التعليم الجامعي يشجع على الإبداع والابتكار، فيما جاءت باقي النسبة من استجابات المبحوثين محايدة والمقدرة بـ 24.19%.

الجدول رقم 12: يوضح استجابات المبحوثين حول حرص التعليم الجامعي على جعل الطالب الجامعي يتقن أكثر من لغة.

الاختيار البند 12	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
التكرارات	6	21	10	21	4
النسب %	9,68	33,87	16,13	33,87	6,45

يبرز الجدول رقم (12) اتفاق نسبة 43.55% بين 33.87% موافقة و 9.68% موافقة جدا من المبحوثين حول أن التعليم الجامعي يجعل الطالب الجامعي يتقن أكثر من لغة في بعض التخصصات، بينما رفضت نسبة 40.32% من عينة البحث هذا الطرح ما بين معارض بنسبة 33.87% ومعارض جدا بنسبة 6.45%، فيما قدرت نسبة استجابات المبحوثين المحايدة بـ 16.13%.

الجدول رقم 13: يوضح استجابات المبحوثين حول حرص التعليم الجامعي على جعل الطالب الجامعي يلم باستخدامات الحاسب الآلي.

الاختيار البند 13	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
التكرارات	5	27	5	25	0
النسب %	8,06	43,55	8,06	40,32	0,00

يوضح الجدول رقم (13) اتفاق استجابات نسبة 51.61% من المبحوثين ما بين موافق بنسبة 43.55% و موافق جدا بنسبة 8.06% على الطرح السابق، بينما جاءت استجابات نسبة 32.48% من المبحوثين رافضة حول حرص التعليم الجامعي على جعل الطالب الجامعي يلم باستخدامات الحاسب الآلي بنسبة 40.32% معارضة، فيما جاءت باقي النسبة من استجابات المبحوثين محايدة وقدرت بـ 08.06%.

الجدول رقم 14: يوضح استجابات المبحوثين حول حرص التعليم الجامعي على توفير الخبرة الكافية للطالب الجامعي في مجال تخصصه.

الاختيار البند 14	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
التكرارات	4	6	7	41	4
النسب %	6,45	9,68	11,29	66,13	6,45

من خلال هذا الجدول (14) نجد إجماع ما نسبته 72.58% من الاستجابات عن رفضها حول حرص التعليم الجامعي على توفير الخبرة الكافية للطالب الجامعي في مجال تخصصه بنسب 66.13% و 6.45% تحت الاختيار معارض ومعارض جدا على التوالي، في حين نجد نسبة 16.13% ما بين موافق بنسبة 9.68% و موافق جدا بنسبة 6.45% قد أقرت بأن التعليم الجامعي يحرص على توفير الخبرة الكافية للطالب الجامعي في مجال تخصصه، فيما قدرت نسبة استجابات المبحوثين المحايدة بـ 11.29%.

الجدول رقم 15: يوضح استجابات المبحوثين حول حرص التعليم الجامعي على إنماء القدرة التحليلية لدى الطالب الجامعي.

الاختيار	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
البند 15					
التكرارات	4	8	7	40	3
النسب %	6,45	12,90	11,29	64,52	4,84

من خلال هذا الجدول (15) نجد ما نسبته 69.36% من الاستجابات قد أعربت عن رفضها حول حرص التعليم الجامعي على إنماء القدرة التحليلية لدى الطالب الجامعي بنسب 64.52% و 4.84% بين معارض ومعارض جدا على التوالي، في حين نجد نسبة 19.35% ما بين موافق بنسبة 12.90% وموافق جدا بنسبة 6.45% قد اتفقت بأن التعليم الجامعي يحرص على إنماء القدرة التحليلية لدى الطالب الجامعي، فيما جاءت باقي النسبة من استجابات المبحوثين محايدة وقدرت بـ 11.29%

الجدول رقم 16: يوضح استجابات المبحوثين حول حرص التعليم الجامعي على إنماء القدرة التطبيقية لدى الطالب الجامعي.

الاختيار	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
البند 16					
التكرارات	5	9	9	36	3
النسب %	8,06	14,52	14,52	58,06	4,84

يبرز الجدول (16) إجماع ما نسبته 62.9% من الاستجابات عن رفضها حول حرص التعليم الجامعي على إنماء القدرة التطبيقية لدى الطالب الجامعي بنسب 58.06% و 4.84% تحت الاختيار معارض ومعارض جدا على التوالي، في حين نجد نسبة 22.58% ما بين موافق بنسبة 14.52% وموافق جدا بنسبة 8.06% قد أفرت بأن التعليم الجامعي يحرص على إنماء القدرة التطبيقية لدى الطالب الجامعي، فيما قدرت نسبة استجابات المبحوثين المحايدة بـ 14.52%.

الجدول رقم 17: يوضح استجابات المبحوثين حول حرص التعليم الجامعي على غرس روح الانضباط والجدية.

الاختيار البند 17	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
التكرارات	3	28	15	14	2
النسب %	4,84	45,16	24,19	58,22	3,23

يبين الجدول رقم (17) اتفاق نسبة 50% من المبحوثين ما بين موافق بنسبة 45.16%، وموافق جدا بنسبة 4.84% على الطرح السابق، بينما جاءت استجابات نسبة 25.81% من المبحوثين معارضة حول حرص التعليم الجامعي على غرس روح الانضباط والجدية بنسبة 22.58% معارضة ونسبة 3.23% معارضة جدا، فيما جاءت باقي النسبة من استجابات المبحوثين محايدة وقدرت بـ 24.19%.

الجدول رقم 18: يوضح استجابات المبحوثين حول حرص التعليم الجامعي على الشعور بالمسئولية.

الاختيار البند 18	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
التكرارات	2	19	11	29	1
النسب %	3,23	30,65	17,74	77,46	1,61

يوضح الجدول رقم (18) استجابات نسبة 48.38% من المبحوثين الراضة للطرح السابق بنسبة 14.52% معارضة ونسبة 1.61% معارضة جدا، وجاءت استجابات نسبة 33.98% من عينة البحث ما بين موافق بنسبة 30.65% وموافق جدا بنسبة 3.23% متفقة حول حرص التعليم الجامعي على الشعور بالمسئولية، فيما قدرت نسبة استجابات المبحوثين المحايدة بـ 17.74%.

الجدول رقم 19: يوضح استجابات المبحوثين حول حرص التعليم الجامعي على تكوين العقلية الواعية لمشاكل المجتمع عامة والبيئة المحلية خاصة.

الاختيار	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
البند 19					
التكرارات	10	14	14	20	4
النسب %	16,13	22,58	22,58	32,26	6,45

من خلال هذا الجدول (19) نجد إجماع ما نسبته 48.39% من الاستجابات عن موافقتها حول حرص التعليم الجامعي على تكوين العقلية الواعية لمشاكل المجتمع عامة والبيئة المحلية خاصة بنسب 32.26% ونسبة 16.26% تحت الاختيار موافق وموافق جدا على التوالي، في حين نجد استجابات نسبة 38.71% من المبحوثين ما بين معارض بنسبة 32.26% ومعارض جدا بنسبة 6.45% قد أفرت بعكس ذلك، فيما قدرت نسبة استجابات المبحوثين المحايدة بـ 22.58%.

الجدول رقم 20: يوضح استجابات المبحوثين حول حرص التعليم الجامعي على الربط بين نوعية الأبحاث العلمية ومشاكل المجتمع المحلي.

الاختيار	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
البند 20					
التكرارات	4	10	14	33	1
النسب %	6,45	16,13	22,58	53,23	1,61

نجد في هذا الجدول (20) ما نسبته 54.84% من الاستجابات قد أعربت عن رفضها حول حرص التعليم الجامعي على الربط بين نوعية الأبحاث العلمية ومشاكل المجتمع المحلي بنسب 53.23% و 1,61% تحت الاختيار معارض ومعارض جدا على التوالي، في حين نجد نسبة 22.58% من الاستجابات موافقة على هذا الطرح بنسب 16.13% موافقة و 6.45% موافقة جدا، فيما جاءت نفس النسبة من استجابات المبحوثين محايدة و قدرت بـ 22.58% .

الجدول رقم 21: يوضح استجابات المبحوثين حول حرص التعليم الجامعي على تفسير نتائج الأبحاث ونشرها للاستفادة منها في المجتمع.

الاختيار البند 21	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
التكرارات	8	18	8	22	6
النسب %	12,90	03,29	12,90	35,48	9,68

من خلال هذا الجدول (21) نجد إجماع ما نسبته 45.16% من الاستجابات عن معارضتها حول حرص التعليم الجامعي على تفسير نتائج الأبحاث ونشرها للاستفادة منها في المجتمع بنسب 35.48% و 12.90% تحت الاختيار معارض ومعارض جدا على التوالي، في حين نجد نسبة 41.93% من استجابات المبحوثين ما بين موافق بنسبة 29.03% وموافق جدا بنسبة 12.90% قد أقرت بذلك، فيما قدرت نسبة استجابات المبحوثين المحايدة بـ 12.90%.

الجدول رقم 22: يوضح استجابات المبحوثين حول إتاحة التعليم الجامعي الفرصة أمام هيئة التدريس من ذوى الخبرة للاستفادة منهم في المؤسسات المختلفة.

الاختيار البند 22	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
التكرارات	5	13	8	31	5
النسب %	8,06	7,920	12,90	50,00	8,06

يبرز تفحص الجدول رقم (22) استجابات المبحوثين حول إتاحة التعليم الجامعي الفرصة أمام هيئة التدريس من ذوى الخبرة للاستفادة منهم في المؤسسات المختلفة، حيث نجد ما نسبته 58.06% من استجابات عينة البحث بين معارض بنسبة 50% ومعارض جدا بنسبة 8,06% صرحت بعكس ذلك، في المقابل نجد استجابات نسبة 29.03% تقريبا من المبحوثين بين موافق بنسبة 20.97% وموافق جدا بنسبة 8.06% أقرت بأن التعليم الجامعي يتيح الفرصة أمام هيئة التدريس من ذوى الخبرة للاستفادة منهم في المؤسسات المختلفة، فيما جاءت نسبة 12.90% من استجابات المبحوثين محايدة لهذا الطرح.

الجدول رقم 23: يوضح استجابات المبحوثين حول حرص التعليم الجامعي على تبني سياسات تشغيل متطورة تأخذ في حساباتها الصعوبات والتحديات.

الاختيار	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
البند 23					
التكرارات	3	12	19	21	7
النسب %	4,84	19,35	30,65	33,87	11,29

يبين تفحص الجدول رقم (23) استجابات المبحوثين حول حرص التعليم الجامعي على تبني سياسات تشغيل متطورة تأخذ في حساباتها الصعوبات والتحديات، حيث نجد ما نسبته 45.16% من مجتمع البحث بين معارض بنسبة 33.87% ومعارض جدا بنسبة 11.29% صرحت بعكس ذلك، في المقابل نجد استجابات نسبة 24.19% تقريبا من المبحوثين بين موافق بنسبة 19.35% و موافق جدا بنسبة 4.84% أقرت بأن التعليم الجامعي يحرص على تبني سياسات تشغيل متطورة تأخذ في حساباتها الصعوبات والتحديات، فيما جاءت نسبة 30.65% من استجابات المبحوثين محايدة لهذا الطرح.

الجدول رقم 24: يوضح استجابات المبحوثين حول تشجيع التعليم الجامعي على أن توظف الإدارة الجامعية في توجهاتها التجارب الدولية الناجحة في مجال التشغيل.

الاختيار	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
البند 24					
التكرارات	3	12	16	24	7
النسب %	4,84	19,35	25,81	38,71	11,29

يوضح الجدول رقم (24) استجابات المبحوثين حول تشجيع التعليم الجامعي على أن توظف الإدارة الجامعية في توجهاتها التجارب الدولية الناجحة في مجال التشغيل، حيث نجد ما نسبته 50% من استجابات عينة البحث بين معارض بنسبة 38.71% ومعارض جدا بنسبة 11.29% صرحت بعكس ذلك، في المقابل نجد استجابات نسبة 24.19% تقريبا من المبحوثين بين موافق بنسبة 19.35% و موافق جدا بنسبة 4.84% أقرت بأن التعليم الجامعي يشجع على أن توظف الإدارة الجامعية في توجهاتها التجارب الدولية الناجحة في مجال التشغيل، فيما جاءت نسبة 19,35% من استجابات المبحوثين محايدة لهذا الطرح.

ثانيا: عرض وتحليل نتائج الفرضية الثانية (هناك أهمية لوظائف التعليم العالي في تنمية الموارد البشرية).

الجدول رقم 25: يوضح استجابات المبحوثين حول أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية الاهتمام بفتح تخصصات جامعية تهتم بهذا الموضوع.

الاختيار البند 1	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
التكرارات	18	37	5	2	0
النسب %	29,03	59,68	8,06	3,23	0,00

يبرز الجدول رقم (25) إجماع استجابات نسبة 88.71% من المبحوثين بين موافق وموافق جدا بنسب 59,68% و 29.03% على التوالي، حول أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية الاهتمام بفتح تخصصات جامعية تهتم بموضوع التنمية البشرية، في المقابل نجد استجابات نسبة 3.23% تقريبا من المبحوثين أقرت بعكس ذلك، فيما جاءت نسبة 8.06% من استجابات المبحوثين محايدة لهذا الطرح.

الجدول رقم 26: يوضح استجابات المبحوثين حول أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية التوسع في مجالات الدراسات العليا.

الاختيار البند 2	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
التكرارات	23	39	0	0	0
النسب %	37,10	62,90	0,00	0,00	0,00

يوضح الجدول رقم (27) رأي المبحوثين حول أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية التوسع في مجالات الدراسات العليا، فجاءت استجابة كل أفراد عينة البحث أي ما نسبته 100% ما بين موافق بـ 62.90% و 37.10% موافق جد، موافقة للطرح السابق الذكر، فيما كانت نسبة الاستجابات المعارضة والمحايدة معدومة.

الجدول رقم 27: يوضح استجابات المبحوثين حول أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية الاهتمام بمنح بعثات تعليمية تخصصية لخريجي الجامعات.

الاختيار البند 3	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
التكرارات	20	33	3	6	0
النسب %	32,26	53,23	4,84	9,68	0,00

يبين الجدول رقم (27) اتجاه استجابات المبحوثين إلى الاتفاق بنسبة 85.49% ما بين موافق وموافق جدا بنسب تقدر بـ 53.23% و 32.26% على التوالي، حول أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية الاهتمام بمنح بعثات تعليمية تخصصية لخريجي الجامعات، بينما نجد نسبة استجابات من هؤلاء المبحوثين والتي قدرت بـ 9.68% معارضة لهذا الطرح، فيما جاءت استجابات المبحوثين بنسبة 4.84% محايدة.

الجدول رقم 28: يوضح استجابات المبحوثين حول أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية العناية بإجراء البحوث العلمية تهتم بها.

الاختيار البند 4	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
التكرارات	17	38	4	2	0
النسب %	27,42	61,29	6,45	3,23	0,00

من قراءتنا للجدول رقم (28) يتضح أن استجابات المبحوثين حول أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية العناية بإجراء البحوث العلمية تهتم بها، والتي قدرت بنسبة 88.71% بين 61.29% و 27.42% بالإجابة بموافق وموافق جدا على التوالي أجمعت على الطرح السابق ذكره، بينما كانت نسبة 3.23% من استجابات المبحوثين معارضة، فيما نجد استجابات باقي النسبة محايدة وقد قدرت بـ 06.45%.

الجدول رقم 29: يوضح استجابات المبحوثين حول أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية الاعتماد على الجامعات في تقديم الاستشارات الفنية للمجتمع.

الاختيار البند 5	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
التكرارات	17	23	12	10	0
النسب %	27,42	37,10	19,35	16,13	0,00

يبرز الجدول رقم (29) اتفاق نسبة 64.52% من استجابات المبحوثين ما بين موافق بنسبة 37.10% وموافق جدا بنسبة 27.42%، حول أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية الاعتماد على الجامعات في تقديم الاستشارات الفنية للمجتمع، بينما جاءت استجابات نسبة 19.35% محايدة للطرح السابق، وقدرت نسبة استجابات المبحوثين المعارضة بـ16.13%.

الجدول رقم 30: يوضح استجابات المبحوثين حول أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية الاهتمام بتخريج الأخصائيين الفنيين لخلق قاعدة بشرية قادرة على الإيفاء بمتطلبات خطط التحول الاقتصادي.

الاختيار البند 6	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
التكرارات	14	32	9	7	0
النسب %	22,58	51,61	14,52	11,29	0,00

من خلال هذا الجدول رقم (30) نجد ما نسبته 74.19% من الاستجابات قد أعربت عن قبولها حول أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية الاهتمام بتخريج الأخصائيين الفنيين لخلق قاعدة بشرية قادرة على الإيفاء بمتطلبات خطط التحول الاقتصادي بنسب 51.61% و22.58% تحت الاختيار موافق وموافق جدا على التوالي، فيما جاءت نسبة 14.52% من استجابات المبحوثين محايدة، في حين نجد باقي النسبة من الاستجابات معارضة للطرح السابق وقدرت بـ11.29%.

الجدول رقم 31: يوضح استجابات المبحوثين حول أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية إجراء البحوث العلمية والتطبيقية التي تسهم في رقي المجتمع وتقدمه.

الاختيار البند 7	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
التكرارات	15	39	6	2	0
النسب %	24,19	62,90	9,68	3,23	0,00

يوضح الجدول رقم (31) إجماع استجابات نسبة 87.09% من المبحوثين بالموافقة بين موافق بنسبة 62.90% وموافق جدا بنسبة 24.19%، حول أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية إجراء البحوث العلمية والتطبيقية التي تسهم في رقي المجتمع وتقدمه، فيما قدرت نسبة استجابات المبحوثين المحايدة بـ 9,68%، وجاءت استجابات نسبة 3.23% من المبحوثين معارضة للطرح السابق.

الجدول رقم 32: يوضح استجابات المبحوثين حول أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية القيام بتقديم الخبرة والاستشارات العلمية للهيئات والمؤسسات العلمية الأخرى محليا وقوميا وعالميا.

الاختيار البند 8	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
التكرارات	12	26	15	9	0
النسب %	19,35	41,94	24,19	14,52	0,00

من خلال هذا الجدول (32) نجد ما نسبته 61.29% من الاستجابات قد أعربت عن موافقتها حول أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية القيام بتقديم الخبرة والاستشارات العلمية للهيئات والمؤسسات العلمية الأخرى محليا وقوميا وعالميا بنسب 41.94% و 19.35% تحت الاختيار موافق وموافق جدا على التوالي، فيما جاءت نسبة 24.19% من استجابات المبحوثين محايدة، في حين قدرت نسبة الاستجابات المعارضة للطرح السابق بـ 14.52% .

الجدول رقم 33: يوضح استجابات المبحوثين حول أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية الاهتمام أكثر بالتخصصات العلمية التي تهدف إلى تنمية الموارد البشرية.

الاختيار البند 9	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
التكرارات	18	24	14	6	0
النسب %	29,03	38,71	22,58	9,68	0,00

نجد في الجدول رقم (33) أن ما نسبته 67.74% من الاستجابات قد أعربت موافقتها حول أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية الاهتمام أكثر بالتخصصات العلمية التي تهدف إلى تنمية الموارد البشرية بنسب 38.71% و 29.03% تحت الاختيار موافق وموافق جدا على التوالي، فيما قدرت نسبة استجابات المبحوثين المحايدة بـ 22.58%، بينما جاءت استجابات نسبة 9.68% من المبحوثين غير موافقة على الطرح السابق.

الجدول رقم 34: يوضح استجابات المبحوثين حول أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية الاهتمام بتطوير الإدارة الجامعية لتسهيل مهام الأساتذة الجامعيين.

الاختيار البند 10	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
التكرارات	29	24	6	2	1
النسب %	46,77	38,71	9,68	3,23	1,61

يبين الجدول رقم (34) اتفاق بنسبة 85.48% من استجابات المبحوثين ما بين موافق بنسبة 38.71% وموافق جدا بنسبة 46.77% على الطرح السابق، بينما جاءت نسبة 9.68% من استجابات المبحوثين محايدة، كما قدرت استجابات نسبة 4.84% من المبحوثين غير موافقة حول أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية الاهتمام بتطوير الإدارة الجامعية لتسهيل مهام الأساتذة الجامعيين بنسبة 3.23% معارضة ونسبة 1.61% معارضة جدا.

الجدول رقم 35: يوضح استجابات المبحوثين حول أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية الاهتمام بإعطاء فرصة للدراسات المسائية.

الاختيار	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
البند 11					
التكرارات	5	20	17	17	3
النسب %	8,06	32,26	27,42	27,42	4,84

من خلال هذا الجدول (35) نجد ما نسبته 40.32% من الاستجابات قد أعربت عن موافقتها حول أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية الاهتمام بإعطاء فرصة للدراسات المسائية بنسب 32.26% و 8.06% تحت الاختيار موافق وموافق جدا على التوالي، في حين نجد نسبة 32.26% ما بين معارض بنسبة 27.42% ومعارض جدا بنسبة 4.84% قد أقرت بعكس ذلك، فيما جاءت باقي النسبة من استجابات المبحوثين محايدة وقدرت بـ 27.42%.

الجدول رقم 36: يوضح استجابات المبحوثين حول أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية الاهتمام بنظام الانتساب للجامعات لتوفير وتطوير الكوادر.

الاختيار	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
البند 12					
التكرارات	13	26	13	8	2
النسب %	20,97	41,94	20,97	12,90	3,23

يبرز الجدول رقم (36) اتفاق نسبة 62.91% بين 41.94% موافقة و 20.97% موافقة جدا من المبحوثين حول أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية الاهتمام بنظام الانتساب للجامعات لتوفير وتطوير الكوادر، فيما قدرت استجابات المبحوثين المحايدة بـ 20.97%، بينما رفضت نسبة 16.13% من عينة البحث هذا الطرح ما بين معارض بنسبة 33.87% ومعارض جدا بنسبة 6.45%.

الجدول رقم 37: يوضح استجابات المبحوثين حول أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية الاهتمام بتشجيع البحث العلمي في مجال تطوير الرأس المال البشري.

الاختيار البند 13	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
التكرارات	16	35	10	1	0
النسب %	25,81	56,45	16,13	1,61	0,00

يوضح الجدول رقم (37) اتفاق نسبة 82.26% من استجابات المبحوثين ما بين موافق بنسبة 56.45% وموافق جدا بنسبة 25.81% حول أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية الاهتمام بتشجيع البحث العلمي في مجال تطوير الرأس المال البشري، بينما نجد نسبة 16.13% من استجابات المبحوثين محايدة، فيما جاءت باقي النسبة من استجابات المبحوثين رافضة للطرح السابق وقدرت بـ 1,61%.

الجدول رقم 38: يوضح استجابات المبحوثين حول أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية الاهتمام بتنظيم الأيام الإعلامية المتعلقة بمختلف التخصصات الجامعية وإظهار مدى مساهمتها في تنمية المجتمع.

الاختيار البند 14	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
التكرارات	24	33	4	1	0
النسب %	38,71	53,23	6,45	1,61	0,00

من خلال هذا الجدول (38) نجد إجماع بنسبة 91.94% من استجابات المبحوثين حول أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية الاهتمام بتنظيم الأيام الإعلامية المتعلقة بمختلف التخصصات الجامعية وإظهار مدى مساهمتها في تنمية المجتمع، بنسب 53.23% و 38.71% تحت الاختيار موافق وموافق جدا على التوالي، في حين نجد نسبة 6.45% من استجابات المبحوثين كانت محايدة، فيما أقرت نسبة 1,61% من استجابات المبحوثين بالمعارضة للطرح السابق.

الجدول رقم 39: يوضح استجابات المبحوثين حول أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية العمل على فتح المخابر المتخصصة في مجال التنمية البشرية وتطويرها.

الاختيار البند 15	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
التكرارات	18	35	7	2	0
النسب %	29,03	56,45	11,29	3,23	0,00

من خلال هذا الجدول (39) نجد ما نسبته 85.48% من الاستجابات قد أعربت عن موافقتها حول أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية العمل على فتح المخابر المتخصصة في مجال التنمية البشرية وتطويرها بنسب 56.45% و 29.03% بين موافق وموافق جدا على التوالي، في حين نجد نسبة 11.29% من استجابات المبحوثين محايدة، فيما جاءت باقي النسبة من استجابات المبحوثين والمقدرة بـ 3,23% رافضة لهذا الطرح.

الجدول رقم 40: يوضح استجابات المبحوثين حول أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية الحرص على خلق نوع من التوازن بين النمو الكمي والكيفي في برامج التعليم العالي.

الاختيار البند 16	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
التكرارات	16	36	4	6	0
النسب %	25,81	58,06	6,45	9,68	0,00

من خلال هذا الجدول (40) نجد اتفاق بنسبة 83.87% من الاستجابات حول أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية الحرص على خلق نوع من التوازن بين النمو الكمي والكيفي في برامج التعليم العالي بنسب 58.06% و 25.81% تحت الاختيار موافق وموافق جدا على التوالي، في حين نجد نسبة 9.68% من استجابات المبحوثين قد أقرت بعكس ذلك، فيما قدرت نسبة استجابات المبحوثين المحايدة بـ 6.45%.

الجدول رقم 41: يوضح استجابات المبحوثين حول أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية العمل على تزويد المجتمع بحاجاته من القوى العاملة المدربة تدريباً يتناسب وطبيعة تغير المهن.

الاختيار البند 17	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
التكرارات	18	27	9	8	0
النسب %	29,03	43,55	14,52	12,90	0,00

يبين الجدول رقم (41) اتفاق نسبة 72.58% من المبحوثين ما بين موافق بنسبة 43.55% وموافق جدا بنسبة 29.03% على الطرح السابق، فيما جاءت نسبة من استجابات المبحوثين محايدة وقدرت بـ 14.52%، كما نجد استجابات نسبة 12.90% من المبحوثين معارضة حول من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية العمل على تزويد المجتمع بحاجاته من القوى العاملة المدربة تدريباً يتناسب وطبيعة تغير المهن.

الجدول رقم 42: يوضح استجابات المبحوثين حول أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية الحرص على ربط الجامعات بالمؤسسات الإنتاجية في علاقة متبادلة.

الاختيار البند 18	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
التكرارات	18	30	6	8	0
النسب %	29,03	48,39	9,68	12,90	0,00

يوضح الجدول رقم (42) استجابات نسبة 77.42% من المبحوثين الموافقة حول أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية الحرص على ربط الجامعات بالمؤسسات الإنتاجية في علاقة متبادلة بنسبة 48.39% موافقة و 29.03% موافقة جدا، وجاءت نسبة 12.90% من عينة البحث معارضة للطرح السابق، فيما قدرت نسبة استجابات المبحوثين المحايدة بـ 9.68%.

الجدول رقم 43: يوضح استجابات المبحوثين حول أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية الحرص على أن تقدم لطلابها برامج تثقيفية ترفع مستواهم الثقافي.

الاختيار البند 19	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
التكرارات	10	40	9	3	0
النسب %	16,13	64,52	14,52	4,84	0,00

من خلال هذا الجدول (43) نجد إجماع ما نسبته 80.65% من الاستجابات عن موافقتها حول أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية الحرص على أن تقدم لطلابها برامج تثقيفية ترفع مستواهم الثقافي بنسب 64.52% و 16.13% تحت الاختيار موافق وموافق جدا على التوالي، في حين نجد نسبة 14.52% من استجابات المبحوثين محايدة، فيما قدرت نسبة المبحوثين التي أقرت بعكس ذلك بـ 4.84%.

الجدول رقم 44: يوضح استجابات المبحوثين حول أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية العمل على عقد الحلقات والندوات والمؤتمرات العلمية لخريجها لكي يلموا بكل ما يستحدث في مجالات تخصصهم.

الاختيار البند 20	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
التكرارات	17	30	8	6	1
النسب %	27,42	48,39	12,90	9,68	1,61

نجد في هذا الجدول (44) ما نسبته 75.81% من الاستجابات قد أعربت عن موافقتها حول أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية العمل على عقد الحلقات والندوات والمؤتمرات العلمية لخريجها لكي يلموا بكل ما يستحدث في مجالات تخصصهم بنسب 48.39% و 27.42% تحت الاختيار موافق وموافق جدا على التوالي، في حين نجد نسبة استجابات المبحوثين المحايدة 12.90%، فيما جاءت نسبة 11.29% من استجابات المبحوثين معارضة للطرح السابق.

الجدول رقم 45: يوضح استجابات المبحوثين حول أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية العمل على تشجيع الطلاب لمعالجة المشكلات التي تواجههم في الحياة العلمية.

الاختيار البند 21	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
التكرارات	10	36	10	6	0
النسب %	16,13	58,06	16,13	9,68	0,00

من خلال هذا الجدول (45) نجد إجماع ما نسبته 74.19% من الاستجابات عن قبولها للطرح السابق بنسب 58.06% و 16.13% تحت الاختيار موافق وموافق جدا على التوالي، فيما قدرت نسبة استجابات المبحوثين المحايدة بـ 16.13%، في حين نجد نسبة 9.68% من استجابات المبحوثين غير موافقة حول أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية العمل على تشجيع الطلاب لمعالجة المشكلات التي تواجههم في الحياة العلمية.

الجدول رقم 46: يوضح استجابات المبحوثين حول أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية القدرة على إدارة العمل.

الاختيار البند 22	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
التكرارات	12	35	10	5	0
النسب %	19,35	56,45	16,13	8,06	0,00

يبرز تفحص الجدول رقم (46) استجابات المبحوثين حول أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية القدرة على إدارة العمل، فنجد ما نسبته 75.80% من استجابات عينة البحث بين موافق وموافق جدا كانت مع هذا الطرح بنسبة 56.45% و 19.35% على التوالي، في المقابل نجد استجابات نسبة 16.13% من المبحوثين كانت محايدة، فيما جاءت نسبة 8.06% من استجابات المبحوثين رافضة لهذا الطرح.

ثالثاً: عرض وتحليل نتائج الفرضية الثالثة (هناك آليات مقترحة تساعد على تطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع).

الجدول رقم 47: يوضح استجابات الباحثين حول تقديم التعليم الجامعي الأسس العلمية للتصدي للمشكلات التي تواجه المجتمع.

الاختيار البند 1	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
التكرارات	26	26	8	2	0
النسب %	41,94	41,94	12,90	3,23	0,00

من خلال هذا الجدول (47) نجد اتفاق بنسبة 83.88% من الاستجابات حول تقديم التعليم الجامعي الأسس العلمية للتصدي للمشكلات التي تواجه المجتمع بنسبة متساوية بين موافق وموافق جدا قدرت بـ 41.94%، في حين نجد نسبة 12.90% من استجابات الباحثين كانت محايدة، كما أقرت نسبة من استجابات الباحثين بعكس ذلك وقدرت بـ 3.23%.

الجدول رقم 48: يوضح استجابات الباحثين حول إجراء التعليم الجامعي بحثاً علمية لصالح المنظمات والهيئات الحكومية.

الاختيار البند 2	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
التكرارات	25	27	9	1	0
النسب %	40,32	43,55	14,52	1,61	0,00

نجد في هذا الجدول (48) ما نسبته 83.87% من الاستجابات قد أعربت عن موافقتها حول إجراء التعليم الجامعي بحثاً علمية لصالح المنظمات والهيئات الحكومية بنسب 43.55% و 40.32% تحت الاختيار موافق وموافق جدا على التوالي، في حين نجد نسبة استجابات الباحثين المحايدة 14.52%، فيما جاءت نسبة 1.61% من استجابات الباحثين معارضة للطرح السابق.

الجدول رقم 49: يوضح استجابات الباحثين حول تشجيع التعليم الجامعي على تبادل الإنتاج العلمي بين الجامعات داخل الوطن وخارجه.

معارض جدا	معارض	محايد	موافق	موافق جدا	الاختيار البند 3
0	0	2	28	32	التكرارات
0,00	0,00	3,23	45,16	51,61	النسب %

من خلال هذا الجدول رقم (49) نجد اتفاق في استجابات الباحثين بنسبة 96.77% حول تشجيع التعليم الجامعي على تبادل الإنتاج العلمي بين الجامعات داخل الوطن وخارجه بنسب 45.16% و 51.61% بين موافق وموافق جدا على التوالي، في حين نجد نسبة 3.23% من استجابات الباحثين كانت محايدة، كما كانت نسبة استجابات الباحثين المعارضة معدومة.

الجدول رقم 50: يوضح استجابات الباحثين حول عمل التعليم الجامعي على توثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الهيئات والمؤسسات العلمية المناظرة في الداخل والخارج.

معارض جدا	معارض	محايد	موافق	موافق جدا	الاختيار البند 4
0	1	3	30	28	التكرارات
0,00	1,61	4,84	48,39	45,16	النسب %

من خلال هذا الجدول (50) نجد إجماع بنسبة 93.55% من الاستجابات حول عمل التعليم الجامعي على توثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الهيئات والمؤسسات العلمية المناظرة في الداخل والخارج بنسب 48.39% و 45.16% بين موافق وموافق جدا على التوالي، في حين نجد نسبة 4.84% من استجابات الباحثين كانت محايدة، كما جاءت نسبة 4.84% من استجابات الباحثين معارضة للطرح السابق الذكر.

الجدول رقم 51: يوضح استجابات المبحوثين حول اهتمام التعليم الجامعي بالثروة الثقافية والتأكيد على استعمالها في فروع العلم والمعرفة.

الاختيار البند 5	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
التكرارات	21	32	5	4	0
النسب %	33,87	51,61	8,06	6,45	0,00

نجد في هذا الجدول (51) ما نسبته 85.48% من الاستجابات قد أعربت عن موافقتها حول اهتمام التعليم الجامعي بالثروة الثقافية والتأكيد على استعمالها في فروع العلم والمعرفة بنسب 51.61% و 33.87% تحت الاختيار موافق وموافق جدا على التوالي، في حين نجد نسبة استجابات المبحوثين المحايدة 8.06%، فيما جاءت نسبة 6.45% من استجابات المبحوثين غير موافقة على الطرح السابق.

الجدول رقم 52: يوضح استجابات المبحوثين حول تخصيص التعليم الجامعي موارد مالية ملائمة لعملية التكوين الجامعي.

الاختيار البند 6	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
التكرارات	30	30	2	0	0
النسب %	48,39	48,39	3,23	0,00	0,00

من خلال هذا الجدول (52) نجد إجماع استجابات المبحوثين بنسبة 96.78% حول تخصيص التعليم الجامعي موارد مالية ملائمة لعملية التكوين الجامعي بنسبة متساوية بين موافق وموافق جدا على التوالي قدرت بـ 48.39%، في حين نجد نسبة 3.23% من استجابات المبحوثين كانت محايدة، كما انعدمت نسبة استجابات المبحوثين المعارضة للطرح السابق الذكر.

الجدول رقم 53: يوضح استجابات المبحوثين حول تقديم التعليم الجامعي للخدمات للعاملين بالمؤسسات المختلفة.

الاختيار البند 7	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
التكرارات	21	31	5	4	1
النسب %	33,87	50,00	8,06	6,45	1,61

من خلال هذا الجدول (53) نجد اتفاق بنسبة 83.87% من استجابات المبحوثين حول تقديم التعليم الجامعي للخدمات للعاملين بالمؤسسات المختلفة بنسب 50% و 33.87% تحت الاختيار موافق وموافق جدا على التوالي، في حين نجد نسبة استجابات المبحوثين المحايدة والمعارضة للطرح السابق متساوية وقدرت بـ 8.06%.

الجدول رقم 54: يوضح استجابات المبحوثين حول تشجيع التعليم الجامعي هيئات المجتمع على استخدام مرافق ومنشآت الجامعة بشكل عقلائي.

الاختيار البند 8	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
التكرارات	17	30	8	7	0
النسب %	27,42	48,39	12,90	11,29	0,00

نجد في هذا الجدول (54) ما نسبته 75.81% من استجابات المبحوثين قد أعربت عن موافقتها حول تشجيع التعليم الجامعي هيئات المجتمع على استخدام مرافق ومنشآت الجامعة بشكل عقلائي بنسب 48.39% و 27.42% تحت الاختيار موافق وموافق جدا على التوالي، في حين نجد نسبة استجابات المبحوثين المحايدة والمعارضة لهذا الطرح متقاربة فقدرت الأولى بـ 12.90% والثانية بـ 11.29% .

الجدول رقم 55: يوضح استجابات المبحوثين حول إنشاء التعليم الجامعي مجالس استشارية مشتركة من رجال الجامعة وقيادات المجتمع لتحديد حاجات المجتمع والتعرف على مشكلاته.

الاختيار البند 9	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
التكرارات	26	24	9	3	0
النسب %	41,94	38,71	14,52	4,84	0,00

يبرز تفحص الجدول رقم (55) استجابات المبحوثين حول إنشاء التعليم الجامعي مجالس استشارية مشتركة من رجال الجامعة وقيادات المجتمع لتحديد حاجات المجتمع والتعرف على مشكلاته، فنجد ما نسبته 80.65% من استجابات عينة البحث بين موافق وموافق جدا كانت مع هذا الطرح بنسب 56.45% و 19.35% على التوالي، في المقابل نجد استجابات نسبة 14.52% من المبحوثين كانت محايدة، في حين جاءت نسبة 4.84% من استجابات المبحوثين رافضة لهذا الطرح.

الجدول رقم 56: يوضح استجابات المبحوثين حول توجيه التعليم الجامعي الأبحاث الجامعية لحل مشكلات المجتمع والتي تخدم المجتمع وتعمل على تطويره.

الاختيار البند 10	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
التكرارات	32	22	5	3	0
النسب %	51,61	35,48	8,06	4,84	0,00

من خلال هذا الجدول (56) نجد إجماع ما نسبته 87.09% من الاستجابات عن قبولها للطرح السابق بنسب 51.61% و 35.48% تحت الاختيار موافق جدا وموافق على التوالي، فيما قدرت نسبة استجابات المبحوثين المحايدة بـ 8.06%، في حين نجد نسبة 4.84% من استجابات المبحوثين معارضة حول توجيه التعليم الجامعي الأبحاث الجامعية لحل مشكلات المجتمع والتي تخدم المجتمع وتعمل على تطويره.

الجدول رقم 57: يوضح استجابات المبحوثين حول حث التعليم الجامعي على قيام مؤسسات المجتمع بمؤتمرات كل في تخصصه.

الاختيار البند 11	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
التكرارات	19	30	10	3	0
النسب %	30,65	48,39	16,13	4,84	0,00

من خلال هذا الجدول (57) نجد اتفاق بنسبة 79.04% من استجابات المبحوثين حول حث التعليم الجامعي على قيام مؤسسات المجتمع بمؤتمرات كل في تخصصه بنسب 48.39% و30.65% بين موافق وموافق جدا على التوالي، في حين نجد نسبة 16.13% من استجابات المبحوثين كانت محايدة، كما قدرت نسبة استجابات المبحوثين المعارضة لهذا الطرح بـ4.84%.

الجدول رقم 58: يوضح استجابات المبحوثين حول تقديم التعليم الجامعي برامج تكوينية لتلبية متطلبات أفراد المجتمع على اختلاف مستوياتهم.

الاختيار البند 12	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
التكرارات	22	25	12	2	1
النسب %	35,48	40,32	19,35	3,23	1,61

يبرز تفحص الجدول رقم (58) استجابات المبحوثين حول تقديم التعليم الجامعي برامج تكوينية لتلبية متطلبات أفراد المجتمع على اختلاف مستوياتهم، فنجد ما نسبته 75.80% من استجابات عينة البحث بين موافق وموافق جدا كانت مع هذا الطرح بنسب 40.32% و35.48% على التوالي، في المقابل نجد استجابات نسبة 19.35% منهم كانت محايدة، في حين جاءت نسبة 4.84% من استجابات عينة البحث رافضة لهذا الطرح بين معارض بـ3,23% ومعارض جدا بـ1,61%.

الجدول رقم 59: يوضح استجابات المبحوثين حول إعداد التعليم الجامعي مراكز خدمة المجتمع للقيام ببعض الدورات التدريب.

معارض جدا	معارض	محايد	موافق	موافق جدا	الاختيار البند 13
0	2	11	31	18	التكرارات
0,00	3,23	17,74	50,00	29,03	النسب %

من خلال هذا الجدول (59) نجد إجماع ما نسبته 79.03% من استجابات المبحوثين عن قبولها للطرح السابق بنسب 50% و 29.03% تحت الاختيار موافق جدا وموافق على التوالي، فيما قدرت نسبة استجابات المبحوثين المحايدة بـ 17.74%، في حين نجد نسبة 3.23% من استجابات عينة البحث غير موافقة حول إعداد التعليم الجامعي مراكز خدمة المجتمع للقيام ببعض الدورات التدريب.

الجدول رقم 60: يوضح استجابات المبحوثين حول إسهام التعليم الجامعي في تطوير التكنولوجيا المختلفة ومحاولة تسهيل استفادة أفراد المجتمع منها.

معارض جدا	معارض	محايد	موافق	موافق جدا	الاختيار البند 14
0	2	10	26	24	التكرارات
0,00	3,23	16,13	41,94	38,71	النسب %

نجد في هذا الجدول (60) ما نسبته 80.65% من استجابات المبحوثين قد أعربت عن موافقتها حول إسهام التعليم الجامعي في تطوير التكنولوجيا المختلفة ومحاولة تسهيل استفادة أفراد المجتمع منها بنسب 41.94% و 38.71% تحت الاختيار موافق وموافق جدا على التوالي، في حين قدرت نسبة استجابات المبحوثين المحايدة بـ 16,13%، بينما جاءت نسبة استجابات المبحوثين المعارضة لهذا الطرح 3.23%.

الجدول رقم 61: يوضح استجابات المبحوثين حول مساعدة التعليم الجامعي أفراد المجتمع في كيفية إدارة المشاريع المختلفة.

معارض جدا	معارض	محايد	موافق	موافق جدا	الاختيار البند 15
0	4	11	30	17	التكرارات
0,00	6,45	17,74	48,39	27,42	النسب %

من خلال هذا الجدول (61) نجد اتفاق بنسبة 75.81% من استجابات المبحوثين حول مساعدة التعليم الجامعي أفراد المجتمع في كيفية إدارة المشاريع المختلفة بنسب 48.39% و 27.42% تحت الاختيار موافق وموافق جدا على التوالي، في حين قدرت نسبة استجابات المبحوثين المحايدة بـ 17.74%، بينما جاءت نسبة استجابات المبحوثين المعارضة لهذا الطرح 6.45%.

الجدول رقم 62: يوضح استجابات المبحوثين حول تقديم التعليم الجامعي الاستشارات المتنوعة في المجالات المختلفة لأفراد المجتمع .

معارض جدا	معارض	محايد	موافق	موافق جدا	الاختيار البند 16
0	3	11	29	19	التكرارات
0,00	4,84	17,74	46,77	30,65	النسب %

يبرز تفحص الجدول رقم (62) استجابات المبحوثين حول تقديم التعليم الجامعي الاستشارات المتنوعة في المجالات المختلفة لأفراد المجتمع، فنجد ما نسبته 77.42% من عينة البحث بين موافق وموافق جدا كانت مع هذا الطرح بنسب 46.77% و 30.65% على التوالي، في المقابل نجد استجابات نسبة 17.74% من المبحوثين كانت محايدة، في حين جاءت نسبة 4.84% من استجابات عينة البحث معارضة لهذا الطرح.

الجدول رقم 63: يوضح استجابات المبحوثين حول تقديم التعليم الجامعي الخدمات المتنوعة إلى المجتمع المحلي الموجودة فيه.

الاختيار البند 17	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
التكرارات	18	24	11	9	0
النسب %	29,03	38,71	17,74	14,52	0,00

من خلال هذا الجدول (63) نجد اتفاق بنسبة 67.74% من استجابات المبحوثين حول تقديم التعليم الجامعي الخدمات المتنوعة إلى المجتمع المحلي الموجودة فيه بنسب 38.71% و 29.03% بين موافق وموافق جدا على التوالي، في حين نجد نسبة 17.74% من استجابات المبحوثين كانت محايدة، كما قدرت نسبة استجابات عينة البحث المعارضة لهذا الطرح بـ 14.52%.

الجدول رقم 64: يوضح استجابات المبحوثين حول حرص التعليم الجامعي على مشاركته في المناسبات الاجتماعية المختلفة.

الاختيار البند 18	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
التكرارات	15	34	8	4	1
النسب %	24,19	54,84	12,90	6,45	1,61

نجد في هذا الجدول (64) ما نسبته 79.03% من استجابات المبحوثين قد أعربت عن موافقتها حول حرص التعليم الجامعي على مشاركته في المناسبات الاجتماعية المختلفة بنسب 54.84% و 24.19% تحت الاختيار موافق وموافق جدا على التوالي، في حين قدرت نسبة استجابات المبحوثين المحايدة بـ 12.90%، بينما جاءت نسبة استجابات عينة البحث الغير موافقة على هذا الطرح 8.06% بين معارض بـ 6.45% ومعارض جدا بـ 1.61%.

الجدول رقم 65: يوضح استجابات المبحوثين حول مساهمة التعليم الجامعي في كافة ميادين الثقافة.

معارض جدا	معارض	محايد	موافق	موافق جدا	الاختيار البند 19
0	4	6	35	17	التكرارات
0,00	6,45	9,68	56,45	27,42	النسب %

من خلال هذا الجدول (65) نجد اتفاق بنسبة 83.87% من استجابات المبحوثين حول مساهمة التعليم الجامعي في كافة ميادين الثقافة بنسب 56.45% و 27.42% بين موافق وموافق جدا على التوالي، في حين نجد نسبة 9.68% من استجابات المبحوثين كانت محايدة، كما قدرت نسبة استجابات عينة البحث المعارضة لهذا الطرح بـ 6.45%.

الجدول رقم 66: يوضح استجابات المبحوثين حول عمل التعليم الجامعي على توعية المواطنين عن طريق تنظيم الندوات عن دورهم في تطوير المجتمع.

معارض جدا	معارض	محايد	موافق	موافق جدا	الاختيار البند 20
0	9	6	30	17	التكرارات
0,00	14,52	9,68	48,39	27,42	النسب %

يبرز تفحص الجدول رقم (66) استجابات المبحوثين حول عمل التعليم الجامعي على توعية المواطنين عن طريق تنظيم الندوات عن دورهم في تطوير المجتمع، فنجد ما نسبته 75.81% من استجابات عينة البحث بين موافق وموافق جدا كانت مع هذا الطرح بنسب 48.39% و 27.42% على التوالي، في المقابل جاءت نسبة 14.52% من استجابات المبحوثين معارضة للطرح السابق، في حين نجد استجابات نسبة 9.68% من عينة البحث كانت محايدة.

الجدول رقم 67: يوضح استجابات المبحوثين حول حرص التعليم الجامعي على مشاركة أبناء الجامعة من طلبة وأعضاء هيئة التدريس في المجال التطوعي العام لخدمة المجتمع.

الاختيار البند 21	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
التكرارات	30	18	10	3	1
النسب %	48,39	29,03	16,13	4,84	1,61

من خلال هذا الجدول (67) نجد إجماع ما نسبته 77.42% من استجابات المبحوثين عن قبولها للطرح السابق بنسب 48.39% و 29.03% تحت الاختيار موافق جدا وموافق على التوالي، فيما قدرت نسبة استجابات المبحوثين المحايدة بـ 16.13%، في حين نجد نسبة 6.45% من استجابات عينة البحث غير الموافقة حول حرص التعليم الجامعي على مشاركة أبناء الجامعة من طلبة وأعضاء هيئة التدريس في المجال التطوعي العام لخدمة المجتمع بين معارض بنسبة 4.84% ومعارض جدا بنسبة 1.61%.

الجدول رقم 68: يوضح استجابات المبحوثين حول حرص التعليم الجامعي على مشاركة أبناء الجامعة من طلبة وأعضاء هيئة التدريس الإنتاج العلمي في خدمة المجتمع.

الاختيار البند 22	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
التكرارات	20	29	9	3	1
النسب %	32,26	46,77	14,52	4,84	1,61

نجد في هذا الجدول (68) ما نسبته 79.03% من استجابات المبحوثين قد أعربت عن موافقتها حول حرص التعليم الجامعي على مشاركة أبناء الجامعة من طلبة وأعضاء هيئة التدريس الإنتاج العلمي في خدمة المجتمع بنسب 46.77% و 32.26% تحت الاختيار موافق وموافق جدا على التوالي، في حين قدرت نسبة استجابات المبحوثين المحايدة بـ 14.52%، بينما جاءت نسبة استجابات عينة البحث الغير موافقة على هذا الطرح 6.45% بين معارض بنسبة 4.84% ومعارض جدا بنسبة 1.61%.

الجدول رقم 69: يوضح استجابات المبحوثين حول حرص التعليم الجامعي على مشاركة أبناء الجامعة من طلبة وأعضاء هيئة التدريس تطوير مختلف أنواع مجالات خدمة المجتمع.

معارض جدا	معارض	محايد	موافق	موافق جدا	الاختيار البند 23
2	2	9	31	18	التكرارات
3,23	3,23	14,52	50,00	29,03	النسب %

من خلال هذا الجدول (69) نجد اتفاق بنسبة 79.03% من استجابات المبحوثين حول حرص التعليم الجامعي على مشاركة أبناء الجامعة من طلبة وأعضاء هيئة التدريس تطوير مختلف أنواع مجالات خدمة المجتمع بنسب 50% و 29.03% بين موافق وموافق جدا على التوالي، في حين نجد نسبة 14.52% من استجابات المبحوثين كانت محايدة، كما قدرت نسبة استجابات عينة البحث المعارضة لهذا الطرح بـ 6.46% بين معارض ومعارض جدا بنسبة متساوية وقدرت بـ 3.23%.

الجدول رقم 70: يوضح استجابات المبحوثين حول تحسيس التعليم الجامعي مؤسسات المجتمع بضرورة الدعم المالي لها.

معارض جدا	معارض	محايد	موافق	موافق جدا	الاختيار البند 24
1	2	15	28	16	التكرارات
1,61	3,23	24,19	45,16	25,81	النسب %

نجد في هذا الجدول (70) ما نسبته 70.97% من استجابات المبحوثين قد أعربت عن موافقتها حول تحسيس التعليم الجامعي مؤسسات المجتمع بضرورة الدعم المالي لها بنسب 45.16% و 25.81% تحت الاختيار موافق وموافق جدا على التوالي، في حين قدرت نسبة استجابات المبحوثين المحايدة بـ 24.19%، بينما جاءت نسبة استجابات عينة البحث الغير موافقة على هذا الطرح بـ 4.84% بين معارض بـ 3.23% ومعارض جدا بـ 1,61%.

الجدول رقم 71: يوضح استجابات المبحوثين حول اهتمام التعليم الجامعي بنشر المجالات والكتب العلمية.

الاختيار البند 25	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
التكرارات	34	26	2	0	0
النسب %	54,84	41,94	3,23	0,00	0,00

يبرز تفحص الجدول رقم (71) إجماع استجابات المبحوثين حول الاهتمام التعليم الجامعي بنشر المجالات والكتب العلمية، فنجد ما نسبته 96.78% من عينة البحث بين موافق جدا وموافق كانت مع هذا الطرح بنسب 54,84% 41,94% على التوالي، في المقابل جاءت باقي النسبة من استجابات عينة البحث ن محايدة وقدرت بـ 3,23%، بينما انعدمت نسبة استجابات المبحوثين المعارضة للطرح السابق.

الجدول رقم 72: يوضح استجابات المبحوثين حول وضع التعليم الجامعي لسياسات تترجم الربط بين برامج التعليم العالي وبين قطاعات التنمية.

الاختيار البند 26	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
التكرارات	30	28	2	1	1
النسب %	48,39	45,16	3,23	1,61	1,61

نجد في هذا الجدول (73) اتفاق بنسبة 93.55% من استجابات المبحوثين حول وضع التعليم الجامعي لسياسات تترجم الربط بين برامج التعليم العالي وبين قطاعات التنمية بنسب 48.39% و 45.16% تحت الاختيار موافق وموافق جدا على التوالي، في حين تساوت نسبة استجابات المبحوثين المحايدة والمعارضة لهذا الطرح وقدرت بـ 3.23%.

الجدول رقم 73: يوضح استجابات المبحوثين حول استجابة التعليم الجامعي لمستجدات العولمة والمعلوماتية باعتبارها الأكثر ارتباطا بإيجاد فرص عمل ورفع القدرة التنافسية.

الاختيار البند 27	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
التكرارات	37	20	5	0	0
النسب %	59,68	32,26	8,06	0,00	0,00

من خلال هذا الجدول (73) نجد اتفاق بنسبة 91.94% من استجابات المبحوثين حول استجابة التعليم الجامعي لمستجدات العولمة والمعلوماتية باعتبارها الأكثر ارتباطا بإيجاد فرص عمل ورفع القدرة التنافسية بنسب 59.68% و 32.26% بين موافق جدا وموافق على التوالي، في حين نجد نسبة 8.06% من استجابات المبحوثين كانت محايدة، بينما انعدمت نسبة استجابات عينة البحث المعارضة للطرح السابق.

الجدول رقم 74: يوضح استجابات المبحوثين حول عمل التعليم الجامعي على مواجهة الفجوة الرقمية في مجالات الاقتصاد والتعليم العالي دعما لتفعيل المقدرة التنافسية للموارد البشرية.

الاختيار البند 28	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
التكرارات	33	22	7	0	0
النسب %	53,23	35,48	11,29	0,00	0,00

نجد في هذا الجدول (74) ما نسبته 88.71% من استجابات المبحوثين قد أعربت عن موافقتها حول عمل التعليم الجامعي على مواجهة الفجوة الرقمية في مجالات الاقتصاد والتعليم العالي دعما لتفعيل المقدرة التنافسية للموارد البشرية بنسب 53.23% و 35.48% تحت الاختيار موافق وموافق جدا على التوالي، في المقابل جاءت نسبة من استجابات المبحوثين محايدة وقدرت بـ 1.29%، بينما انعدمت نسبة استجابات عينة البحث المعارضة للطرح السابق.

الفصل السابع:

مناقشة وتفسير نتائج الدراسة

أولاً: مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الأولى (هناك توافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل)

لا جدال في أن التعليم واحد من بين جملة من المحددات لفرص العمل وشروطه، ومن ثم ينبغي أن تتم عملية التعليم والتعلم في ظروف مشابهة لمتطلبات العمل المنتج والمبدع وأجوائه من إثارة الدافعية، وعلاقة الجزاء بالجهد، وتوفير الوسائل المحققة للمقاصد، والسرعة في العمل، وتكوين عادات الجد والإتقان والمثابرة والتجريب، ويعني هذا أن يكون التكوين التربوي خلال فترة التمدرس مجالاً للتعويد على بذل أقصى الجهد المتمثل في أعلى مستويات الكفاية الإنتاجية لدى قوة العمل. (حامد عمار، 1998، ص 114)

إن التخطيط الشامل للتربية يفترض قيام التوازن اللازم بين التطور الكمي والتطور الكيفي النوعي للتعليم، ويستلزم بالتالي عناية خاصة بتغيير محتوى التعليم ومضمونه في مراحل الدراسة المختلفة، نعني المناهج وطرائق التعليم والوسائل التعليمية والإدارة التربوية وسواها، ومن بين أهم أهداف تطوير محتوى التربية بحيث يلاءم حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أولاً: أن يهدف تطوير المناهج والطرائق التعليمية إلى الاستجابة لمتطلبات التنمية في البلدان السائرة في طريق النمو، وإيجاد علاقة أوثق بين محتوى التعليم وبين حاجات الاقتصاد وحاجات القوى العاملة، ثانياً: أن يستهدف التغيير في بنية المناهج والطرائق وفي شكل إعداد المعلمين وفي بنية الإدارة ووظائفها، زيادة فعالية النظم التعليمية، أي زيادة مردودها الداخلي من جهة (زيادة أعداد الطلاب الذين يدرسون ويتخرجون، عن طريق القضاء على الهدر وعن طريق إتباع أساليب تعليمية أجدى تؤدي إلى تعليم عدد أكبر بجهد أقل ونفقات أقل ومعلمين أقل... الخ). (عبد الله عبد الدائم، 1998، ص ص 173-174).

ففقدها التوافق والتلاؤم بين طبيعة مخرجات مؤسسات التعليم العالي من جهة، ومتطلبات سوق العمل من جهة أخرى، ينتج عنه محذوران خطيران، الأول: بقاء أعداد كبيرة من خريجي تلك المؤسسات دون عمل، يعانون البطالة والفراغ مما ينتج عنه إفراز إشكالات ذات تأثيرات شديدة الخطورة على البنية الاجتماعية. والمحذور الثاني: عدم توفر ما يسد احتياجات سوق العمل من الأيدي العاملة الوطنية، مما يعني الاضطرار إلى الاستقدام والاستعانة بأعداد كبيرة من الأيدي العاملة غير جزائرية؛ وسيلة لا مفر منها لسد احتياجات تلك السوق، ولتواجد تلك الأعداد الضخمة غير المتجانسة في بلادنا إفرازاته وتأثيراته السلبية على حياتنا في مختلف المجالات، وهي لا تقل خطورة عن تأثيرات البطالة والفراغ لدى الشباب. (خديجة الصبان، 2007/26/9)

فكثيرا ما يثور الجدل حول من المذنب فيما تشهده كثير من الأقطار العربية في مجالات التعليم والبطالة ونقص التشغيل وغيرها من الاختلالات والتشوهات في الانتفاع الأمتل بالقوة البشرية المتاحة، ومدى مشاركتها في مجالات الحياة المختلفة؟

ف نجد فريق يرى أن سياسات التعليم وخططه ومخرجاته لا تتلاءم مع احتياجات سوق العمل من القوى العاملة المؤهلة، ومن ثم تتعالى صيحاته بضرورة الحد من توسع فرص التعليم والاقتصار على الأعداد والنوعيات التي يفرضها الطلب في سوق العمل، كما يرى أن التركيز على الثورة التكنولوجية والاتصالية ينبغي أن يتجه إلى التعليم الفني والتكنولوجي، وفي نظر هذا الفريق يعتبر التعليم هو المذنب، ومن عدد كبير من المشتغلين بالشؤون السياسية، ومن مديري المنشآت الصناعية والتجارية في القطاع الخاص. وهذا ما تبينه نتائج الجدول (75) حيث يتضح لنا أن نسبة استجابات المبحوثين والمقدرة بـ 50.41% بين الاختيار معارض ومعارض جدا أكدوا بأنه لا يوجد توافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل. (أنظر الملحق رقم 5)

الجدول رقم 75: يوضح استجابات المبحوثين حول الفرضية الأولى

الخيارات	التكرار(ت)	النسبة المئوية %
موافق جدا	127	8.58
موافق	351	23.71
محايد	256	17.30
معارض	629	42.5
معارض جدا	117	7.91
المجموع	1480	100.00

ويرجع أصحاب هذا الفريق ذلك إلى عدم مراعاة أسس في نظام القبول الجامعي لمواكبة متطلبات سوق العمل وعدم توزيع الطلاب بين التخصصات حسب متطلبات سوق العمل (أنظر الجدول رقم 1-2) ففي الوقت الذي نرى فيه سوق العمل متشبع بعدد من التخصصات الإنسانية والتي لم يعد له أي احتياج لها بالمطلق نجد أن مؤسسات التعليم العالي لازالت تقبل أعداد كبيرة من الطلاب في تلك التخصصات الأمر الذي يتسبب في بطالة خريجي الجامعات، ويرجع سعد عبد الله الزهراني ذلك إلى عدم وجود قواعد معلومات عن احتياجات سوق العمل من التخصصات والمهارات

لتكون الموجه لسياسات القبول وتوزيع الطلبة على التخصصات المختلفة.(دراسة سعد عبد الله الزهراني، 2002)

وقد أكدت دراسة أجراها د أنور معزب حول " مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في الجمهورية اليمنية" ذلك، حيث أكد الباحث على وجود فجوة حقيقية بين سياسة القبول من جهة ومتطلبات سوق العمل من جهة أخرى، وفي هذا السياق أوصى الباحث هاشم بكر حريري في دراسته على ضرورة تحقيق التوازن بين مختلف التخصصات العلمية والأدبية، من خلال تشجيع الطلبة على الالتحاق بالتخصصات العلمية التي يزيد الطلب عليها في سوق العمل، مثل التخصصات الطبية والطبية المساعدة، وفي مجال الهندسة وعلوم الحاسب الآلي. (هاشم بكر حريري، 2001)

كما أن عدم تحيين المناهج الدراسية وعدم إشراك قطاع العمل في سياسات القبول الجامعي في بعض التخصصات الجامعية تأتي ضمن الأسباب التي أدت إلى عدم التوافق بين متطلبات سوق العمل والتعليم العالي (أنظر الجدول رقم 3-4) وقد أشار إلى ذلك المؤتمر الثاني للتعليم العالي وسوق العمل المنعقد في الفترة الممتدة من 15/12 مارس 2008 حيث جاء من نتائج المؤتمر أن مقررات التعليم العالي لا تتلاءم مع متطلبات سوق العمل وقد أوصى المؤتمر بضرورة تحديث المقررات الدراسية بصورة دورية لا تزيد عن خمس سنوات يمكن المتخرجين من اكتساب المعارف والمهارات المناسبة لاحتياجات سوق العمل المتجددة.

فالبرامج الأكاديمية تعاني من احتوائها على مقررات دراسية تقليدية، وغلبة التخصصات النظرية الإنسانية على الدراسات التطبيقية، وضعف التقويم المستمر لهذه البرامج مما يؤدي إلى ضعف الكفاءة الداخلية وارتفاع نسبة الهدر، مع العلم أن إعادة بناء البرامج في بعض الفروع تم بصورة عشوائية. (محمود بوسنة، 2000، ص13)

وأكد عبد الرحمن سعد الحميدي أن التشابه والنمطية في النظم وهيكل البرامج والمناهج الدراسية قد يؤدي مستقبلا إلى تكرار الأخطاء السابقة وتضخم أعداد الخريجين في تخصصات غير مطلوبة أو عدم استيعاب السوق الجزائري لها، مما يستلزم تقليص بعض التخصصات النظرية في التعليم الجامعي، خاصة بعض التخصصات الاجتماعية والأدبية، والتي يعاني خريجوها من عدم وجود فرص عمل ملائمة سواء في القطاع العام أو الخاص و تكثيف البرامج التطبيقية في مؤسسات التعليم العالي وربطها مباشرة بالميدان مع مؤسسات القطاع الخاص. (عبد الرحمن سعد الحميدي وآخرون، 1999)

فعدم مراجعة برامج الجامعات والكليات ومناهجها وتحسينها وتطويرها؛ لتصبح أكثر التصاقاً
بحاجات الطلاب واحتياجات المجتمع، لا يستطيع أن يسهم في تنمية مهارات الطلاب وتنمية قدراتهم
الإبداعية والابتكارية وتقوية ثقتهم بأنفسهم وتشجيعهم على الشعور بالمسؤولية وإعدادهم للعمل المنتج
(أنظر الجدول رقم 5-6-7-11-18)،

ويرى منير بن مطني العتيبي في دراسته حول تحليل ملائمة مخرجات التعليم العالي
لاحتياجات سوق العمل السعودي بقسم التربية بجامعة الملك سعود لسنة 2005، أنه في المرحلة
الجامعية لا بد أن يكون الخريج قد تجاوز مرحلة الحفظ والاسترجاع إلى مراحل الإبداع والتحليل
والتقويم والقدرة على استخدام المخزون المعرفي لحل المشكلات واتخاذ القرارات والتكيف مع المتغيرات،
كما أكد على إعطاء وزن أكبر للمهارات والقدرات مثل مهارات الإلقاء والعرض، والقدرة على التعبير
والحوار، وإدارة الوقت وتحمل المسؤولية والتفويض وغيرها، وهذه المهارات يجب أن تعطى وزناً أكبر
في برامج الجامعة الأكاديمية،

لذا كان من الضروري وجود آلية لربط مؤسسات التعليم العالي بمؤسسات الإنتاج، ويعتبر
التعليم التعاوني أفضل آلية للربط بينهما حيث يتركز مفهوم التعليم التعاوني على قضاء الطالب فترة
من الوقت أثناء الدراسة في العمل في إحدى المؤسسات أو الشركات، ثم يعود بعد ذلك للدراسة في
الجامعة، ثم العمل وهكذا حتى يتخرج الطالب من الجامعة، ومن مميزات نظام التعليم التعاوني توثيق
الروابط بين الجامعة ومؤسسات المجتمع، كما يتيح لهذه المؤسسات التعرف على قدرات الطلبة
واختيار البارزين منهم للعمل فيها بعد التخرج. فالجامعة التي تطبق نظام التعليم التعاوني لن تجد
مشكلة في التعامل مع القطاع الخاص، لأن الجامعة من خلال نظام التعليم التعاوني ستكون معروفة
لدى قطاع الأعمال، كما أن برامج الجامعة تكون انعكاساً لاحتياجات سوق العمل. كما أن تدريب
طلاب الجامعات خلال فترة الصيف في المؤسسات والشركات لإكمال متطلبات التخرج باعتبارها جزء
من المنهج، يعتبر آلية أخرى لربط مؤسسات التعليم العالي بسوق العمل، ومن خلال هذه العلاقة
يمكن القيام بالتقويم المستمر لأداء الخريج من قبل القطاع الخاص، ومن ثم يتم النظر في البرامج التي
تقدمها مؤسسات التعليم العالي لتكون أكثر ملائمة لاحتياجات التنمية. (أنظر الجدول رقم 10)

ويري بويطانة أنه أصبح هناك حاجة إلى توطيد العلاقة والشراكة بين مؤسسات التعليم العالي
والقطاع الخاص في العديد من المجالات المشتركة مثل التعليم التعاوني وتنسيق وتنظيم برامج (عبد
الله بويطانة، 2001. ص 45) ،

زيادة على تلك العوامل التي تساهم في عدم التوافق بين التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل ضعف إتقان أكثر من لغة وعدم توفر الخبرات الكافية في مجال تخصص الطالب، وضعف القدرة التحليلية والتطبيقية (أنظر الجدول رقم 12-14-15-16)

لذا كان لزاما إعادة التوازن بين الكم والكيف في عدد الطلاب الملتحقين بالجامعات في الدراسات الإنسانية والتطبيقية، حيث إن هناك تناقضا في طلاب الدراسات التطبيقية المنوط بها تحقيق التقدم التكنولوجي في الوطن العربي، وهذا ما أكدته دراسة سالم سعيد القحطاني (سالم سعيد القحطاني، 1998)

وقد أقر المؤتمر التاسع للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، دمشق للفترة 15-18 ديسمبر 2003 تحت شعار "التعليم العالي والبحث العلمي في مجتمع المعرفة" حيث طلب من وزارات التعليم العالي اعتماد إتقان لغة أجنبية كشرط للالتحاق بالدراسات العليا في كافة الاختصاصات.

ويرى التركستاني في دراسته أن الطلاب في حاجة إلى المساعدة في تطوير مهاراتهم الفردية التي تؤهلهم للحصول على وظائف. (التركستاني، 1998)

وقد أكدت دراسة محمد عبد الله المنيع أن افتقار مؤسسات التعليم العالي إلى التطبيقات العملية في المواد التي يسجل فيها الطلبة، يرجع لتركيز مؤسسات التعليم العالي على الجوانب النظرية، ويتضح ذلك من عدم توفر المهارات المطلوبة لدى الطلاب، وقلة ارتباط مؤسسات التعليم العالي بمؤسسات القطاع العام والخاص في المجتمع. (محمد عبد الله المنيع، 2002)

فيما ركزت دراسة عبد الرحمن سعد الحميدي على تكثيف البرامج التطبيقية في مؤسسات التعليم العالي وربطها مباشرة بالميدان مع مؤسسات القطاع الخاص. (عبد الرحمن سعد الحميدي وآخرون، 1999).

أما باقي العوامل التي تساهم في عدم التوافق بين التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل تمثلت في عدم حرص التعليم الجامعي على الربط بين نوعية الأبحاث العلمية ومشاكل المجتمع المحلي، وعدم تفسير نتائج الأبحاث ونشرها للاستفادة منها في المجتمع، وعدم إتاحة الفرصة أمام هيئة التدريس من ذوى الخبرة للاستفادة منهم في المؤسسات المختلفة، عدم الحرص على تبني سياسات تشغيل متطورة تأخذ في حسابها الصعوبات والتحديات، عدم التشجيع على أن توظف الإدارة الجامعية في توجهاتها التجارب الدولية الناجحة في مجال التشغيل. (أنظر الجدول رقم 20-21-22-23-24).

يعتمد التخطيط الجامعي على المعلومات التي تتعلق بالتطورات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية، واحتياجات المجتمع من القوى البشرية في التخصصات والبرامج التي عليها طلب من قبل مؤسسات المجتمع. ولذلك فإن إشراك قطاع الأعمال منذ البداية في عملية التخطيط يساعد الجامعة في وضع خطتها الأكاديمية بحيث تكون متطابقة مع الاحتياجات الفعلية لسوق العمل، باعتبار أن الوظائف الحكومية مشبعة من خريجي الجامعات الحكومية، وأن الحكومات تسعى إلى خصخصة العديد من مؤسساتها لتزيح عن كاهلها الأعباء المالية المتزايدة.

وقد أكد أونيس عبد المجيد في دراسته المقدمة للمؤتمر الدولي للتعليم العالي ببيروت أن إتاحة الفرصة للعاملين والموظفين لتحسين المستوى ومواكبة التطورات البيئية، ودعم الصلة بين الدراسات التي تقوم بها الجامعات، والمشكلات الواقعية في المجتمع والبيئة المحلية والدولية تساهم في خدمة المجتمع. (أونيس عبد المجيد، 2010)

إن ضعف تجانس أعضاء هيئة التدريس في الجامعات، يؤدي إلى اختلاف وجهات النظر في عمليات التطوير والتقييم، لعدم إدراك هؤلاء بالخلفية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المحلي، وما يمر به من تغيرات متسارعة تستلزم تطوير محتوى التعليم الجامعي لجعله أكثر فاعلية، وليكون قادرا على مواجهة التحديات الثقافية والعلمية العالمية والثورة في مجال التكنولوجيا.

وقد أشار إلى ذلك المؤتمر الثاني للتعليم العالي وسوق العمل المنعقد في الفترة الممتدة من 15/12 مارس 2008 حيث دعا لإعادة النظر في سياسات وخطط التعليم العالي والعمل على تحديثها وفقا لمتطلبات التنمية الاقتصادية ومتطلبات سوق العمل.

بالإضافة إلى ضعف التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي من حيث البرامج والتخصصات وسياسات القبول والتخطيط وتوحيد الجهود للمساهمة في تنمية المجتمع، وضعف التنسيق بين الجامعات وبين جهات التخطيط للعمالة، وضعف التنسيق بين الجامعات والجهات المستفيدة من الخريجين.

وهذا ما طرحه عبد اللطيف الخطيب في ورقة العمل المقدمة لندوة الجامعة اليوم وآفاق المستقبل خلال الفترة من 1996/11/27/25، على الجامعة أن توفر سبل الاتصال بالجامعات العالمية والعربية. (عبد اللطيف الخطيب، 1997)

وهذا ما توصلت إليه دراسة القحطاني وتمثل في ضرورة التنسيق مع الجهات المعنية بالقوى العاملة والجامعات عند وضع استراتيجيات التعليم العالي. (سالم سعيد القحطاني، 1998)

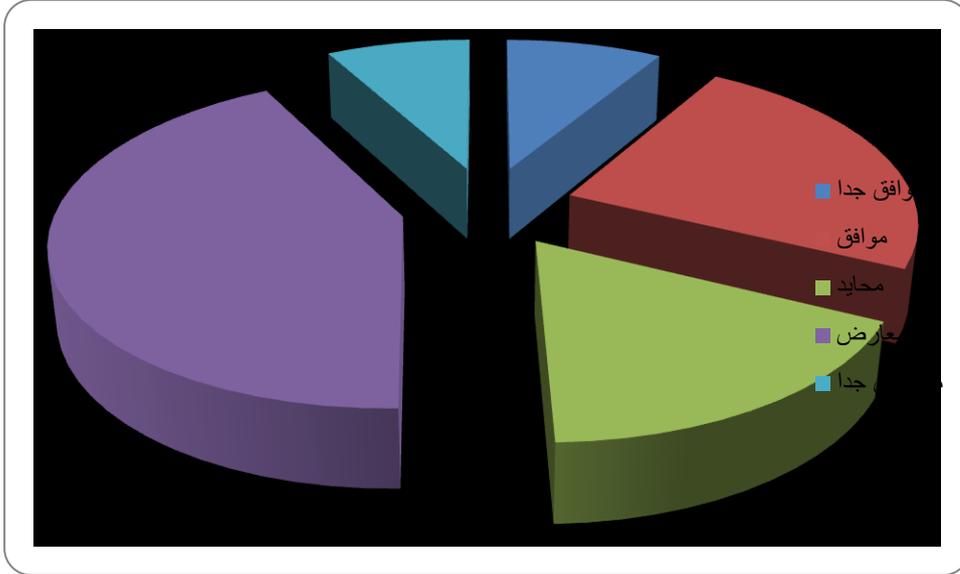
وقد ارتئى الجمهوري في مقاله عن " التعليم العالي يستوعب ثلث خريجي الشهادة العامة أن قطاع التعليم العالي بحاجة إلى وضع الخطط اللازمة لتوظيف موارده وإمكانياته بالشكل الذي يضمن له تحقيق أهدافه، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى تحديث وتطوير إدارة مؤسسات التعليم العالي في السلطنة، حيث توجه النظر نحو التجارب العالمية لاقتباس خبراتها. (سالم الجمهوري، 2004).

فالجامعة الجزائرية تعاني من عدم توافق مضامين التعليم العالي وبين متطلبات سوق العمل فالمهارات والقدرات التي يحتاجها سوق العمل خاصة تلك المتعلقة بالتقنيات التكنولوجية والمعلوماتية لا توفرها الجامعة، وإن وجدت فهي ليست بالكفاءة المطلوبة زد إلى ذلك فالتوجيه نحو هذه التخصصات ضعيف لأن معظم اتجاهات الطلبة تتجه نحو تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية أو الطبيعية والطبية مقابل نسبة ضعيفة توجه نحو التخصصات التقنية والتكنولوجية، و كنتيجة لهذه الوضعية فإن سوق العمل يجد نفسه مجبرا على صرف النظر عن مخرجات التعليم العالي لأنها مكلفة وتتطلب إعادة التأهيل.

يركز التكوين الجامعي في الجزائر على معطيات قديمة وتقليدية نظرا لعدم توفر المراجع الحديثة فهذا الأسلوب من شأنه أن يدعم ثقافة الامتثال والانصيهار، ويحارب الابتكار والإبداع، ويمجد فكرة الحصول على الشهادة لا إلا، ولا يشجع على التعلم الحقيقي الهادف والاعتماد على النفس، كذا عدم التركيز على الجوانب الأدائية والتطبيقية في التكوين إذ أن الغالبية المطلقة من برامج التكوين الجامعي تركز على قاعدة خاطئة مؤداها أن الطالب الذي يعرف يمكن أن يوظف معارفه في الميدان العملي وبالتالي تركز تلك البرامج على الجوانب المعرفية النظرية وتهمل الجوانب التطبيقية، إضافة إلى افتقار برامج التكوين إلى أهداف واضحة ومحددة وافتقادها إلى إطار تطوري للتكوين يوظف ممارسته ونشاطاتها، (لحسن بوعبد الله، العيد بن عيسى، 2004، ص 269)

إن الارتباط الكيفي للتعليم العالي في الجزائر بمراحل التعليم الأخرى (الابتدائي، المتوسط والثانوي) في ثقافته وهياكله ومناهجه وأساليبه جعلت ثقافة التعلم في الجامعة تقوم على سلطوية الأستاذ الذي يلقي ويلقن وسلبية الطالب الذي يتلقى إلى جانب تكس الطلبة داخل الأقسام أدى إلى تباعد المسافة بين الطلبة والأساتذة وانعدام الرعاية الأكاديمية بين الأستاذ والطالب فلا يخصص للطلاب ساعات للمناقشة والاستشارة حول مواضيع معينة وعادة ما تكون هذه الاستفسارات في اتجاه واحد داخل الصف أو عند الخروج منه.

ويعد التمثيل البياني رقم 01 توضيحا إضافيا لاستجابات المبحوثين حول الفرضية الأولى.



أما استجابات المبحوثين الذين أدلوا بعكس ذلك أي أنه- يوجد توافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل- فقد قدرت بـ 32.29% (أنظر التمثيل البياني رقم 01) بين موافق وموافق جدا ويبدو ذلك واضحا من خلال تأكيد بعضهم على أن التعليم الجامعي يعتمد على أسلوب التلقين في التدريس، ويحرص على إلمام الطالب باستخدامات الإعلام الآلي، كما يحرص على تكوين العقلية الواعية لمشاكل المجتمع عامة والبيئة المحلية خاصة وغرس روح الانضباط والجدية. (أنظر الجدول رقم 8-14-17-18)

وهذا ما أكدته الفريق الآخر المعني بقضايا التعليم، فإنه يرى أن واجبه يفرض الدعوة إلى توسيع فرص التعليم إلى أقصى حد ممكن، في ضوء اهتمامات المتعلمين ورغبتهم في التخصص، بما قد يعين على توزيع المتعلمين على مختلف المهن والأعمال، وهم يشيرون دائما إلى أنه لا يوجد لديهم تخطيط للاحتياجات من القوى العاملة بما يمكن أن يكون هاديا لهم في المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل. (حامد عمار، 1998، ص 114)

وركز القحطاني في دراسته على ضرورة إعادة النظر في أسلوب التلقين وتبني أساليب حديثة في التعليم لزيادة فرص تنمية مهارات التحليل والإبداع والابتكار لدى الطلاب. (سالم سعيد القحطاني، 1998)

في العملية التعليمية يتم التركيز على عضو هيئة التدريس والكتب والمذكرات الدراسية والاختبارات والأنظمة واللوائح، ويقل التركيز على الطالب كمحور للعملية التعليمية، كما أن معظم طرق التدريس المتبعة دون المستوى المطلوب من حيث اعتمادها على التلقين والاستنكار واسترجاع المعلومات المكتوبة أو المقدمة من قبل المحاضر في القاعة الدراسية وعدم تشجيع البحث عن المعلومات لتحقيق النمو في الإبداع والتفكير. (محمد عبد الله المنيع، 2002)

كما دعا المؤتمر التاسع للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي المنعقد في دمشق للفترة من 15-18 ديسمبر 2003 تحت شعار "التعليم العالي والبحث العلمي في مجتمع المعرفة" الدول العربية إلى العمل على نشر استخدام الحاسوب والانترنت، والمشاركة في تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية في جميع مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي.

وقد أكد غازي بن عبيد مدني على أثر تكنولوجيا المعلومات والحاسب الآلي على نظم التدريس الجامعي وأساليبه؛ مما دفع الجامعات إلى مساعدة الطلاب على اكتساب مهارات التعلم خاصة أساليب التعلم الذاتي، واهتمت بالتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس لتحسين فعالية الطالب والجامعة وكفايتهما. (غازي بن عبيد مدني، 2002)

ثانيا: مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الثانية (هناك أهمية لوظائف التعليم العالي في تنمية الموارد البشرية)

نظرا لأهمية التعليم في إحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية تساهم في نجاح عملية التنمية في المجتمع، فقد اعتبر كثير من العلماء أن التعليم هو أداة تطوير المجتمع وإصلاح كافة جوانب الحياة العامة (سياسية، اقتصادية، ثقافية وغيرها)، وعليه يؤكد **جون ديوي** بقوله: "إنه لا بد أن يسعف الانقلابات الاجتماعية والاقتصادية انقلابا تربويا شاملا، هذا الانقلاب التربوي هو الذي يثبت ويقوي هذه الانقلابات الاجتماعية والاقتصادية وجعلها تستمر فتمثله في الأجيال المتتالية"، وقد كان لإدراك حقيقة أهمية التعليم في نجاح عملية التنمية والالتزام بها عند الممارسة الأثر الإيجابي الذي مكن الكثير من الدول تطوير اقتصادها ومن تخطي بعض العوائق الاجتماعية التي كان يمكن أن تقضي أو تحد من فعالية عملية التنمية، فقد لعب التعليم في بعض الدول التي سلكت سياسة تربوية جريئة مثل اليابان، و.م.أ والاتحاد السوفيتي سابقا دورا هاما في تسريع التنمية تؤدي بدورها إلى رفع مستوى التعليم، ويشير **دينسون** "إلى ظواهر التنمية الاقتصادية التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي واليابان، وإلى الدور الهائل للتعليم في هذه البلدان، ويستخلص أن أكثر من (5/3) ثلاثة أخماس الدخل الحقيقي يرجع إلى تأثير ارتفاع المستويات التعليمية على زيادة القدرة على الإنتاج." (نور الدين بن الشيخ، 1999، ص ص 153-154).

إن الموارد البشرية هي عامل إنتاج يحتاج إلى استثمار مسبق شكله الأساسي التعليم، وأن نوعية العمل دالة في العديد من العوامل، منها التعليم والتكوين (كما ونوعا) اللذان يتلقاهما الفرد قبل دخوله إلى سوق العمل أو خلال حياته المهنية، وهذا يسوغ حساب مخزون التعليم المتجسد في السكان أو بشكل أدق في قوة العمل، وأن الإحصاء المادي (الخام) المعتاد لإعداد القوى العاملة لم يعد كافيا.

الجدول رقم 76: يوضح استجابات المبحوثين حول الفرضية الثانية

الخيارات	التكرار(ت)	النسبة المئوية %
موافق جدا	360	26.41
موافق	698	51.21
محايد	181	13.28
معارض	117	8.58
معارض جدا	7	0.51
المجموع	1363	100.00

خلال

من

الجدول (رقم 76) يتضح لنا أن ما نسبته 77.62% من المبحوثين أكدوا (بين موافق وموافق جدا)، بأن هناك أهمية لوظائف التعليم العالي في تنمية الموارد البشرية، ففي عصر الصناعات المعتمدة

على رأس المال البشري، أو ما تسمى "صناعات العقل البشري"، يتطلب أن يكون العمال ذوي مهارات عالية ومتجددة وهذه المهارات ليست عربون نجاح بمفردها بل لا بد أن تكون ضمن تنظيمات ناجحة تحسن استخدامها، وتعد طرق التدريس والذي يدرس المفتاح لنظام تعليمي كفاء. (حمد بن سليمان البازعي، 1999، ص 1)

فلكي تتجح الجامعات في تحقيق أهدافها بفعالية، فإنه يتحتم عليها تصميم الخطط الجامعية وتطويرها بناء على احتياجات المجتمع المتغيرة. فتصميم الخطط الجامعية في الوضع الحالي في التعليم الجامعي تعتمد على الاجتهادات دون الاعتماد على أسس ومعايير علمية. (أنظر الجدول رقم 25-33)

وقد أظهرت نتائج دراسة سعد عبد الله الزهراني أن احتياجات سوق العمل السعودي من القوى البشرية التي يشد الطلب عليها تتركز في التخصصات الطبية والصحية، والتخصصات الهندسية، والتخصصات الفنية والتقنية، والتخصصات الصناعية، وتخصصات إدارة الأعمال والمحاسبة والخدمات المالية والإدارية والتجارية والفندقة والسفر، وتخصصات الحاسب الآلي ونظم المعلومات. (سعد عبد الله الزهراني، 2002)

وقد أوضحت خطط التنمية بأن بعض الجامعات قد توسعت في الدراسات العليا، وأحجمت أخرى عن التوسع بالرغم من توفر المرافق والإمكانات اللازمة، لذلك لا بد من وجود نظام الاعتماد الأكاديمي في جميع مؤسسات التعليم العالي في ، بحيث تخضع برامج الدراسات الجامعية والعليا للتقويم المستمر لمعرفة مدى مساهمتها للتطورات الحديثة ومدى توفر الإمكانيات المادية والبشرية للاستمرار في أداء رسالتها بفعالية ويمكن الكشف عن مستوى ونوعية البرامج من خلال توفر الحد الأدنى من أعضاء هيئة التدريس ودرجاتهم العملية ونوعية الأبحاث التي يقومون بها، والمختبرات العملية، وتوافر المراجع العلمية والكتب والدوريات وتقويم مستوى الأبحاث المعدة للأطروحات العلمية ومدى تناولها لقضايا التنمية، ومدى تجدد الخطط الدراسية. (أنظر الجدول رقم 26-27-28-39)

فالجامعات في حاجة إلى الارتقاء بنوعية التعليم للحصول على مكتسبات علمية وتكنولوجية تؤهلها لمواجهة التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي. فالجهوري يرى أن جميع مؤسسات التعليم العالي تعاني من نقص في أعضاء هيئة التدريس، وعلى الأخص في بعض التخصصات وذلك لندرة حملة الشهادات العليا في بعض التخصصات، ونقص الحوافز من مثل الاستقرار الوظيفي وخاصة للوافدين وتدني الرواتب والحوافز. (سالم الجهوري، 2004)

وأكد كذلك منير بن مطني العتيبي في دراسته على وجود تدني كبير في معدلات برامج الدكتوراه في العلوم الطبية والهندسة، حيث لا توجد برامج للدكتوراه في الهندسة المعمارية، وتخطيط

المدن والنقل والمواصلات والخدمات وإدارة الأعمال والتجارة داخل المملكة العربية السعودية، كما أن برامج العلوم الطبية في مرحلة الماجستير أيضاً متدنية قياساً إلى البرامج في تخصصات العلوم الطبيعية والإنسانيات وإعداد المعلمين، وكذلك الحال بالنسبة لبرامج البكالوريوس فإن برامج العلوم الطبية أقل بكثير من البرامج في العلوم الطبيعية والهندسة والتربية وإعداد المعلمين.

وقد دعا المؤتمر التاسع للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي (23) المنعقد في 15-18 ديسمبر 2003 تحت شعار "التعليم العالي والبحث العلمي في مجتمع المعرفة" الدول العربية إلى تكثيف الاستثمار الرشيد في التعليم العالي والبحث العلمي وتشجيع المبادرات الرامية إلى بناء اقتصاد قائم على المعرفة، ودعوته إلى العناية بالتعليم العالي التقني والمهني لإعداد أطر متخصصة ومؤهلة، تستجيب لمتطلبات مجتمع المعرفة. (أنظر الجدول رقم 30) كما دعا المؤتمر الدول العربية إلى تشجيع قطاعات الإنتاج العربية على الاستثمار في البحث العلمي من خلال منحها حوافز ومزايا وتيسيرات تكفلها القوانين البحثية والنصوص التشريعية العربية.

وهكذا يصبح التعليم عملية هامة في إعداد وتكوين أفراد مؤهلين عملياً وعلمياً حتى يمكن لهم التكفل بكل المشاريع التنموية في المجتمع، وعلى هذا الأساس تقوم الدوائر الرسمية في الدول الحديثة بمتابعة تطور النظم التعليمية محاولة وضع خطط تمكن من تجاوز كل اعوجاج وتقادي أي خلل من شأنه أن يعيق عملية تنمية رأس المال البشري. (عبد الله عبد الدائم، 1998، ص 174).

والجدير بالذكر أنه لا يوجد شك في إمكانية جعل التعليم وتنمية الموارد البشرية أكثر فعالية، فقد استطاعت شركة زيروكس إعادة تدريب 110000 من موظفيها خلال الثمانينات مما مكنها من زيادة حصتها السوقية خلال هذه الفترة، كما تعد شركة جنرال موتورز مثالا آخر للشركات التي اعتمدت على التدريب في استعادة حصتها السوقية، هذا وقد أجريت العديد من الدراسات للتعرف على الأثر الذي يحدثه التعليم على مستويات الأداء، فقد أجريت إحدى الدراسات في بداية التسعينات في هذا الصدد وتوصلت إلى أن الشركات التي تنظم برامج للتعليم داخل مكان العمل وفي نفس الوقت تجعل العمل له قيمة ومعنى لدى الموظف استطاعت أن تحقق تحسينات ملموسة في مستويات أداء عاملها وفي نفس الوقت تحسنت مستويات جودة المنتجات. (جاري ديسلر، 2003، ص 290)

إن التخطيط الشامل للتربية يفترض قيام التوازن اللازم بين التطور الكمي والتطور الكيفي النوعي للتعليم، ويستلزم بالتالي عناية خاصة بتغيير محتوى التعليم ومضمونه في مراحل الدراسة المختلفة، نعني المناهج وطرائق التعليم والوسائل التعليمية والإدارة التربوية وسواها،.. ومن بين أهم أهداف تطوير محتوى التربية بحيث يتلاءم حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أولاً: أن يهدف

تطوير المناهج والطرائق التعليمية إلى الاستجابة لمتطلبات التنمية في البلدان السائرة في طريق النمو، وإيجاد علاقة أوثق بين محتوى التعليم وبين حاجات الاقتصاد وحاجات القوى العاملة، ثانياً: أن يستهدف التغيير في بنية المناهج والطرائق وفي شكل إعداد المعلمين وفي بنية الإدارة ووظائفها، زيادة فعالية النظم التعليمية، أي زيادة مردودها الداخلي من جهة (زيادة أعداد الطلاب الذين يدرسون ويتخرجون، عن طريق القضاء على الهدر وعن طريق اتباع أساليب تعليمية أجدى تؤدي إلى تعليم عدد أكبر بجهد أقل ونفقات أقل ومعلمين أقل... الخ). (أنظر الجدول رقم 40) (عبد الله عبد الدائم، 1998، ص 173-174)

فالضعف في تحقيق أهداف التعليم العالي وخصوصاً الهدف الخاص بالبحث العلمي ويظهر ذلك في عدم الاهتمام بالبحث العلمي التطبيقي وتطوير وسائله وأدواته، وعدم السعي لاستقطاب باحثين وأساتذة متميزين لدعم مراكز البحوث، وربط برامج البحث العلمي والدراسات العليا بمشكلات البيئة والمجتمع ومواكبة التطورات الحديثة في ميادين العلم والمعرفة، وإشراك القطاع الخاص في تمويل البحوث العلمية، وقلة الاستفادة من خدمات الإنترنت في مجال البحث والتواصل العلمي بين أعضاء هيئة التدريس والمؤسسات التعليمية. وهذا ما أكدته دراسة محمد عبد الله المنيع (2002). (أنظر الجدول رقم 31-39-42)

ويرى منير بن مطني العتيبي في دراسته أن يتم تعزيز المعارف والمهارات بخبرات ميدانية لا أن يكون المخزون النظري لتلك المعارف والمهارات هو ثروة ذلك الخريج ليكتشف في سوق العمل أنها ثروة خاسرة

ويرجع محمود بوسنة أسباب انخفاض مستوى المتخرجين من التعليم العالي إلى عوامل عدة منها عدم وجود مخابر مجهزة أو فقرها للمستلزمات الضرورية لسيرها الحسن، النقص في الكثير من المدعمات البيداغوجية مثل المجالات العلمية والكتب، تقادم البرامج بالنسبة إلى المعرفة وإلى حاجيات المجتمع. (محمود بوسنة، 2003، ص 13)

كما أنه لا بد من تفعيل الحوار وتعزيز التعاون والتنسيق بين الجامعات والجهات ذات الاختصاص بسوق العمل، وذلك لوضع الخطط والسياسات والاستراتيجيات وتقديم الخبرة والاستشارات العلمية التي تحقق التكامل وتخدم مطالب التنمية البشرية وتساعد في استحداث التخصصات المطلوبة وتطوير البرامج والمناهج التعليمية. (أنظر الجدول رقم 32)

ولقد بدأت بعض الجامعات بتقديم برنامج الدراسات المسائية، وذلك لإتاحة الفرصة للطلاب العاملين في مختلف القطاعات باستكمال دراستهم الجامعية لرفع مستوى معرفتهم العلمية وتطوير

كفاءتهم العملية، وقد بذلت الجامعة جهودا كبيرة لإنجاح هذا النظام حتى لا يكون أقل أهمية من برنامج الدراسات الصباحية، وذلك من خلال توفير جميع الكوادر الأكاديمية والإدارية المطلوبة والإمكانيات اللازمة لذلك، وهذا ما أشار إليه أونيس عبد المجيد في دراسته المقدمة للمؤتمر الدولي للتعليم العالي ببيروت، 2010. (أنظر الجدول رقم 35)

ولما أصبح من الضروري بمكان البحث عن بدائل مناسبة من أجل استيعاب أكبر عدد من الراغبين والراغبات بالتعليم العالي لتلبية حاجة المجتمع في ذلك ظهرت الحاجة الماسة لنظام الانتساب بالجامعات، حيث يعد هذا النمط من التعليم أمرا لا بد منه لكونه شكل حلا لأزمة الزيادة المطردة على مؤسسات التعليم العالي، وقد أشارت نادية بنت إبراهيم بن رشيد الرشيد إلى أن نظم التعليم عن بعد تعد مخرجا من الأزمات التي تعاني منها كثير من نظم التعليم التقليدية في الجامعات، فنظام الانتساب يساهم في حل مشكلات الطلاب والطالبات الذين لا تمكنهم ظروفهم من الانتظام بالدراسة ويعتمد نظام الانتساب على قيام الدارس الذي يسجل في كلية معينة بالحصول على الكتب المقررة ودراستها بمفرده ثم التقدم لامتحانات التي تعقد نهاية العام. (نادية بنت إبراهيم بن رشيد الرشيد، 2009-2010) (أنظر الجدول رقم 36)

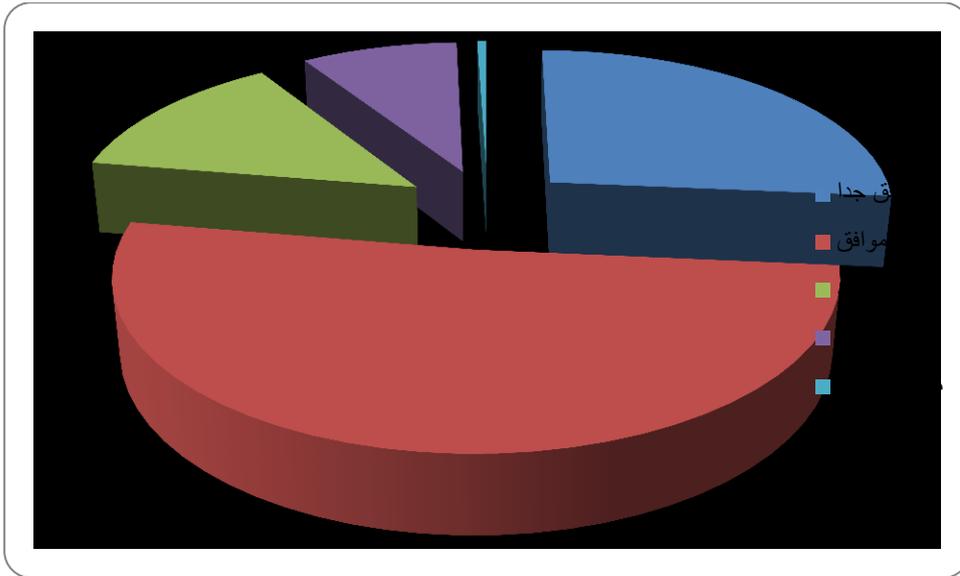
على الرغم من التوسع المستمر في قطاع التعليم العالي وقيامه بدوره الأساسي في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع وتنمية الموارد البشرية، إلا أن الاهتمام بالتعليم المستمر لم يحظ بالقدر الكافي من قبل مؤسسات التعليم العالي عدا بعض الكليات التي بها وحدات للتعليم المستمر رغم أهمية هذا النوع من التعليم باعتباره أحد وسائل إبقاء القوى العاملة (المورد البشري) على صلة بأحدث التطورات والتغيرات في مجالات تخصصها. (أنظر الجدول رقم 37)

فهناك دراسة لغازي بن عبيد مدني تتادي بتوجيه البحث العلمي بالجامعات لتنمية الموارد البشرية، ففي ضوء التغيرات والتحولات العالمية تبذل الجامعات محاولات عديدة لربط البحث العلمي بتنمية الموارد البشرية باعتبارها مؤسسات تساعد في عملية صنع القرارات، وتحليل السياسات، وتكوين اتجاهات لدى الطلاب والباحثين نحو البحث والقدرة على حل المشكلات باستخدام المعرفة المتاحة والقدرة على التعلم الذاتي وغيرها. (غازي بن عبيد مدني، 2002)

وفي الدراسة التي قام بها ديسوزا D'souza عام 1991 عن "إدارة تنمية الموارد البشرية من خلال التدريب والتعليم في إطار المنظور المتغير"، أوضح أن هناك تنظيمات صناعية هندية قد صممت برامج جديدة لتنمية الموارد البشرية لتتطابق التنمية السريعة في التكنولوجيا والاقتصاد العالمي، وسوف تكون هناك حاجة إلى التدريب في موقع العمل ليشمل مستويات المهارة والتعليم الفعلية للعاملين الذين يتوافر للكثير منهم مهارة تقليدية، وتعليم أقل من المستوى.

ولا يمكن لبرنامج التدريب أن يحل كل قضايا نوعية الحياة المناسبة للعمل، وإنما ينبغي أن يتم تطوير برامج خاصة تتناسب والتغيرات في اتجاهات وقيم العمل وتنمية الارتباط بالتنظيم، وسوف تلعب فرق الإدارة الذاتية دوراً متزايد الأهمية. (علي عبد الرزاق جلي، 1998، ص 437)

ويعد التمثيل البياني رقم 02 توضيحاً إضافياً لاستجابات المبحوثين حول الفرضية الثانية.



ترتكز السياسة التعليمية في الجزائر على الكم لا على الجودة بسبب التزايد غير المحسوب لأعداد الطلبة الملتحقين بالتكوين الجامعي حيث أصبح قبول الطلبة وسيلة تلجأ إليه الجامعة لاستجلاب الترضية الاجتماعية كما يعبر عليه تقرير التنمية البشرية لسنة 2003، حيث وصل عددهم 423000 طالب من بينهم 89000 طلبة جدد للسنة الدراسية 2000/1999 يوظفهم مجموع 17130 أستاذ من بينهم 15.04% فقط يمثلون أساتذة تأطير من الصنف العالي أي لكل 152 طالباً أستاذ محاضر واحد لكل. (محمد بوعشة، 2000، ص 33). (أنظر الجدول رقم 40)

وقد دعا المؤتمر التاسع للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي (23) إلى تفعيل الحوار وتعزيز التعاون والتنسيق بين الجامعات والجهات ذات الاختصاص بسوق العمل، وذلك لوضع الخطط والسياسات والاستراتيجيات التي تحقق التكامل وتخدم مطالب التنمية

وتساعد في استحداث التخصصات المطلوبة وتطوير البرامج والمناهج التعليمية(أنظر الجدول رقم 42)

ويعطي منير بن مطني العتيبي في دراسته أهمية لتطوير مهارة التعامل مع الرؤساء والمرؤوسين والزملاء وذلك من خلال الأنشطة اللاصفية حتى يتعود على بيئة العمل القادم حيث إن أدبيات شؤون العاملين تشير إلى أن الفشل في العمل في كثير من الأحيان لا يعود إلى نقص المعارف والمهارات والخبرات ولكن إلى كيفية توظيف تلك المهارات والخبرات والمعارف في بيئة العمل والتعامل مع الآخرين، وكذا تطوير قيمة العمل وقيمة الوقت وقيمة التكلفة وقيمة المردود وقيمة الهدف. (أنظر الجدول رقم 45-46).

ثالثاً: مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الثالثة (هناك آليات مقترحة تساعد على تطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع).

إن اهتمام الجامعة بخدمة مجتمعها يعد عاملا مهما من عوامل احترام الرأي العام وتقديره لجهودها ونتيجة لذلك بدأت الجامعة في إنشاء مراكز خاصة بخدمة المجتمع وبذلك تبقى الجامعة مركز إشعاع حضاري واجتماعي يهدف إلى تنمية المجتمع اقتصاديا وثقافيا وعلميا من خلال وظائفها الأساسية المتمثلة في التعليم العلمي وخدمة المجتمع ، والتي تتطلب منها البحث المستمر في أفضل السبل التي تساعد في تنفيذ تلك الوظائف وتحقيق الأهداف المطلوبة وعدم الانطواء على نفسها بعيدا عن مؤسسات المجتمع، وبهذا فإن الجامعة تساعد في استيعاب منجزات التقدم التقني الذي يشهده العالم حاليا، وتتعدى ذلك إلى إنجاز الاختراعات المباشرة لعمليات إنتاج فعالية للتكنولوجيا بالاعتماد على إمكانياتها الذاتية أو بالتعاون مع حقل العمل.

فلقد حقق التعليم الجامعي إنجازات كبيرة ساهمت إلى حد كبير في تحقيق أهداف خطط التنمية في الجزائر من القوى البشرية، حيث ضمت الشبكة الجامعية الجزائرية 91 مؤسسة للتعليم العالي موزعة على 48 ولاية عبر القطر الوطني شملت (47 جامعة، 10 مراكز جامعية، 4 ملحقات، 19 مدرسة وطنية، 5 مدارس عليا للأساتذة، 10 مدارس تحضيرية، قسمان تحضيريان مدمجان) (services.mesrs.dz/arabe_mesrs/indexa.php, 30/5/2013, 10 :00)

الجدول رقم 77: يوضح استجابات المبحوثين حول الفرضية الثالثة

الخيارات	التكرار(ت)	النسبة المئوية %
موافق جدا	662	38.15
موافق	776	44.73
محايد	211	12.16
معارض	77	4.44
معارض جدا	9	0.52
المجموع	1735	100.00

من خلال الجدول يتضح لنا أن ما نسبته 82.88% (بين موافق وموافق جدا) من المبحوثين أعربوا عن موافقتهم على الآليات المقترحة لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع، فقد تتعدد الأدوار المطلوبة من الجامعة في مجال خدمة المجتمع بتعدد حاجات ونشاطات المجتمع ذاته بعد أن أصبحت خدمة المجتمع من أهم الأهداف التي تسعى الجامعة إلى تحقيقها.

إن خدمة المجتمع هي الجهود التي يقوم بها الأفراد أو الجماعات أو المنظمات أو بعض أفراد المجتمع لتحسين الأوضاع الاجتماعية أو الاقتصادية عن طريق تحديد الاحتياجات المجتمعية للأفراد والجماعات والمؤسسات، وتصميم الأنشطة والبرامج التي تلبي هذه الاحتياجات عن طريق الجامعة وكلياتها ومراكزها البحثية المختلفة بغية إحداث تغيرات تنموية وسلوكية مرغوب فيها، كما أن الجامعة تخدم المجتمع عن طريق حل مشكلاته، وتحقيق التنمية الشاملة في المجالات المتعددة، وتهدف إلى تمكين أفراد المجتمع ومؤسساته وهيئاته من تحقيق أقصى إفادة ممكنة من الخدمات المختلفة التي تقدمها الجامعة بوسائل وأساليب متنوعة تتناسب مع ظروف المستفيد وحاجاته الفعلية.

أ- أهداف الآليات المقترحة لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع:

تهدف هذه الآليات إلى تفعيل دور الجامعة في مجال خدمة المجتمع من خلال التعارف على الاحتياجات والمشكلات التي تواجه المجتمع والمعوقات التي تعوق المجتمع والتغلب على هذه المعوقات وتلبية احتياجات المجتمع وتقديم الحلول لهذه المشكلات، كما تسعى إلى تقديم التوصيات الإجرائية للتغلب على المعوقات التي تحول دون قيام الجامعة بهذا الدور مما يتلاءم مع معطيات القرن الحالي.

ب- الآليات المقترحة لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع: تم اقتراح مجموعة من الآليات

على المبحوثين وهي كالاتي: هل ترى أن التعليم الجامعي يجب أن:

- 1- يقدم الأسس العلمية للتصدي للمشكلات التي تواجه المجتمع.
- 2- يجري بحثاً علمية لصالح المنظمات والهيئات الحكومية.
- 3- يشجع على تبادل الإنتاج العلمي بين الجامعات داخل الوطن وخارجه
- 4- يعمل على توثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الهيئات والمؤسسات العلمية المناظرة في الداخل والخارج.
- 5- يهتم بالثروة الثقافية والتأكيد على استعمالها في فروع العلم والمعرفة.
- 6- يخصص موارد مالية ملائمة لعملية التكوين الجامعي.
- 7- يقدم الخدمات للعاملين بالمؤسسات المختلفة.

- 8- يشجع هيئات المجتمع على استخدام مرافق ومنشآت الجامعة بشكل عقلائي.
- 9- ينشئ مجالس استشارية مشتركة من رجال الجامعة وقيادات المجتمع لتحديد حاجات المجتمع والتعرف على مشكلاته.
- 10- يوجه الأبحاث الجامعية لحل مشكلات المجتمع والتي تخدم المجتمع وتعمل على تطويره.
- 11- يحث على قيام مؤسسات المجتمع بمؤتمرات كل في تخصص.
- 12- يقدم برامج تكوينية لتلبية متطلبات أفراد المجتمع على اختلاف مستوياتهم .
- 13- يعد مراكز خدمة المجتمع للقيام ببعض الدورات التدريب.
- 14- يساهم في تطوير التكنولوجيا المختلفة ومحاولة تسهيل استفادة أفراد المجتمع منها.
- 15- يساعد أفراد المجتمع في كيفية إدارة المشاريع المختلفة.
- 16- يقدم الاستشارات المتنوعة في المجالات المختلفة لأفراد المجتمع .
- 17- يقدم الخدمات المتنوعة إلى المجتمع المحلي الموجودة فيه.
- 18- يحرص على مشاركته في المناسبات الاجتماعية المختلفة .
- 19- يساهم في كافة ميادين الثقافة.
- 20- يعمل على توعية المواطنين عن طريق تنظيم الندوات عن دورهم في تطوير المجتمع.
- 21- يحرص على مشاركة أبناء الجامعة من طلبة وأعضاء هيئة التدريس في المجال التطوعي العام لخدمة المجتمع.
- 22- يحرص على مشاركة أبناء الجامعة من طلبة وأعضاء هيئة التدريس الإنتاج العلمي في خدمة المجتمع.
- 23- يحرص على مشاركة أبناء الجامعة من طلبة وأعضاء هيئة التدريس تطوير مختلف أنواع مجالات خدمة المجتمع.
- 24- يحسس مؤسسات المجتمع بضرورة الدعم المالي لها.

25- يهتم بنشر المجلات والكتب العلمية.

26- يضع سياسات تترجم الربط بين برامج التعليم العالي وبين قطاعات التنمية.

27- يستجيب لمستجدات العولمة والمعلوماتية باعتبارها الأكثر ارتباطا بإيجاد فرص عمل ورفع القدرة التنافسية.

28- يعمل على مواجهة الفجوة الرقمية في مجالات الاقتصاد والتعليم العالي دعما لتفعيل المقدرّة التنافسية للموارد البشرية.

فالععمل على أن تضم مؤسسات التعليم العالي قطاعات إنتاجية تتفق مع الاحتياجات الفعلية للمجتمع يضمن جودة إعداد الخريجين وتوفير فرص عمل لهم وزيادة الموارد المالية للجامعة للإنفاق على المشروعات البحثية. (أنظر الجدول رقم 48)

والتأكيد على تحقيق استراتيجية إدارة المعلومات وتوسيع الاعتماد عليها باستخدام البرمجيات التقنية مع الاستفادة بالجهود العالمية المتقدمة في هذا الصدد بما يتلاءم مع احتياجات المجتمع، كذلك دعم التخصصات الحديثة التي تحقق التوافق بين التعليم وحاجات المجتمع ممثلا في قطاعات الأعمال والمؤسسات الإنتاجية، وتبني نظام تقديم برامج تعليمية مشتركة مع الجامعات المتميزة بالخارج من أجل منح درجات علمية مشتركة، وخاصة على مستوى الماجستير والدكتوراه مما يكفل الجودة والتميز. (أنظر الجدول رقم 49)

فعمليات التحسين والتطوير لعملية التعليم في الجزائر تتطلب دراسة جادة للواقع التعليمي للوقوف على ما تحتويه عمليات التعلم والتعليم من سلبيات وإيجابيات في كافة الجوانب الإدارية والفنية، وتعزيزها باستراتيجيات جديدة وحديثة ثبت نجاحها عالميا وتتلاءم مع البيئة الجزائرية وتطلعاتها في هذه المرحلة، حيث مرت عملية التعليم في الجزائر بعدد من التغيرات والظروف التي عملت على إيقاف نموه وطموحاته.

فطموحات الجزائر لا تقف عند الإنجازات الكمية لوحدها، بل أصبح التركيز في الوقت الحاضر على تحقيق نوعية عالية تليق بمكانة الجزائر في سلم التنمية البشرية، فقد احتلت الجزائر المرتبة الـ 93 وفقا لتقرير التنمية البشرية لعام 2013 الذي أعلنت عنه في المكسيك هيلين كلارك، مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بمعية رئيس المكسيك أنريك بينيا نييتو.

وأشار التقرير الصادر هذا العام تحت عنوان (نهضة الجنوب - تقدّم الإنسان في عالم متنوع-)، إلى التحول العميق في الديناميات العالمية وعمليات التنمية السريعة في دول العالم النامي، موضحا أن هذه الظاهرة لم تقتصر على مجموعة من البلدان متوسطة الدخل، مثل البرازيل وروسيا والصين والهند، بل تجاوزتها لتشمل ما لا يقل عن 40 بلدا ناميا حققت مكاسب في التنمية البشرية فاقت ما هو متوقّع في العقود الأخيرة، ليفيد التقرير بأن معظم هذه الإنجازات تحققت (نتيجة لاستثمارات مستدامة في برامج التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية وافتتاح قوي على عالم يزداد ترابطا)، ولم يتغيّر ترتيب المغرب في ذات السلم مقارنة بالعام الماضي، ليتواجد في المجموعة الثالثة التي تضمّ الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة كالصين (101)، مصر (112) وجنوب إفريقيا (121 عالميا)، في الوقت الذي ضمّت فيه المجموعة الأولى دولا ذات تنمية بشرية مرتفعة جدًا، حيث حلّت النرويج في المركز الأول متقدّمة على أستراليا، ثمّ الولايات المتّحدة في المركز الثالث، السويد في المركز السابع، اليابان في المركز العاشر، كندا في المركز الحادي عشر، فرنسا في المركز الـ 20 وإسبانيا في المركز 23، وضمتّ المجموعة الثانية دولا ذات تنمية بشرية مرتفعة، مثل البحرين في المركز الـ 48، الكويت في المركز الـ 54 والعربية السعودية في المركز الـ 57، بينما تمّ تصنيف الجزائر وتونس في (ذيل) المجموعة الثالثة في المركزين الـ 93 والـ 94 على التوالي، في حين ضمّت المجموعة الرابعة دولا ذات تنمية بشرية منخفضة مثل اليمن، السودان، موريتانيا، باكستان، زامبيا وبوركينا فاسو. (<http://hdr.undp.org>, 10/4/2013, 12:00)

لا يمكن لأي خطة أو برنامج أو مشروع أن يرى النور بدون تمويل لأنشطته وبرامجه، وقد أخفقت مشاريع ذات جدوى اقتصادية بسبب عدم توفر التمويل الكافي، وتمويل الجامعة يأتي معظمه من المصادر الحكومية، التي تتعرض لهزات اقتصادية يفرضها السوق العالمي بسبب انخفاض أسعار السلع الخام المصدر من الدول النامية للدول المتقدمة. (أنظر الجدول رقم 52)

و تدل جميع المؤشرات إلى أن الجزائر ودول مجلس التعاون وبعض الدول النامية ستواجه أزمة اقتصادية نتيجة لتدهور أسعار البترول و مواد الخام في السنوات المقبلة لأن عدم تطوير مواد الخام وتصنيعها وتكريرها وإيجاد بدائل للدخل من قبل الدول النامية يجعل اقتصادها ضعيفا وتفقد قوتها في المنافسة ومواجهة التكتلات الدولية، ويستطيع التعليم المتطور الذي يعتمد على التقنيات الحديثة إيجاد الحلول والبدائل لمصادر الدخل من خلال الأبحاث والدراسات التي تقوم بها الجامعات.

تكتسي عملية الإنفاق على التعليم العالي أهمية بالغة في تحديد نوعية مخرجات التعليم فبالرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر من اجل النهوض بالتعليم العالي بالزيادة في مستوى الإنفاق عليه

لا تزال هذه السياسة لم تبلغ أهدافها المسطرة بعد لكون النسبة العظمى من الميزانية توجه مباشرة نحو التسيير والتجهيز (الخدمات الجامعية، الرواتب وغيرها) الأمر الذي ينعكس على التطوير النوعي للتعليم العالي خاصة ما تعلق بتجديد المختبرات العلمية ومحتويات المكتبات الجامعية التي تعاني من نقص شديد في المصادر والوثائق خاصة المتخصصة وقد كانت ميزانية الإنفاق على التعليم العالي من سنة 1999 إلى سنة 2002 كما يلي:

السنوات	1999	2000	2001	2002
ميزانية التسيير للقطاع	25.77 مليار دج	35.06 مليار دج	37.71 مليار دج	47.12 مليار دج
ميزانية التجهيز للقطاع	10.97 مليار دج	11.27 مليار دج	10.85 مليار دج	18.53 مليار دج
الميزانية العامة للقطاع	36.74 مليار دج	46.34 مليار دج	48.56 مليار دج	65.65 مليار دج

جدول رقم (78) يوضح ميزانية الإنفاق على التعليم العالي في الجزائر

كما أن نمط التسيير المركزي للجامعة الجزائرية لا يسمح لها من تنويع مصادر التمويل ويحد من علاقاتها بالمؤسسات الاقتصادية سواء العامة أو الخاصة التي يمكن أن تكون مصدر مهم في تمويل الجامعة مقابل تزويدها بالطلبة المتخرجين أو المشاركة في عملية التكوين والتدريب لإطارات هذه المؤسسات في شكل بحوث تعاقدية ونشاطات إنتاجية. (عماري عمار، قطاف ليلي، 2001، ص100)

ولذلك فإن التمويل يعتبر من الركائز الأساسية لنجاح الجامعة في بلوغها لأهدافها، ولا يقتصر الأمر على وجود التمويل، وإنما وجود إدارة واعية تستطيع إدارته وترشيد إنفاقه لكي يكون لتطوير العملية التعليمية جزء من هذا التمويل للمساهمة في إيجاد برامج ومشاريع جديدة .

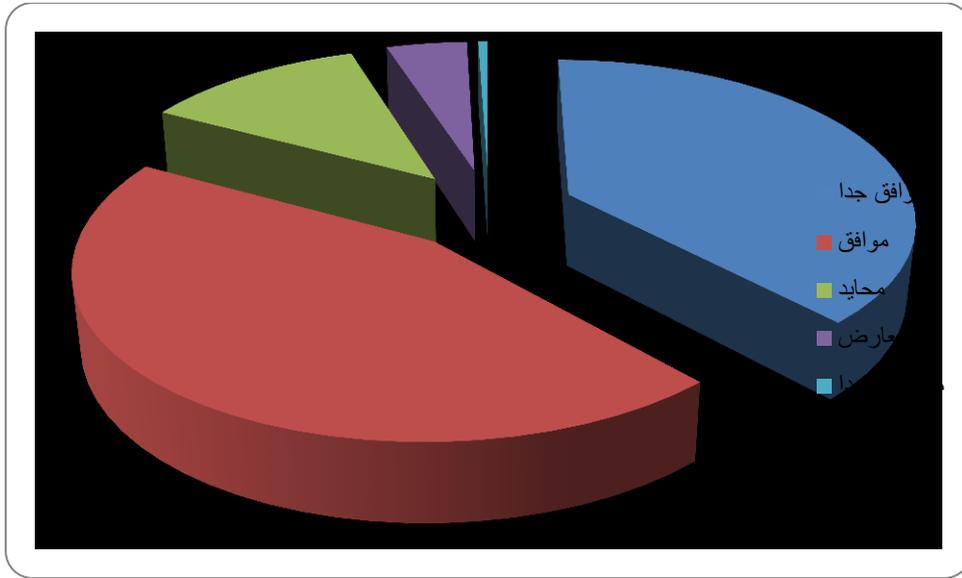
ويمكن أن يقوم القطاع الخاص بدور كبير في تمويل بعض المشروعات الجامعية ، كما أنه يمكن تشغيل مراكز البحث العلمي في مختلف الكليات للقيام ببعض الدراسات والاستشارات للقطاع الخاص ، مما يساعد الجامعة في الحصول على تمويل يمكن الاستفادة منه في تطوير البحث العلمي ومتطلباته ، ويساعد في تحفيز أعضاء هيئة التدريس وتحقيق علاقة وثيقة مع مؤسسات المجتمع .

وقد أشار غازي بن عبيد مدني في دراسته إلى أهمية توجيه البحث العلمي بالجامعات لخدمة المجتمع في ضوء التغيرات والتحول العالمية لذا يجب على الجامعات أن تبذل محاولات عديدة

لربط البحث العلمي بقضايا المجتمع باعتبارها مؤسسات تساعد في عملية صنع القرارات، وتحليل السياسات، وتكوين اتجاهات لدى الطلاب والباحثين نحو البحث والقدرة على حل المشكلات باستخدام المعرفة المتاحة والقدرة على التعلم الذاتي وغيرها. (غازي بن عبيد مدني، 2002) (أنظر الجدول رقم 56)

بالإضافة إلى رصد ميزانيات مالية مناسبة تكفي لتغطية احتياجات مؤسسات التعليم العالي فيما يختص بإعادة هيكلته وتوزيع أنماطه وتمكينه من إعداد خريجين ملائمين لأسواق العمل التي أصبحت تعتمد على المعرفة التكنولوجية المتقدمة.

ويعد التمثيل البياني رقم 03 توضيحا إضافيا لاستجابات المبحوثين حول الفرضية الثالثة.



وهكذا يصبح التعليم عملية هامة في إعداد وتكوين أفراد مؤهلين عمليا وعلميا حتى يمكن لهم التكفل بكل المشاريع التنموية في المجتمع، وعلى هذا الأساس تقوم الدوائر الرسمية في الدول الحديثة بمتابعة تطور النظم التعليمية محاولة وضع خطط تمكن من تجاوز كل اعوجاج وتفادي أي خلل من شأنه أن يعيق عملية تنمية رأس المال البشري.

إضافة إلى زيادة مردودها الداخلي-النظم التعليمية- لا بد من زيادة مردودها الخارجي من جهة ثانية (تخريج الأشخاص المزودين فعلا بالمهارات والمعارف اللازمة لسوق العمل ولأغراض التنمية). (عبد الله عبد الدائم، 1998، ص 174)

وفي عصر الصناعات المعتمدة على رأس المال البشري، أو ما تسمى "صناعات العقل البشري"، يتطلب أن يكون العمال ذوي مهارات عالية ومتجددة وهذه المهارات ليست عربون نجاح بمفردها بل لا بد أن تكون ضمن تنظيمات ناجحة تحسن استخدامها، وتعد طرق التدريس والذي يدرس المفتاح.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ- المعاجم:

1- زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الإدارية " إنكليزي، فرنسي، عربي "، ط2، بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1994.

ب- الكتب:

2- إبراهيم العيسوي، مؤشرات قطرية للتنمية العربية في التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985.

3- أحمد الفنيش وآخرون، التعليم العالي في ليبيا، طرابلس: الهيئة القومية للبحث العلمي، 1998.

4- أحمد عابد عاصم الطنطاوي، إشكالية العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية، سلسلة "التربية والتنمية"، السنة الثالثة، العدد (8)، القاهرة: المكتب الاستشاري للخدمات التربوية، فبراير 1995.

5- أحمد منير مصلح، نظم التعليم في المملكة العربية السعودية و الوطن العربي دراسة نظرية وتحليل مقارن لنظم التعليم العربي ومشكلاته، ط2، الرياض: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، 1982.

6- إمنتال محمد حسن، محمد علي محمد أحمد، مبادئ الاستدلال الإحصائي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

7- أنطوان حبيب رحمة، اقتصاديات التعليم، ط5، دمشق، منشورات جامعة دمشق، 1999-2000.

8- بثينة حسين عمارة، التنمية البشرية وأساليب تدعيمها، ط1، القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، 2001.

9- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ملاح التنمية المستدامة في لبنان، بيروت: كانون الثاني 1997.

10- بلقاسم سلاطنية، حسان الجبلاني، منهجية العلوم الاجتماعية، عين مليلة: دار الهدى، 2004.

11- بوفلجة غياث، التربية و التكوين في الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.

- 12- بيكاس سانيل، التعليم العالي والنظام الدولي الجديد، الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج، 1986.
- 13- تيسير عبد الجبار، التعليم عن بعد في ديمقراطية التعليم في الوطن العربي، عمان: جامعة القوى المفتوحة، 1987.
- 14- تيودور شولتز، قيمة التعليم العالي في الدول ذات الدخل المنخفضة رؤية اقتصادية، الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج، 1986.
- 15- جاري ديسلر، إدارة الموارد البشرية، ترجمة: محمد سيد أحمد عبد المتعال، الرياض: دار المريخ، 2003.
- 16- جمال الدين محمد المرسي، الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية-المخل لتحقيق ميزة تنافسية لمنظمة القرن الحادي والعشرين-، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003.
- 17- جهينة سلطان العيسى وآخرون ، علم اجتماع التنمية، ط1، دمشق: الأهالي للتوزيع، 1999.
- 18- جون.ب.بيرري، فكر التقدم (بحث في نشأتها وتطورها)، ترجمة: عارف دليلة، دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1988.
- 19- حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي الى تاريخ الفكر الاقتصادي، القاهرة: الهيئة المصرية، 1996.
- 20- حامد عمار، (المتغيرات الاجتماعية المؤثرة في علاقة التعليم بالعمل في الوطن العربي)، في: مقالات في التنمية البشرية العربية، الطبعة الأولى، مكتبة الدار العربية للكتاب، مصر، 1998.
- 21- حامد عمار، من همومنا التربوية والثقافية، ط1، القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، 1995.
- 22- حامد عمار، مواجهة العولمة في التعليم و الثقافة، ط1، القاهرة: الدار العربية للكتاب، 2000.
- 23- حسن إبراهيم عيد، التنمية والتخطيط، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1997.
- 24- حسين درويش عبد الحميد، الإنسان المصري ودوره في التنمية، القاهرة: المكتبة الثقافية، الهيئة العامة للكتاب، 1984.

- 25- رباح تركي. أصول التربية والتعليم، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990.
- 26- _____، أصول التربية والتعليم، ط3، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.
- 27- _____، مناهج البحث في علوم التربية وعلم النفس، جامعة الجزائر: معهد العلوم الاجتماعية، 1984.
- 28- راوية محمد حسن، إدارة الموارد البشرية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999.
- 29- ربحي مصطفى عليان، البحث العلمي أسسه، مناهجه، أساليبه، الإمارات العربية المتحدة: بيت الأفكار الدولية، ب.ت.
- 30- _____، عثمان محمد غنيم، مناهج وأساليب البحث العلمي-النظرية والتطبيق-، الطبعة الأولى، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000.
- 31- رجاء محمود أبو علام، مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية، الطبعة الثالثة، مصر: دار النشر للجامعات، 2001.
- 32- رمزي احمد عبد الحي، التعليم العالي والتنمية وجهة نظر نقدية مع دراسات مقارنة، ط1، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، 2006.
- 33- سامي سلطي عريفج، الجامعة و البحث العلمي، ط1، الأردن: دار الفكر، 2001.
- 34- سعد الدين إبراهيم وآخرون، مستقبل النظام العالمي وتجارب تطوير التعليم، عمان: منتدى الفكر العربي، 1989.
- 35- سعد عبد الله الزهراني، مواعمة التعليم العالي السعودي لاحتياجات التنمية الوطنية من القوى العاملة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، الرياض: مطابع وزارة الداخلية، 2002.
- 36- سعيد إسماعيل الصيني، قواعد أساسية في البحث العلمي، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1994.
- 37- سعيد ناصف، محاضرات في تصميم البحوث الاجتماعية وتنفيذها -نماذج لدراسات وبحوث ميدانية-، مصر: مكتبة زهراء الشرق، 1997.
- 38- سلوى عبد الحميد الخطيب، نظرة في علم الاجتماع المعاصر، ط1، القاهرة: مطبعة النيل، 2002.

- 39- سوزان كالفرت، بيتر كالفرت، السياسة والمجتمع في العالم الثالث : مقدمة، ترجمة: عبد الله بن جمعان آل عيسى الغامدي، الرياض: النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، 2002.
- 40- السيد الحسيني، التنمية والتخلف ، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1993.
- 41- السيد عبد المطلب غانم، دراسة في التنمية السياسية، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1981.
- 42- السيد محمد خيرى، الإحصاء في البحوث النفسية، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الفكر العربي، 1999.
- 43- شارل بتلهام، التخطيط والتنمية، ترجمة : إسماعيل صبري عبد الله، القاهرة: دار المعارف، 1966.
- 44- شبل بدران، أحمد فاروق محفوظ، أسس التربية، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993.
- 45- _____ ، حسين البيلاوي، علم اجتماع التربية المعاصر، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997.
- 46- شفيق بليغ، رجائي شريف، دور الجامعات المصرية في خدمة المجتمع، القاهرة: المجلس الأعلى للجامعات، 1983.
- 47- صالح بن محمد الصغير، مقدمة في الإحصاء الاجتماعي، جامعة الملك سعود، السعودية، 2001.
- 48- صبحي القاسم، التعليم العالي في الوطن العربي، عمان: منتدى الفكر العربي، 1995.
- 49- الصديق تاوتي، تكوين الإطار من أجل التنمية، ط1، الجزائر: دار الأمة، 2001.
- 50- صلاح أحمد مراد، الأساليب الإحصائية في العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2000.
- 51- صلاح العبد وآخرون، الكتاب السنوي الأول للتنمية الريفية، ط1، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1980.
- 52- _____ ، علم الاجتماع دراسات نظرية وتطبيقية في تنمية وتحديث المجتمعات النامية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ب.ت.

- 53- صلاح العبد، الموضوعات الأساسية في علم الاجتماع دراسات نظرية وتطبيقية في تنمية المجتمعات النامية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1977.
- 54- ضياء الدين زاهر، جامعاتنا العربية في مطلع الألفية الثالثة "تحديات وخيارات" ، كراسات مستقبلية، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2000.
- 55- عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، القاهرة: المطبعة العالمية ، 1970.
- 56- التنمية الاجتماعية، ط 5، القاهرة: مكتبة وهبة، 1988.
- 57- أصول البحث الاجتماعي، ط 11، القاهرة: مكتبة وهبة، 1990
- 58- عبد الرحمن العيسوي، تطوير التعليم الجامعي العربي، الإسكندرية: منشأة المعارف، ب.ت.
- 59- عبد الرحمن النقيب، ديمقراطية التعليم في عصور الازدهار الإسلامي، القاهرة: دار الثقافة، 1985.
- 60- عبد الرحمن سعد الحميدي وآخرون، أنماط التعليم العالي في دول مجلس التعاون الخليجي العربية، الرياض: مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1999.
- 61- عبد العالي دبله، الدولة الجزائرية الحديثة "الاقتصاد ، المجتمع والسياسة، ط1، القاهرة: دار الفجر، 2004.
- 62- عبد العزيز الغريب صقر، الجامعة والسلطة " دراسة تحليلية للعلاقة بين الجامعة والسلطة"، مصر: الدار العالمية، 2005.
- 63- عبد الله بوبطانة، تفعيل التعاون بين التعليم العالي وقطاع الأعمال، الرياض :مطبعة مكتب التربية العربي لدول الخليج، 2001.
- 64- عبد الله عبد الدايم، التربية في البلاد العربية ،حاضرها ومشكلاتها ومستقبلها من عام 1950 إلى عام 2000، ط6، بيروت: دار الملايين، 1998.
- 65- نحو فلسفة تربوية عربية الفلسفة التربوية ومستقبل الوطن العربي، ط 1، بيروت: مركز الدراسات العربية، 1991.
- 66- عبد الله محمد عبد الرحمن، النظرية في علم الاجتماع " النظرية السوسولوجية المعاصرة "، الجزء الثاني، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2003.
- 67- دراسات في علم الاجتماع، ط1، الجزء الثاني، بيروت: دار النهضة العربية، 2000.
- 68- سوسولوجيا التعليم الجامعي، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1991.

- 69- _____ ، علم اجتماع التربية الحديث "النشأة التطورية والمداخل النظرية والدراسات الميدانية الحديثة"، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1998.
- 70- _____ ، علم الاجتماع "النشأة والتطور"، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2005.
- 71- عبد المنعم شوقي، تنمية المجتمع وتنظيمه، ط 2، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، 1961.
- 72- عبد الهادي الجوهري وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية مدخل إسلامي، ط1، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1982.
- 73- عبد الهادي الجوهري وآخرون، دراسات في علم الاجتماع السياسي، أسبوط(مصر): مكتبة الطليعة، 1979.
- 74- عبد الهادي محمد والي، التنمية الاجتماعية مدخل لدراسة المفاهيم الأساسية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1982.
- 75- عدنان الأحمد وآخرون، التربية البيئية والسكانية، دمشق: منشورات جامعة دمشق، 2003-2004.
- 76- علي الكاشف، التنمية الاجتماعية المفاهيم والقضايا، القاهرة: عالم الكتب، 1985.
- 77- علي خليفة الكواري، نحو إستراتيجية بديلة للتنمية الشاملة، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985.
- 78- علي عبد الرزاق جليبي، علم اجتماع السكان، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1998.
- 79- عمار بوحوش، محمد محمود الذنبيات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.
- 80- عمر التومي الشيباني، التربية وتنمية المجتمع العربي، الدار العربية للكتاب، تونس، 1985.
- 81- غازي عبد الرحمن القصيبي، التنمية الأسئلة الكبرى، ط 1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1992.
- 82- غريب محمد سيد أحمد، عبد الباسط محمد عبد المعطي، مجتمع القرية (دراسات وبحوث)، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1994.

- 83- فاروق محمد العادلي، دراسات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، القاهرة: دار الكتاب الجامعي، 1982.
- 84- فتحي عبد العزيز أبو راضي، الطرق الإحصائية في العلوم الاجتماعية، الطبعة الأولى، بيروت: دار النهضة العربية، 1998.
- 85- فضيل دليو وآخرون، إشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الجزائرية، ط1، قسنطينة: منشورات جامعة منتوري، 2001.
- 86- _____، المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة، ط2، قسنطينة: منشورات جامعة منتوري، 2006.
- 87- كميل حبيب، حازم البني، دراسات في الإنماء والتطور، لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب، 1997.
- 88- كيرتر ستيفن، دور الجامعة في عالم متغير، ترجمة: عبد العزيز سليمان، القاهرة: دار نهضة مصر، 1957.
- 89- لحسن بوعبد الله، تقويم العملية التكوينية في الجامعة " دراسة ميدانية بجامعة الشرق الجزائري"، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998.
- 90- لطفي بركات احمد، التربية والتقدم في الوطن العربي، الرياض: دار المريخ، 1979.
- 91- محمد أحمد الزعبي، التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي، ط1، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1978.
- 92- محمد التومي الشيباني، التربية وتنمية المجتمع العربي، تونس: الدار العربية للكتاب، 1985.
- 93- محمد الجوهري، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، ط4، القاهرة: دار المعرفة، 1985.
- 94- محمد العربي ولد خليفة، المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية - الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1989.
- 95- محمد بوعشة، أزمة التعليم العالي في الجزائر والعالم العربي، بين الضياع وأمل المستقبل، بيروت: دار الجبل، 2000.
- 96- محمد جواد رضا، العرب والتربية والحضارة الاختيار الصعب، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

- 97- محمد زكي عويس، الاتجاهات العالمية لتطوير التعليم العالي رؤية عربية، كراسات مستقبلية، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2007.
- 98- محمد شبا، الدور الثقافي المطلوب للجامعة الوطنية الفكر العربي، المؤسسة الجامعية فكر ودور، العدد 20، بيروت: معهد الإنماء العربي، 1981.
- 99- محمد شحاتة سعفان ، أسس علم الاجتماع، القاهرة : دار النهضة العربية، 1964
- 100- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الإسكندرية: ب.د. ، 1991.
- 101- محمد عبد الفتاح القصاص، التنمية المستدامة، كراسات مستقبلية، ط1، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2009.
- 102- محمد عبد الفتاح محمد، الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية في اطار الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2005 .
- 103- محمد عبد القادر أحمد، دور الإعلام في التنمية، العراق: منشورات وزارة الثقافة والإعلام، 1981.
- 104- محمد ماهر محمود الجمال، مستقبل التعليم العربي الاتجاهات والمضامين التنبؤات، كراسات مستقبلية، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2005
- 105- محمد مصطفى الأسعد، التنمية ورسالة الجامعة في الألف الثالث، ط1، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات، 2000.
- 106- محمد منير مرسي، الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه، ط1، القاهرة: عالم الكتب، 2002.
- 107- محمود السيد سلطان، مقدمة في التربية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1985.
- 108- محمود الكردي، التخطيط للتنمية الاجتماعية، القاهرة: دار المعارف، 1977.
- 109- _____ ، التخلف ومشكلات المجتمع المصري، القاهرة: دار المعارف، 1979.
- 110- محمود عباس عابدين، علم اقتصاديات التعليم، ط1، ب،د: الدار المصرية اللبنانية، 2000.
- 111- محي الدين مختار، الاتجاهات النظرية والتطبيقية في منهجية العلوم الاجتماعية، الجزء الأول، منشورات جامعة باتنة، 1999 .

- 112- مركز تطوير التعليم التابع للأمم المتحدة، التعليم والتدريب في التسعينات-متطلبات واستراتيجيات الدول النامية-، ترجمة: عبد الصمد قائد الأغبري، فريدة آل مشرف، الطبعة الأولى، ، بيروت: دار النهضة العربية، 1998.
- 113- مسعد الفاروق حمودة، التنمية الاجتماعية، الإسكندرية: مطبعة سامي، 1999.
- 114- _____، الخدمة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1979.
- 115- مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي، ط1، لبنان: معهد الإنماء العربي، 1976
- 116- منصور حسين، كرم حبيب، التنمية الاجتماعية بين النظرية والتطبيق، القاهرة: مكتبة الوعي العربي، 1978.
- 117- ناصر الدين الأسد، تصورات اسلامية في التعليم العالي والبحث العلمي، عمان: روائع مجدلاوى، 1996
- 118- يوسف صانع، التنمية العصرية من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.
- ت - المؤتمرات والندوات والملتقيات:**
- 119- أحمد سيف حيدر، " جامعة المستقبل وارتباطها بسوق العمل وخطط التنمية"، المؤتمر العاشر لمركز تطوير التعليم الجامعي ، جامعة عين شمس، 27-28/12/2003.
- 120- أسعد دياب، " دور الجامعة كمؤسسة وطنية"، مؤتمر دور الجامعة في مجتمع متنوع حالة لبنان، بيروت، شباط 1998.
- 121- التركستاني، "دور التعليم العالي في تلبية احتياجات سوق العمل السعودي"، ورقة مقدمة إلى ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية (رؤى مستقبلية)، 25 خلال الفترة من 22-25 فبراير 1998.
- 122- أونيس عبد المجيد، " دور الجامعات الافتراضية في تدعيم التعليم العالي وخدمة المجتمع (دراسة حالة الجزائر)"، المؤتمر الدولي للتعليم العالي ببيروت، لبنان 4-6 ماي 2010.
- 123- إيناس عبد المجيد حسن، " تطوير أهداف التعليم الجامعي المصري في ضوء بعض المتغيرات العالمية والمحلية والاتجاهات المستقبلية وتحديات معوقات تحقيقها " دراسة ميدانية على جامعة الزقازيق "، المؤتمر القومي السنوي الثاني لمركز تطوير التعليم الجامعي " الأداء

الجامعي الكفاءة والفاعلية والمستقبل، جامعة عين شمس، مركز تطوير التعليم الجامعي،
10/21 - 11/2، 1995 .

124- جورج القصيفي، " التنمية البشرية :مراجعة نقدية المفهوم والمضمون"، التنمية
البشرية في الوطن العربي، بحوث الندوة الفكرية التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الاسكوا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ط 1، بيروت: مركز
دراسات الوحدة العربية ، 1995.

125- حارب سعيد عبد الله، " الجودة في التعليم العالي، التعليم العالي: رؤية مستقبلية"،
الملتقى العربي الثاني للتربية والتعليم مؤسّسة الفكر العربي، بيروت، 2005

126- حامد عمار، " دور كليات التربية في خدمة المجتمع وتنمية البيئة"، المؤتمر السنوي
الثالث عشر لقسم أصول التربية، جامعة المنصورة، 1996.

127- رفيقة حمود، " إسهام التعليم العالي في تطوير الأنظمة التعليمية"، ورقة عمل
مقدمة إلى المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي في الفترة من 2-5 مارس 1998،
بيروت.

128- زايدي بلقاسم، " إمكانيات وتحديات تطبيق ادارة الجودة الشاملة في مجال التعليم
العالي في الجزائر"، المؤتمر الثاني لتخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي، التطبيق في
الدول العربية، جامعة الظهران، المملكة العربية السعودية، 24-27 فبراير 2008 .

129- سالم سعيد القحطاني، "مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل
في المملكة العربية السعودية"، ورقة مقدمة إلى ندوة التعليم العالي في المملكة العربية
السعودية (رؤى مستقبلية)، خلال الفترة من 22-25 فبراير 1998.

130- عبد الرحمن أحمد صائغ، " الملائمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل
بدول الخليج العربية أهم الإشكاليات والقضايا وبعض الحلول المقترحة"، منتدى مركز
الخليج للأبحاث للعلوم الاجتماعية والإنسانية بعنوان(التعليم العالي ورؤى المستقبل)،
دبي، (9-10 مارس 2004).

131- عبد الرحيم الحنيطي، " واقع البحث العلمي وآفاقه في العلوم الأساسية"، ورقة
عمل مقدمة للملتقى العلمي الثالث للفائزين بجوائز عبد الحميد شومان للباحثين العرب
الشبان لعام 1998، الأردن، نوفمبر 1999.

132- عبد الفتاح إبراهيم تركي، " مستقبل الجامعات العربية بين قصور واقعها وتحديات
الثورة العلمية جدل البنى والوظائف"، مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي " آفاق

- مستقبلية"، القاهرة، رابطة التربية الحديثة، مجلد أول، 1990.
- 133- عبد الله الكبيسي، محمود حمير، " دور مؤسسات التعليم العالي في التنمية الاقتصادية للمجتمع"، وقائع المؤتمر العلمي المصاحب للدورة الرابعة والعشرون لمجلس اتحاد الجامعات العربية، جامعة قطر، 1991.
- 134- عصام خليفة، "الجامعة اللبنانية ودورها الوطني"، مؤتمر دور الجامعة في مجتمع متنوع، حالة لبنان، بيروت: 1998/2/14.
- 135- علي السيد طنيش، "التعليم وعلاقته بالعمل والتنمية البشرية في الدول العربية"، المؤتمر السنوي الرابع للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، القاهرة، 1996/22/20.
- 136- عماري عمار، قطاف ليلي، "الجامعة الجزائرية: الواقع والآفاق"، الملتقى الدولي حول إشكالية التكوين والتعليم في أفريقيا والعالم العربي، الجزائر، أيام 28-29-30 أبريل 2001.
- 137- غازي بن عبيد مدني، " تطوير التعليم العالي كأحد روافد التنمية البشرية في المملكة"، ورقة علمية مقدمة لندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام (2020م)، وزارة التخطيط، الرياض، 19-23 أكتوبر 2002.
- 138- كامل عمر عبد الله، "تخطيط التعليم العالي في ضوء احتياجات سوق العمل"، ورقة عمل مقدمة لندوة التعليم العالي في المملكة: الرياض، 1997.
- 139- محمد بن أحمد الرشيد، " التعليم العالي وسوق العمل"، ورقة عمل مقدمة لندوة التعليم العالي في المملكة: الرياض، 1997.
- 140- محمد عبد الحميد حمزاوي وآخرون، " التنمية الاجتماعية ودور المنظمات الريفية في تحقيقها"، مؤتمر جمعيات المجتمع المحلي في تطوير القرية، اتحاد هيئات التنمية المحلية، من 22 - 26 أكتوبر 1977.
- 141- محمد عبد الله المنيع، " متطلبات الارتقاء بمؤسسات التعليم العالي لتنمية الموارد البشرية في المملكة العربية السعودية"، ورقة عمل مقدمة للندوة الدولية حول " الرؤى المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام 2019"، الرياض، 2002.
- 142- محمد مصطفى حبشي، " سياسات التعليم العالي: إدارة وتمويل"، ورقة عمل مقدمة للدورة الثالثة والثلاثين لمجلس اتحاد الجامعات العربية، الجامعة اللبنانية، بيروت، 2000.
- 143- محمود كامل الناقية، " التخطيط لتطوير التعليم الجامعي مع نموذج لإطار عام

لتطوير مناهج هذا التعليم"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر القومي السنوي 11 لمركز تطوير التعليم الجامعي، التعليم الجامعي العربي آفاق الإصلاح والتطوير، جامعة عين شمس، مصر، 2004.

144- مختار حمزة، " مناخ جديد للتنمية الاجتماعية"، آفاق جديدة للتنمية بعد حرب أكتوبر، الجمعية العربية للإدارة العربية، المركز التجريبي للتدريب على تقويم المشروعات الاجتماعية، القاهرة: معهد التخطيط القومي، 1976.

145- المؤتمر التاسع للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي (23)، دمشق للفترة من 21-24 شوال 1423هـ الموافق 15-18 ديسمبر 2003 تحت شعار "التعليم العالي والبحث العلمي في مجتمع المعرفة".

146- هاشم بكر حريري، " التعليم الجامعي الأهلي ودوره في مد سوق العمل بالقوى البشرية المطلوبة في المملكة العربية السعودية"، ورقة مقدمة إلى ندوة التعليم العالي الأهلي، المنعقدة في رحاب جامعة الملك سعود، الرياض: النشر العلمي والمطابع بجامعة الملك سعود، خلال الفترة من 12-13/2/2001.

147- وحدة البحوث الاجتماعية والتربوية والنفسية في عمادة البحث العلمي، "توجيه البحوث العلمية لخدمة المجتمع"، دراسة تطبيقية على جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الملتقى الأول لعمداء مراكز خدمة المجتمع في الجامعات السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية 20 - 23 - 2000.

ث - المجالات والدوريات والجرائد:

148- إبراهيم التهامي، "المناهج الدراسية وتنمية القدرات البيداغوجية للأستاذ"، مجلة الباحث، العدد 1، جامعة قسنطينة، 1995.

149- إبراهيم خليل احمد العلاف، " الجامعة مركز للبحث والتصور"، مجلة الجامعة، السنة 11، العدد 10، الموصل، 1981.

150- إبراهيم خليل العلاف، "التعليم العالي في الوطن العربي الواقع والتصورات المستقبلية"، مجلة بحوث مستقبلية، العدد 2، الموصل، 2000.

151- إلياس زين، " الجامعات وتحديات التنمية في الوطن العربي"، مجلة قضايا عربية، السنة 6، العدد 4، بيروت، 1979.

- 152- _____ ، "الأقطار العربية والتعليم الابتدائي الإلزامي"، مجلة قضايا عربية،
السنة السادسة، العدد2، بيروت، يونيو 1979.
- 153- حسن إبراهيم، " لجنة التعليم العالي العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد101،
بيروت، 1987.
- 154- حسن رمعون، "الجامعة نتاجا للتاريخ و رهانا مؤسساتيا: حالة الجزائر والعالم
العربي"، مجلة إنسانيات، العدد6، وهران (الجزائر)، 1998.
- 155- داخل حسن جريو، "التعليم العالي المعاصر - توجهاته وبعض اتجاهاته الحديثة"،
مجلة بحوث مستقبلية، العدد 7، الموصل(العراق)، 2003.
- 156- ربيع السكرواني، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1988"، مجلة المستقبل العربي،
السنة الثالثة، العدد121، بيروت، 1989.
- 157- رياض قاسم ، " مسؤولية المجتمع المعلم العربي، منظور الجامعة العصرية وأفق
الحرية الديمقراطية داخل الحرم الجامعي العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 193،
بيروت، 1995.
- 158- سالم الجهوري، "التعليم العالي يستوعب ثلث خريجي الشهادة العامة"، جريدة
عمان، العدد 8464، عمان، 2004.
- 159- سوسن عبد الحميد مرسي، " تحليل اتجاهات القيادات الجامعية نحو دور الجامعات
المصرية في خدمة المجتمع وتنمية البيئة"، المجلة العلمية لكلية التجارة ، العدد1، مصر،
1998.
- 160- صالح فيلاي، " ملاحظات عامة حول سياسات: ديمقراطية التعليم البحث العلمي و
الجزائر"، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد5، قسنطينة، 2004.
- 161- صبحي القاسم، " آفاق التعليم العالي وقضاياها في بلدان الوطن العربي "، نشرة
المنتدى، العدد 143، عمان، 1997.
- 162- طارق عبد الرؤوف عامر، " تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع
في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة"، مجلة البحث الإجرائي في التربية، المجلد الأول، العدد
الرابع، الأردن، 2007.
- 163- طلعت عبد الحميد، " مواجهات إجرائية لإستراتيجية عربية لمواجهة إشكالية التعليم
العالي"، مجلة الجامعة، العدد 6، ليبيا، 2004.

- 164- عامر يوسف الخطيب، "نموذج للتربية البيئية في الجامعات، الجامعة الإسلامية بغزة، دراسة حالة"، مجلة كلية التربية، العدد 10، جامعة المنصورة، مصر، 1989.
- 165- عبد الحسين صالح كاظم، "التخطيط الاستراتيجي لمؤسسات وأجهزة التنمية في دول الخليج العربي"، المجلة الدولية للعلوم الإدارية، معهد التنمية الإدارية، دولة الإمارات العربية المتحدة، 1999.
- 166- عبد الرحمان برقوق، "عضو هيئة التدريس و أخلاقيات وأدبيات الجامعة"، مجلة مخبر أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، عين مليلة، 2005.
- 167- عبد السلام عبد الغفار، "دعوة لتطوير التعليم الجامعي"، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، مركز تطوير التعليم الجامعي، القاهرة:عالم الكتب، 1993.
- 168- عبد الله ركيبي، "التعليم العالي في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية"، حوليات جامعة الجزائر، العدد 1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986-1987.
- 169- عبد الله عبد الدايم، "التعليم العالي وتحديات اليوم والغد"، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة الحادية والعشرون، العدد 237، بيروت، 1998.
- 170- عدنان فياض أبو عمشة، "نحو تربية قومية عربية"، مجلة الفكر العربي، العدد 2، السنة الثالثة، بيروت، 1961.
- 171- علي السلمي، "التنمية والإصلاح الإداري"، المجلة العربية للإدارة، العدد الثاني، المجلد الثالث، القاهرة، 1979.
- 172- علي فخرو، "متطلبات تطوير التعليم العالي"، مجلة المستقبل العربي، السنة 21، العدد 237، بيروت، 1998.
- 173- غول لخضر، "التعليم والتنمية في البلدان النامية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 28، المجلد ب، قسنطينة، 2007.
- 174- فيسنتي ليما، انجل. د. ماركيز، "نوع التنمية ونوع التعليم"، ترجمة:أحمد كمال عاشور، مجلة مستقبل التربية، العدد 3، مطبوعات اليونسكو، 1978.
- 175- لحسن بوعبد الله، العيد بن عيسى، "إشكالية التكوين والتعليم في إفريقيا والعالم العربي"، مجلة مخبر إدارة وتنمية الموارد البشرية، عدد 1، الجزائر، 2004.
- 176- ليلي زرقان، إصلاح التعليم العالي الراهن LMD ومشكلات الجامعة الجزائرية دراسة ميدانية بجامعة فرحات عباس سطيف، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد 16، جامعة سطيف(الجزائر)، 16 ديسمبر 2012.

- 177- مجدي محمد مصطفى، " تحديد أولويات خدمة المجتمع من منظور الخدمة الاجتماعية دراسة تطبيقية على مجالات التعليم والصحة والشئون الاجتماعية بمدينة العين"، مجلة التربية، العدد 109،
- 178- محمد السيد سليم، "الجامعة والوظيفة الاجتماعية للعلم"، مجلة الفكر العربي، العدد العشرون، بيروت، 1981.
- 179- محمد حسين العلق، "تخطيط الموارد البشرية في خطة التنمية القومية للسنوات 1976 1980"، مجلة التنمية الإدارية، العدد الثامن، بغداد، 1977.
- 180- محمد عبد الخالق مدبولي، "رؤية نقدية للعلاقة بين التغيرين الاجتماعي والتربوي"، مجلة الفكر العربي، العدد 79، بيروت، 1995،
- 181- محمد محمد عبد الحليم، محمد علي عذب، "دور كلية التربية جامعة الزقازيق في تنمية البيئة وخدمة المجتمع، الواقع والمعوقات، وإمكانية التغلب عليها"، مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، العدد 28، 1997 .
- 182- محمود بوسنة، تأملات حول تطور التعليم العالي في الوطن العربي و مدى مساهمته في عملية التنمية "عرض لتجربة الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 13، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 2000.
- 183- موسى الصبيحي، "التعليم والثقافة"، مجلة العربي، العدد 493، الكويت، 1999.
- 184- نادر فرجاني، " إحصاءات التعليم العالي في الوطن العربي "، مجلة المستقبل العربي، السنة 21، العدد 237، بيروت، 1998.
- 185- نعمان نوفل، " مآزق سياسات التعليم العالي في ظل توجيهات التنمية"، مجلة المستقبل التربوية العربية، العدد 3، مصر، 1995.
- 186- نعيمة حسن زروقي، " الجامعات بين المعرفة العلمية والتطور التكنولوجي "، مجلة آفاق عربية، السنة 18، العدد 12، بغداد، 1993.
- 187- نوار سوكو، واقع ما بعد التخرج " تكوين لا يساير الواقع الاقتصادي"، جريدة الخبر الأسبوعي، العدد 288، الجزائر، 4-10 سبتمبر 2004
- 188- نور الدين بن الشيخ، "علاقة التعليم بالتنمية في المجتمع"، الباحث الاجتماعي، العدد الثاني، السنة الثانية، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 1999.
- 189- وزارة التربية والتعليم الأساسي للجمهورية الجزائري، مجلة التربية، العدد 1، السنة الأولى، فيفري 1982.

190- ياسين خليل، " دور الجامعة في الدول النامية "، مجلة آفاق عربية، السنة 1، العدد 1، بغداد، 1975.

ج- الوثائق الرسمية والتقارير:

191- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 99-05، الجريدة الرسمية، العدد 24، 1999.

192- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ملف إصلاح التعليم العالي، جانفي 2004.

193- المجالس القومية المتخصصة، تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا هياكل وأنماط التعليم الجامعي في مصر، الدورة العاشرة، مصر، 1983.

194- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2003

195- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2004

196- دليل محمد خيضر بسكرة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2007-2008.

197- مهني محمد إبراهيم غنايم، هادية أبو كليلية، تخطيط التعليم واقتصادياته، ضمن مقررات مشروع تطوير الدراسات العليا التربوية واستخدام التعليم الإلكتروني، جامعة المنصورة، مصر، 2005-2006.

ح- الأطروحات والرسائل:

198- إيهاب السيد أحمد، (دور بعض المراكز والواجبات ذات الطابع الخاص بجامعة الأزهر في خدمة المجتمع)، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الأزهر، مصر، 2002.

199- عبد الله السيد عبد الجواد، (التخطيط للتعليم العالي في جمهورية مصر العربية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية)، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة أسيوط، مصر، 1980.

خ- الواووغرافيا:

200- (<http://hdr.undp.org>, 10/4/2013, 12 :00)

201- (services.mesrs.dz/arabe_mesrs/indexa.php, 30/5/2013, 10 :00)

202- أنور معزب ، " مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في الجمهورية اليمنية"، (8 سبتمبر 2012، 22:36) من موقع في الانترنت

<http://hshd.net/arts2323.html>

203- حمد بن سليمان البازعي، "إذا أردت اقتصادا ناميا، فتنش عن التعليم !"، مجلة التدريب والتقنية، العدد5، 1999، (16/02/2009، 11:00) من موقع في الانترنت

http://archive.bab.com/articles/full_article.cfm?id=2076

204- خديجة الصبان، ، الملائمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل ، (09-26-2007، 8:00) من موقع في الانترنت

<http://hewar.kacnd.org/vb/member.php?u=891>

205- ع.أوشريف ، " نشاطات و مهام الصندوق الوطني للتأمين على البطالة - التكوين والتشغيل محل بحث عبر قابلية التشغيل-"، (10/05/2006، 13:05) من موقع الانترنت

<http://www.cnac.dz/index/espacecom/CnacAct/Num19ara/p11.htm>

206- فواز عقل، " دور الجامعة في خدمة المجتمع "، (20/06/2008، 10:05)، من محرك البحث: <http://www.google.com>

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

أ- الكتب:

233- ARTHUR DUNHAM, THE NEW COMMUNITY ORGANISATION, NEW YORK: CROWELL, 1970.

234- Ashby. E, the future of Nineteen Century idea of University, mierva(6), 1967.

235- Claude Rosental, Camille Frémontier Murphy, Introduction aux Méthodes Quantitatives en Sciences Humaines et Sociales, Dunod, Paris,2001.

236- Frank.A.G, Capialism and under developed in latin american,new York ; monthly review press 1967.

237- JIM DATOR ,THE FUTURE OF HIGHRS EDUCATION, FROM BRICKS BYTES TO FARE THE WELL THE UNIVERSITY IN TRANSITION.

- 238– Johnston. B, (2003), “**Higher Education Finance and accessibility Tuition Fees and Student Loans in Sub-Saharan Africa**“, A Case Study “A paper presented at The Regional Training Conference on Improving Tertiary Education in Sub-Saharan Africa– Things that Work, September 23-25/2003.
- 239– LOWRY.NELSON ET AL, **COMMUNITY STRUCTURE AND CHANGE**, NEW YOURK, 1964.
- 240– Margaret.S.Gordon, **higher education and the Labor market**, m.grow, Hill book company, 1974.
- 241– Milliam.k.Cumming, **The service university movement in the us : searching for momentum Higher Education** , vol 35, no 1, 1998.
- 242– Olga & B.Bainetal, **from centerallymandated to locally Demanded service**, The Russian case Higher Education, vol35, no 1, 1998.
- 243– Patrick Livenais et Jaques Vauglade, **Education, Changements démgraphiques et développement**, Paris : editioh ORSTOM, 1991.
- 244– shannon .T.J & shoenfeld .C.A, **university Extension the center of Applied Research in Education** , New yourk, 1965.
- 245– T.W.Schultz, **investment in human capital American economic review**, 51March1961.
- 246– Vaizey. j, **The econmics of education** , London:faber and faber, 1962.VAIZY.j, **L’Education de demain**, n° special, London, 1962.
- 247– Wilbert.E.Moore, **Social change**, prentice halk,1963.
- ب-التقارير:
- 248– Unesco, **Higher Education in The Twenty–first Century**, world conference on Higher Education, Paris, 2005.

الملاحق

الملحق رقم (03): يمثل المقياس

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

شعبة علم الاجتماع

مقياس اتجاهات

العنوان : دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي

دراسة تحليلية لاتجاهات القيادات الإدارية في جامعة محمد خيضر ببسكرة

إشراف :

إعداد الطالبة:

أد برقوق عبد الرحمن

غربي صباح

أستاذي الفاضل ، أستاذتي الفاضلة...

أضع بين أيديكم هذه المقياس الذي يهدف إلى قياس " دور التعليم العالي في عملية التنمية

المجتمع المحلي من خلال دراسة تحليلية لاتجاهات القيادات الإدارية في جامعة محمد خيضر

ببسكرة " فأرجو منكم الإجابة على بنود الاستبيان، مع العلم أن إجاباتكم ستكون سرية

و يكون ذلك من خلال وضع علامة (x) في الخانة المناسبة في الجداول ، إختيارات الإجابة تكون ب:

موافق جدا، موافق، محايد، معارض، معارض جدا

المحور الأول : توافق مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل

الخيارات					العبارة هل ترى أن التعليم الجامعي:
معارض جدا	معارض	محايد	موافق	موافق جدا	
					1- يراعي أسسا في نظام القبول الجامعي لمواكبة متطلبات سوق العمل
					2- يهتم بكيفية توزيع الطلاب بين التخصصات حسب متطلبات السوق
					3- يشرك قطاع العمل معه في تحديد سياسة القبول الجامعي في بعض التخصصات الجامعية
					4- يحين المناهج الدراسية تبعا لحاجات سوق العمل
					5- يشجع على التقاط المعلومات وتحويلها إلى معرفة قابلة للاستخدام
					6 _ يرقى لجعل المتعلمين يتعلمون بسرعة ويمتلكون المهارات اللازمة
					7- يرقى لجعل المتعلمين يتكيفون مع بيئة عملهم
					8- يعتمد على أسلوب التلقين في التدريس
					9- يعتمد على التعليم التطبيقي في التدريس
					10- يعتمد على التعليم التعاوني في التدريس
					11- يشجع على الإبداع والابتكار
					12- يحرص على جعل الطالب الجامعي يتقن أكثر من لغة
					13- يحرص على جعل الطالب الجامعي يلم باستخدامات الحاسب الآلي

					14- يحرص على توفير الخبرة الكافية للطالب الجامعي في مجال تخصصه
					15- يحرص على إنماء القدرة التحليلية لدى الطالب الجامعي
					16- يحرص على إنماء القدرة التطبيقية لدى الطالب الجامعي
					17- يحرص على غرس روح الانضباط والجدية
					18- يحرص على الشعور بالمسئولية
					19- يحرص على تكوين العقلية الواعية لمشاكل المجتمع عامة والبيئة المحلية خاصة
					20- يحرص على الربط بين نوعية الأبحاث العلمية ومشاكل المجتمع المحلي .
					21- يحرص على تفسير نتائج الأبحاث ونشرها للاستفادة منها في المجتمع .
					22- يتيح الفرصة أمام هيئة التدريس من ذوى الخبرة للاستفادة منهم في المؤسسات المختلفة
					23- يحرص على تبني سياسات تشغيل متطورة تأخذ في حسابها الصعوبات والتحديات.
					24- يشجع على ان توظف الإدارة الجامعية في توجهاتها التجارب الدولية الناجحة في مجال التشغيل.

المحور الثاني: وظائف التعليم العالي وأهميتها في تنمية الموارد البشرية

الخيارات					العبارة
معارض جدا	معارض	محايد	موافق	موافق جدا	
					هل ترى أنه من وظائف التعليم الجامعي في مجال تنمية الموارد البشرية:
					1- الاهتمام بفتح تخصصات جامعية تهتم بموضوع التنمية البشرية
					2- التوسع في مجالات الدراسات العليا
					3- الاهتمام بمنح بعثات تعليمية تخصصية لخريجي الجامعات
					4- العناية بإجراء البحوث العلمية تهتم بموضوع التنمية البشرية
					5- الاعتماد على الجامعات في تقديم الاستشارات الفنية للمجتمع
					6- الاهتمام بتخريج الأخصائيين الفنيين لخلق قاعدة بشرية قادرة على الإيفاء بمتطلبات خطط التحول الاقتصادي
					7- إجراء البحوث العلمية والتطبيقية التي تسهم في رقي المجتمع وتقدمه
					8- القيام بتقديم الخبرة والاستشارات العلمية للهيئات والمؤسسات العلمية الأخرى محليا وقوميا وعالميا
					9- الاهتمام أكثر بالتخصصات العلمية التي تهدف الى تنمية الموارد البشرية
					10- الاهتمام بتطوير الإدارة الجامعية لتسهيل مهام الأساتذة الجامعيين
					11- الاهتمام بإعطاء فرصة للدراسات المسائية
					12- الاهتمام بنظام الانتساب للجامعات لتوفير وتطوير الكوادر.

				13- الاهتمام بتشجيع البحث العلمي في مجال تطوير الرأس المال البشري.
				14- الاهتمام بتنظيم الأيام الإعلامية المتعلقة بمختلف التخصصات الجامعية وإظهار مدى مساهمتها في تنمية المجتمع
				15- العمل على فتح المخابر المتخصصة في مجال التنمية البشرية وتطويرها
				16- الحرص على خلق نوع من التوازن بين النمو الكمي والكيفي في برامج التعليم العالي
				17- العمل على تزويد المجتمع بحاجاته من القوى العاملة المدربة تدريباً يتناسب وطبيعة تغير المهن
				18- الحرص على ربط الجامعات بالمؤسسات الإنتاجية في علاقة متبادلة .
				19- الحرص على أن تقدم لطلابها برامج تثقيفية ترفع مستواهم الثقافي
				20- العمل على عقد الحلقات والندوات والمؤتمرات العلمية لخريجها لكي يلموا بكل ما يستحدث في مجالات تخصصهم
				21- العمل على تشجيع الطلاب لمعالجة المشكلات التي تواجههم في الحياة العلمية
				22- القدرة على إدارة العمل.

المحور الثالث: آليات مقترحة لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع.

الخيارات				العبارة
معارض جدا	معارض	محايد	موافق	موافق جدا
				هل ترى أن التعليم الجامعي يجب أن:
				1- يقدم الأسس العلمية للتصدي للمشكلات التي تواجه المجتمع .
				2- يجري بحوثا علمية لصالح المنظمات والهيئات الحكومية
				3- يشجع على تبادل الإنتاج العلمي بين الجامعات داخل الوطن وخارجه
				4- يعمل على توثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الهيئات والمؤسسات العلمية المناظرة في الداخل والخارج
				5- يهتم بالثروة الثقافية والتأكيد على استعمالها في فروع العلم والمعرفة
				6- يخصص موارد مالية ملائمة لعملية التكوين الجامعي
				7- يقدم الخدمات للعاملين بالمؤسسات المختلفة
				8- يشجع هيئات المجتمع على استخدام مرافق ومنشآت الجامعة بشكل عقلاني
				9- ينشئ مجالس استشارية مشتركة من رجال الجامعة وقيادات المجتمع لتحديد حاجات المجتمع والتعرف على مشكلاته
				10- يوجه الأبحاث الجامعية لحل مشكلات المجتمع والتي تخدم المجتمع وتعمل على تطويره .
				11- يحث على قيام مؤسسات المجتمع بمؤتمرات كل في تخصصه .
				12- يقدم برامج تكوينية لتلبية متطلبات أفراد المجتمع على اختلاف مستوياتهم .
				13- يعد مراكز خدمة المجتمع للقيام ببعض الدورات التدريب
				14- يساهم في تطوير التكنولوجيا المختلفة ومحاولة تسهيل استفادة أفراد المجتمع منها .

				15- يساعد أفراد المجتمع في كيفية إدارة المشاريع المختلفة .
				16- يقدم الاستشارات المتنوعة في المجالات المختلفة لأفراد المجتمع .
				17- يقدم الخدمات المتنوعة إلى المجتمع المحلي الموجودة فيه
				18- يحرص على مشاركته في المناسبات الاجتماعية المختلفة .
				19- يساهم في كافة ميادين الثقافة
				20- يعمل على توعية المواطنين عن طريق تنظيم الندوات عن دورهم في تطوير المجتمع
				21- يحرص على مشاركة أبناء الجامعة من طلبة وأعضاء هيئة التدريس في المجال التطوعي العام لخدمة المجتمع
				22- يحرص على مشاركة أبناء الجامعة من طلبة وأعضاء هيئة التدريس الإنتاج العلمي في خدمة المجتمع .
				23- يحرص على مشاركة أبناء الجامعة من طلبة وأعضاء هيئة التدريس تطوير مختلف أنواع مجالات خدمة المجتمع
				24- يحسس مؤسسات المجتمع بضرورة الدعم المالي لها
				25- يهتم بنشر المجلات والكتب العلمية
				26- يضع سياسات تترجم الربط بين برامج التعليم العالي وبين قطاعات التنمية
				27- يستجيب لمستجدات العولمة والمعلوماتية باعتبارها الأكثر ارتباطا بإيجاد فرص عمل ورفع القدرة التنافسية
				28- يعمل على مواجهة الفجوة الرقمية في مجالات الاقتصاد والتعليم العالي دعما لتفعيل المقدرات التنافسية للموارد البشرية.

الملحق رقم (04): يمثل قائمة الأساتذة المحكمين لمقياس الدراسة

الرقم	الاسم واللقب	الدرجة العلمية	التخصص
01	نور الدين زمام	أستاذ	علم الاجتماع
02	ابراهيم الطاهر	أستاذ	علم الاجتماع
03	نصر الدين جابر	أستاذ	علم النفس
04	مالك شعباني	أستاذ محاضر	علم الاجتماع
05	احمد فريجة	أستاذ محاضر	علم الاجتماع
06	نور الدين تاويريت	أستاذ محاضر	علم النفس
07	زهير عبد الوافي بوسنة	أستاذ محاضر	علم النفس

الملحق رقم (05): يمثل صدق وثبات المقياس

1- صدق المحكمين: حساب صدق المحكمين: باستخدام معادلة لوشي

أ/ المحور الأول:

م	لا تقيس	تقيس	البنود
01	00	05	01
01	00	05	02
01	00	05	03
01	00	05	04
01	00	05	05
0.6	01	04	06
0.60	01	04	07
0.6	01	04	08
01	00	05	09
0.6	01	04	10
01	00	05	11
0.6	01	04	12
01	00	05	13
0.6	01	04	14
01	00	05	15
0.6	01	04	16
0.6	01	04	17
01	00	05	18
01	00	05	19
0.6	01	04	20
01	00	05	21
01	00	05	22
01	00	05	23
01	00	05	24

ب/ المحور الثاني:

م	لا تقيس	تقيس	البنود
01	00	05	01
01	00	05	02
01	00	05	03
01	00	05	04
0.6	00	04	05
0.6	01	04	06
0.6	01	04	07
01	01	05	08
01	00	05	09
01	01	05	10
01	00	05	11
0.6	01	04	12
01	00	05	13
0.6	01	05	14
01	00	05	15
0.6	01	04	16
01	01	05	17
01	00	05	18
01	00	05	19
01	01	05	20
01	00	05	21
0.6	01	04	22

ج/ المحور الثالث:

م	لا تقيس	تقيس	البنود
01	00	05	01
01	00	05	02
01	00	05	03
01	00	05	04
01	00	05	05
0.6	01	04	06
01	00	05	07
0.6	01	04	08
01	00	05	09
01	00	05	10
01	00	05	11
0.6	01	04	12
0.6	01	04	13
01	00	05	14
01	00	05	15
01	00	05	16
01	00	05	17
01	00	05	18
01	00	05	19
01	00	05	20
0.6	01	04	21
01	00	05	22
01	00	05	23
01	00	05	24
01	00	05	25
01	00	05	26
0.6	01	04	27
0.6	01	04	28

2- حساب الثبات: باستخدام معامل بيرسون (20 إستمارة مقياس)

الخيارات	درجات الاختبار 1 (س)	درجات الاختبار 2 (ص)	م س	م ص	مج(س-م-ص) (ص-م-ص)	جذر مج(س- م) ² (ص-م-ص) ²
موافق	1021	1022	729	730.5	532534.5	532534.5
معارض	437	439				
المجموع	1458	1461				

توصلت الدراسة إلى التوصيات التالية :

1- لا بد من وجود آلية لربط مؤسسات التعليم العالي بمؤسسات الإنتاج ، ويعتبر التعليم التعاوني أفضل آلية للربط بينهما حيث يتركز مفهوم التعليم التعاوني على قضاء الطالب فترة من الوقت أثناء الدراسة في العمل في إحدى المؤسسات أو الشركات، ثم يعود بعد ذلك للدراسة في الجامعة، ثم العمل وهكذا حتى يتخرج الطالب من الجامعة، ومن مميزات نظام التعليم التعاوني توثيق الروابط بين الجامعة ومؤسسات المجتمع، كما يتيح لهذه المؤسسات التعرف على قدرات الطلبة واختيار البارزين منهم للعمل فيها بعد التخرج، لأن الجامعة من خلال نظام التعليم التعاوني ستكون معروفة لدى قطاع الأعمال، كما أن برامج الجامعة تكون انعكاسا لاحتياجات سوق العمل.

2- كما أن تدريب طلاب الجامعات خلال فترة الصيف في المؤسسات والشركات لإكمال متطلبات التخرج باعتبارها جزء من المنهج، يعتبر آلية أخرى لربط مؤسسات التعليم العالي بسوق العمل، ومن خلال هذه العلاقة يمكن القيام بالتقويم المستمر لأداء الخريج من قبل القطاع الخاص، ومن ثم يتم النظر في البرامج التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي لتكون أكثر ملاءمة لاحتياجات التنمية.

3- لضمان الجودة والنوعية في التعليم لا بد من المتابعة المستمرة للمشكلات التي تواجه الدارسين وأعضاء هيئة التدريس، والتقويم المستمر للبرامج والتخصصات لمعرفة مدى فعاليتها وملاءمتها لاحتياجات المجتمع المتغيرة، وتحديد الصعوبات التي تواجه التنفيذ، ومعرفة مدى رضا أصحاب العمل عن خريجي الجامعات والاقتراحات التي يرونها لتطوير التخصصات والبرامج .

4- إدخال تخصصات حديثة في برامج التعليم العالي تتواءم مع احتياجات المجتمع المتغيرة لزيادة تفاعل نظام التعليم والتدريب مع الاحتياجات التنموية، لكي تعكس البرامج التعليمية المصالح الاقتصادية العريضة وإيجاد الروابط المناسبة بين البرامج.

5- ضرورة التنسيق مع الجهات المعنية بالقوى العاملة والجامعات عند وضع استراتيجيات التعليم العالي

6- سوف يكون القطاع الخاص الموظف الرئيسي لمخرجات الجامعة ، لذلك لا بد من وجود التنسيق بين الجامعات والقطاع الخاص في مجال الخطط الدراسية والتخصصات والبرامج الجامعية .